

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم التاريخ وعلم الآثار

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي أجسو

إعداد الطالب:

صالح جهمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. مصطفى حداد	أستاذ	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د. علي أجسو	أستاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ.د. أحمد صاري	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا مناقشا
أ.د. الشاهب قدارة	أستاذ	جامعة قبالمة	عضوا مناقشا
أ.د. لمياء بوقريوة	أستاذ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د.السهتي غيلاني	أستاذ معاضر (أ)	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013.2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح أبي ...

إلى أبي الكريم حفظه الله ورعاه

إلى كل أفراد عائلتي كبرا وصغيرا وأخص بالذكر حاتم وتيم الدين

إلى كل من مد لي يد العون في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة

أهدي هذا العمل المتواضع .

شكر وتقدير

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور علي
آجفو، الذي رافقني في هذا البحث منذ كان مجرد فكرة في ذهني إلى أن
أصبح علي ما هو عليه الآن، ولم يدخل علي تحيلة سنوات بتوجيهاته القيمة وملاحظاته
الدقيقة، فكان له الفضل في تذليل الكثير من الصعاب التي واجهتني في إنجاز هذا
البحث، فله أجود شكري وامنان.

المختصرات المستعملة

باللغة العربية

ج : جزء

ط : طبعة

دست : دون تاريخ

باللغة الفرنسية

A.N.O.M.: *Archives Nationales d'outre -Mer, Aix-en-Provence*

ALG.: *Algérie*

B.O.A.: *Bulletin officiel de l'Algérie*

F.M.: *Fonds Ministériels*

G.G.A.: *Gouvernement General de l'Algérie*

J.O.A.: *Journal officiel de l'Algérie*

O.P.U *Office des Publications Universitaires*

R.A. : *Revue Africaine*

R.A.T.: *Revue Algérienne et Tunisienne de législation et de Jurisprudence*

R.A.T.M: *Revue Algérienne et Tunisienne et Marocaine de législation et de jurisprudence*

S.D. : *Sans Date*



مقدمة

1- التعريف بالموضوع وأهميته:

منذ احتلالها للجزائر، أدركت فرنسا بأن مستقبلها الاستعماري بهذه البلاد مرتبط بمسألة الاستيطان، وأن نجاح عملية الاستيطان يتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين، لذلك عملت الإدارة الاستعمارية للفرنسية التمدنية منها و العسكرية على اغتصاب الأراضي وقزاعها من أيدي الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب، محاولة في كل مرة تعزيز هذه الممارسات بادعاءات واهية، منها أن معظم الأراضي الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي قد كانت شاعرة، لا مالك لها، وأن الأرض في بلاد الإسلام هي ملك لله، ثم للحاكم مخلوقة الله في أرضه، ومن هذا المنطلق فالأرض الجزائرية كانت بيد السلطة الجزائرية، وبزوال هذه الأخيرة، يجب أن تنتقل هذه الأرض منطقيا إلى يد السلطات الفرنسية، باعتبارها الوريث الشرعي للمنطقة الجزائرية.

فمنذ الأيام الأولى للاحتلال لجأت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل حركات المقاومة، معتقدة في ذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وانهالك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات السلب و النهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أعلى ما يملكون، وهي الأرض، لتتبع ذلك بترسانة من القوانين والقرارات، التي تهدف إلى تقنين عمليات السلب، لتعمل في الأخير على تسهيل انتقال الأرض من أيدي الجزائريين إلى للمستوطنين الأوروبيين الوافدين، مستجيبة في ذلك لمنطلقات الرأسمالية الأوروبية، ولما كانت لطامع هذه الأخيرة لا تتوقف عند مجرد تحويل الجزائر إلى سوق جديدة أمام السلع الأوروبية، وإنما تحويلها إلى مستعمرة استيطانية كذلك، فإن الإدارة الاستعمارية قد راهنت على إنجاح عملية الاستيطان الأوربي في الجزائر، مسخرة لذلك كافة الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتوفير الشروط الضرورية لنجاح هذه العملية وفي مقدمتها الأرض، التي تعد اللبنة الأساسية للاستيطان ومن هنا أخذت المسألة العقارية تحظى باهتمام متزايد من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية.

ولما كانت مسألة الملكية العقارية، بجوانبها المختلفة، تحتل مكانة محورية في تطور المجتمعات عبر العصور، وهذا لكونها تخرق النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي معاً¹، فقد أصبحت قضية الأرض تشكل النقطة المحورية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

وإنراكا مني لعدي أهمية دراسة المسألة العقارية في فهم مختلف جوانب السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فقد ارتأيت أن أقدمها كموضوع لهذا البحث الموسوم بـ السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930).

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب التي ظلت غائصة حول الصراع الجزائري - الفرنسي، وهو الجانب المتعلق بملكية الأرض، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على مختلف الأساليب القانونية وغير القانونية، العسكرية والمدنية، الإدارية والقضائية، التي انتهجتها السلطات الفرنسية من أجل اقتراع الأرض من أيدي الجزائريين وتسهيل انتقالها إلى أيدي المعمرين الأوروبيين، الذين أصبحت الإدارة الاستعمارية ترى فيهم أحسن وسيلة لتثبيت الهيمنة الاستعمارية في الجزائر.

2- أسباب اختيار البحث:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لجملة من الأسباب، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية تتمثل في رغبتي الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خلافاً للمواضيع السياسية البحتة. أما الموضوعية، فتتمثل في فئة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي نتناول مثل هذه المواضيع، وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية، نتناول فترة قصيرة أو منطقة جغرافية معينة، على غرار الدراسة التي أعدها الطالب نور الدين إيلال تحت عنوان قانون سيداتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914). ويبقى أهم ما كتب - في حدود علمنا - حول موضوع الصراع الجزائري الفرنسي بشأن الملكية العقارية، الأطروحة التي أعدها الباحث عدة بن داهة والموسومة

¹ مسعود ضاهر، أضواء على إشوء وتطور الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان (دراسة في النموذج)، مجلة دراسات تاريخية، العددان 35-36، آذار-حزيران 1990، جامعة دمشق، ص 17.

بعد الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، لذا يمكن القول بأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالفترة الاستعمارية مازال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث، وعليه، يأتي بحثي هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب التي مازالت مجهولة.

3- إشكالية البحث:

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في محاولة معرفة السياسة التي انتهجتها فرنسا اتجاه الملكية العقارية في الجزائر خلال الفترة بين (1830-1930م)، وللملاحظة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها، فمت بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف كانت وضعية النظام العقاري في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي؟ وكيف تعاملت فرنسا معه؟ وماهي العوامل المؤثرة في ذلك؟
- ماهي أهداف السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر؟ وماهي الأساليب التي اتبعتها لتحقيق هذه الأهداف؟
- ماهي أبرز القوانين العقارية التي أصدرتها السلطات الفرنسية في الجزائر، وماهي الظروف التي طبقت فيها هذه القوانين، وماهي النتائج التي تدرجت عنها؟
- ماهي انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟.

4- مناهج البحث:

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فهو في الواقع ليس منهجا واحدا وإنما مناهج متعددة، وهذا حسب طبيعة المادة العلمية الخاصة بكل بحث، ومن بين هذه المنهج، المنهج الوصفي، الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا، وقد استخدمته خاصة في الفصل التمهيدي، بغية استعراض وضعية الملكية العقارية في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي. كما استخدمت هذا المنهج في عرض الشكليات التي كان يتم إتباعها في تطبيق القوانين العقارية، وهذا في مختلف فصول البحث تقريبا.

كما استخدمت المنهج التحليلي، في تحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها، محاولا الوقوف على الغايات التي كانت الإدارة الاستعمارية ترمي إلى تحقيقها من وراء هذه النصوص. كما استخدمت هذا المنهج في الفصل الأخير، وهذا بخرس إبراز الاتكاسات التي خلفتها السياسة العقارية على المجتمع الجزائري.

ولما كان الموضوع يعتمد في بعض جوانبه على الأرقام الإحصائية، فقد وجدت بأنه من الأنسب استخدام المنهج الإحصائي، حيث قمت بوضع العديد من الجداول الإحصائية، كان العرض منها تقديم صورة أوضح عن مختلف التطورات التي ترتبت عن تطبيق القوانين العقارية.

أما المنهج المقارن، فقد استخدمته في بعض جوانب البحث، التي تستدعي إجراء مقارنات، مثل المقارنة بين حجم المعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قبل تطبيق القوانين العقارية وبعدها، وهذا لتبيان مدى تأثير السياسة العقارية على المجتمع الجزائري.

5- خطة البحث:

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، فقد عالجتُه وفق خطة تتألف من مقدمة وستة فصول رئيسة، الفصل الأول، تناولت فيه وضعية الملكية العقارية في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، حيث تم التطرق لأنواع الملكية العقارية التي كانت موجودة آنذاك، وقد صنفتها إلى خمسة أنواع وهي، أراضي الملك، وأراضي العرش، وأراضي البايك، وأراضي الوقف، وأخيرا أراضي الصحراء.

أما للفصل الثاني، فكان تحت عنوان "السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1850م)"، وقد قسمته إلى مبحثين تناولت في الأول بدايات السياسة العقارية، التي تمتعت في إنشاء قطاع أملاك الدولة، والعمل على انتزاع أملاك الجزائريين، من خلال محاربة الأملاك الوقفية، وانتشار حى المضاربات العقارية موضحا كيف تورطت الإدارة الاستعمارية في لعبة التشريع، وكيف عملت على وضع الأراضي الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوروبي. أما المبحث الثاني، فقد أبرزت فيه توجه الإدارة الاستعمارية نحو تقنين عمليات نزع الملكية من الجزائريين، فعلمت فيه سياسة للجنول ييجو في

أعمال على وضع الأرض في حوزة الاستيطان الرسمي، وكيف تم استخدام سياسة الحجر كإداة يوزير الأراضي المعمرين، ثم تناولت امريني أكتوبر 1844، والخبيرة 1846 كدولى النصوص الشريعة التي أصدرتها سطات لإحلال شحكم في قمار الملكية العقارية، فتررت مضمون هاتين الأمرين، والنتائج التي تربت عن تطبيقهما

وخصصت الفصل الثالث، بطرق سياسة العقارية خلال الفترة (1851-1870م) وقد قسمته إلى أربعة مباحث تناولت في (أول قانون 6 جوان 851، وعانت في الثاني سياسة الحصر، والريت الثالث بحث عن قانون سنانوس كوسبول 1863، من حيث ظروف صدوره، وهدفه، ومضمونه، وكيفية تطبيقه، وما تربت عن ذلك من نتائج وخصصت للمبحث الرابع، لإبرار مختلف أليات نقل الملكية العقارية من الجزائريين إلى الأوروبيين.

في الفصل الرابع، فقد تناولت فيه السياسة العقارية خلال الفترة (1871-1900م) وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث عالجت في الأول قانون ورسى 1873، من حيث ظروف صدوره، وهدفه، وجزءات تطبيقه، والنتائج المترتبة عن ذلك، مع الإشارة إلى عيوبه من وجهة نظر الفرنسيين ومحاولات إصلاحه، التي تمثلت في قانون 28 أبريل 1887، وخصصت المبحث الثاني للبحث عن قانون 16 فيفري 1897، من حيث مضمونه وجزءات تطبيقه ونتائجه في المبحث الثالث فقد تناولت فيه نظام العباب، وقد أبررت فيه السياسة الاستعمارية في مجال العباب خلال النصف الثاني من القرن 19، ثم تطرقت لمصحة العباب كإداة أخرى سلب لملاك الجزائريين واستغلالهم

في الفصل الخامس، فكان تحت عنوان، السياسة العقارية خلال الفترة (1900-1930م) وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في الأول على الإدارة الاستعمارية في حوزة الملكية الأهلية، ومرسوم 13 سبتمبر 1914 كإجراء عميري من الجزائريين وبحثت في المبحث الثاني عن المؤسسات التي ادعت سطات لإحلال بابها وصحتها في حوزة إقلاح الجزائري، وهذه الشركات لأهله لإحباطه وإفراض العقاري، لإبرار بأن هذه المؤسسات لم تكن سوى مجرد سياسة بر الزمات في العيون والربح للبحث الثالث تناول قانون 4 و 1926 من حيث ظروف وبواعث صدوره ومضمونه ونحوه وأليات تطبيقه ونتائجه

وانفصل المدرس و الأخير ، فقد تناولت فيه انعكاسات السياسة الخارجية اثر سببه على
الجزائريين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
وانتهت البحث باستنتاج عدم سمحيته جملة التدرج التي توصلت اليها من خلال هذه
الدراسة.

6- مصادر ومراجع البحث.

وقد شغل المصادر والمراجع التي عتمدها في إنجاز هذا البحث، وبغوية
اهميتها حسب علاقتها بالموضوع، ومنها.

الوثائق الأرشيفية الموجودة بمركز أرييف بـ و ر ، البحار بأكس نور بروفانس
وحاصه تلك الموجودة ضمن السنة ٢٨٠ ، و همها لعب التي تحمل الرقم من ١٨٠٥
إلى ١٨١٢، التي كانت لها علاقة مباشرة بالموضوع .

التيه ١٨٠٥ ٢٨٠ تضم مجموعتين من الوثائق، الأولى تتعلق بالحصار
البحري خلال الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٦٢ ، و الثانية تتعلق بسياسة الحصار التي طبعتها
الإدارة الاستعمارية على القبايل الجزائرية خلال الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٦٢ على
المشاريع و التقارير المتضمنة بهذه السياسة، وتكرير حول عمال اللجن المكلفة بتطبيقها.

التيه ٨٠٦ إلى ١٨١٩ تضم وثائق عديدة جـ تتعلق كلها بهند
حسانون كوسونيت ١٨٦٢، من حيث مشاريع صياغة هذه القوانين ومضمونها وأثر حظ
تطبيقه بين رجال الإدارة الاستعمارية مثله، بالإضافة إلى المذيعر الخاصة بتطبيقه
والقرارات الخاصة بتحديد القبايل المعنية بذلك، إلى جانب بعض الشكاوى الفردية التي
أرسلها لأمير بطور من طرف الجزائريين، تتعلق بالملكية (١٨٦٣-١٨٦٤)، وشكاوى
لمحمزين بشأن تأخر عمليات تأسيس للملكية الفردية.

- التيه ٨١ تضم وثائق تتعلق بالحجر الجماعي الذي صوب على
الجزائريين إثر سيطرة ٨٧١ ، بالإضافة إلى الكثير من الوثائق المتعلقة بقانون ٧٦
جويلية ١٨٧٣، من حيث مشروع القانون و مضمونه وجزءات تطبيقه.

التيه ١٨١ تضم العديد من الشكاوى والاحتجاجات المبلغة بالملكية
الفردية خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٤.

المشورات الرسمية للحكومة العامة للجزائر : همها

- *Bulletin officiel de l'Algérie*
- *Exposé de la situation de l'Algérie*
- *Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie, 1836-1854,*
- *Statistique générale de l'Algérie*
- *tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*

عمال الحقوقيين الفرنسيين : وعلى رأسهم :

- 1- موريس بوير (Maurice Puyannat)، الذي شغل منصب رئيس محكمة
تجزئة لمسة 1900، الذي قدم عملاً ضخماً تحت عنوان :

la propriété foncière en Algérie.

- 2- لايو (Laynaud)، الذي شغل منصب مدير بلاك الدولة سنة 1900، مما
سمح له بالاطلاع على مختلف المصادر المتوفرة بالملكية العصرية، حيث ألف عملاً جيداً
حول الملكية العقارية في الجزائر، تحت عنوان :

Notice sur la propriété foncière en Algérie

- 3- لارشي (Larcher)، الذي قدم عملاً من ثلاثة جز، تحت عنوان

Traité élémentaire de législation algérienne

بالإضافة إلى العديد من المرجع والتشريعات والرسائل الجامعية، بالتحقيق التاريخي
والرسمية، التي ساهمت في إثراء الموضوع.

7- صعوبات البحث

والتي تكمن لأب من الحنين عن الصعوبات التي راجعها في عداد هذه الصعوبات، جعلت
أهمها طوبى العزلة الرسمية المتبعة بالدراسة التي امتدت على مدى قرون من الزمن، وكما
شبهه لكل الرفعة الجغرافية تجارب، مما حال دون التعمق في الموضوع بشكل كافٍ
كما أن هذا البحث يجد أبعاء مختلفة، حيث يجمع بين الجوانب التاريخية والقانونية
والسياسية والاقتصادية، وهو ما يتطلب مهارات متعددة قد لا تتوفر في الباحث المؤرخ
وهو ما جعلني استجد إلى حين ولا أحرز نتائج لأختصاصي، وعلى رأسهم راجدًا لتفاوت

وفي الأخير، لا ينبغي أن أتوجه بالشكر الجليل إلى النادي المشرف، الأستاذ
 الدكتور علي جعفر، الذي كان له الفضل في توجيهي إلى هذا الموضوع وصنعه نهدي
 تكبيره، كما شكر، على الملاحظات والتوجيهات القيمة التي رسي بها حلل مختلف
 من حب البحث، فكان دور عوني في على تجاوز العديد من الصعاب، والوصول بالبحث
 إلى الحال الذي هو عليه الآن.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين دعموا متاعب
 هذه الرسالة، وتقييمها ثم مناقشتها، وأد كئي الذي مدغية تسدع ملاحظاتهم
 وتسجيلها والاستفادة منها.

الفصل الأول:

أنواع ملكية الأراضي في الجزائر
عشية الاحتلال الفرنسي

1. أراضي الملك

2. أراضي العرش

3. أراضي الباي

4. أراضي الأوقاف

5. أراضي الصحراء

من حين فهم مختلف جوانب أسسها العقارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة بين (1830-1930م)، لا بد من حد صوره عن وضعه المكيه العقارية في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، يبرز من خلالها طبيعة، خصائص النظام العقاري الذي كان سائد خلال هذه الفترة، وذلك من خلال استعراض أنواع المكيه العقارية، التي تم حصرها في خمسة أنواع رئيسية، يحاول توضيحها في هذا الفصل.

1- أراضي المالك

هي أراضي التي يملكها أصحابها بشكل مباشر، وهم حق التصرف فيها بكل حرية، سواء ببيعها أو تاجيرها أو هبتها أو تركها للوثة، وبالتالي فهي أراضي مكيه فرنسية، وهناك من يشبه أراضي المالك بالجزائر بالمكيه الفردية في فرنسا¹، لكن هذا النوع من المكيه يختلف في الحقيقة عن النمط الأوروبي، وذلك أن صاحب المكيه الفردية في أوروبا يمكنه أن يبيع ملكيته بكل حرية، أما في الجزائر فإن الشخص الذي يملك مكيه ماء حتى وإن كان لا يحظر عليه بيعها، فإنه يجد نفسه بعيد بيعها ألقبو عنها مثلا ضرورة حصونه على موافقة كل المشاركين في الميراث²، كما لم يوفق هذا الشرط فإن اندمج سيج نفسه مع أقرانه وجنك من طرف عده العينة التي ينتمي إليها.

أما من حيث التوزيع الجغرافي لأراضي المالك، فيمكن تقسيمها إلى قسمين مكيات قريبة من المصالح العمرانية، ومكيات راقية بالمندوق الجنوبية وبعض الشهور له حلية بالنسبة لمكيات القرية من المندوق العمرانية والتي كانت تعرف بالتحوص، هذه كانت تملك في الغالب من البساتين المزروعة بالتحوص والفواكه، بالإضافة إلى بعض أشجار المسجة شجوب، في بعض مدينت الجزائر مثلا كانت هذه الأراضي ملكا لموظفي الدولة وحين المدينت بالإضافة إلى بعض أشجار والخاص³

Eugène Robe. *Essai sur l'histoire de la propriété en Algérie*. Imprimerie de Lagard. Alger 1849 p2

معية و : ، نشوء المندوق في الجزائر ترجمه سعيد كرم مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص 39

ص 39 سعيد في در سات في تمثيله العربية لمؤسسة لاهية للكتاب بئر بئر 1974، ص 42

أما أراضي الملك الواقعة بالأقاليم الريفية، فإنها تكثر بمناطق الجبلية التي لم تصبح لسلطة الأتراك، مثل منطقة القبائل الكبرى و داوراس و الوترين و الطهرة، وهي المرتفعات الجبلية بين نمراس و معسكر أما هي المناطق الهضبة فنركز أراضيها حسب الاتجاه حيث تغير الغرس التي قُبِلت بالسطح التركبة، أو التي حصصت منها على اتفاقيه سمح لها بحمايه ملكيتها¹، مثل سهول معسكر، وحواس السب كما يوجد أراضي الملك في كل واحات الصحراء².

هذا التوزيع الجغرافي لأراضي الملك وقد لاء اتفاقية بمقابل ملكيه أراضي الملك مع نظام لأراضي العباسي بالجزائر، في حين تذهب بعض الدراسات إلى القول بأن نظام أراضي الملك لم يترك سدا لدى القبائل البربرية التي كانت سكن منصفه الأربف المغربي بمقابلته هاتير لأطروحين بمثل ان نحصل إلى نتيجة وهي أن أراضي الملك لم تكون محصورة في القبائل فقط، وهذا ما ذهب إليه بوبان عندما لاحظ بأن العرب كانوا يعزفون هذا النوع من الملكية، ولم يحو الفرق بين يعملو على إراثته³

أما الأساقفة عبد القدر جفون فقد أرجع أصول الملكية القروية للأرض بنصفه للمغرب العربي إلى عهد الرومان حيث قال "والحقبة ان الملكية القروية للأرض ظهرت قديمه في إقليم المغرب العربي فهي تعود تاريخا إلى العهد الروماني⁴

ومهم يكن من أمر ينشأ أصول أراضي الملك بالجزائر، فإن هذا النوع من الملكية كان موجود بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، فقد كان مستقر في عهد مدني كم ريب، بالإضافة إلى أراضي الملك الموجوده بمنطقة القبائل الكبرى، والتي كانت مملوكة تحت عهد حاكم سد وقت هوبل⁵ يوجد هناك أراضي ملك السب بم الحصون عتيق بشرايف بطريقة قديميه من البواب، حيث كانت المساحات التركية تتبع بواسطة الدينام

Arthur Guiraud. *Principes de colonisation et de législation coloniale* Tome II, 2^{ème} édition, Paris, 1964, p 577

Emile Larcher *Traité élémentaire de législation algérienne* Tome III, 1^{ère} édition, Adolphe Jourdan, Alger, 1911, p 7

Youssef Dichean, *La France en Algérie* Tome I. O.P.L. Alger, 1995, p 36.

⁴ عبد القدر جفون، تاريخ الترس الحديث دراسة تومولوجية ترجمة فيصل عيسى ص ٤٥ بوبان

1982، ص 45

Emile Larcher *Op.cit*, p 1.

تجره. لاكثر من الأراضي المصادره بيع في السوق العام¹، هذا بالإضافة إلى الأراضي التي كان يتم منحها من طرف البيليك

تتميز أراضي الملك في الجزائر بعدة خصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية

- التجزئة الكبيرة للأراضي وخاصة في منطقة القبائل الكبرى، حيث يتم التمسك بركة ميسره بعد وفاة الشخص المشترك، وقد سيج عن ذلك ظهور قطع أرضية صغيرة متناثرة لا تزيد مساحة الواحد منها عن هكتارين²، أما الحدائق التي تدرج مساحتها بين 12 و16 هكتار فكانت كثيرة جداً³، ولأنك بار هذه التجزئة هي ساج تطبيق احكام توراثا والبيع والشراء التي عرفتها المنطقة

- الخصوع لحق الشفعة، فالأرض المعروضة للبيع لا ار تعرض ولا على اعضاء العينة، وهذا حصص على استخدام هذه لأحبار وتمسكها، فلا ساج أرض تعرض إلا إذا تم استطاع أي شخص من التلبية شراء

مكانه البقاء في حالة الشيوخ والعائلة لأراضي الملك يعيش في شحانه لجمعية، لكن الشيوخ هم يكون عائل، ومنه يستطيع مالك الأرض التصرف في حصته ببيعها بمعدل ار منحها مجاناً وهذا يتم بتوافق مع تشريع (سلامي، كما أنه الحق في طلب سهم الملك الشافع⁴ لكن هذه الحالة غير ممكنة نظرياً من الناحية العملية، وبذلك يحكم التمسك لأسري والتضامن بين أفراد العائلة، هذا فضلاً عن أن تقسيم الأرض في قطع صغيرة لا يتماشى من الناحية الاقتصادية مع التقسيم الاجتماعي لبعض هذه العائلة

¹ عبد القدر جعفر، المرجع السابق، ص 13

² *Emile Larcker Op.cit. p 1.*

³ أما الأمر كما يقولون فيمنع ذلك إلى أن يكون غير مقيد للقيمة بل ساج الرجو فحدد بعد حدوده ثلاثة هروم رئيسية كل هروم هو ملك لأحد لأجواء الثلاثة لظفر المرجع نفسه ص 8

⁴ *Edouard Vivante, Etude sur les reformes proposées à la loi du 26 juillet 1873, imprimerie de l'association ouvrière, Alger. 1885. p 8*

⁵ عبد القدر - المخطوط الرئيسية تسمى الملكية العفارية لكاء فكرة الاحتلال وأثر ذلك على قبيلة الاجتماعية لتطبيقا لمصالحها بما هو عمداً للمصطفى الوصي "أور حور العدر في الجار - دار الأحدث لعملي للدار (1947)

(1962)، مسوراف ووزارة المصالحين، الجزائر 24(17) ص 10

هذا وتجر الإشارة إلى أن الرصيف الميناء قد كانت تشعير الجزء الأكبر من الشاطئ
الجزء الذي يشبه الأحواض الفرنسية، وقد قدرها المصادر الفرنسية بـ 500 000 4

مستور، ام کلیه اوراق بهادار، بورس، ۷۸

2- تراخيص القمار

عما اشتهر الفرنسيه هو حب نصح تعريف الاراضي العرش على مقسمه، وبالتالي
انني يمكن من مزج هذه الاراضي من يدي القبل ونوريعه على المستوصين، حيث
نصت بان اراضي العرش تابعه للنبي، وقد منح لنفسيه حق الانتداع به جدي، حيث
جاء في تعريف النجدة العبد في ملك العرش او السابيع Sabeg، بحسب التعاريف ملك

تمتصو رتوب م بر شمد همد مصومو بکلر در الوان تکونیه الطراز 10^7 بر صر 10^7-10^8

للعهد الذي يترك للقبيلة حق التصع به، ويستحم القبيلة هذا الحق كما تشاء، ولكنها لا تستطيع بيع العقارب¹ وإدارة العرسية تريد من خلال هذا التعريف أن تسبب أراضي العرش سلطنة الجزائرية، وتسعود هذه الأخيرة تكون لإدارة العرسية هي أنوريتش عرش على أراضي العرش

بوجود أراضي العرش هي الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وهو في غير وقت ثبت مؤكدا، قد يمكن من ابتكار لإدارة العرسية، فإن هذه الأخيرة هي التي حصلت بها هذا التعريف على هذا النحو حتى يتمكن من الاستمرار في أراضي القبائل، وقد ما يؤكد لارشيه (Larcher) بقوله يمكن أن تكون من بصرية أراضي العرش بسبب من احتوائه إزاره، ولكن هذه الأخيرة هي التي عصبها كاد فو به بتأثير على القبائل، وحتى كاد لا عصبها بملكتهم² وقد ما سيتم التأكد منه في الفصول التالية

ما عن طريقه ستعلا أراضي العرش فهي كد يأتي كد القبيلة بملك حق الانتفاع بهذه لأرض، فستعصب بالضرورة التي تريد، لأن من التصرف فيها، ولكن للقبيلة الحرية في طريقه ستعلا هذه لأرض، وبذلك حسب حاجة وضرورة للمجموعة، وكما تعدد العنة نظريا أن لكل فرد في القبيلة الحق في انتفاع فرد من مساحة من أرضه وبذلك حسب حاجته ومضى قومه على الاستمرار في بحياتها³، وسنقل بعد وفاته إلى ورثته المباشرين أو غير المباشرين من المذكور، ما المرة هذا أنصبت من حق الميراث في أراضي العرش⁴ وهذا على تجانس المجموعة

فانحصر الذي يحوز أراضي العرش يعيش في انحصار الجماعة، ولكن الشيوخ هذا لا يرتبط مع عصبه هذا، وأن يرتبط مع كل عصب القبيلة، فهو يملك حق استعمال الأرض والتصع بمتوجاتها، ولكنه لا يملك حق التصرف فيها، فلا يستطيع بيعها، ولا

¹ «المراد من عارب» مصطلح الفرنسي في الجزائر سياسة لتكثير القبائل. انظر: أحمد عي 1941-1960 ترجم جويهد عبد الله ط، دار الثقافة بعباية والتميز والنو، طبع، الجزائر، 1983 من 46

Emile Larcher. Op.cit, p 23.
Robert Etienne et Adolphe Lefebvre code de l'Algérie annoté tome I, 1836-1895 Adolphe Jourdan Librairie, Alger 1896, P 727
M. Lamyoud, Op.cit, p 17

تجبره، ولا مدسها، بل لا يستطيع حتى أن يستبد شخص حر مكانه لئلا يمتنع¹ فهو مجبر على استغلالها بنفسه، أو بواسطة أعضاء أسرته

كما أن تقييده حق التصرف في أراضي العرش وذاك بتحويل حق الاستغلال إلى فرد حر من نسل القبيلة، ويمكن أن يحدث ذلك في حالتي الأولى أن يوفي الممتنع بالأرض ولم يترك ورثة بكون ميسرين، وكان الورثة غير الميسرين يمكنهم مباحات كفية من الأراضي، في هذه الحالة تعود الأرض إلى مجلس الجماعة² الذي يتصرف فيها لخدمة بعض مصالحه التي لديهم مباحات أرضية غير كافية

بما للحالة الثانية هي أن المستفيد من أراضي العرش مرده بحكمه وحبسه، وفي حالة ما أن تركها بكون استغلال مرده قد يؤول إلى عوبه إلى حالة اليوار، فإن مجلس الجماعة به الحق في بيعها منه³ والتصرف فيها بصفة أعضاء آخرين، وبعد هذا ما يودي إلى حدوث عملية استوية مستمرة لنقطع الأرض وفق حاجته والمفروض

وهذا تاجر الإشارة إلى أن الفور بحدوث عمليات عادة يوريع لأرض خلال كل موسم فلاحية⁴، طبق مزج الفداء يحل مجلس انقيبه هي فكرة حصصه، فحاش ما يبقى لنقطع لأرضيه التروية تملك حيازات عائلية موارثة وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى تقسيم جديد، وهذا ما أكدته جرون (Algeron) بعونه وعلى العكس مما يؤكد المعلومات المستحصية أو التي يسيها الصفحة فإن القوي بعادة التوزيع الموسمي تقطع أو عده نفسها من طرف شيخ القبيلة أو الجماعة أمر غير وارد أصلاً⁵

ما الترعاب التي تملك بشس أراضي العرش فلا يعالج من طرف القضي التشرعي، وأما من طرف السلطة الإدارية، يعني من طرف مجلس الجماعة، وأعمال قبايلك⁶، مع مراعاة العادات والتقاليد المحلية

Edouard Yvroux, Op.cit, p 8

¹ مجبر الجماعة هي هذه يتم تجبره و مرده أعضاء القبيلة بكون مهمة يوزر ومعالجة نفسه التي في تقيده

Estoublon et Lefebvre, Op.cit, p 727

Louis Vignon, La France en Algérie. Librairie Hachette, Paris, 1893, p 127

La voir aussi Eugène Rube, Op.cit, p 9.

⁴ من رويون جرون، المراجع السابق ص 14

⁵ Arthur Guichet, Op.cit, p 579

بما من حيث الوثائق هم تكن القبائل الحاضرة لأراضي العرش تحت عود ملكية
وتم تكن بعدها لأحكام حجة مكتوبة لعلهم أرض، وذلك من منطق أن كل لأرض هي
لهم، وأن المسلم لا يملك إلا حق الانتفاع بها¹ والعلاقة من هذا الواقع يمارس بعيد الطنفة
الإسلامية رعية فوقه على كل أرض هي بلاد الإسلام²، باعتبار طيفه له هي أرضه
ومع ذلك فإن الحصول على حق الانتفاع كان يتم عن طريق العرس، يعني أنه قد
شخص من القبيلة علاقة قضية أرض كانت مريحة قبل ملك فتاب تصبح بمرور
له بعد ملك من ينفع بها وأن يورثها، لأنها من بعده، وبدء على هذا يصبح العمل الذي
يقوم به المرء في أرض هو موجب من موجدات الحصول على حق الانتفاع بأراضي
العرش.

كانت أراضي العرش المرروعة مقسمة إلى قسم عدليي وكل قطعه يحمل اسم
الشخص الذي يسميها³ وكان يطلق عليها اسم الجرة وهي محدة حياض بدائية تزييه
غير محروثة تسمى أرض وكل قطعه تمثل حياض عينية متوارثة⁴، أما مساحة القطعة
التي كانت تحد بواسطة وحدها الفلاحية⁵، أو عن طريق كمية البور التي
لرأعي.

بما أراضي غير المرروعة وأراضي البور والمرعي فكانت تخص بالاستغلال
الجماعي، وبها نجد بين أراضي العرش تجمع بين حق الملكية الجماعية والاستغلال
الفرادى.

بما المراتب المعروفة على أراضي العرش فكانت تستغل في جريبه سوية
بمختلف الحكام لأنراك من يسمي هذه لأراضي، تختلف بسبب من يسمي في
أخرى، وهي التي يعرف بمرامه والمعوية والندبة، فالمرامة تعرف على القبائل

¹ مقابلة لأبي المرحوم السابق، ص 39

بما بعيد من الذي تكون التحد في الجزائر ترجمه بحجة من... بعد التركة توطيه عن... فتم به
الجزائر، 1979، ص 76

André Vauvry, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises à la conquête
jusqu'en 1919. P.U.F. Paris, 1961 p 88

² -مراد روبير أجروبي، المرحوم السابق، ص 14

³ يعرف التحد الفلاحية هي التحد الذي يزرع به، وفي إقليم مسجيه بالحدود، وهي قيد و... بالتحد

ما عن التوزيع الجغرافي لأراضي العرش فيمكن القول بأن أغلب هذه الأراضي
كان موجود بالمناطق البعيدة عن السلطة المركزية المباشرة، وللمتميز بحصصه الطبيعية
جنتي امراءه بولاية قسنطينة التي تمكنها قبائل الجبال والصحراء والحراكنة، والولا
عشور والولا قسم والولا حراس، بالإضافة الى الجهات الجنوبية من الليطري، والمنطق
لداخية من وهران² هذه ولا تترك الاستعداد الاستعماريه مسحة أراضي العرش عسيه
الاحتلال الفرنسي بحصصه ملايين هكتار³، وهو يبدو رغم مبالغ فيه شيء من

تتمثل في عراك اندى وأنباب، يعني الأرصي التي سحور عنيه الحكم لأثره
 من القرب للساحل عشر، وهي من خصب الأراضى. حيث تتوفر على المروج والحدائق
 والمساحات المصالحة لزراعة، وهي مركز عبء بالعرب من العرب، حيث تتوفر جامات
 قجود، وطرق المواصلات من سهل السيطرة عنيه. وهي تكثر حصصه بإقليم مسيطرته
 مثل سبور عنيه مسيطرته، وسطيته، كما يوجد بمناطق حزر مثل سبور عنيه
 مسيطرته، ومزرا.

عصر البرعبي في النظم العربي لجزاير في عهد العبد العبد ١٨٦٠-١٨٦٩ طبع في مطبعه
الكتاب في جزاير ١٨٦٩ طبع في

⁴ ناصر الدين محمد بن فراس بن تاتية الحارثية، المرجع السابق ص ٩٤.

J.J. Snyders et al. / *Opt. comm.* 267 (2006) 10–17¹ *Journal of Property Tax Administration*, 40, 56, p. 58.

ارصيف¹ وبالتالي يضم هذه الاراضي الى املاك البايك اما الاراضي التي ليس فيها وريث، والتي يكون ابي حائل المتصور انها شخص ضمن املاك البايك ايضا كما يملك البايك حق الرقعة على الاراضي المروية²، وهي على وجه الخصوص الاراضي الشعبات، ولاحول واراضي الرعي³ وقد قدرت مساحة اراضي البايك عقبية الاحتلال الفرنسي بـ 15 مليون هكتار⁴.

بـ مرق سعلال اراضي البايك فهي تختلف من منطقة الى اخرى، فالاراضي اوقافه سهول مبيجة، والتي يعرف بالحوش، فكانت يوجد في شكل مزارع كبيرة بعد استغلالها بشكل مباشر بواسطة لأعمال المتنوعة التي كانت تقوم على انبساط تخطيطه العاطلة بالمناطق المجاورة، ويعرف هذه العصبية بالتوير⁵ واد كانت اليد العاملة التي توفرها التوير غير كافية قد يلجأ الحكام الى استخدام العصبية، وهم مزارعون يتلقون من الدولة للمحاربت والبور والتيران المستعملة في الحرات والتحموت وبما هموم من جانبهم بخدمه الارض طبقه الموسم الفلاحي وبالتالي يعتبر عت خمس⁶ المتحصل

بـ الارضي التي يتعبر على البايك استغلالها بشكل مباشر او يصعب عليه مراقبتها فيقوم بتجبره الى مكان انقري والدوير المجاورة⁷ ويعرف بـ اراضي الحصر⁸ الحصر⁸ اما الاجار الذي تنفعه هذه الفسل مهاب استغلالها بالارض فيعرف بتسميات مختلفة، فهي الشرق الجزائري مثلا يتخذ اسم الحكور

¹ ناصر الدين سبيدي، دراسات في الملكية الجزائرية، لمرجع السابق ص 47

² الارضي المروية سببه مسنده من المروحة وسديمية، ر و من التيران حسب الصوره لصفحة ما ستر مر الاخصاص وبذلك يذهب

Arthur Guichet, *Op.cit*, p 579

A. V. G. M. *carton FROTHU*.

³ التير، يعتبر من حصر الحصر من التير تعينه هي عباد عر عباد، يقوم على فتح العباد التي لا تسك علفه عقبية من سعلال و عصبية، وذلك بمساعدة لوك للقبية

⁴ يبو هذه التير بيم تلبه في كل احدى الجزائر

⁵ ناصر الدين سبيدي، دراسات في الملكية الجزائرية، لمرجع السابق، ص 49

كـ بـ مصدر الفرنسي مساحة اراضي الحصر نحو 15000000 هكتار مهاب السط

FROTHU



نقسم أراضي الحصر إلى عدة أنواع وذلك حسب طريقة استغلالها، فهناك عزر الحمير، وهي أراضي التي يتم استغلالها عن طريق الحمير، وعزل جيري، وهو الذي يتولى فيه المسافر خدمة مسخرة معيه من أراضي يتم تحصيلها من طرف الباي الذي يوزع له النور ووسائل العلاج، وبالمقابل يدفع المسافر جزءا محدد من³¹ صاع من القمح ومثلها من الشعير³² عن كل جابده وهناك عزر عربي وهي هذه الأراضي تكلف الناس بربية طعام الباي وتحتفظه، وبالمقابل فهي لا تدفع سوى صريفة فيعتبر الموفر بصدع من القمح وآخر من الشعير عن كل جابده بالإضافة إلى صريفة للحكور، ولكن في هذه الحالة تكون محصية³³ من النوع الأخير فهي عزل الحب، وهي الأراضي الواقعة بالمناطق الجبلية التي يستعصي على البايك احتلالها حيث يصحح التعديلات المتعددة مقابل صريفة تدفع نقدا³⁴

ومن كائن القوار العسكرية التركية للمحصية يحفظ على الأمن وخصاص القوار لخدمة الآثار قبيلة العبد، فقد سجد الحكم، لا تترك في الاستعمال بقوات القبائل الضعيفة والتي تعرف ببديل المحرر حيث يتم عقد اتفاق بين ممثلي الحكومة التركية والتعديلات الجزائرية الراغبة في الانضمام إلى المحرر، يخضع بموجبها كل رب عملة على قصده أرض (يعرف برهن المحرر) تحتفظ من حيث المساحة حسب عدد أفراد العمة بالإضافة إلى أبواب فلاحية وسلحة وفرن³⁵ وبسك بسقيته هذا الشخص من حوز الاندفاع بهذه الأراضي مقبل تقديم خدمة عسكرية منظمه تحت إشراف القائد الممثل لتسعة للتركية تمثل هذه الخدمة العسكرية في الغالب في خصاص القبائل المسمرة وبخصيص نصراوات وعسودا على قبائل المحرر تكون متعددة من الصرايب العنصرية³⁶ أو نفع جزء منها ويكنها صرمة يدفع مستحقات تعرف باسم حق التشهير، وهذه المستحقات تدفع عن³⁷، وهذا يمثل ضمن الامتيازات التي تتمتع بها هذه القبائل، أما الصرايب السيدية (عزور وركاة) فلا يعفى منها أي مسلم.

Andre Vauschi, *Op.cit*, p81.

Ibid.

Ibid.

E. Guet, *De régime de la terre arch en Algérie* à l'edone éditeur Paris 1900, p67

Emile Larher, *Op.cit*, p 23.

³¹ -سيد فرج، المراجع السابق، ص 42

هذا ويجوز الإشارة إلى أن البايك يحتفظ بحق سحب الأراضي من يدي قبائل الصحراء وقد يقرر بين حتمتها لم تعد كافية

4- أنواع الأوقاف:

يختلف الملاك الوقفية عن بقية أنواع الملكية الجزائرية السائدة في كونه مخصصا بخصائص فقهية، ويبدو أن الفرنسيين قد وجدوا صعوبة في فهم خصائص هذا النوع من الملكية وهذا ما عبر عنه أحد الكُتّاب الفرنسيين بقوله إن الحبوس هي كلمة محيطة ومليئة بالغموض¹، ويحيل النطوق إلى وضعه الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي نسجس الإشارة إلى بعض النقط بشأن الأوقاف بصفة عامة

من هناك نعبر لاختلاف بين المذهب الفقهي بشأن تحديد طبيعته عند الوقف من حيث المروم وشممه، ومن حيث الجهة للملكة المعنية، فبد كس المذهب المالكي والحنفي (المذهبين الموجودين في الجزائر) منفصلين على عدم جواز التصرف في الوقف وعلى الطابع التحيري بنجته التي يزور إليها، فإليها يختلفان في مسألة الرجوع عن الوقف، فالأحناف يجيزون تلك مواقف متى شاء باستثناء حالات معينة²، أما المالكية فلا يجيزون للوقف الرجوع عن وقفه إلا بعد صحبه³، ومن هذا ما دفع بالجزائريين إلى تفصيل وقف عدراهم حسب المذهب الحنفي، وذلك قصد الاستفادة من المميزات التي يفرها هذا المذهب

صنف الملاك الموقوف من حيث طريقة استغلاله وأساليب الاستفادة به إلى صنفين كبيرين هما الوقف الحيري، والوقف الأهلي، فالوقف الحيري أو الحبوس العام هو الذي يرصد إلى جهة من جهات الخير، التي تعود منفعتها على المصلحة العامة وتلك المصلحة تحكم المذهب المالكي الذي يشير إلى تعود منفعة الوقف على المصلحة العامة⁴ وقد نوعت هذه الجهات بحيث شملت معظم وجوه الخير المصنفة مثل المساجد والمدارس

M. Blanqui, Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique, W. Coquebert éditeur, Paris, 1840, p. 22

¹ لا يجيزون الرجوع عن الوقف على المسجد والوقف إلى ما بعد الموت، والوقف يقتصر على

M. Khodja, Le mirage, édition Sindbad, Paris, 1985, p. 236.

² يصر الذين يسمونهم، براتب في أنظمة العصرية، لمراجع السابق ص 5.

والمستعجات الرواية لأصوحته، الحصون، والطرق القاصدة والعيون وغيره مما يمكن
نعمه على المجتمع

ما انوقف الأصلي أو الري أو الخاص فهو الذي يخصص لفائدة أبناء والتربية
ويشعره لصحة أن ينتهي إلى جهة خير بعد الفراض التربية¹ وهذا النوع من الوهب بجير
لصاحب الوهب حسب المذهب الحنفي لا ينفذ بحق لا ينفذ من دفعه على نفسه أو أولاده
من بعده ولا يصرف على الجهة التي خسر من جهته. دفع دفعه من صاحب الوهب

ما عن وضعه لأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي فقد أصبح من الفرض
18 تشكل حد هم نوع المكبات الرعية، حيث صارت تسمى مستحبات شعبة، فربما
بعض مكبات الفرنسية عند بداية الاحتلال خمسة عشر لار من الجرفرية²، أما من حبي
قد أصبح في الربع لار من الفرض 19 شكل نصف منحون كل لار نصي للريعية³

يعود انتشار الأوقاف في الجزائر خلال أو حر العهد العثماني إلى جملة من العوامل
منها رغبة الناس في حماية أملاكهم من نهب وايناز الدايوب والبيوب الذين ساجموا في
انتشار الأوقاف في هذه الفترة⁴ ذلك لأن لأملاك الوقفية تصبح غير قابلة لتخريبه، وخارج
مجزر المعاملات التجارية المختلفة كما فيها وسببه مساعد على بناء حسنات المكبات العفارية
حيث تخلصها من قاعدة ثارت التي تحومها بعد عدة جبال إلى قطع صغيرة جدا يصعب
استغلالها بصورة باقعة، هذا لأن همال العامل الأساسي لوقف وهو نفري صاحب الوهب
ورجعه لأخر والثواب من سد سبحانه وتعالى، باعتبار الوقف نوع من نوع صنفات
تتطوع. وهذا فضلا عن جيلب عليه النفس البشرية من حب الشهرة والشدة والرغبة في
تجليد الذكرى بعد الموت.

¹ محمد عبد العظيم بو النور، الأوقاف في بغداد في العصر العباسي الثاني، دار، عين للدراسات والبحوث، بيروت
والأضاحية، بيروت، ص 2 H.2، ص 9

Emile Larher Op.cit, p 17

² ناصر النور محيومي، دراسات في ملكية العفارية، المرجع السابق ص 51

W. Taymond, Op.cit, p 16

تتوزع الأوقاف بمختلف أنحاء القطر الجزائري، ولا كان توجد بالأرياف أقل أهمية منه في المدن¹، فقد قدر عدد الأوقاف العامة بمدينة الجزائر مثلا خلال الأونة الأولى للاحتلال بـ 2600² من بينها 1000 من الأوقاف من ستمائة من قبل الاحتلال و 1600 من الأوقاف الحيرية بمسند الجزائر مورثة على مؤسسات حيرية تسمح بتعليمهم الإداري والعسكري ويمكن ترتيبها كما يلي:

- أوقاف الحرمين الشريفين والتي هي مقدمة لأوقاف الحيرية، فقد قدر حجمها بأكثر من ثلاثة أرباع كل مؤسسات الأوقاف، وقد ذكرت بعض المصادر بأن نصف المسحور اسموي لهذه الأوقاف والمعبر بـ 16000³ هناك⁴ كان يرسل إلى قراء مكة والمدينة، أما النصف الآخر فكان يوزع على قراء مدينة الجزائر صباح كل حين وقد في شكل صدقات

أوقاف بني الحبر الـ 584، وهي مخصصة للأنفاق على المساجد التحفية الواقعة بمدينة الجزائر وانعقدت عندها بثمانية مسجدا⁵.

أوقاف الجامع الكبير يشرف عليها أمفي المالكي بمسند عدة ثلاثة وكلاء، وقد قدر عددها حسب وثائق البايك بـ 548⁶ منكية

من بين هذه الأوقاف بالمسند بربطها بمسند من مراكز السند التركية، مسند بـ 1000 منكية إلى مسند بـ 1000 منكية، كما في سائر هذه المسند كانوا يدورون أوقاف على المسند المسند بالمسند بـ 1000 منكية

صنف بعض الأوقاف بمدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1848) من جهة الأوقاف، العدد 102، من جهة - فزولا 198، من جهة 77

صنف بعض الأوقاف بمدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1848) من جهة الأوقاف، العدد 102، من جهة - فزولا 198، من جهة 77

صنف بعض الأوقاف بمدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1848) من جهة الأوقاف، العدد 102، من جهة - فزولا 198، من جهة 77

صنف بعض الأوقاف بمدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1848) من جهة الأوقاف، العدد 102، من جهة - فزولا 198، من جهة 77

صنف بعض الأوقاف بمدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1848) من جهة الأوقاف، العدد 102، من جهة - فزولا 198، من جهة 77

أوقاف لأتسلسل بسبب هذه الأوقاف سنة 601⁶⁰ بعرض مساحته المسميين
المترحين من الأندلس أثناء ظهور حركة الاستزراء المصلي بسبب وقد بلغ عددها 101
ملكه فيه⁶¹ قدر بحجم استوي بحوالي 50000 هكتار⁶² لم يسببها من طرف 'عبد
المتجرين الأتلسيين بمساحة نحو أنهم من الفقر.

- أوقاف الرواب وكانت كثيرة جدا، فمينة الجزائر يوجد كتب تضم 19 رواية⁶³
لكل من ملكيات مختلفة

أوقاف الإنكشارية كانت لإنكشارية المهمة بعينها الجزائر تلك سبع كتاب
وكانت مضممة إلى عدد من الحجاز وكل حجرة تضم 100 إلى 200 جدي توفى فيه
دينية بحوريتها ممتلكات وفيه يسرف عليها وكين الحجرة⁶⁴.

أوقاف المرافق العامة من أهم أوقاف العيون والموافي و الأبار وكان يسرف
عليها وكين العيون والنواقي وقد قدر بحجم الاستوي بـ 50000 هكتار⁶⁵ حلال يديه
الاحتلال الفرنسي، كما كانت هناك املاك وفيه يخصص بحجم بلحاظه بالنظر في تعليم
وهي انتهاء ويسرف عليها أمين الطرقات⁶⁶.

5- أراضي الصحراء:

في العديد من الصحراء حيث كثرة الرمال وسوء المياه فإن كثر النظم العنصري
مربط بمسألة الماء، فالأراضي التي يمكن سقيها سواء بالنضار أو بون النضار، وتلك التي
يمكن مياه لا تضر أو تمكث به مدة معينة حسب انخفاض المنصف، هي فقط أراضي القديس
لنور الله، أما ما بون تلك من الأراضي فإن امتلاكها لا يمثل في القديس، فالأراضي التي كانت
لنفي سقي بالنظم بواسطة مياه لأوعية سقي لأراضي القديس ومناجيب له حق الملكية

⁶⁰ مصدر النور يحتوي الوقت، وكيفية في الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 95

⁶¹ *Annuaire La propriété urbaine de Alger, in R. 1, volume 41 année 1897, p. 128*

⁶² في التمام بعد ذلك معاصرنا في تاريخ الجزائر الحديث، ط. شركة الوصية نشر، الطبعة
الطبعة 1982، ص 161

⁶³ *Annuaire Op.cit. p. 129*

⁶⁴ مصدر النور يحتوي الوقت، وكيفية في الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 95

⁶⁵ *Annuaire Op.cit. p. 130*

الغربية¹، أما الأراضي التي لا تسقى بالنظام، وتسقى بالسداب فهي موضوع ملكية ذات صيرورة خاصة

في الأراضي التي تسقى سنثاباب عندما تجري مياه لأودية تسمى بأراضي الحيف²، وهي ليست ملك لأشخاص وإنما بحصص ملكية انقيبية أو مروءة، ويكون لأهل حق الاستغلال فقط، حيث يمكن لرئيس القبيلة أو عياله تحبب المصاحبات التي يمكن مرور عهدها، وذلك حسب كمية المياه التي تجري في الوادي، ثم يقومون بتقسيمها على رباب القبائل التي لها حق الاستغلال، وهذه العنينة تدر سوي³

من خلال هذه البنية عن أنواع الملكية العنصرية في الجزائر عتبة لأحداثا فرنسي، يمكن القول بأن النظم العنصري كان يحصص لأحكام الشريعة الإسلامية وأعراف الصحبة وقد تعبر بعدد أشكال إثبات الملكية مع ملاحظة قلة الاعتماد على العقود المكتوبة ولـ استغلال لأرض كان يتم وفق مكانيات وخصوصيات المجتمع تاجر لوزي.

¹ Arthur Comack, Op.cit, p 579

² Emile Larcker, Op.cit, p 25.

³ Arthur Comack, Op.cit, p 579

الفصل الثاني:

السياسة العقارية الفرنسية

في الجزائر بين (1830-1850م)

المبحث الأول السياسة العقارية الفرنسية, 1830-1840م

المبحث الثاني نحو تقنين اليات نزح الملكية من الجزائريين
(1841-1850م)

منذ الأيام الأولى للاحتلال نجأت إدارته الاستعمارية التي استخدم القوة العسكرية بفرص هيمنتها على البلاد و قمع كل حركات المقاومة، مفرقة في سبب مختلف عمليات التفتيش و النهب و استهلاك الخمرات، لتنتقل بعدها إلى عمليات النهب و النهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغنى ما يملكون، وهي لأرض، لتضع ذلك ترسده من القوانين و التشريعات، التي تهدف إلى تكريس عمليات الاستعباد، لتعمل في الأخير على تهجير سكان لأرض من يدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين أو القديريين، مستجيبة في ذلك متطلبات لزمالية لاروبية ولى هذا الغرض يحاول تبني طرق التطورات التي عرفتها السياسة العقارية الفرنسية خلال الفترة بين (1830، 1850م)

المبحث الأول السياسة العقارية الفرنسية خلال الفترة بين (1830 - 1840م)

1 إنشاء قطع املاك الدولة والاستيلاء به على املاك للدولة الجزائرية

منذ احتلاله لجزائر، انتهجت فرنسا سياسة استعمارية بحيطه منحته الجوانب كسب يهدف في النهاية إلى سبيك الشعب الجزائري، ونهب خيراته، ومحو معونته التثقيف والحضارية عند الأيام الأولى للاحتلال، اكتشف القوي العدوانية للدار، الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، من خلال الاعتداءات لإجرامه على نواح الجزائر وبتون وممتلكاتهم وبناسهم وهذا خلاف لما جاء في معاهدة الاستسلام الموقعة في 5 جوانية 1830 بين الداي حسين ودي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، والتي جاء فيها: يبقى ممارسة الديانة انصافية حرة، ومن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات، ولا من بناسهم وممتلكاتهم وجاراتهم وحياتهم إلى القدر العام بغير شره على احترام ذلك⁴

لما كان يمر شهر من سقوط مدينة الجزائر بيد الجيش الفرنسي حتى أصدرت الإدارة الاستعمارية اوان قرار يثبت بأنها قد صيرت بيبود معاهدة الاستسلام عرضة لتحتفظ هيما بحصص حرام املاك لأهالي، وهو القرار الصادر في 14 سبتمبر 1830،

⁴ M. Perrot. *La conquête d'Alger*. H. Langlois fils édition, Paris, 1936, p 114.
Et voir aussi Camille Roussel, *La conquête d'Alger* Paris, 1879, p 214.

التي تضمن إعلان سلطة لاحتلال عن إنشاء قصاع ممتلك الدولة تحت سمية الدومين (Domaine)، وصم لأراضي التي كانت بيد السلطة الجزائرية إلى حد القطع

جاءت المادة الأولى من قرار 8 سبتمبر 1830¹ لتحدد ممتلك الدومين، وقد تم حصرها فيما يلي كل المنابر والمحدود والسكاكين والحدود والأراضي والمؤسسات المختلفة التي كانت بيد تحت سميته الذي والبيوت والأثرات الغير غائرو الجزائر هو التي تدير بحسبهم، أو المخصصة يمكنه والمدينة تحت أي عهد كان سيوون إلى الدومين العلم وسنشير لغنته².

من خلال مضمون هذه المادة يمكننا ان نكتشف أليات السياسة الاستعمارية الفرنسية في هذا المجال، وانعكاسه على فكره خاطئة، وهي ان لأرض في شوية الإسلامية تحول في النهاية إلى انبيثك، وبالتالي لأرض الجزائرية التي كانت بيد السلطة الجزائرية، يجب ان تنقل إلى يد الإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة التضم الجزائري، تلك فهي ترى في مصدره لأمالك التي كانت بيد السلطة الجزائرية عملاً مشروعاً، وهذا ما صرح به حد عصاء جاز المستعصم بود (Boude) بعد حثائك للجرس من يكون قد قبل بالحدال من حيث لا يوجد فيه في الحقيقة سوى لأمالك الوصية المندحة، والحكومة الفرنسية، والحدال هكذا وصفت به على كل الحقوق وكل المصالح التي كان يتمتع بها الأثر³.

وقد تضمن قرار 8 سبتمبر 1830⁴ مجموعة من الإجراءات الطبيعية منب المندحية التي نصت على ان كل لأشخاص من منبب لأمر، سواء كانوا متكبرين أو مستعمرين بالأمالك المذكورة سابقاً هم مرمون، وهي حد القصاء ثلاثة ايام ابده من تاريخ إعلان هذا القرار بتقسيم التصريح بتبعية ووضعها ومباحة الأمالك التي يتبعون بها، أو بغيرهم، وك كشاف للمداحيل أو الكره بالأصافه إلى تاريخ حد بعد⁵ و ه التصريح منبوث في بوائز مفعوكة لها العرض على مستوى مصالح شتيبة (المند 3)⁶ اما المادة الرابعة فقد نصت بهدف حالة سان ضروره التصريح

¹ Estoublon et Lefebvre, Op.cit, p 1

² Eugene Rube, Op.cit, p 11

³ R.O.A., 1830-1834, p 10.

⁴ Estoublon et Lefebvre, Op.cit, p 2

بالأملاك المذكورة حيث جاء فيها: "كل شخص حاصل هذا التصريح ولم يزل به في المصلحة المتخذة، سيعرض عليه غرامة لا تقل عن قيمته مدحلاً هذا التصريح أو كراهة هذه ماله كالمه، وسيكون مرغماً على دفع هذه الغرامة بواسطة عقوبات صدرت به".¹

وهذا السؤال هو كان في استعادة الجزائر أو بدلي بالتصريح المطلوب منه وفي المصلحة المتخذة، "يمكن القول بأن تلك كان أمر مستحيلاً، خاصة بالحدود بين الاعتبار بين وسائل الإعلام المعروفة في تلك الفترة لم تكن تسمح بتعبير هذا "جزء" في فرنسا نفسها، فبالتالي في الجزائر، حيث نخرج عدة عراقيل تحول دون وصول هذا التمهيد الجزائريين في الوقت المناسب، منها مشكلة اللغة من جهة، ومحتوية المجازات المنتجة من جهة ثانية. ورغم المجتمع بكونه هو الفرنسي باعتباره الفرنسي هو شعور كافر، يحير على البلا وجبت مقاومته وطرده منها من جهة ثالثة. "تحت تأثير الاعتبارات كل هذا، المعضد، سبباً في هذا القرار هو جزء تعسفي لا يدعو عن كونه مجرد حجة انتقادية. لا يرد الفرنسيه بهدف ملأ تلك الجزائر بين دونها على التوضيح، وهذا ما يؤكد الجدل بين جزيرين² الذي صرح قديماً "قد اقترح على أن نرغم السكان على معاداة البلاد لكي يتم الاستيلاء على مزارعهم وبرواتهم"³

سحول القوات الفرنسية إلى سيطرة الجزائر، ثم طرق الموضوعين من أصول تركية، ومع يد في شيء فيها يحصل لأهتداه بالذات والأرشيف الخاص بالآراء الجزائرية⁴، سنك وجدت في هذه الاستعمارية صغرية في التعرف على الأملاك التي كانت بيد السلطة الجزائرية، فاجاب إلى بعض الجزائريين فهدت الحصول على بعض المعلومات بشأن اعتبارات التي لم يصرح بها، وبذلك يشار إليهم بالأموال، حيث نصت المادة 5⁵ من القرار المذكور على أن كل شخص بدلي بحكومة الفرنسية بوجود غدار غير مصرح به

Estoublon et Lefebvre. Op.cit, p 2

² "نصران بيزون" خلف كلمة "الفرنسيين في الجزائر في 1830" في 1830 في ديسمبر من نفس السنة ولما أنهم يصنف التخصيص كما أنه لم يكن مؤيداً لقرار الاستيلاء على مزارعهم

Ahmed Henni, la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie. Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1981, p 19

Emile Larher Op.cit, p

⁵ "نصران بيزون" خلف كلمة "الفرنسيين في الجزائر في 1830" في

R.O.A., 1830-1831, p p 8-10.

له الحق في نصف قيمه أتعزاه التي يبرهن لها الشخص الذي امتنع عن التصريح بـ حصيلة هذه التعزاه فتدفع إلى حربته المصنف العام لتجيش الفرنسي

كانت أكثر المناطق تصورا من هذا القرار هي المدن التي سقطت في يد الاحتلال مبكر مثل الجزائر، مبنجه، عابيه، وهران، و مستطبة¹، وما كانت ممالك البايك فيه إلا تقي بدجيات² الأسبغ، فإن السلطات الاستعمارية قد عمت على الاستيلاء على الممالك الواقعة أيضا

2- محاربة الأملاك الوقفية:

ميرب الجزائر جلال ار حر للعهد العثماني بكثرة الأوقاف وتعدد مؤسسيها وتوسع أنوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أصبحت تشكل موردا اقتصاديا، ولذا تهتم في تنمية العلاقات الاجتماعية، ومعلوم هام من مقومات الحيدة العنصرية والثقافية للمجتمع الجزائري

وبعد كانت إدارة الاستعمارية تترك ههه الأوقاف بالنسبة لجزائريين، فقد عملت جاهدة على محاربتها، منذ الوهلة الأولى للاحتلال، حيث صدرت ترون فيها إحدى التعديلات الكبرى التي تحول دون نجاح الاستعمار الفرنسي بالجزائر

وسطر بميرب الحصانة والامانة التي يتمتع بها الملاك الوقفية، والتي تجعل منه لملاك خارج نطاق المعاملات العادية، فقد عمت لتسحب الاستعمارية على جريدها من هه الحصانة التي عبر عنها حد الكتاب الفرنسيين بأنها يمكن أحد العوائق التي يمكن التعلب عليها والتي تحول دون لأصلاحات الكبرى الفائرة بوحدها على تحويل الأوقاف إلى ممتلكات بوسطه استجبت إلى مسعمره حقهه²

كانت لآراء الاستعمارية تسعى من وراء محاربتها للأوقاف إلى تحقيق هدفين الأول اقتصادي، يمتد في برع الحصانة عن الملاك الوقفية وبالتالي تحالف في صلاو لتعمل للتجاري مما يسمح للمستوطنين الأوروبيين بممتلكها.

¹ هه مستطبة، وهران، مبنجه، عابيه، وهران، و مستطبة. يقسم مصنف مملك المدح تحت دار مستطبة إلى مملك لمر.

M. Blaquiere, Op.cit, p 28

والثاني سياسي، حيث كانت تزي ناس وجو- مركز قوم بعثت أموال كثيرة وبمبلغ بنحو- مومي، من شأنه أن يشكل خطر على السلطة الفرنسية بالجزائر¹ إن أحمد بن علي الاعتبار من الجمعيات الدينية المحنفة التي كانت تقضي من لأوقاف هي التي كانت وره معظم حركات المدحمة المسبحة التي حصدت الجزائريون ضد للوجود الفرنسي خلال بداية الاحتلال، لأمكن القول بأن هذه التحركات من جانب الإدارة الاستعمارية قوم بجمع نقطة الثنية قد كان في محنة.

حثلت الحدود لأوس التي انحصرت لإدارة الفرنسية بشأن لأوقاف في قرار 8 سبتمبر (1830)، الذي تضمن كما ردت مصادره ممالك هو صفي لإدارة الجزائرية التابعة، بالإضافة إلى أوقاف مكة والمدينة، فكانت بون صربية بوجه بلارت النفاذ و بون تلمع بفتح في الهيكل الأجمع عي سجر السريين²

بعد بقي قرار ضم لأمالك الوقفية التابعة بمكة والمدينة إلى صربية ممالك لتلونه لسكناء وبحاجة من طرف عيار صربية للجزائر و علمية ومجاهدية، وكان في ضيقهم قمعي من العادي³ وابن الكديني وحداا حوجه وبوصيرة، النير بوصحو لإدارة الاستعمارية بني ممالك مكة والمدينة، لسبب منك بلأرائك، والباق هي جزائرية، من مصادر مختلفة، وإن وكلاءه في الغالب هم جزائريون أيضا، من من مختلف

رغم هذه الاحتجاجات لأن الجزائريين قد أتبع هذا القرار بقرار آخر بتوزيع 7 ديسمبر 1830، وهو عبارة عن قرار مكمل ومدعم بقرار التمسق، حيث جاء في مادته

¹ مكيه الأزري، المرجع السابق، ص 232

² *Diplôme de la déposition des Fellahs* : 1830 - 1902 Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1974, p.9

من الناحية السياسية كانت هناك بر مجموع من مصادره حصيلت لمعرفه دير لغني هذه جزائريون من رة تحسنت في العام من رة سنة 1830م من مصادره عرفة بوني بفتح لأوقاف في لطاء ثم في سنة سنة 1830م بفتح مصادره مكي عرفة للجزائريين بداية دجينة حمر من رة بفتح مصادره الجزائريين الفرنسية إلى الاستيلاء على ممالك الأوقاف والمسجد لذلك قرر هذا الأخير التخلص منها حيث فخر عليه لفتح رة حجة وهدى مصادره بفتح للفتح من فرنسا الفرنسيين ثم قرر كلو بفتح مصادره الجزائريين التخلص من الهجرة إلى مصر بفتح سنة 831 هـ بمكة بالإسكندرية، حتى ولغة سنة 85 للمريد من التخلص من حجة التخلص بفتح من لفتح مصادره من العادي من الناحية والسياسية، لذلك بفتح للفتح والتوزيع للفتح

الأولى كل المزارع والمنجز والسكاكين والبساتين والأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة، والتي كانت مدحيتها موجهة بأي عقد كس إلى مكة والمدينة والمسجد أو نحو جهات خاصة أخرى، يستدير واستوجر مستقبلاً من طرف الدولة لأمالك العمومية التي سوف تحصل المدين ثم تفسد تقريرها إلى الجهات المختصة بتفويض من خلال هذه المادة من المادة 1850 لا سيما في هذه المرة إلى المسجد وهذا ما يعد 'عقد'، صادر على ما جاء في العقد الخامس من معاهدة (السلام)، وقد نكر ميشال هيرنان في هذا القرار أنه كان صريحاً بين والتفاهة الإسلامية لانعكاس أثره على الحياة الدينية والاجتماعية للشعوب².

كما تضمن هذا القرار عدة إجراءات منها أن كل الأشخاص من مختلف الأمم سواء ملكيين أو مستأجرين شعيرات المذكورة في المادة الأولى هم مجبرون في عدة أقصدها ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار على التقدم لدى مدير الأمالك العمومية، بتصريح على سجلات مفتوحة بهذا الغرض بطبيعة وحالة هذه الأمالك التي يستعملها سواء بالكر أو بغيره، وكذا مجموع الممتلكات والكر، بالإضافة إلى تزيين آخر دفع (المادة 3)³.

في المادة الرابعة من هذا القرار⁴ فقد أُلغيت القائمة على الدولة لأوقاف من مسير، وقصده وخصه وغيره من الممتلكات يستدير هذه الأمالك بتسييم مختلف التوزيعات المخصصة بها، من كتب ومنازل وسجلات ووثائق إلى مدير ملك الدولة، مرفقة بالقيمة الاسمية للأشخاص المكثرين ومبالغ الأيجارات السنوية وست في نفس لأجل المحددة

وفي نفس الوقت هم ملزمون (بموجب المادة 9)، بتقديم تقرير لمسير الأمالك العمومية يتضمن التغيرات التي تحدثها صيرورة وحدهم المسجد وأعمال التحرير وعصاريه جرى مخصصة للأحداث التي تقدم بواسطة من حين لأمالك المعنية، كما يند

Estoublon et Lefebvre, Op.cit, p 3

² عبد الحميد بن عبد الحبيب المصطفى في الجزائر 1925-1944، وهو واحد من سيطرة تذكروا الدولة في هذا وجه الحديث والمصدر ٥ قسم التاريخ جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص 7

B.O.A 1830-1834, p 51

Estoublon et Lefebvre, Op.cit, p 3

أوقاف الحيور، تم تسليمها إلى مهندسين فرنسيين

وأوقاف الطرق، تم تسليمها بمصلحة الجسور والطرق بحجة فله الكفاءة والعرض، لدى الأسماء المذكورين بهذا العمل¹.

وأوقاف الجيش لاكتشيري، تمت مصادرتها بحجة أنها أملاك تركية، ولأن بعضه في يد الجيش قد يساعده على الثورة ضد فرنسا.

ولاشك من هذين القرارين قد تركت عليهما آثار سلبية على + مصلحة لأوقاف من جهة، وعلى الحياة الثقافية لمجتمع الجزائري من جهة أخرى، قد أصبحت مصالحة ملاك قبولة تصرف في أوقاف مورعة على مدى مؤسسة ومصلحة جيرة² ولاشك ليس أن الإدارة الاستعمارية قد تصرف في هذه الأملاك بغاية المصالح الاستعمارية، قد تكرب بعض المصادر من الكارجال الفرنسي المسيحي بالحرار قد كان حصل على ثلاثين ألف فرنك سنوي من متحول هذه الأوقاف³

سعر إدارة الاستعمارية في محضرة لأوقاف، ففي شهر كوبر سنة 1831 تم تكليف المفتش المالي فوجرو بمراقبة الوكلاء المسلمين، وقد يامر من وزير المالية أديرون بويش، وبذلك بدعوى أن هؤلاء الوكلاء ينفقون ثلثه، حيث قاموا بتحويل جزء من مدخول الأوقاف التي يسرفون عليها إلى مصالحهم الخاصة⁴

وبحكم طبيعة الأملاك الوقفية، من حيث أنها أملاك غير قابلة للتبادل التجاري، على المصالح الفرنسية قد رأب في ذلك عطف بحول -ون سعت المكنية من أيدي الجزائريين التي لا يربون أوقافهم، وبالتالي عرقلة تقدم الاستعمار الفرنسي بالجزائر

وبهذه تحرير الأملاك الوقفية من هذه الحصانة، وجمعها في مديون الاستعماريين، وجهت إدارة الاستعمارية في أواسط سنة 1833 مكره (سبيس) بوكري وأوقاف مكة وأصبحت تنضم واحد وخمسين سؤلاً، ذو جوب تاريخ هذه الأوقاف، وصنعها

1. *Annuaire. La propriété urbaine à Alger en R. 4 - volume 42 - Année 1898, p. 177*

² عمر الدين عيسى أوقاف ومكانته في الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 82

³ موسى عشور، المرجع السابق، ص 76

⁴ خديجة بشار، المرجع السابق، ص 8

وشروط التصرف فيها، غير أن جانبه الوكيلى كانت هي غير ما تريد المستعمرات الفرنسية، لذلك قامت بوجبه نفس لأسلته إلى ماضي الجزائر، الذي جاءه هي رده بر ملكه (الرأسي الموقوفه يعنى بيد صاحب الوقف وورثته وبالتالي لا يجوز التصرف في هذه الأملاك من المسحبة للشرعية¹).

لذلك لجأت الإدارة الاستعمارية إلى التحويل على انشراح الإسلامى حيث قامت بتأجير هذه الأملاك للأوربيين بعمود طويلة المدى بمثل إلى تسعة وسبعين سنة، لكن سرعان ما كتب سائر عن هذه الأملاك لمستأجرى بها بعد سنة أو سنتين قصص، مما يعنى أن عملية التأجير هذه لم تكن سوى مجرد جدعة

من المؤسسات الدينيه التي كانت تحول من لأوقاف وهي مخصصه للمساجد والزوايا والأضرحة، فقد أتت إلى حاله من الاندثار والانتثار، حيث ضالتها يد الإدارة الاستعماريه وذلك بهتيم الكثير منها تحت ضلته للمصحة العمه، أو بحجه انها قديمه تشكر حصر على أمن العمه، ما تشك التي يجب من الهدم، فقد تم تحويل شأونها، حيث وصفت في حتمه المصالح الاستعمارية العسكرية منها والمدينة

رغم قداسة المساجد وحرمتها، ورغم تعهد الطرف الفرنسي صراحة في معاهدة ٩ جويلية 1830 بحترم حرية السكان وديانهم وممتلكاتهم، إلا أن الإدارة الاستعمارية سرعان ما كتعت عن جوابها العدواني، حيث عجزت ما جاء في المعاهدة المذكورة، مجرد هدعه حرب² ورحت يمارس سياسته استعماريه مجردة من كل العزم الإنساني

في التعبير المؤسف الذي نتج إليه المساجد على يد من كانوا يدعون بسر لتحصيرة وسط المجمعات المصحفة، والمبني في الكثير من الكتب الفرنسيه³ نفسه حين -نيل على ذلك-

¹ انظر هذا ماضي في: ر. بيلون، الفرنسي في الجزائر، مجلة للمصالح، عدد العدد، صيد 1911/٧، ص 1٩

في القسم بعد عن الحركة الوهابية ثمر مريه ج. المصالح المؤرخة الوطنية للجزائر ١9٩7، ص ٩٨

² م. م. الكندي، الفرنسيه في الجزائر، التعبير الذي أتت إليه المستعمرات لتسببه انصر انصر المستعمرات وهي لعمريه لكل من

Albert Herault. Les édifices religieux de l'ancien Alger in R. A. plusieurs volumes
Aumerat, La propriété urbaine à Alger, in R. A. plusieurs volumes

ونما كان المقام لا يسمح لنا هنا باستعراض الوضعية التي ألت إليها المساجد
سنتقتفي بذكر بعض الأمثلة، وهذا من باب الاستدلال فقط

كان جامع السيدة وسط مدينة الجزائر، أول جامع يقع تحت ممول لهم¹، وقد
بدعوى إقامة ساحه عمرانية وسط المدينة، وهي ساحه للشهداء حاك

وقد عرفت العديد من المساجد نفس مصير جامع السيدة، فحسب بعض المصادر
قرب عدد المساجد التي تم تدميرها خلال الفترة بين (1830-1832م) طص، قد بلغ 66
مسجد²

نما المساجد التي تم تحويلها إلى عراص استعمارية مختلفة، فذكر على سبيل
المثال، ذلك الذي تم تحويلها إلى ثكنات كجامع عدي بشار، وجامع سيدي عمر التقي
و جامع صباط الحوب هذا الأخير الذي تحول إلى ثكنة سنة 1838، بعد حوّل إلى
محور للحيوب سنة 1830³، وغيره كثير

وهذا مسجد حوب إلى مصالح مختلفة بذكر منها جامع كشور الذي حوّل إلى
كنيسة للجزائر سنة 832، وجامع سيدي الرحيبي الذي عطي للصينية المركزية سنة
1833، ثم هتم، وجامع الفشاش الذي حوّل إلى مستشفى⁴، والقائمة طويلة

للسكبر فإن ه التهم الذي من المساجد، تم بيع منه المدارس المنجعة بها طعة
بالإضافة إلى الزوب، التي عرفت بتورده نفس المصير، وقد يمكن تصور تأثير استيائه
إلى سجنها هذه الممرسات على الحياة الدينية والعلمية بمجتمع الجزائري

ثم يكن مدينة الجزائر وحدها التي تعرضت لمعاملات هدم المؤسسات الدينية، بل إن
بعض المدن الجزائرية كانت هي أيضا عرضة لهذه الأعمال، فمدينة عمدة مثلا كان بها
عشرة الأحياء 37 مسجد، لم يبق منها بعد الأحياء الفرنسي سوى جامع واحد فقط هو
جامع صالح، ي، المعروف باسم الجامع الجديد⁵ أم مساجد بجاية فلم يسلم من التحويل

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوضعية الجزائرية، المرجع السابق، ص 75

² Yver-Georges, *Si Hamdan Ben عثمان Khudja, in R. A. volume 57 Année 1913 p 135*

³ Aumerai, *La propriété urbaine à Alger, in R. A. volume 42 Année 1898, p 182*

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوضعية الجزائرية، ج.1، المرجع السابق، ص 76

⁵ A.D. Papier *La Mosquée de Bouda in R. A. volume 11, année 1889, p.112*

حيث هم جامع سيدي أمحمد، بالإضافة إلى عدة روايات منها رواية سيدي شحصر ورواية سيدي عبد الهادي، ورواية سيدي المنيع كما حوت مسند حرر عن غرضه مثل الجامع الكبير، وبئر الشبيحة حصن في مسنونه، وقد تم تهديم عدة جوامع منها جامع سيدي فرح، وجامع سيدي العرجاني، وجامع سيدي مسعود وغيره كثير. وقد تم تحويل مسجد حرر إلى كنيسة مثل جامع سيدي راشد، وجامع سيدي بوبكر، وجامع سيدي قيسري وغيره¹ وقد لاقى السكان جميع إهلاك الموقوفة على هذه المؤسسات قسرية، قد تم تحويلها لخدمة إدارة إهلاك البوابة

بوصول مدور الغراب لاستعمارية المنطقة بالأوقاف خلال هذه الفترة، حيث صدر مرسوم 31 أكتوبر 1838، الذي جعل تسجيل البنايات الدينية لإسلامية تحت مرقمة وتسجيل الأوقاف المالية، بذلك أطلق يد السلطة الفرنسية لتصرف في الأوقاف حسب هواها

تم تلامد المصور المكي المورح في 21 أوت 1839²، الذي نص على ضرورة تطبيق القرارات السابقة، وخاصة قرار 7 ديسمبر 1830

هذه هم المخططات التي عرفها السيرة الفرنسية تجاه الأوقاف خلال الفترة المبرورة، وبالأخص بأن هذه السيرة ستستمر في إقرار إتلافها كما سري في هذه إجراء للبحث.

3 موقف الجزائريين من هذه الأوقاف الإسلامية إلى إهلاك الدوليين مصطفى بن الكيلاني نموذجاً

لم يكن المصورات ولا عنداء التي لا تكفي جود الحملة الفرنسية على الجزائر وما رافقها من قرارات تصفية من جانب الإدارة الفرنسية، وما ألحقته من ضرر بأرواح السكان وممتلكاتهم وعقباتهم تمرر بوب أن توي أنى حدوث ربود أفعال قويه من جانب أجزائيين

¹ أبو القسم مد نص الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 40

موسى عشور، المرجع السابق، ص 79

ومن بين الأعنفاء الفرنسية التي أدت إلى أثره موجه شديدة من الاحتجاجات والاستكراخ، من طرف سكنى مدينة الجزائر والمدن المحاورة لها، وخاصة من هذه النصفاء ورجال الدين والمتقنين والفجر، بعد قصبة الأملاك الوعية

وقد عرفنا من أوقاف كانت تكسى أهمية اقتصادية واجتماعية ودينية ودينية كبرى في حياة المجتمع الجزائري، ولعل هذا دفع بالإدارة الاستعمارية إلى محاربة موسى أوقاف من الأيام الأولى للاحتلال، بعينه بخصم المجتمع الجزائري وتجريده من وسائل المعاشة وقد عرفنا من أول قرار فرنسي اتخذ في هذا المجال كان قرار يوم 14 سبتمبر 1830، يعني بعد مرور أقل من شهرين على سقوط الجزائر

لقد كانت ميراثية لأوقاف إسلامية، وخاصة أوقاف مكة والمدينة هامة جدا، لذلك عملت الإدارة الاستعمارية على ضمها إلى أملاك الدولة، قصد دعم الميراثية الاستعمارية، منجابهة في ذلك خصوصية الأملاك الوقفية وقدمتها لدى التسمير، قصد عن الحسب الهامة التي كانت تقوم بمؤسسة لأوقاف، مثل صيحه المساجد ومنظمة التعليم ومع جوار المدرسين ومساعدة المحتجين والعلماء، وغير ذلك وبالتالي فإن أي تصرف من جانب الإدارة الاستعمارية تجاه هذه المؤسسة، كان من المنصفي أن يؤدي إلى حدوث رجود أفعال قوية من طرف الجزائريين

لقد كان موقف الجزائريين وخاصة النصف المتفهم من السياسة الفرنسية تجاه أوقاف الإسلامية واضحاً من البداية، وهو الرقص والاستكرا والاحتجاج وإرسال العرائض إلى المسؤولين الفرنسيين، ومطالبهم برفع أيديهم عن أوقاف ويمكن إرجاع موقف الجزائريين هذا إلى سببين رئيسيين؛ الأول أن الأملاك الوقفية، وفصلاً عن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي منبع بحرمة وقد سبب لدى المسلمين، وبالتالي فإن أي إجراء يعيق من شأنه أن يثير مشاعر المسلمين، خاصة إذا كان هذا الإجراء، يستند على طرف معتد كافر، الثاني أن الفرنسيين قد بعثوا سرهم على أنسنى قد انحصه دي بورمون دحرار حزباً السكان وبناتهم وأملاتهم، وفق ما نصت عليه المادة 4 من معاهدة الاستسلام، بعد قائد الحملة دي بورمون والذي حسم يوم 4 جويلية

(1830) وبالتالي فإن ي عند على لأوقاف إسلامية بعد حرق بيوت معاديه الاستسلام، وهو تصرف لا يبين بشرف فرنسا ومكانتها

ومن الشخصيات الجزائرية البارزة التي استكثرت بصرفات الإدارة الاستعمارية نجدهم الأوقاف الإسلامية، نجد مفتي الحنفية بمدينة الجزائر ابن العربي، الذي كتب عدة رسائل إلى الجنرال كلود ريند عنكر إيه بنو- معاهدة الاستسلام، ومحرر من معية سياسة الفرنسية تجاه الأوقاف، لأن الإدارة الاستعمارية قد ضربت بالحجج والمناجح المعني ابن العربي عرش الحنفية، بر رحت بحبك هذه الممارات، حيث اتهمه بتسيير مولد، من الوجود الفرنسي، و عادة لحكم الإسلامي إلى الجرم

ومهم يكن من امر، فإن الجنرال كلود ريند قد قرر التحصن من المعني بن العربي حيث ألقى القبض على هذا الأخير وسجنه بحصن الوقت، ثم قدم بنيه إلى الإسكندرية واه بعد عدة أشهر فقط من احتلال الجزائر

ومن هذا التصرف العنيف من جانب السلطات الاستعمارية تجاه المعني بن العربي، كان الحرص منه بترهيب الحنفية للجزائريه المتفقه، لراقصه بوجود انفرسي غير أن هذا الإجراء لم يثن من عريضة الجزائريين المعنويين على جهدهم ووضيدهم، بل رادهم ذلك تحدياً وبسراً

وقد جاء في المذكور لأحجاجية التي بعث بها عيسى ميبه الجزائري، والمورحة هي لوب 1831، بن ملين لاو. يتمثل في استرجاع الأملاك الوقفية التابعة محكة وتسميه ركن لأوقاف أخرى، منك لأنكم عطيمون لأنم بشأن كل ما له علاقة بالتحصيل قدينيه² كما طالبو في نفس الرسالة بتشكيل لجنة تتألف من خمسة أعضاء لتتكلل بعضي تمسجير المنفعة بتسيير لأوقاف كما يسمو بعريضة لدى الباب الفرنسي بمرتك

¹صالح تركوي، المحضر في تاريخ الجزائر من عبد القبيير إلى حرو - الفرنسيين، 4، لاو 2، 1962، ص 20

تكرم لسنر والنوري، عدة، الجزائر، 2، 1912، ص 220

Fachir Sifou, La protestation algérienne contre la domination française: plaintes et pétitions (1830-1914), thèse de doctorat en histoire, tome I université Alg-Marseille, années universitaires 2001-2004, p 142

يضافون إليها بمرجع أصلا تلك الأوقاف التي استولى عليها كلوريس عام 1830¹، إلا أن هذه التغيرات قد قوبلت بالرفض.

ومن بين أشهر المؤلفات الاحتجاجية، خلال السنوات الأولى للاحتلال نجد تلك العربية التي بحث بها حماد حوجه وإبراهيم بن مصطفى شاذي وزير الحربية، في جويلية 1833، والتي تبالغ من 18 نبداً والتي تكتب تلك الاعتداءات والتفاسيع التي اقترفتها الفرنسيون ومنها توظيف القصص والعقبات وفيهم، والاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة ومهجر المؤسسات الدينية، والاستيلاء على جامع كنتشة² وبحوزة إني كنية³ وغيرها من الاعتداءات، لا أن سببها مريض قد تجاهت هذه الاحتجاجات والمطالب بل نجدت قد استمرت في سياسة الترهيب والسجن والعقوبات من بحوزة الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الجزائري، وهكذا كان مصير حمدان حوجه هو النفي⁴، على غرار سلفه ابن العاصي

مع التخصيص الجزائريه التي يمكن اعتبارها من ثمعدومة للثقافة، حصه هيم يتعلق بالدفاع عن الأوقاف الإسلامية واللغة العربية، فهي شخصية مصطفى بن الكبيطلي معني أمالكه بسببه الجزائري، الذي كتب له مواقف تاريخية في هذا المعبر، فمن هو مصطفى بن الكناصي، وما دوره في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والثواب الوضيه⁵

هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الكبيطلي، ولد بمدينة الجزائر في رجب القرن الثامن عشر، وهو ينحدر من عائلة ذات أصول أندلسية هجرت إلى الجزائر، حيث طلب بدمج بكية هامة في المجتمع الجزائري على غرار شجائيه الأندلسية ككل.

¹ حمدان حوجه، ديباجرة ونسب حوض حنكة الدرس ابن دجلال العربي الجوزي (1830 - 1837)، ص 71 منشور في وثيقة المجهلي، الجزائر 2008 ص 71

² محفوظ د.م. جزائر الجزائر بين تاريخ الجزائر 870 - 1954، منشور في 1958، ص 11

³ ليكنر الأستاذ حميدة حميراني، بان حمدان حوجه قد توجه إلى فرنسا معاداة وتم يبعد عنها، نشر

حميدة حميراني، د.م. حوجه في عصر العصية تحريره 1840 - 1841، الصفحة الأولى، العدد خمسة لجزائر، 1987 ص 40

نشأ الكابيتي وترعرع في مدينة الجزائر، وقد تلقى تعليمه لأولي بتروني والمدارس الفرنسية - على غرار أبناء المصنف - هير أن يلحق بـ مختلف المدارس بالمساجد والجامع، التي كان يقصدها الطلاب بعد تخرجهم من الروي. وقد تلمذ الكابيتي على يد مجموعة من شيوخ بيت العهد، مثل الشيخ أبو حسن عني بن عبد القادر المعروف بين الأمازيغ الذي سهر منصبه على المالكية بمدينة الجزائر، والشيخ علي المبحلاني، الذي شغل نفس المنصب، أما من خارج الجزائر، فقد درس الكابيتي على يد الشيخ محمد قروزي القاسي الذي كان يدرس بجامعة الغروبيين،¹ الشيخ محمد الرصوني البجاري²

تخرج الكابيتي من الدراسة سنة 1813، لينضم بعدها في ممارسة مهنة الشترين بالعديد من مساجد الجزائر العاصمة، إلى غاية سنة 1824، حيث تولى للتدريس بـ جامع الكبير²

بعد عن علقه الكابيتي بالوظائف الإدارية فقب سنة 1827، حين عينه لـ حاجي حسين باشا، في منصب القضاء على المذهب المالكي، وهو منصب على رجة من انحصاره. حاصه في تلك الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر وقتها بقي الكابيتي في هذا المنصب إلى غاية السنة الأولى من الاحتلال الفرنسي³ وقد سمح له وضعته بالإصلاح عن كُتب على تلك الأعداء والتجارات التي ارتكبها الفرنسيون ضد الأمازيغ بالأندلس، والتي لم ينج منها حتى القضاء والعهد، فقد لاحظ مصير مدينة قسنطينة محمد بن العربي وهو يساق إلى المنفى

بعد عمل إدارة الاستعمارية على تحويل منصب القضاء إلى مجرد وظيفة شكلية، بعد كما أنه يتعدى رغبة التسيب الفرنسية، وهذا ما دفع بالكابيتي إلى طلب الإبقاء من هذا المنصب، حتى لا يكون عود الإدارة الاستعمارية على بني وبنه غير إلى الإدارة الاستعمارية، وإن وافق على أداء الكابيتي من منصب القضاء، فقد كلفه بمهمة

¹ كما لم يزل عليه وحرصه على عمله عدم التفرغ 830 - 844 صعد ررود المجنبي محرر 21817

ص 490-491

تخرج منه من 49

أمر تقسم مد الله، فبحث ورر في تاريخ الجزائر الجزء الثاني، در العر 21816

در 13

اصعب، حيث عينه في منصب إفتاء سنة ١٨٦٦، والذي استمر فيه إلى غاية سنة 1843 تاريخ عزله وبقيته

لقد شغل الكابيلي منصب إفتاء، وطن يمثل وسطه بين الإلزام الفرنسي والأهالي، ويمارس سلطته على الشؤون الدينية، بما فيها الأوقاف والمساجد والمعابد وموظفي هذه المؤسسات على اختلاف مستوياتهم¹.

بعد تشكيل اللجنة الإفريقية سنة ١٨٦٦، ورياسته سحر ابن ككي الكابيلي من بين الجزائريين الذين استمع هذه اللجنة إلى اقوالهم، حيث استجوبه رئيس اللجنة في جلسته الخاصة بمناقشة العدالة والقضاء²، حيث أبدى الكابيلي ربه في مسائل الأحوال الشخصية والقضاء، وكان الجنرال غارون³ قد عيّن في مرسلته بأن الكابيلي رجل يصبر بخوبى خلف علف⁴، واقترح على وزير الحربية التحصن منه

وإن كانت علاقة الكابيلي بالإدارة الاستعمارية قد توترت منذ تعيين الجنرال بيجو حاكماً عام على الجزائر سنة 184٠، فإنها قد بلغت درجة التدهور ابتداء من سنة 1843 فعلى 23 مارس ١843، أصدرت إدارة الاستعمارية قرار⁵، يقضي بصد مؤسسات الأوقاف إلى أملاك الدولة، كما نص على أن كل المرحى والنفقات بمختلف أنواعها تتبعه لمؤسسات الدينية قد تم إلحاقها بالميرية الاستعمارية وإن كل المستعربة تمحصصه لموظفي السلك الديني وصيانة المساجد وأرواقه ونفقات النعيم، كل الأجور والمساعدات التي تمنح لرجال الدين الإسلامي تحت إبه صنيعة كسب، بالإضافة إلى كل التماثيل والهندسات التي ينفقها المؤسسات الدينية ستصبح من نصيبهم (إداره

¹ أبو القاسم سعد الله، بحث وأراء في تاريخ الجزائر ج2، المرجع السابق ص 18

نحو القسم سعد الله، محموند في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 62

أحمد، ابن (Sénard)، حبر، فرنسي تولى قيادة القوات الفرنسية في الجزائر خلال الفترة بين ١83٦ - ١8٤٠

أبو القاسم سعد الله، محموندات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 14

أقتبس من هذا التوثيق

Albert Devantès. Les édifices religieux de l'ancien Alger in R A volume 2. Janvier 1883, p 186

وتم يكتف الجرائل بيجو بصم الأوامر التي أملاّت الدولة فقط، بن تعدي تلك التي
محدوة هزم اللغة الفرنسية على أبناء الجرائل، حيث أصدر وزير الحربية امر¹ يقضي
بتعليم لغة الفرنسية للأطفال العرب في المدارس العربية

بعد عارص المصفي الكبيشي مدير الجرائل ثم المعاصرة، تلك لأنه رأى في هذه
الأوامر التي التزمين عتء على الدين الإسلامي ورجالته، كما رأى في تعليم اللغة
الفرنسية بالمدارس الفرنسية عتء على لغة العرب، ومعتد بمقود من مفعول الشخصيه
الجزائرية وهي اللغة العربية.

ب المدومه المسميه التي ابدىها الكابيلي ضد هذين القرارين، هي التي جعلت
تقسيمت لاسيمايه بش عليه حمة من الصعصع والتهديد والتخويف، حيث سجت في
لحيه حمد بن عسور²، مدير مدرسه الجمع الكبير، وبصيت جواسيت يتتبعون بحركات
المصفي وانصداً، كما عصب على ختلق العهد اني نبيته وظهره بمظهر المتصور.
المصفي لأوامر الدولة

بعد ذكر يعبوكس (Devout) بين المصفي المالكي مصطفى بن الكابيلي قد كان
متهب بالمدومه المعكوفه لأوامر الحكومه³ اب التقرير الذي رفعه رئيس مكتب شولايه
التمه إلى وزير الحربية بعد جاء فيه بن الكابيلي كان يوضح بن صماء كل
الاجراءات التي اتخذها الحاكم العام ومساعدوه، وكان يعارض في إصلاحات التي كتب بها
صه نه، وكنت معارضته في اذره الشؤون الدينية⁴ كما تقدم صاحب التقرير باقترح
بمصفي بحرن المصفي الكابيلي ثم بعيه، فمعت التتضمن من شعبه، والتحليله بن وقوع
ردود افعال محتملة من طرف المسمين.

ومعت يكن من امر، فإن السلطات لاسيمايه قد راب في نصب المصفي الكابيلي
معت بكرامه الدولة الفرنسيه، وان بركة بن عتوبة مسدة بحرب من التمرد على لأوامر

¹ بعد المصفي بن بعيه والجور، المراجع السابق، ص 496

² المراجع نفسه، ص 496

- Le Mupht Malek, Muxlapha Ham El-kebabi, S'Etant rendu coupable de résistance
pouvie aux ordres du Gouvernement, voir Albert Devout, Les édifices religieux de l'ancien
liger, in R.A. volume 10, Année 1906, p 381

³ بعد المصفي بن بعيه والجور، المراجع السابق، ص 496

الحكومة الفرنسية، وبالتالي فإنه من الحكمة تدينه حتى يكون عزه لغيره، تلك الفرح
الجزيرة سي سار على الوزير عزرا الكابيلي وبقيته من الجزائر، وهو لا يفرح الدم الجمع
عليه أعضاء المجلس الإداري في الجزائر،

وبناء على هذا لا يفرح أصدر الحاكم العام بجو امر في شهر مايو 841 بمضي
بعزل المعني الكابيلي من منصبه، حيث أقي عليه للجزيرة، ولم تلبث السلطات
الاستعمارية أن أصدرت قرار بمضي بقيته إلى فرنسا²، قبل توجيهه إلى مفود بجزيرة،
سكنت من غريت الواقعة قرب مدينة بلون الفرنسية.

وفي أواخر شهر ماي 841 نقل الكابيلي، رفقة ولده وابن أخيه، على متن سفينة
منجيه إلى مرسيليا، تمهيد بنقلهم إلى مفودهم بالجزيرة المذكورة، وقد برزوا بمرسيتا في
أول جوان، حيث تم تسليمهم إلى الشرطة، كما بلغ بالمتجربين³ وبعد مشاورات
ومرسلات بين الوزار السياسية في كل من الجزائر وباريس، عقرر عدم معي المعني
الكابيلي إلى جزيرة سانت مار غريت، والمصاح به بالذهب حيث يريد، فحضر
الإسكندرية، التي وصل إليها في 24 جوان 843، رفقة ولده وابن أخيه أحمد بن
عشور، حيث ترار المعني الكابيلي صيف على موطنه ورفقه في الصحة المعني الحفي
محمد بن المعني، الذي كان كوريل قد جاء بعد عدة أشهر بعد من احتلال الجزائر

وبالإشارة إلى الجزائر بجو قد استعن فرصه في الكابيلي ليحضر قرار بصف
آخر، تتعلق بالجمع الكبير، وذلك بتاريخ 4 جوان 843، ومع جاء في هذا القرار⁴ أن
اتحادات التابعة لجمع الكبير بالعاصمة وكل الموصفين الذين به، هم تحت سلطة
قنومين، وأن كل المدحبن والمصارييف التابعة لهذه المؤسسة قد تم الحاقهم بضميرانية
الاستعمارية، وأن كل المصارييف المتمتعة بموضعي الجمع والشؤون الدينية وكل

² أبو القاسم محمد رضا، أحمد وارء في تاريخ الجزائر - المرجع القديم من 76

Aumerat, le bureau de bienfaisance musulman in R. 1 volume 43. Année 1890, p 189

³ أبو القاسم محمد رضا، أحمد وارء - المرجع القديم من 28

⁴ مختصر بعض هذا القرار في

Aumerat, le bureau de bienfaisance musulman. Op.cit, p 189

المساحات والخصائص التي تضمنها هذه المؤسسة سبب من طرف الإدارة ولم تكن هذه الأحياء بسكن بل ذهبت إلى حد الاستيلاء على ريف الجمع الكثير¹

هكذا كان موقف الفرنسي مصطفى بن الكاظمي من ضم لأوقاف إسلامية إلى ممتلكات الدولة الفرنسية، الذي كان فيه مثالا للتحدى والاستماتة في الدفاع عن ممتلكات الأمة وتوحيدها. وهكذا كان موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من كل صوت حر حذر الدفاع عن حقوق بني وطنه، التي سببت على يد من كانوا يعتبرون بشعة، ثقل الحرية والعدالة والمسؤولية²

4 انتشار حمى المضاريات العقارية وموروث الإدارة في لعبة التشريع

منذ الأيام الأولى لاحتلال عرف الساحة العقارية في الجزائر ظاهرة غير مسبوقة، تمثلت في انتشار حمى المضاريات العقارية، فقد هبطت على ميناء الجزائر وصولها موجة من المضاريين من جنسيات مختلفة، ومن فئات اجتماعية مختلفة ليصل نفوذهم روح المعارد، ويجمعهم هدف واحد وهو تحقيق الثراء، في أسرع وقت، وبأقل جهد ممكن. ومنذ ذلك من خلال شراء الأراضي من الجزائريين ببض لا ترضى، ثم اعتمد بيعها بأعلى هائلة ممكنة

لقد تم الكتابات الفرنسية على إرجاع أسباب هذه الظاهرة إلى كون الجزائريين كانوا مفتنعين بفكرة معارف أن لاحتلال الفرنسي لثيلاء، ما هو إلا مجرد عملية غزو عابرة، وأن الفرنسيين سيتم طردهم منها، لذلك كانوا يتبعون وهم يعتبرون غائبين سيترجعون عداوتهم بعد هزوح العراء من بلدهم لذلك فإن الجزائريين كانوا مسبيين لبيع ممتلكاتهم، وحقائبهم، وحواسهم، بن كانوا مسبيين لبيع أراضيهم بكاملها³

لكن الدرس يدريج الحرار الحديث والمعاصر، دراسة موضوعية مدنية، بعيدة عن المداولات والمغالطات المكتنفة، مهيئتي بسهولة إلى الاستنتاج بين التفسير السوي فيه محاولة للحقيقة التاريخية، وبما نعه أسباب منها أن لأرض بالنسبة للجزائريين لم تمثل مجرد حوزة اقتصادية فحسب، بل كان لها أكثر من رمز فهي من جانب حر تمثل

Albert Hervé. Les édifices religieux de l'ancien, Alger in R.A volume 7 Année 1963. (p.101, p104.

Louis De Boudicaar. La colonisation de l'Algérie ses éléments Jacques Lecauffre et C. Librairie editeurs, Paris, 1856. p 409

بعد حدث الاحتلال الفرنسي هُزم عبده وسُلم لمجتمع الجزائر، ولم تكن سلطة مدينة الجزائر في يد قوات الاحتلال، حتى رحب هذه الأخيرة بتركيب الشجع صبور المعبود، من طرف بلاديح، وعيّن على الحرس، وطلب للملك، وسد حاجة هذا إحتياج هذه الممارسات المشيئة، فهناك ما يثبتها في الوثائق الفرنسية نفسها، سكر منها ما جاء في تقرير اللجنة الإفريقية³ الذي قُدمته لحكومة باريس (1 مارس 1834) قاصداً عنصير ممتلكات (أحياس)، وأجرب ممتلكات سكان كل حزب العهد على أنفسهم بأنفسهم، عنصير ممتلكات شخصية بولاي بويصل، بن سوبت بن انفس أكثر من ذلك، وقد غلبت أرباب الأملاك التي تفرغوا منهم بوعا، أن يؤول بانفسهم مصاريق هذا منازلهم وحتى مصاريق هم مسجد من مسجدهم⁴.

” كان هذا جانب الطرف الأول في المصيبة يعني الناجع من هذا المصيري“ ثم
قسم له المورث شرطي ان يرى جويبي وصفي نقيب بوسجيه هؤلاء المشركين حيث قدر

سلك لحيه (الرقبة) بدء على موالفة الملك في ابر فذهب بدرية ٦ حزيران ١٩١٤. و كتب مكلفه باعداد تقرير
بمصر عن يوم في الجرائد في يد احمد د. والى = حتى بدأ صغير الشعب العربي بهذه القذارة
هذه لتجنه عدة من جزائرية منها الجزائر، وهران، عدية بجاية، عجب قدم لدهف بكل في الجزائر وعربيه خلال
سني ١٩١٦- ١٩١٤ البلد حذوا بعده معتبر هو كل من الاهلي والسنوطيني البهو شهد بكونه النيني في
الحكومة الفرنسية عربه ١٦ مارس ١٩١٤ للمراجحة هذه التحية نظر انهم لم يسمروا به محصور في جامع
الجرائد لحدث المرحوم السيد. من ص ١٣٧ ١٣

1.4. *Deuxième Histoire de l'Algérie 1810-1878, Tome I* (imprimerie de l'association cartière Oran, 1980) p. 165.

بعد دخول الجيش الفرنسي كثب السمع الاذني من مرسئب وسباب ويطائب جماهير
 صغيره من لأوربيين لا مة لهم ولا صمير، محبوبين على الشجاعة والمغامرة،¹ مومنين
 بحب اترهم والسماير، همنشرو كالبلاء المستطير، متكالبين على بيع العقارات وشراها
 وشاطرهم في تفاههم على اربح حتى بعض لأشخاص المحرمين، متكالبين خائف
 التزوج على الفصح، يبيعون ويشترون حطب وخبز، سرق ولب، لا شين لهم لا الاربح
 قياصة، لا يهمهم كيف انت ومن أين أنت².

من خلال النص يمكن استخلاص بعض الملاحظات بشأن هؤلاء المصارعين منها
 أنهم ليس معتمرون لا مة لهم ولا صمير، وان هدفهم الأساسي هو جمع أموال بشوي
 تجرى المشروعة وغير المشروعة، وانهم لم يكونو يهتمون بالتوصية العنصرية
 والتشرعية العقارات التي يريدون شراءها، كما أنهم ليسو كلهم من القاب لأجتماعية
 قديمة، بل منهم بعض لأشخاص المحترمين.

فيم يحصل الملاحظة الأخيرة يمكن الإشارة إلى ان الماريشال كلورين³ نفسه كان
 صمم هؤلاء، حيث انه اشترى املاك لأغ الواقعة على ابواب مدينة الجزائر⁴ وبن
 قشوي بالنسبة للجنرال أورور في عداية⁵

بـ بلانكي (Blanqui) لقد وصف هؤلاء المصارعين بـ الصعاليك والوعاء، الذين
 ارتكوا شراه افريق بالجملة يعمو ببيعها بالتكسيط⁶

ولاشك بأن حالة الفوضى التي عرفتھا الجزائر بعد الاحتلال، ونشال السلطات
 الاستعمارية لمنع المعاملة من طريق العنف والتهديم والمصادرة، دون الاهتمام بتجوانب

¹ «هذه بحسب ليد وسمير حرب الجزائر لم ياء ترجمه لم يكر راجع مطبعة هيرشه الجديدة تموت
 سنة 1909»

² لبريارد كلورين (Clément Bernard) ولد سنة 1772 في بوردو بفرنسا بعد عده رتب في الجيش الفرنسي
 ثم صار حرا سنة 1814 كان من انصار نابليون الأول سارت في بوردو جويلية 1815 يوم هلكه نابليون
 ثم سبي في الجزائر حرا غير اني بومو في 1830 انتقل إلى رتبة دسالة في هذا البلد عند
 حكم عبد علي الجزائري في 1839 إلى جانب 7 % من عوون من منجبه و ع إلى باريس و بقي هناك حرا
 وعنه سنة 1842

Emile Larher. *Op.cit*, p 11

³ «فري بريدور و حوروي الجزائر بيلر المنصبي والمصري، ترجمه بعبه لاسلك، ديوار المصوغات لجمعية
 ليد قرو 1904، ص 112»

M. Blanqui, *Op.cit*, p 21

الفرنسية، ومنها النصارى العفرى، قد ساهم بدوره في انتشار حمى المصيريات بهذه الصورة. وبما أن هذه الأخيرة، أحد الكتاب الفرنسيين عندما قال يجب أن يعونها بأن الحكومة الفرنسية كدبت نفوذ الحكمة والخبر، حيث سمحت في بداية الاختلاف بالمعاملات العقارية بين الأهالي والأوربيين¹.

منها يمكن من عرض أسباب هذه المصيريات، فإنه يبدو في تقريره أنه لا ينبع من الفهم من هذه الأسباب مجتمعة، قد ساهمت وبدرجات مختلفة في انتشار هذه قصصات العقارية لمربية.

بما أن أنواع الأراضي التي كانت هذه المعاملات العقارية، قد كذب من مختلف الوثائق الموجودة بالجزائر، ما فيها تلك التي لم تكن قابلة للبيع، وقد ذكرت بعض المصادر بأن معظم هذه الأراضي كانت متباعدة²، قد وجد أربعة أو خمسة أشخاص يحوزون على نفس الأرض باسم الشركاء في الميراث، وأنشخص الواحد يبيع ملكه عند مراتب كل عرض عليه سعر قصير، كما يجب أراضي لاؤلف، وهي أراضي غير قابلة لتحويل حسب القانون الإسلامي، بالإضافة إلى أراضي البايك³ من هنالك من ذهب في القول بأن الجزائريين كانوا يبيعون حتى الأراضي التي ليست ملك لهم مثل الأراضي التي كانت ملكا للنساء والأطفال الصغار والمجانين⁴.

ما عن تقرير مساحات الأراضي التي كان يتم بيعها، فنذكر معضم المصنفين الفرنسيين، بأن الجزائريين كانوا يبالغون كثيرا في تلك حيث ذكر بويكور (Boudicour) بأنه . كان المساحة بحرفا بروج أو روجين من النهرين يعنون عشرة وأذا كانت مساحة النجوس تكثر فمئات الهكتارات يعنون آلاف الهكتارات⁵ وهناك من ذهب في القول بأن الجزائريين كانوا يبيعون حتى تلك الأراضي التي لم تكن لها حدود تحده ولا مساحات معلومة، بل أن هناك من قام ببيع عذرات لم تكن موجودة أصلا⁶ وهذه الصورة جنس أحد الكتاب الفرنسيين التي لأسباب، أنه إذا كانت كل تلك المعاملات

¹ Eugene Robt. Op.cit, p 14

² Louis De Boudicour, Op.cit. p 410.

³ Arthur Guadet, Op.cit, p 300.

⁴ Lagnaud, Op.cit, p 24

⁵ Louis De Boudicour, Op.cit. p 410.

⁶ Fernand Julien. La France et ses colonies au XIX siècle. Arède Picard et Kaan éditeurs, Paris 1934

العقارية صحيحة، كما يجب مصاعفه مساحة المتيجة إلى عشر مرات، من حين الرصد، كل عقود البيع التي تمت¹.

لكن يبدو من هناك مسألة مهمة تجدها الكتابات الفرنسية، والمعلقة بوحدة قياس المساحة التي كان يستعملها الجزائريون في هذه الفترة، فكل الدراسات الفرنسية التي تطرقت بمسألة المروير في مساحات العقارات المتيجة، والتي أثبتت في هذه الدراسة لم تطرق قط إلى النقطة المتعلقة بوحدة قياس المساحة، وكنت بوجوب أنهما لتجزئتين بأنهما كانا يعمران إلى التصلبان والزوير والعش، وهي مهمة في تميزنا لا نعتقد على أي دليل

من صيغة بيع العقارات في هذه الفترة فنذكر المصادر التي علق بها تعليقات العقارية كما تم وفق صيغة البيع مغاير لإيراد مدى الحياة { *Vente à rente perpénuelle* }²، وهي صيغة العبد (*Vente de l'ana*)، ويمكن إرجاع سبب قلة معاملات العقارية مفيد النفوس في هذه الفترة، إلى كون الكثير من الجزائريين لم ينجحوا في الجزائر لم يكونوا يملكون رؤوس أموال كافية شراء أراضي إضافية التي كانت مستثمرة في الحياة، لإقامته بالجزائر ولكن الذي كان يشجعهم على الهجرة، هي تلك التسهيلات والتحفيزات وإعادات المالية التي كانت تقدمها السلطات الفرنسية للمستوطنين الأوائل، كما سيأتي توصيحه

وقد تم بيع العقارات في هذه الفترة بأسعار منخفضة تمام عن قيمتها الحقيقية ولأنه من هذا الانخفاض هو الذي كان وراء نهاف المستوطنين على الجزائر، بعد انحلال العزة وشراء العقارات ثم اعاد بيعها بعد عن أكثر

ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار الأراضي، هو الذي دفع بالمستوطنين الأوروبيين إلى شراءها، دون التحقق مما إذا كانت الأراضي المبيعة مبنية للبيع، ومما كان الخللون لأهالي موطنين للبيع، فقد ذكرت بعض المصادر - بينة بـ شراء عشر

Henri Fourrier. La colonisation officielle et les concessions de terre domaniales en Algérie. Albiard et E. R. Rierr, Paris. 1919, p 48

Dr. Petyanhouff. Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895 (Tome I) Imprimerie Terrane, Alger. 1906, p 17

الآلاف، وعسرون ألف هكتار من الأراضي -وإن رويته، مطبق، وإن خذلق البيد، وانقيعه
قد بيعت في أر بعد أقدم الحين الفرنسي أرض هاجر المندوبين¹

لقد حدثت هذه المصاربات العقارية المروية في غيب بضم عذري من شأنه ضبط
هذه المعاملات، إذ كان من المصطفى أن تسبب مشاعب عديدة بل أن لا تستعمره

هي أكثر من أحيان، عندما يحارب المعمار ب يصنع بده على الأرض التي على
باني صارت له، بعد بده، مما يشكل لا تقصى، قد يصمم بذكر بساتين الشوك، هي
تعدر المبيع، وقد يصططه بحق الشفعة، أو يصمم بده حيرة الجوس، أو بده
مشرعين سابقين وهكذا

ومما ردت في بعض الأمور من المصاربات قد تعذب التي أراضي المندوب، فهذا
المندوبين قاموا بشرء عقارات يلمن بحسبه و غالوا ببيعها لأوربيين²، وعدم يلي
هو لاء لشغل الأملاك التي شروها أو ليعينو عليها خمسين عرباء على تعيينه حديث
يجوز أنفسهم في مواجهة مصايفات عديدة

وبما حاولت إدارة الاستعمارية نذرك الأمور، ووضع حد لهذه الموصى وجبت
حسب ما نورط في ثعبه انشريع، فبالإضافة إلى القرارات المتبعة بإنشاء قطاع ملاك
اقوله، والاستيلاء على ملاك لأثر لك والأملاك انوقبه وصمم هذا القطاع، التي سوا
توصيحه، أصدرت السلطات الاستعمارية جملة من القرارات المتعلقة بنظم النمو
العقارية، مما يمكن من حال صممها قرارات ارتجالية، أو عساطيه بغير تحكمه وهي
يلي عرض أهم هذه القرارات.

- قرار 4 جوان 1831 المبعوث بالامارات العرفية بين لأوربيين والأهالي، الذي
بمن على أن كل اتفاقية عرفية بين العرفيين لا تصبح معبوه إلا بكتب بالنعين
لخصمين بالعرفيين المعينين وتوصم من مكنين³، وهذا وجبت إدارة الاستعمارية
بمن الكثير من الأعداء والمكاي التي ترتبت عن المعاملات العقارية التي تمت بين
الأهالي ولأوربيين كان سبب جهز الطرفين للغة بعضهم

M. Blaque, Op.cit, p 24.

Emile Larcher Op.cit, p 11

R.D.A 1830-1831, p 104

قرار 21 جوان 1831، الذي نص على أن كل العقود التي تمت بمقتضى قانون 9 جويلية 1830، أو التي سيتم في المستقبل، بشأن ملك عقارات تقع بالمستعمرة المذكورة يجب أن تحصل تحت مصادره لإلغاء إلى السجل في مصالح الدواوين¹

- قرار 7 ماي 1832، نص على منع انتقال لأحكام العقارية من التسمين في القنصلية. بعينه، وفي مصادره قضائية، لكن سرعان ما تم إلغاؤه بموجب قرار 8 ماي 1833.²

- قرار المقتصد المسمى بتاريخ 28 ماي 1832 المسمى بالرهون العقارية نص على ضرورة فتح سجلات على مستوى مكاتب ضبط الجزائر ووهران وبنية، بعد فتحها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل الرهون والبيع العقارية والإيجارات التي تفوق مائة تسع سنوات³

والعقود في الأمر أن هذا لأجزاء تم يكن مصيف حتى في فرنسا نفسها، لا ثم ينظر لشهر انبوح العقارية في فرنسا، لا بموجب قانون 3 مارس 1855⁴. وبغض هذا ما جمع بلارشيه (Larcher) إلى القول بأن قرار 28 ماي 1832 هو قرار غير شرعي بلا منازع⁵

قرار المقتصد المسمى بتاريخ 1 مارس 1833، الذي أمر كل للملك والتخوير والتخصيصات السيوية بتقديم عقود ملكية الأراضي التي يابسون لدى منيريه ملك لتسوية ضمن جل محدد، على أن تحصل هذه العقود للتخوير من طرف جهة أشرف على القرار⁶ أي من إحصاء على الأراضي التي لا يتم تسجيلها عند ذلك ملكية نصم إلى ملك الدولة باعتبارها أراضي دول ملك⁷

لذلك بأن هذا القرار لا يكن إجراء تعسفا، ومبانيه فيه خاصة أن حيث يعين الاعتبار تعدد أشكال أليات حق الملكية لدى الجزائريين قبل إحداث القانون الفرنسي - كما مر معنا - أن تحرير العقود المكتوبة لم يكن يمثل الصعوبة المسببة لدى الجزائريين، بل يمكن

Larnaud, Op.cit, p 25

Emile Larcher Op.cit. p 33

م. د. - المرجع السابق، ص 46

⁴ المرجع نفسه، ص 46

Emile Larcher. Op.cit, p 10.

⁵ Arthur Garraud, Op.cit, p 940

تقول بأن هذا القرار قد كشف عن هدف السياسة الاستعمارية في هذا الجانب وهو رفع الأراضي من أيدي الجزائريين وببذرة وسيلة كانت

هذه السياسة والعقود التي يميز بها هذا القرار، جعلته غير قابل للتطبيق مباشرة حيث وجد إدار، الاستعمارية نفسها مجبرة على اتباعه في العام الموالي، حيث توسع قرار 26 جويلية 1834، الذي رحى من هذه الإدارة التوميين من بسب الإصلاخ على العقود في الحالات التي تدو بها من هناك مكتبة بتمه تسومين قد تم شغلها بطريقه غير قانونية و كانت العقود المصنفة غير كافية، في هذه الحالة تنقل الممارسة إلى محكمة الجزائر لوالى قاضي عدية لوهرا¹

كما صرحت هذه قرارات تتعلق بجميع المعاملات العقارية بين الأتلي والجزائريين، في 17 يونيو 1836 (2 سبتمبر 1836)، في عداية (4 أكتوبر 1836)، وفي مصادقة صليبية بمراد يستنداء مبيد عداية (28 أكتوبر 1836)² وفي مقاطعة الجزائر باستنداء منطقة محوذة جد حول الحاصصة (0 جويلية 1837) وعيرها وبالمقابل صرحت هذه قرارات بحق برفع الخطر عن المعاملات العقارية ولكن أكثرها كان بعد سنة 1840

وبالتالي هذه خلال هذه الفترة لم يتم لاعتماد على الوثائق اللاتينية الفرنسية بالمراتب الجزائرية، وقد أوكلت مهمة تحرير العقود إلى صباط عسكريين، وهذا ابتداء من 1834³. ولم كان هؤلاء الصباط يفتقدون تلك المعرفة من جهة، وبسرقة من جهة أخرى، هذا توطؤ مدورهم في الكثير من المعاملات العقارية المشبوهة، وهذا دفع بالإدارة الاستعمارية التي تصدر قرار 24 أبريل 1834، الذي يجمع على التوضيح المتكهن بتحرير العقود بجزء معاملات عقارية من هذا النوع⁴

Emile Larcher. Op.cit, p 11

M. P. De Menerville. Dictionnaire de la législation Algérienne. tome 1. 1830-1840. Paris. 1866 P644.

¹ كما هو ملاحظ من نص الوثيقة في هذا السريفة: العقارية بالجزائر (1836-1842)، المجلد الثاني (1842-1844).

المجلد في الجزائر (1844-1846)، المجلد الثاني (1846-1848)، المجلد الثالث (1848-1850) - (4)

Eugene Riche. Op.cit, p 15

بـ القرار الذي اتخذته الإدارة الاستعمارية بشأن إسناد مهمة الموثق إلى صاحب القبطان رعم عمه بانه بجزء غير قانوني¹، يثبت فيها هي السيادة على الجزائر والاستيلاء على كل شيء وبه وسيلة كانت

هذه الوجهة من القرار التي أصدرتها السلطات الاستعمارية خلال بداية الاحتلال تعكس رغبة في تجريد الجزائريين من أغنى ما يملكون، وهي لأرض، وجميعها هي حصة الاستيطان الأوربي، الذي صارت يرى فيه اسجع وسيطه تثبت هيمنة الاستعمارية على الجزائر.

5- هزيمة تصبغ لأرض الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوربي.

بين الحديث عن ظاهرة الاستيطان الأوربي في الجزائر، يمكننا ان نتطرق أولاً إلى الزكائر الأسمية التي قامت عليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وهذا حصص بيان دور الاستيطان في توجيه هذه السياسة، يرى الأستاذ عبد الله العزوي، بأن كل عملية توسعية يركز على انصب في أشكاله الثلاثة الحرب، القنور، الاقتصاد²، إن كانت هذه الزكائر تشكل قاعدة عامة لظاهرة الاستعمارية، فلا شك انها تختلف من حيث الأهمية ومرجع التأثير من منطقة إلى أخرى، حسب وضعه كل من المستعمر والمستعمر على حد سواء.

فاندريس يدرج للاستعمار الفرنسي في الجزائر، سيكتشف من الوهلة الأولى بأن تسمية الفرنسية قد مررت نصف السفر عند البداية، من حالة مجوسه إلى القوة العسكرية وإلى القرون بهدف كسر به معومه وهذا يتسبب من التركيز الثاني وهي الاقتصاد، فهو لم يكن سواها اقتصادية دور في توجيه السياسة الاستعمارية بجزائر³.

بـ المصنع لصورات سياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، نجد بأنها كانت رسمي في النهاية في تحقيق غاية واحدة، هي تلبية متطلبات الخصم الرسماني، وهذا هو يؤكد الأستاذ عبد الله العزوي بقوله:

¹ لقد اكتفب المعرفة المدنية الفرنسية بتاريخ 9 ماي 1842 عدم شرعية هذا الموثق، بيد ان القوي عساور الذي يحدد، انحصار القوي هههم شروط ممارسة مهنة التوثيق، للظن انه غير ملائم، المرجع السابق ص (1).

² عند د. عزوي، محضر تاريخ المغرب، ج 1 هذا المذكر التاريخي، ان. البيضاء، 1999 ص 20.

سنة 1830 لم يكن هدف فرنسا تحطيم الدولة الجزائرية، ولم يكن سنة 1847 تعبت المجتمع، ولا سنة 1870 تنويه لشخصية الجزائري، ومع هذا جرد الفرد في انتهيه من حمليه الدولة والمجتمع والدولة، لأن ذلك كان بالتصديق واستلزامه حور شتلاء فرنسا في كل وقت ومكان⁴.

يصح من هذا القول بأن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر قد ميزت بالانفصال بين أهداف اقتصادية للمستعمرين وبين تبريراتهم السياسية، وإن العلية كانت دوماً للاعتبارات الاقتصادية على حساب غيرها.

ولم كانت لا طماع الرأسمالية في الجزائر لا تتأقّب صعد عدد مجرّد بحويل هذه قبلا في سوق جديدة أمام السلع الأوروبية، وبما تجويناها إلى مستعمرة استيعابها كذلك قد صيحت خصيه لاستيعاب شكل البضعة المحورية في السياسة الاستعمارية الفرنسية بمرتبها

هذا انكف رجل (أرد الاستعمارية، العنيتون منهم والعسكريون، على أن الاستيعاب هو الوسيلة الكافية لتحقيق أهداف الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمتمثلة في تثبيت الهيمنة الاستعمارية على كافة أنحاء البلاد وقمع كل حركات المقاومة، ثم تفكيك أو صر المجتمع الجزائري وتغييره وتغيير الفرد الجزائري من معوماته الشخصية والحصارية، ثم صجبه في الأخير في المجتمع الغربي، وهذا ما يسمح في النهاية بتسخير كل الطاقات المادية والبشرية الجزائرية في خدمة الأغراض الاستعمارية الرأسمالية

سلك معالمة صوات الفرنسيين الذين إلى ضرورة فتح بلاد الهجره لاستيطانها الأوروبية إلى الجزائر، سكر منها ما جاء في خطاب كلورين بمدينة بعبية جاكف عام على الجزائر في (1 أوت 1839)، حيث صر - ما مجموعه كبيره من المستوطنين الذين جدوا لاستقباله بالجزائر يجب عليكم أن تعلموا بأن هذه القوة التي يجب برسي ما هي الأوسيلة الثانوية، سلك لأنه لا يمكن أن يدرس العروق هذا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية⁵.

⁴ عبد القوي، المرجع السابق، ص 93

Camille Rousset, L'Algérie de 1830 à 1848, tome II, Librairie Plon, Paris, 1887, p. 4

س. صباتي (Sabatier) الذي كان من المتحمسين والدعوى إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر واستعمارها فقد صرح بأنه يجب أن لا نسيى بأن فرنسا بها فائدة كبيرة جداً هي جذب وتشجيع أعداد معتبرة من السكان الفرنسيين بالجزائر، ذلك لأنها للوسيلة الوحيدة التي يمكن من تشجيع هجرتها على شغل أفراسها، ويجب عليها أن تحقق ذلك لأن وبنسب بعد نصف قرن لأنه سيكون قد فات لأوان¹، وهو نفس ما ذهب إليه الجنرال بوجر بعد ذلك حينما أكد على أن العزوة سيكون عقيم إذا لم يبيع بالاستيطان²

من جر انجاح عمليه الاستيطان وجذب العدد الكافي من المستوطنين كان لابد على الإدارة الفرنسية من تقديم لإغراءات والعروض التي من شأنها تحويل حصص الهجرة من لمريكة إلى الجزائر، وقد وجدت بأن أفضل غرض كبير لتحقيق هذا الهدف هي الأرض التي يأنها المادة الأولية لعملية الاستعمار³

بعد تركيب السياسة الاستعمارية بين نجاح عمليه الاستيطان يتوقف على مدى قدرة الإدارة الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين وهذا ما يؤكد الجنرال دوماس بقوله: وجود للاستيطان دون مستوطنين، ولا وجود للمستوطنين دون أراضي⁴ وقال استعماري آخر أن برع المكيه من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مباح من الاستيطان الفرنسيين⁵ ويكر كيف يمكن الحصول على الأراضي

هذا عطف الإدارة الاستعمارية هذا الأيام ذوي السلاحيات على برع الأراضي من أي الجزائريين بشي الطرق القنوية وغير القنوية، في هذا السببي صرح أحد رجال الاستعمار المتحمسين نوبس ثيب الوقت الحديداً من الحقوق برع المكيه من الجزائريين هو الشرط الذي لا يمكن تجنيه من جزء استيلاء الفرنسيين على الأرض⁶

E. Sabatier *Quelques mots sur l'Algérie*, imprimerie Henry Michel, Nîmes, 1892, p 19
Pierre Montagnon. *Histoire de l'Algérie des origines à nos jours*, édition pygmalion, Gérard Batalet, Paris, 1998, p 180
Charles Bonnet. *Enquête Algérienne* Lecène Oudin et Cie, éditeurs Paris 1902, p 11
Auguste Dupré. *Lettres sur l'Algérie*, imprimerie G. Gannevilleau, Bordeaux, 1870, p 101

¹ فرحبت عباس، المرجع السابق، ص 74

² Ahmed Henni, *Op.cit.*, p 18

كان الماريشتر كلورين من أكثر الصبغات الفرسية شحبا عكرا، لاستعمال
الأورمي في الجزائر، وحسب رايه قبل اميلان الجزائر من شبه ن يعوض جسن هرن
في لاسيل واليه² من جمن من الجزائر من موميع جديدة.

كان سببها الاستيصال لحر فشل بعد سببها منها حالة الحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد، وانعدام وسائل الاتصال والتهبة العمرانية، فضلا عن جهل المسؤولين الأوروبيين بسببها البلاد، ولهذا كما ان الكثير منهم كانوا من العربيين والبروتستانت الذين كان هدفهم المصارفة فقط جمع الثروة سالكة عملت لإدارة الاستعمارية على تدمير سببها الاستيصال الرسمي، وقد أدى من توصيح الفرق بين الاستيصال الحر والاستيصال الرسمي، فداور يتم بواسطة الخواص، سواء كانوا معرويين او في شركات يورتل.

[illegible]

ولا مبدعه من طرف الدولة، وبالتالي تبس له هدف أساسي سوى المصلحة الشخصية وهو يحصر على الأراضي بواسطة النشر¹، أما الثاني فيتم تحت إدارة الدولة وبمساعدة تمثيلية والمصوبة، حيث تقوم لإدارة بختيار الأراضي وتبنيها، ثم منحها للمستعمرين، وهي التي تنوئ مراقبة ومتابعة المستوطنين في المراحل الأولى للاستيطان، والهدف من ذلك سوسي أكثر منه الاقتصادي، ومن ثم ضمان الأمن للاستيطان الرسمي لا اعتماد على نظام ذاتي برب العقارية ويساهم المركز الاستيطانية

مراجع تولى محاولات الاستيطان الرسمي المدعوم من طرف السلطة الاستعمارية إلى سنة 1832، حين وصفت إلى مبداء تحرير سجنه بكم 4000 هاجر من جنسيتهم الفرنسية وسويسرية، كتب وجههم أمريكا لكي الوكيل المتعاقد معهم يحمي عنهم في مبداء لوائح الفرنسي فقامت السلطات الاستعمارية بتقسيمهم إلى مجموعتين، الأولى تضم 50 عائلة، تم إسكنها في دالي إير هيم وو عب عليها قصص أرضية لعب مساحيق الإجمالية 227 هكتاراً، والثانية كانت تتألف من 23 عائلة، تم سكنها في القبة وور عب عليها 96 هكتاراً من الأراضي¹ لكن هذه المحمية باعث بالقرن ايض تكون هؤلاء أت القليل كنو يحفرون بالامكان المادية اللازمة لخدمة الأرض كما ان غيهم ليسو من شعالات فعلاحيه

في سنة 1833 رزست شجته لإقريبه الجزائر، وقد حظيت مسأله التملك العقارية بهتمام كبير ضمن أعمال هذه اللجنة، حيث أوصت بضرورة التعرف على المركز القديم وتسهيل انتقاله إلى يد المستوطنين

وقد قدمت هذه اسجته بترتيب النهائي إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ (1) مارس 1834 ثم ما جاء فيه الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بالجزائر وبناء على هذا التقرير صدرت مربة 22 جويليه 1834 التي نصت على ان المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الفرنسية عملاى فرنسية في شمال إفريقيا وتم تكليف مكتب نوصف محض للاستيطان، وفي سنة 1834 ضمت الحكومة قرص د (400) ألف هكتار بهدف تجميع الاستيطان² وبعد تكون امريه 3 جويليه 1834 قد وصفت مسن لتبني السياس

¹ Louis De Baudicour. Histoire de la colonisation de l'Algérie. L'hallamet Alne (ahmane) éditeur Paris, 1860. pp 116-117
² Henri Fautier. Op.cit. pp 10-11

و "إندري" للاملاك الفرنسية هي شمال إفريقيا" وبيدك كاتب - الف قوب بلمسمه هذين الذين تالكتوا إلى فرنسا لى تتحقى عنهم.

وفي نفس الوقت هذه إلى الجزائر مجموعة من "أرسنفرطيزير" الفرنسيين المعمرون بملكه جويلية، وهم الذين سماهم الجزائر بيجو المعمرون - أو القصرات المعمرة⁴ وهي بسميه بسمى بحرية من طرف بيجو، وقد سمح لهم الأموال التي اصطحبوا معهم من شره بعض لأحوال المحيطه بمدينة الجزائر بطرق عمصة.

لقد لعب هؤلاء المعمرون لأثرية دور هام في تثبيت الاستعمار، حيث ساهموا في جلب عائلات الفلاحين من فرنسا، حيث استعملوهم كعمال في البساتين ثم مرارعين ومن شهر هؤلاء المعمرين ذكر "أوغستين دي فولار" (*Augustin De Viollar*) الذي أتى سنة 1834 مبيون فرنك من جب سكن بعض لعائلات الفرنسية، حيث نشره مع صتيه در طولاك (*De Tonnac*) 85 هكتار في البحر بنفصريين، و(81 هكتار في قفبه، ومسحاح بحري في بور ربيعة وبنر موك راين² كم شري مع السبيل طولاك -ي فيليانف (*Tonnac De Villeneuve*) والطبيب الجراح بوس - (*Baudens*) الرصي بحري في سبي مبيجة -م -مير -ي مير (*De Mir*) قد صدر بملك 4600 هكتار من الأراضي الجزائرية من مزرعة راسوت (*Rassuta*) بوقد كن برندي سنة جران، وقد طموح في نصيب بارة إقطاعية خاصة به³

وعند غير كلورين حاكم على الجزائر في سنة 1839 عرف حركة لاستيطان بوما جديدا، حيث صرح أثناء مناقشة ميزانية 835 قائلا: لكي يوصل من تكثيف الأحمال، وسجله غير مصر ب اقتصادي، يجب أن يستعمل هذا البلد⁴ ومن هذا المنطلق أخذ في دعم سياسة الاستيطان الرسمي والبحر على حد سواء، وقد جاء في كتابه الذي وجهه للمعمرين للأوربيين في 10 أوت 839 "لكم أن تمشوا من المزارع ب مشاورين ولكم أن يمشوا عني في المناطق التي تحتلها، وكوبو عني بعين بانب منكم بكم بكم

¹ Pierre Monégan. Op.cit, p 181

² Pierre Guinard. L'Algerie, l'œuvre française. édition Robert Laffont, Paris. 984, p 99

³ Ahmed Henni, Op.cit, p 20.

⁴ "بما عجل العربي، المعمرون الجزائرية تحت بوم الأمير عبد القادر، ص2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

ملك من قوه وبالصبر والمتابعة سوف يعيش هذا شعب جديد وسوف يكون ويزيد
بمرور من كبر ورائد الشعب الذي عبر لمحمد لأطلسي واسمر هي أمريكا عند بصره
قرون⁴.

في سنة 1836 أصدر كلورين الذي كان هو نفسه معمر قرار¹ بتاريخ 27 سبتمبر
كان بمثابة نور بعد للاستعمار الزراعي² وهي نفس السنة قرر إنشاء مصنوعة بوايريك
بجانب المعسكر الدائم هناك، فكانت أول قرية استيطانية بالجزائر، وقد تم بويريك 562
قطعة أرضية على المعمورين الواقفين اليها مساحة الواحدة منها ثلث هكتار، أما جوش
المتاثر، وجوش بوعقب فقد تم تخصيصهم لإنشاء 171 قطعة فلاحية من 4 هكتار³
وقد تم منح هذه الأراضي وفق نظام الامتياز المجاني (*Concession gratuite*)

ويكن رغم المبعثات التي قدمها كلورين للمستوطنين من أراضي واثاث
وحيايات تشجيعهم على الاستقرار بل وتصيهم واستغلالها، لأن هذه السياسة لم تحقق
نتيجة كبيرة، بسبب شراسته المفومة من جهة، وعدم تأقلم هؤلاء المستوطنين مع
ظروف المعاشية للمنطقة من جهة أخرى

هذه التجربة الفاشلة للاستعمار الرسمي جعلت لإدارة الاستعمارية نتجه إلى
اصحاب الأملاك الخاصة، وشجعت المستوطن الحر، ففي سنة 1837 تم عرض أراضي
اندومين التي يجب عن مصادره أراضي البابلوك والأوقاف لتبيع بسعر وسطي قدر
بـ 48 فرنك شهكتار الواحد⁴ ثم تم تخصيصه إلى 28 فرنك بالمسطح الدائري والزينة ومع
عدم بحق الاستيطان الريفي هدفه، حيث من بعيد حبه هذه الفترة ورغم الجهد
التي سببت حيلة هذه العشرة، لأن الاستيطان لم يحقق طموحات إدارة الاستعمارية
حيث لم يجاور عدد المستوطنين خلال كل هذه الفترة 29 ألف شخص، بشكل الفرنسيين
منهم نسبة 41% واسبان 32% والباقي من الإنجليز والأيطاليين وغيرهم⁵

⁴ معمر، تاريخ الجزائر، دار المجتمع، ترجمة خنيز بن عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983

¹ *Idem Henry, Op.cit, p 18.*

² *De Peyronhoff, Op.cit, p 18.*

³ مثلاً عدد الجزائريين بين فرنسا والمستوطنين 180 000 530، جزائريين للمؤرخة الجامعية، سطيف، 1999

وقد تلمى لاستيطان هزيمة موقعة على يد المقاومة الجزائرية، ففي 21 نوفمبر 1830 نجحت الحرب بين الجيش الفرنسي وقوات المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، حيث هجمت قواته لأحير مزارع المستوطنين في متيجة، بين قصص من طرف سكان ححوط، ولكن من طرف بعض المجورة، التي سبب هذه الجهاد ومن مجموع 19000 مستوطن، 1000 منهم قتلعت رؤوسهم، وحللت للثلاثي الثاني من سنة 1839 ثلثي المستوطنين لأوربيين بالمتيجة سجنو مستطفي الجزائر¹

وحتى الجهد سبغته إدارة الاستعمارية كدريعة لأمرع لأراضي من مدي الجزائر بين وتوزيعها على المستوطنين، فقد نصبت مربة 24 أكتوبر 1839 على ل لملات لثلاث المهجرين و المعادين لفرنسا، وأراضي العيسر الأثرية بينهم ححرها. وهذه المصادر الأولى وفرت للاستيطان 577 عدار²، أما على لثر مقاومة ححوط سنة 1839 فقد نصبت مصانره 168000 هكتار من الأراضي³

مما الصريح التي تلفد لاستيطان الريفي، خاصة بعد امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إلى سهول متيجة. أمر الحاكم العام، الماريشال هالي⁴ بإدخال المستوطنين إلى متجة الجزائر، وبو بالقاء وفي نفس الوقت قرر هالي، بدءا على قراره 24 سبتمبر، و2 أكتوبر 1840 بأن أراضي المصادر في البليدة وشرشال سوف تسحق في خدمة الاستيطان وبما لأحتف لإدارة الاستعمارية بأن النتائج المحققة في مديس لأستيطان خلال هذه العشرية كانت مواضيعه، قررت المحلي عن سياسة لأحتلال الجزري، وألأستقل إلى سياسة جديد هي لأستعمار الكني ببلاد، وهذا يمشي مع منحصب لأقتصاد الفرنسي لتي عرف أبعث في هذه الفترة وخصه في الميدان الصبغ

Pierre Gascar, Op.cit., p 100.

¹ *Blau, la propriété des Colons en Algérie. Durand et Pedone Langeret éditeurs, Paris, 1894 p.13*

Pierre Monangeon, Op.cit., p 181

⁴ لماري. ب. هالي *Salfer* سنة 776 سولا في كل الحرد. مبراهم به بوني قبلة للمد الفرنسية ش خصا لأبيه عمر خستطيه حقا للجزري دسريمو. أكتو فلي في 7 أكتوبر 1877. وفي 10 ديسمبر 1877. وفي إلى به مربة. ثم عمر حاكم عدا على لمد مر صد ملك الحير إلى عابه لراحد سنة 1844. بوني بد. يد. سنة

المبحث الثاني: نحو تقنين آليات نزاع الملكية من الجزائريين (1841 - 1850م)

1: ييجو يصح الارض الجزائرية في خدمة الاستيطان الرسمي

بمعيين الجنرال بيجو¹ حاكم عام على الجزائر في 20 ديسمبر 1840، عرفه تأسيسه للاستعمارية في الجزائر بضرورة هناك يمثل في تلك الدفعة القوية التي أعطى بيجو لحركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر، التي مرجه جعلت الكثيرين يعتبرون بيجو أحد أكبر منطري الفكر الاستعماري الرسمي إلى يومنا هذا أكبرهم على الإطلاق.

فمن المنطوق إلى هم التطورات التي عرفها الاستيطان الرسمي في عهد بيجو الذي لم من عام 1840 إلى 1847 تحول إلى المحاور الكبرى بفكره الاستعماري.

عندما عين بيجو حاكم عام، جاء إلى الجزائر فوجد معويات المستوطنين محدودة نتيجة ما تعرضوا له خاصة في سهل منيجة على يد قواثب الأمير عبد القادر، هناك وضع عهده بتصريح أنسي به في 15 ماي 1841 جاء فيه: "وجود في الجزائر يجب أن يحصل بمقدار ما تعرضت له ثورة بباريس من ترميمات، وأن الكبار يزككون لأحدهم على نفس مرجعهم، لذلك لابد من الاحتفاظ بالجزائر، فإنه من الواجب العمل بأكثر جديده، لأنه لتسبب الوحيد لجبي الثمار والحل الممكن هو في التوسع وتحلال الأراضي بالقوة، شريطة القضاء النهائي على قوة وثورة عبد القادر".²

بهم من هذا القول بار بيجو قد اتسع بفكره لاحتلال الكلي للجزائر، من الفصل وسيله لتدعيم هذا الاحتلال هي الاستيطان، لذلك بعد تعيينه حاكم عام على الجزائر، رجع إليه من الضروري عقد دافع جديد بعمليه الاستيطان الذي يرى فيه حسن وسيله لتدعيم الهيمنة ورفع معويات المستوطنين بهدف متابعة عمليه الاستعمار، أنسي بتصريح

الجنرال بيجو *Thoumas Robert Bugeaud*، ولد في 26 بعد جند الجزائر، هو لعمريه هو أحد القدر بحدود معركة السكك في جويلية 1840 ثم هو بعد هذه النكسة في ماي 1840 عين حاكم عام على الجزائر في ديسمبر 1840 وعلى في هذا المنصب إلى غاية سنة 1847، وهو بعد بعد منطري الاختصاص الفرنسي في الجزائر.

¹ بصر القدر بر هو مصدره رسمي تحت مبرور سياسة بيجو الاستيطانية لتدعيم توصي ور حور الله في تقريره عن الاحتلال الرسمي 1847 مبرور ور هو المندوبين الجزائر 1847 ص 9.

في 22 جانفي 1841 جاء فيه: الحرب التي لا بد منها الآن، ليست هي الهدف، بل "لغزو سيكور عفيف نور الاستيطان، ساكور مستثمر محمص، ذلك لأني لا أغنى إلا كثيرا على عر النصر في المعارك، بغرض من أغنى على تأسيس حاجات ضرورية ودائمة لغرب¹، فهذا الغرض يبرز بوصف سياسي يحوّل المصالح في ضرورية تثبيت الهيمنة الاستعمارية على مختلف أنحاء القطر الجزائري، وإن الغرض وسوية تثبت هذه الهيمنة هو الاستيطان وهذا ما صار يعرف بسياسة "السيف والسمك".

وعن أهمية الاستيطان صرح بيجو عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وحمله لأرض التي استعد منها لأربع أو خمس سنوات، عندما يرى بعد عيشه "الأنجر النقي عرسها ورعا فتعبر لمار طيبة ثم يرفأ في وطنه لأصلي عند يروق بولسين أو ثلاثة على هذه الأرض التي يمكنها، حيث لا يمكن على الإطلاق تصور بحمال النحلي من هذه الحالة من الرخاء والسيطرة تكون هو وابنه وحفاه سير بطور هذه الأرض إلى الأبد².

وهذا يتساءل كيف يمكن جذب المستوطنين إلى الجزائر وبالعدد الذي يكفي لتثبيت الهيمنة الاستعمارية؟ يرى بيجو بأن الغرض وسيلة شك هي (استيلاء على لأراضي التحصين ووضعها في حوزة المستوطنين، ولكن ماذا عن أصحاب هذه لأرض "له لوجب هذا انكتاب الفرنسيين عن هذا السؤال حيث قال في التحفة انه في انكثير من التحلات كد بجاه الجائب الأهلي في مشاريع الاستيطانية، كد بفكر وكده لا وجود للعرب بطلاق كد بفكر وكان لأرض شاذرة تمام وهي تحت تصرف³ بـ بـ بيجو نفسه كد هو الأمر عندما صرح في غرفة النواب بتاريخ 14 ماي 1840 قائلا يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان يوجد فيه إمهود الصالحة وأراضي التحصين، نور الاستيطان عن أصحابها⁴.

Louis Vignon, *La France en Algérie* Librairie Hachette et c^{ie} Paris 1893, p 97

Paul-Marmont, Bugnaud, *premier français d'Algérie* Maisson Mame Paris s.d p 92

Roger Germain, *La politique indigène de Bugnaud*, édition Larose Paris, 1999, pp 149-140

⁴ صالح عبد، المرجع السابق ص 9

لأنك بأن مثل هذه التصرّيات تكشف بوضوح أنّية المتبته للإدارة الاستعمارية في عصب حقوق الجزائريين، وتجريدهم من غنى ما يملكون، وهي لأرض، وعنده فإن هذه الإدارة الاستعمارية لم تكن مشغولة بماد بمسألة حقبة الجزائري في أرضه وأنّ كسب مشغله بأهاليها والحدود التي تمكّنها من تعهده عتبات عصب حقوق الجزائريين، كما سترى.

يرى بيجو بأن نجاح الاستيطان يدفع على تنفيذ مهمتين هما ضرورة خلق أصوله وعمه بالاستيطان من جهة، وضرورة إشراك الجيش في هذه العملية من جهة أخرى

يحول بيجو بشأن البقعة الأولى لتحقيق الاستيطان الفعال والمثمر، المرتبط بالأرض التي لابد من حصر الحكومة بقود، هذا هو أيها السادة أن اسمك الحقيقي الذي يجب الاستعانة به، إنه المصوص، الوحيد العابر على تحقيق ما يمكن من صغار ملكية الجزائري والاستحواد عنده¹

ما عن البقعة الثانية يرى بيجو بأن الحرب التي يحرصه فرنسا في الجزائر، لم تكن ذات أهداف عسكرية محضة، بل أكثر من ذلك هو أنه على الجدي وجب أخرى يودعها حلّج صاحبت القتال²

يعني أن بيجو يرى بأن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المستوطنون العسكريون أو المصنوعون عسكرياً، ومن هنا جاءت فكرة الاستيطان العسكري، التي يع بيجو ر سده بمنشير

من خلال هذه السببه عن الفكر الاستيطاني عند بيجو نذكر أهمية المجهودات التي سبها الإدارة الاستعمارية في مجال الاستيطان الرسمي، المدعم من طرف الحكومة

¹ عن: السيد بوجله، معاصرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الميريسيل بيجو، أعمال المؤتمر الوطني لدراسة المد في الجزائر من "الأعمال الفرنسية" (1830 - 1967)، ص 100، والمد صير لدراسة 21967 ص 100

Delfrassy. La colonisation de l'Algérie par le système du murechalugeaud. Imprimerie de l'Association Charrrière Alger 1871 p. 1.

بهدف قضاء دفع للاستيطان الرسمي المدني أصدر بيجو قرار 18 أبريل 1841¹ بكون من 15 مادة تتضمن تنظيم عملية الهجرة لأوربيين إلى الجزائر، يقوم هذا المبدأ على منح لاستيطان المجانبه مع إلزام مرسوم بالتسوية لأصحاب لأستيطان استغلال الأرض و إقامة به هذه القرار ان يحسن منح لأستيطان من الأراضي، وإقامة مراكز الاستيطان الفلاحية، وبهدف حيث مباشرة الدولة في مجال الاستيطان منح المبادرات الخاصة

فالمادة الأولى من هذا القرار نصت على ان عمية حثيث الأماكن المحيطة (بـ)، المركز الاستيطانية، وحصر محيطة، ونفريز عدد المهاجرين اليها وكذا تحديد للمساحات الأرضية المتوقعة يوريجها على المستوطنين لأوان، يجب ان يحسن سواقه لتحاكم العلم².

وقد حسب الحكومة الفرنسية على عاتقها كل تكاليف العمية، حيث يستفيد كل معمر بثبت امتلاكه لمبلغ مالي يمكنه من الاتفاق على عاتقه إلى غيبة جي محصول الموسم الزراعي الأول سوف قدر هذا المبلغ بقيمة تتراوح بين 1200 إلى 1500 فرنك يستفيد من النقل المجاني من مرسينب إلى الجزائر، وعند وصوله إلى هناك يصح به قطعة أرض بـ 15 و حري للزرع عنه شروط صحتها بين 4 إلى 12 هكتار، وبذلك حسب التوسل التي يملكها، كما يعطى به عاتق ماديه لبدء مسكنه يتراوح بين 300 إلى 600 فرنك في شكل قروض، أما الشجيرات والنبور والنبور المسعفة في الحرت و لأتوت الفلاحية فيمكنه الحصول عليها مجاناً بوض

كما نص القرار على ان كل معمر يرغب في الحصول على قطعة أرض زراعية ان يتقدم إلى الحاكم العام مباشرة أو إلى حاكم المقامات بوض يتضمن معلومات عن حالته لسيه والصحية والمهنية وعدد أفراد عاتقه رس كل واحد منهم وسدر المبلغ الذي يمكنه.

¹ Menerville. Op.cit. pp 227-228.

² انظر المبدأ المذكور به القرار في

³ Ibid, p 227

وحسب هذا القرار فإن المعمر الذي يسوفي هذه الشروط يصبح مالك للأرض تحت شرط معمر، حيث يزم بالتقمة بالأرض التي سحب له بالإضافة إلى شرط استغلالها، وبذلك تفسد معيّن وحالات هذه المدة يخص المعمر على عهد مؤلف، وفي حالة استغلاله لهذه الشروط يخصر على عهد نهائي للملكية، وحالات شراء العهد الموقت في المعمر لا يمكنه التصرف في الأرض التي يبيع له لا بعد انقضاء على ترحيل من الحكومة¹.

كما نصت المادة التاسعة من هذا القرار على أنه عند انتهاء المدة المحددة في عهد الأمير، يتم التحقق من مدى التزام المعمر بالشروط المذكورة، وذلك من طرف أحد أعوان مديرية النخبة، ويتم تنوين نتيجة هذا التحقيق في محضر يسمح فيه للمعمر بالإدلاء بأقواله ونوحياته

كل معمر لم يزم بالشروط المذكورة في عهد أمير يسحب منه امتياز كله أو جزء منه بدء على اقتراح مدير النخبة وقرار من الحاكم العام، وهذا القرار يكون غير قابل للطعن، ويتم تطبيقه فور (المادة 13)²

بهدف توفير الأراضي اللازمة للاستيطان، نصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن لأمالك الخاصة، ولأمالك التابعة بهيئة النخبة التي هو ضرورة للاستعمار بناء على مداوات المجلس، سيتم مصادرتها حالاً تحت حجة المصلحة العامة³ ولكن في الحقيقة هذه المادة جاءت لتؤكد فقد حاله كانت موجودة منذ الأبد الأولى للاستعمار، وهي ترميها المصلحة العامة

وقد انتشر عمليات بيع الملكية بسرعة، وتعب الكثير من الفئات بالمناطق المحتلة، وخاصة على أطراف المدن، حيث تتوفر الأراضي الخصبة⁴

بفصل قرار 18 هجري 841 عرف الاستيطان الأوروبي في الجزائر شهدت كبير خلال الفترة بين 184 و 1844م إنشاء 26 هريه استيطانية، ويسكن 1765

¹ Hearn & Garner, Op.cit. p 10.

² Venerville, Op.cit. p 227

³ Ibid.

⁴ Djelali Sari, Op.cit. p 10.

عائنه، وتوزيع 104 هكتار من الأراضي على المعمزين بالمفصعات الثلاث¹ في سنة 1843 وحده قدم إلى الجزائر 1417 مهاجر منهم أكثر من 12006 يحمون انجسيه الفرنسيه،² الباقي من جنسيات المعية و ايرنديه وسويسريه³

وقد نشط المهاجرين الأوروبيين على الجزائر، إلى توسيع ابره الاستيطان. فبعض كانت محصورة في البدايه في الساحل والنتيجة لفقد استب نحو الشرق والغرب هي الشرق امتدت خاصة نحو مناطق مكيفه، عده وقائمه، اب العرب مركزت في سهول وهران، مستعمر وسيدي بلعباس.

وم يرمي بيجو في تدعيم الاستيطان حتى من خلال الاستعانة بالترهب، على سنة 1843 حصل مجموعة من رهبان دير (تراب المعنمين عن الكلام (*Les trappistes*) على أكثر من ألف هكتار من الأراضي بسطوا الي بصوحي مدينه الجزائر⁴، حيث نجحوا في استصلاح لأ.ص، ومد قنوات المياه، زرع عه الحبوب و الكروم، و تربيته لغانيه

إلى جانب الجهود التي يدها بيجو في ميدان الاستيطان الرسمي المعني، قد فتح المجال أمام الاستيطان العسكري بصد، فقد ذهب بيجو بعيدا عندما تصور إمكانية تأسيس بعض القرى الاستيطانية وتعميرها بالجند المسرخين، وحتى يواظب الذين لا يزالون في الخدمة وتكليفهم بالندفع من دروس وحتمية في نفس الوقت⁵

وفي هذا الإطار نشر بيجو بين جنوده بعض التعليمات منها ان الجنود الذين ذهبوا ثلاث سنوات في الخدمة ويرغبون في ان يكونو معمرين يسمح لهم بحصه ثمة (6 شهر لكي يذهبوا إلى فرنسا يتزوجوا هناك ثم يعودون مع عائلاتهم إلى الجزائر، حيث سيتمون إلى مركز للتعمير العسكري (*Centres de Colonisation Militaires*) حيث تصبح لهم كفه الامتيازات التي تكفل بهم لاستقرار⁶، وبعد قضاء مدة الخدمة، المجددة بثلاث

¹ Louis Vigon, Op.cit, p 97

² كذلك يجد المرجع السابق، ص 6

³ Henri Fournier Op.cit, p 17

⁴ بوعز: بوصطانية و هرو، الجزائر الفرنسية، (تدعيم الجماعية في العمران تحت نظر 14 مستوطنة) في 1950
لوصي: تدعيم والتدعيم هي الحركة الوصلية ويزيد و بوعز: 14 الجزائر 1917 ص 10، 11، 12

سواء، سيحول المعمور العسكري إلى معمرين عاديين يرتصون بسكن طبيعي بالإدارة المدنية

وقد سن بيجو ثلاث فري عسكرية وهي هوكه، وبني مراد، ومعلمة، وعلى تصويره بالحدود، حيث مركز بني مراد مثلاً، رأى بيجو في الوقت ذاته، لأعداء جنوده أو عربون عن الوعود التي عطاهاهم إياها ببحثهم على العمل. حيث قال لهم 'اشدعوا يا أبنائي وخيفت شهور خدمتكم ساعطيتكم على إياكم أسابعه خير من هذه الأرض التي سيعمرها بكم وعرفكم'¹، بذلك تم معمر هذا المركز بالجنود الذين تم توزيعهم من الخدمة العسكرية

عجز أن يجزيه بيجو في ميدان الاستيطان العسكري ثم نحى السائح الموجود منه لمن بين 800 جندي وصانعه منحور أراضي لاستيطان به بساتين منهم في الجزائر سوى 60 شخصاً² وبالتالي اقتصر نجاح بيجو في هذه المبادرة على استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفي استصلاح أراضي، وغرس الأشجار

2 التحجير طريقة لتوفير الأراضي للمستوطنين

بعد أيام الأولى للاحتلال ارتكبت السلطات الاستعمارية بأن هرعن السيطرة الاستعمارية على الجزائر ينصب تجريد الجزائر بين من كل وسائل المقاومة، تمتد لتتوسل عن معارضة مختلف عميات القتل والتشريد والتعذيب والتهب، وبما ارتكبت بأن الأرض هي مصدر رزق وعصر معاشك للمجتمع الجزائري فقد عملت على الاستيلاء عليها بكل الطرق، التوسل، وقد قصد تجريد الجزائر بين من أرضهم ووضعها في خدمة الاستعمار لذلك ما كان يمر سهران على الاحتلال حتى صار بون قرار بتسليم بالتمكية القصرية، وهو قرار 8 سبتمبر 1830 الذي نص على مصادر امتلاك السلطة الجزائرية، كما مر معاً، وينتجب مع حركة الاستيطان لأوروبي في الجزائر. وحاجه السلطة الاستعمارية إلى أراضي جديدة لتلبية طلبات المستوطنين. راحت هذه الأخيرة تنكر فتحيل

¹ Delfrassy, Op.cit. p 17

² يحيى بوعزيز، سياسة السيطر الاستعماري، الحركة الوطنية الجزائرية، 1971، ص 44-45، بون المطبعة التجارية

الجزائر، 2017، ص 4

وقد نص القرار على أن لأمالك التي سبها الحجر ستضم مؤقتا إلى ملاك قنومين، وحدثت بموجب 1 جانفي 842 كحجر أحاد تضم لأمالك التي لم يرفع عنها الحجر إلى قنومين بشكل نهائي (المادة 19)⁴.

بلاحد منه كتم توسيع مجال لأخلال لجان الإدارة الاستعمارية التي من فويزو جديدة يمكن من تصاع المزيد من الأراضي لتوفيره مستوطنين الجدد بهدف تثبيت سيطرتها الاستعمارية على المناطق المحتلة.

صنف بوني بيجو حكم الجزائر سنة 1841، عرفت سياسته الاستعمارية متعرجا خطيرا، قد انتهج هذا الأخير ما عرف بسياسة السيف والنحرش، حيث مارس سياسته قمع الشعب وابتداء تجاه الجزائريين، وهي نفس انواق على حلال الإنسان الأوروبي من الجزائر في الأراضي المعصية، ومن أجل تحقيق ذلك صر بيجو قوانين جديدة تمكنه من سلب الأراضي من أيدي الجزائريين وجريعتها على العمريين، وقد وجد في الحجر الوسيلة العمالة في ذلك، لأنه تمكنه من معاقبة العائل التي تدعم معاداة الأمير عبد القدر من جهة، كما أنه الوسيلة الأسرع في الاستجابة لتعصبة حاجيات الاستيطان، خاصة بعد لأحد بأنه كلف بعد عن عواصم المقاطعات كلف قلت الفرصة في الحصول على أراضي السبب، لذلك أصدرت لمصا أمريه 31 أكتوبر 1849 لتعصبة بمصادرة أراضي القبائل الثانية

لقد شكلت هذه لأمرية قاعدة لسياسة الحجر طيلة ربع قرن، حيث استمر سعيها إلى غاية 1871، حين أصبحت لها بعض القرارات المكملية، ذلك بجانب أن يوضح همداء جاء في هذه الأمرية.

صحت المادة 11 من مريه 31 أكتوبر 1849 على أن الحجر سينفذ على المعمرات المنفولة وغير المنفولة للأهالي في حالة ما إذا.

⁴ يتألف هذا القرار من 28 مادة، صر Monroville. Op.cit, p 614

1- ارتكبو عملاً عقارية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الحاصصة للفرنسيين، أو ضمن مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للعدو (يعني لشركاء الجزائريين) أو يقومون بعمليات معه

2- أو الذين يحلوا عن ملاكهم وأرضيتهم والحق بصفوف العدو¹

وهذا يفرض بأن كل شخص غاب عن منزلته مدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون أن من السلطة الاستعمارية تعبير تحلى عن أرضه، وبالتالي يتم حجزه

بهم من هذه المدة بأن كل جزائري يرفض الرضوخ للهيمنة الاستعمارية، ويتحد قرر رفع راية الجهاد ولاصمام إلى صفوف المقاومة الجزائرية يعتبر عدواً للفرنس وبالتالي وجب معاقبته، وإن سب عذب يمكن أن يتعرض له هو جزائريه من ماله، ومن جهة أخرى فإن معاقبة المعتزل أو الأراضي بعهدة تزيد عن ثلاثة أشهر دون رخصته يعتبر جريمة من وجهة نظر المشرع الفرنسي يجب معاقبته عتق فيها، وقد بسط على الأسباب التي يجب بالجزائريين إلى هجره أملاكهم ليست استنصاب الاستعمارية نفسها هي التي أجبرتهم على ذلك؟

وبما كان المقدم لا يسمح باستعراض قطاع الجيش الفرنسي في الجزائر من الجراح للعدو، وقتل المدنيين وسب الممتلكات، وعتاء على المفسدين ولامية، وغيرها من التمردات التي يرفضها الصمير الإنساني، يكفي أن تشير فقط إلى واحدة من أبتع هذه الجزاءات الاستعمارية التي ارتكبت في عهد الجزائر بوجو نفسه وبمحاكمة منه، وهي مجزرة عر الرشيت التي ارتكبتها العقيد بينسي في حق قبيلة أو لاد رباح²، في ناحية النصار في جوان 1849، والتي خلفت أكثر من ألف قتيل، وبخرابه وحشية، قالت عقب جرد

¹ Menerville. *Op.cit*, p 6. ² Voir aussi: *Extinction et Effacement*. *Op.cit*, p 78.

كتب صيد بوش جاء بغير رفق ساكن في نصيبه جينر 1849 بجهة الشريعة هو ما جيني وحمه ماله وحرقه راجع منه صيد بوش للحرقة التي جاء به بوجو فقتلوه القيد في بوش راجع في عز يسمى عز القوتيش ربه جيل لنها لما كان من جيني الذي عصى الأوامر من بوش العر عا امر بضمه في ما فيه فكانت النتيجة ذلك كثر من له سجنه خذل بالبحر شرق جوان هذه المجزرة بصر معمر بوش محولة عن الفرنسية ما لا يـ من خذل المصدر الفرنسية، عجه عمو العبداء لعداء صيد 2017، جامعة وهران، المرسر من من 53 - 69.

تدبير أهل مدينة قسنطينة. جعلت حتى الموحشين ينجون¹ إلى مودح قبيلة إلال. روج بكفي مديلا على أن آخر الزبير لم يكونو يتصور عن منازلهم وأراضيهم طوعا وبها. وأما مزارعات الجيس لأستعماري هي التي كانت يرغمهم على تلك الرعايا، ومنه يستنتج بأن قرار معاملتهم هو قرار تعسفي وجائر.

بالمادة 14، فقد نصت على أن قرار انحجر بصر عن الحاكم العام، وينص من بسبب الحجر، مع إمكانية المصادر بصفة مؤقتة واستعجاله من طرف أعضاء العسكريين - من المساس بحق الحاكم العام في اتخاذ القرار النهائي فيما بعد، وقد يعني بأن الحجر العسكري بحد ذاته منور في عمداً غصباً أملاك أنجز الزبير، وبسبب السلطات الإدارية وحدها من كان يعنى ذلك.

كما جاء في هذه الأمرية بأن الأملاك المحجورة، التي لا تكون محل مصادرة خلال حيز بقاء من دارج صوراً لأمرية، في تلك التي رفضت طلبات تسريحها، يستصحب إلى أملاك الدولة. التي بها حتى التصرف فيها كما هو كانت أملاكها الحصة².

بالمادة 15، نصت على أن يتم حجره في نص المادة 14 على أنه عند تطبيق الحجر على الأراضي والمساكن التي هجرها سكانها، خاصة في هذه الحالات، يتم إلى التوزيع أو بوجه إلى مصلحة عامة أو يتم منحها في شكل مزارع إلى أهلي آخرين، أو إلى مغربيين أو زبيرين³.

يمكن أن نستخلص من هذه المادة غرضها لإدارة الاستعمارية من وراء هذه الأمرية وهي قمع الانتفاضات المعادية للوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وبوهدم الأراضي للمستوطنين بعدم يتم حجرها من القنائل الشاذة، بالإضافة إلى كسب بعض رعايا القبائل وتجنيدهم من خلال غرائهم بالأميازات لارضية.

بالمادة 16، فقد أوضحت مهمة تدبير العقارات المحجورة في إدارة التوزيع، والتي لا يحق لهذه الأخيرة تاجر هذه العقارات لمدة تزيد عن 9 سنوات، ولكن يمكن بيع

¹ أو لعدم سداد هذه المراكمة الوسيطة لتدبيرها، ج. المرجع السابق ص 240.

Menerville. Op.cit. p 6 6

Establou et Lefebvre. Op.cit. p 111.

المصادر والمشتاب التي ثبت تدهورها بدءا على اقتراح من الحاكم العام، وترخيص من وزير الحربية، أما المدحبي التي يتم تخصيصها من المصاريف المحجوزة فيجب ان يصيب في صندوق التوسيع (المادة 14)¹ وهذا يعني ان الإدارة الاستعمارية ارتدت رجعت من الحجر موردا من موارد الحرب، وهذا بهدف التعويض عن نقصان بالجزائر التي عرفت ازدياد في عهد تبجوا، الذي اصبح الى الاستقالة سنة 1847 عيب رفعت الحرب تموانه على القروض الضرورية لاستمرار تجربته الاستيطانية

وبالتالي فإن جرءات الحجر كتبت بقبول على انجز اليربين افراد او جماعات، لا تحجز الثروة في كس يمس حاصه املك رعاء المعومة على الأمير عبد القادر وحظيته على الشيطري محمد بن عيسى، وبما الحجر الجماعي فكان يستند على قبائل بتكمها في على هزوع منها، ولعل ما تعرضت به قبائل بني عامر حين مثل على سنك، فقد انصبت هذه القبائل الى معاملة الأمير عبد القادر سنة 1847، بكر سببه لارسل المحروقة التي طبعها بجوا، اضطرت هذه القبائل الى هجرة أراضيها والالتجاء الى المغرب، فاستفظت الإدارة الاستعمارية الفرصة واصرت لارسل 18 افريل 1846 الذي نص على كل الاملاك العنصرية والمقولة الجماعية منها والقرية اديعه بلباس التي دجرت في المغرب او الصحراء، أصبحت ملك للإدارة الفرنسية²

كان من نتائج تبجوي هذا القرار فقدان قبائل بني عامر لأكثر من نصف أراضيهم بعبية ولا يبرهه مثلا كانت تملك 76683 هكتار سنة 1845 ثم بقي بها سنة 1849 سوى 46181 هكتار³ وهكذا تمكنت الإدارة الاستعمارية خلال عهد من الزمن (1840-1850) من استيعاب 2703000 هكتار من اراضي الجزائر بين يديها على المستوطنين⁴

Menville, Op.cit, p 613.

1- جابر خديجة، منطقة بني تبجوي، مكتبة محمد بن عبد الوهاب، جيمارية (2004-2005)، مجلة للمعارف، العدد 8.

2- مدي 2003 من 85

3- تم على هذا المنهج لخصه بالتالي على الجزائر بين خلال القرن 9: التغير الوطني الثاني حول البحر في الجزائر، بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة التعليم، الجزائر، 1977، ص 1.

4- هذا مثلا نصف الممجي المحيط لأجنبي في تونس، كما في مجلة عالم المعرفة، العدد 10، نوفمبر 1983.

تسبب بيع عهدهم عند معذرة ييجو الجزائر 100,000 (100) أوربي، منهم 52 000 فرنسي¹ وبهذا حساب تعتبر بأن كل ريده في عدد المستوطنين يؤدي بالضرورة إلى ريده في عدد الهكتارات المسموح عنها، وإذ علمت بأن الأراضي التي كانت تؤهل للاستيطان هي حوالى من خمس الأراضي الجزائرية يمكن أن يدرك حجم المساء التي سحرر بالممكن الجزائريين جراء هذه السياسة الاستيعابية.

3- تجربة 1 أكتوبر 1844

علمت بذات الهجره لأوربيه نتيجة سبب شديد نحو انجرار بعض صك عدة طويته نحوه ساس نحو امريكا، باتت على الإثارة لاستعماريه أن يبحث عن طرق جديده يمكن من الحصول على المزيد من الأراضي بهدف تثبيت مستوطنات للاستيطان. لكن تقاعدي القوصى والمشاكل التي سببت عن المعاملات العقارية التي تمت بين الأهالي و لأوربيين خلال 17 أو 14 سنة الماضية، خاصة وأن الكثير من البيوع التي تمت في هذه الفترة، ألب لدعاء. كما أن قرية ثلاثة رابع لأراضي التي تم سر الإه تمت المطالبة بشأنها من طرف العديد من المحل²

لأجل ذلك تم تشكيل لجنة سنة 1842 لبحث بها مهمة دراسة المسائل الجزائرية وتقديم الحلول المناسبة. لم يكن هدف هذه اللجنة هو وضع حد نهائي للقوصى التي حلتها المعاملات العقارية السابقة، ولكن كانت تريد أيضا أن تعطي للملكية العقارية جميعها في أجزائها طام هدف بعض قاعدة ثابتة لكل المعاملات العقارية في المستقبل مما يساهم في تطور الاستيطان وبدء على أكثر حبات هذه اللجنة، تم إصدار بمرية 1 أكتوبر 1844 التي بعد أول نص قانوني يحاول بشكل عام تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر

حالف بمرية 1 أكتوبر من 1844 مادة موزعة على خمسة فصول أساسية، لأول يتعلق ببيع العقارات (Acquisitions d'immeubles) وقد ركز حصصه على سوية وسعيه لتبويب التي تمت في السدو، والوسم للهيئة ببيع حيوتها في المستقبل، الثاني يتعلق

Marc Lamnasse. Histoire de l'Algérie illustrée. édition rencontre. Larousse s.d. p 77

Maurice Tournon. La propriété foncière en Algérie. Typographie Adolphe Jourdan Alger 1901, p 132

بعد شراء إيرادات مدى الخياء (*Rachat des Rentes Perpétuelles*)، اتصل ثالث
نصر على وضع بعض الشروط بشأن حرية تمليك العقارات، منها منع الشراء في مناطق
التبذل (*Tribus*)، منع انصباب الموظفين من الشراء دون الحصول على رخصة
لحصول الترخيص حاصل بزرع الملكية بعرض المصلحة العامة (*l'expropriation pour l'utilité Publique*)، أما الفصل الخامس وأخير فيمعلق بالأراضي غير
مستغلة (*Terres incultes*).

بهذه تسوية وصيغة المعاملات العقارية السابعة، تمت امره 1844 سواب إلغاء
الملكية التي يمكن أن تحقق بالتبوع التي تمت منذ 1831 إلى ههنا.

الغنة الأولى نصم لأسباب التي قد تنشأ عن كون المشتري يجهل الخصاص
لخصه التي ينص عليها القانون (إسلامي)، وهي الناجمة عن عدم قابلية التصرف في
الأمر ذلك الوقعية، بعدم وجود سلطة كافية لدى الشخص الذي قدم بالتبوع، وقد حثت
المادة الأولى من الأمرية هذه الحالات ومنها، حالات التبوع دون وجود وكفاية خصه
يشترطها القانوني عن لأعمال التصرف أو لأشخاص العائدين، والأرواح عن روجانهم
أو لاء عن ابنهم أو الربيع و لأصهار (*Gendre ou belles filles*)، لأخوة عن
أخوةهم، وأزواج لعائلات عن عضاء العائدين التي تحت كفائهم (حمايتهم)، حاصرين أو
عائدين.

بالنسبة لهذه الغنة، فإن المعاملات العقارية سيتم التصديق عليها بأثر رجعي²

- ما الغنة الثانية تصد بنية لأسباب العيبه، مثل التبوع المتعدد نفس العقار، أو
عدم وجود العقار أصلاً، أو التعيين الخاطي للعقد الطبيعي، أو المبالغة في تحديد المباحة
وفي هذه الحالة يقرر منح مهلة لمدة سبب لكل مدعي أو ذي مصلحة يرفع مطالبته إلى
المحاكم، وبإلغاء هذه المدعى بغير حقه في رفع دعوى البطلان³

² Menerville, *Op.cit*, p 578, et voir aussi Poussanne *Op.cit*, p 341

³ Emile Larcher, *Op.cit*, p 34.

⁴ Paul Emile Viard, *traite élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie 4th partie Faculté de droit et des sciences économiques, Alger 1962 p 17*

وبهدف تحقيق القيود التي كانت تحول دون انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين، وخاصة عدم هبة التصرف في الخبوس، وقد عتبرت أن بيع مقرر محله مدى الحياة، فقد جاءت هذه الأمرية بقرارات حاسمة بشأنها.

فقد نصت المادة الثالثة من الأمرية على أن عدم هبة التصرف في الأملاك المحيوسة، لا يحتج به اتجاه الأوروبيين، حيث أن كل بيع بين الأهالي والأوروبيين مهما كان مربيحه ومهم كان شكله، لا يمكن مهاجمته بحجة عدم قبضه التصرف في الخبوس وعبه لم ينفذ للأوقاف بعدم قابلية التصرف إلا في المعاملات بين الجزائريين فقط² ولأنك من قرار إحلال الأملاك الوقفية في مجال المعاملات العقارية ستترتب عنه نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري، حيث أن هذا الإجراء، قد سمح للأوروبيين بالاستيلاء على الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بصوحي المدن الجزائرية الكبرى³، وهكذا سوائى قرارات الحصة محصورة الأوقاف الإسلامية كما رأيت.

من أمثلة بيع المداء (*Vente à l'ana*) فإن أيرلا مدى الحيا (*Rentes Perpétuelles*) في عمت قابله للشراء ومن أي فصاع فإن في الحق سيقت استعارة الخالص وبالتالي سيؤدي إلى التصلب (المدة 11)⁴.

كما نصت الأمرية على أنه في خلال سنتين تلي من تاريخ صدور هذه الأمرية يجب أن سوى كل الوصيفات الناجمة عن المعاملات العقارية التي تمت منذ 1830 نو على أقل تكون مودعة لدى المحاكم، ومن حق التمدح للمشتريين الأوروبيين بسوية وصفيهم بأنفسهم وقد رجعت المناقش لا ولا للأوروبيين بمقتضاة الشهور الأهالي من أجل الحصول على العقود، وذلك في أجل أقصاه سنتين ابتداء من تاريخ صدور هذه الأمرية⁵.

Meneville. Op.cit, p 579

غير أن يوم 30 يناير 1858 لا يمكن على عدم قبضه التصرف في الخبوس، بعد أن يتعدى بها حق في وجه المصري المسموع عند ذلك الحيز راتب عدم قابلية التصرف في الخبوس بالجزائر.

² مصدر النور سجنومي، الوقت ومكانه في الحياة الاقتصادية المرجع السابق، ص 112

Pont Emile Viard, Op.cit, p 17

Meneville. Op.cit, p 579

بالإضافة إلى إجراءات السبقة التي كان هدفها تأسيس معالجة لأحصاء التي
أمكن إنشاء المعاملات المدنية السبعة، فقد نصبت أمرية 1844 مجموعة من
الإجراءات التي تهدف إلى الاحتراز من تفرغ هي نفس هذه لأحصاء، ومنه:

1- تم الترخيص لمشترين من بطون من الباسيين نسجهم عقود المنكحة، وذلك في
أي وقت كان يمكن للمشترين إيفاء تسديد الثمن أو بسيد المنحة السنوية إلى غاية تسديد
المسندات أو إيداعها لدى الموثق (المادة 8)

2- جنب أمرية 844 منع كل صابغ في الجيش البري أو البحري أو كل
مستخدم عسكري أو مني من شراء العقارات في الجزائر صبه منه الخمسة، سواء
بطريقه مباشرة أو غير مباشرة دون الحصول على رخصة خاصة من طرف وزير
التحريه² ويمكن منح هذه الرخصة بدء على رأي ميرر من طرف الحاكم العام ومجلس
الإدارة³

3- منح هذه لأمرية المعاملات المدنية بين لاهالي والأوربيين في المناطق
المواقعة خارج الحدود التي سمح بيعها مركز المؤسسة لأوربية ولاسيما بواسطة
قرايب مستعمر عن وزير التحريه⁴، وكل العقود التي بنجاء هذا المنع سيكون مصيرها
الإلغاء (المادة 19)

وقد نصت المادة 21 على أن العقود التي تلمح بموجب نصيب المادة 19 سوف لن
يكون لها أي مفعول، حتى في حالة ما أن يصبح هذه المنكبات منجحة بغير الحجر ثلثه
المتعمرين من خلال توسع المنطقة المحددة للاستيطان

4- من لا يصدده، بين كل المعاملات المدنية ومن بحث بشأنها من مدارع
بين لاهالي والأوربيين مستعمر بواسطة القانون الفرنسي⁵، وهذا يعني أن اللاهالي
الاستعماريه تكون قد دخلت من خلال هذا لإجراء خطوة هامة نحو استيعاد أحكام

Maurice Ponsard, *Op.cit*, p 343.

على هذا المنع من العقود، بموجب قرار الحاكم العام بتاريخ 25 ماي 1848

Menville, *Op.cit*, p 580.

Emile Larcher, *Op.cit*, p 16.

Arthur Gervais, *Op.cit*, p 581

انشرجه إسلامية في المعاملات العقارية بين الأهالي و الأوربيين، ومن ثمه بداية فرنسا
الأراضي الجزائرية، وسرعان ما عيّن بعد بأن هذا الإجراء سيتم تشييده وتكميله بواسطة المدة
16 من قانون 16 جوان 1851

في الفصل الرابع من مرسوم 8 أكتوبر 1844 فيشمل المواد من 24 إلى 74 وهو
يتعلق بقضية نزع الملكية لأجل المصلحة العامة، لكن هذا الإجراء في الحقيقة هو "لا
خطأ قانوني عثماني لإدارة الاستعمارية لتجريد الجزائريين من ملكيتهم، هذا كسر أحد
المبادئ الأساسية يجب على فرنسا أن لا تتردد في انتهاك كل الأراضي التي بحوزة
الأهالي ووضعها في يد المصلحة العامة، ليس نريد الوقت نتحدث عن الحقوق نزع
الملكية من الجزائريين هو الشرع الأول ولوحيد تمكين الفرنسيين من الأرض"¹.

وقبل التطرق إلى الإجراءات التي نصبت عليها مرسوم 1844 بشأن نزع الملكية
لأجل المصلحة العامة، يجب التنكير بأن السبب الاستعماري قد عتمد هذا المبدأ منذ
الأيام الأولى للاحتلال، وقد انحصر في البداية في شق الصرقاء وأقمه للمؤسسات الإدارية
والدائن العامة، وعندما جاء بيجو إلى الجزائر وسع في مجال استخدام هذا المبدأ، هو
جاء في المادة 5 من قرار 18 أبريل 1841 أن الملكيات الحصة، وتلك التي بحوزة
أهلها النسبة التي تبين بأنها ضرورية للاستيطان بواسطة مداولات المحس، يسرع
ملكيتها بسرعة لأجل المصلحة العامة، وستوجه للاستيطان هذا بعد صدور قرار نزع
الملكية²، وقد شبه هذا الكتاب الفرنسيين بيجو في استخدام هذا المبدأ بالتحريك الذي يمكن
في قطعه انتمس ليصنع منها على مقاسه حسن الثياب³

والد كعب القوانين الفرنسية نعمل على أن المصارف يجب أن تكون فعلا لأجل
المصلحة العامة ومقابل تعويضات عاجلة ومسيبة، غير أن يطبق هذه القوانين في الواقع
يجوز عكس بنته فالتعويضات تدار ما يحدث، وإذا حدث فإن ذلك يكون بعيدا بتمام عن
القيمة الحقيقية للعقار الذي تمت مصادراته.

¹ Roussel-Bualbon, *La question des travailleurs résolu par la colonisation de l'Algérie*, imp. de J. Fischer aîné, 1954, p 16.

² Menerville, *Op.cit*, p 227

³ - La loi d'expropriation pour cause d'utilité publique a la main, comme un tailleur coupe dans
une piece de drap un habit de gala, puis il installe immédiatement ses ciseaux - voir Delfrayss,
Op.cit, p 17

وقد حثت مربة 1844 الحالات التي يستدعي برع الملكية لأجل المصلحة العامة وحصرتها في

- إقامة المدن والفري وبقيّة المراكز الخاصة بالسياسة
- توسيع نطاق هذه المراكز الإدارية.
- كل "أشغال المتعلقة بإقامة وبنيّة المراكز الدفاعية (العسكرية)
- وكل الحالات الأخرى التي يصر عليها قانون 1841 (المادة 25)¹

ولا يعلن عن المصادر بواسطة حكم قضائي كما هو الحال في فرنسا وكان بموجبه قرار صادر عن وزير الحربية² بناء على رأي كل من مجلس الوزراء والحاكم العام (المادة 28)³

كما يتولى التعويضات المالية عن الأراضي المصدرة فلا يحتاج لأشخاص آخرين يملكون سند تثبت حقهم في الملكية، وهذا من المحكمة المدنية هي التي تقرر قيمة التعويض وتبني الهيئة لمخلفة (Jury)، وهذا بعد حرق فصحا ثم ياتي الحية في هذه القضية⁴، وعليه يمكن القول بأن فكرة المصدرة لأجل المصلحة العامة، لم تكن سوى مجرد غطاء مفع لأحكام الجرائدين.

ومن الأفكار الخطيرة التي جاءت بها مربة 1844، نجد فكرة برع الملكية بسبب عدم الاستغلال، التي تصنفها الفص الخامس والأخير، تحت عنوان الأراضي غير المستغلة (*Les Terres incultes*)

بعد كتاب مربة 1844 بهدف المساهمة إلى اكتشاف وتوسيع نطاق بومين التول ووضعها في خدمة المعمرين من جهة، ومنح عقود وأصحة وإقيدته بملك لأرض تسمح للمعمرين القادمين من أوروبا من شرائها بكن تمل من جهة أخرى

Memerville, Op.cit, p 581

سنة 1848 حيث أصبح المرسوم 1848، الجزائر والمستعمرة (1848-1850)، مدع عن تمكيد العديد من

M. Crépion, code annoté de l'expropriation pour cause d'utilité publique, Librairie A. Marriacourt, Paris, 1915, p 434.

Arthur Guadet, Op.cit, p 416.

ولآخر تحقيق هذا الهدف المرغوب لجلب إلى جزء الفحص والمراقبة (*Verification*) عقود الملكية، وقد ميزت لأمرية في هذه النقطه بين لأراضي المرووعة، والأراضي غير المرووعة

بالنسبة للأراضي غير المرووعة، فقد نصت لأمرية على أنه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري الذي يأخذ المصادق التي ستخصص لتحقيق، فإن كل هي أو وربي يدعي ملكيته لأرض غير مسجلة، ولقعه في هذا المحيط (*Perimetre*) ملزم بتقديم عقود ملكية هذه لأرض التي ميرية المالكه بالجزائر (العصمة)، ويجب أن تكون هذه العقود صادرة قبل ٩ جويلية 1830، أن تتضمن معلومات بشأن وضعه العقار ومساحته وحدوده، أما لأراضي غير المسجلة، والتي لم يتم تسجل أي مطالب أو احتجاجات وفق هذه التعليمات تعتبر أراضي شغرة، ويضم لتدوين دولي للحدية إلى إصدار حكم (المادة 83)

ولذلك بأمر هذا لإجراء فيه جفاف كبير في حق الجزائريين، خاصة في أحد بعير لا يعتبر بأن معظم الجزائريين لم يكونوا بجوان قبل 1830 إلى شكله لكتبه، يعني عدم وجود عقود ملكية مكتوبة وبذلك أثبت الملكية كان يتم بطرق أخرى كما رتبها

ويبدو بأن هذا لإجراء استهدف الجزائريين من الأوروبيين لأن عدد الملاك الأوروبيين في الجزائر قبل 1830 كان شبه معدوم، وما زاد في حضوره هذا لإجراء أن الإشراف الاستعماري قد عبرت لأراضي المحصنة شرعي والأراضي المسترجعة لأراضي غير مستقلة²، بل أن المادة 104 من الأمرية نصت على أن المستعمرات أو المستعمرات (*Morais*) تعتبر أراضي شغرة كذلك³، وهذا يعني أن المشرع الفرنسي كان يجهل بأن الجاهل وصحبه النشوء الررعي في الجزائر، الذي كان يعتمد على طريقه تقويم في ررعة لأرض، وهذا في غياب الوثائق و التكاليف الحديثة، فضلا على أن أراضي الررعي لا نقل ههيه لدى الجزائريين عن لأراضي المرووعة، وبالتالي على مصادرها يعني حرمانهم من مورد ررقي سليمي

Emile Larcher. Op.cit, p 17 et voir aussi Puygnaud. Op.cit, p 346.

٢ Charles Robert Augeron, Histoire de l'Algérie contemporaine P.U.F Paris 969 p 23.

٣ La Gazette des Tribunaux, 1 novembre 1844.

كما ان قدم الحائزون بالأراضي غير المستغلة عقود الملكية المطبوعة ولكن بعد ثوب المدة المحددة (ثلاثة أشهر) فإذا كتب هذه العقود مفعولة، فإن المالك يستطيع استرجاع ممتلكاته التي قد مرّال في يد الدولة، أما تلك التي لم تسحب في شكل سببرات فلا يحق له استرجاعها، حتى ولو كان (امير مؤقت)¹ (المادة 84)

كما اذا قدم الحائزون بالأراضي غير المستغلة عقودهم التي غير المالية ولكن في الأخير تلقى احتجاجات ضد هذه العقود فإنه يمكنه رفع دعوى قضائية ضد من يقدم بسبب الاحتجاج، وهذا في أجل محدد بسنة، ابتداء من تاريخ تسليم العقود (إدارة النوميين، وهي هيئة تتم تلقي الإدارة لأي احتجاج خلال هذه الفترة، فإن العقود تصبح صحيحة²، أما إذا كتب لسداد العقيدة بمحكمة غير كافية أو تعود بعد سنة 1830 غير مكتبة للمعمر فمعني بتعود إلى الدولة³.

كما بالنسبة للأراضي المزروعة، التي اقام عييب اصحابها اعمال لاستصلاح نو إنجار شعلال الري أو البساتين، فهي من حيث المبدأ لا تنصب أي مراقبة وفحص للمعمر على صدر من الحائزين لهذه العقارات. يعتبرون ممتلكا شرعيين في موجهة النوميين (المادة 91)⁴.

ويكن بشرط ان يقدم ثلاثة محامل للمعمر بمساحة وخصوبة مع واحد اجمالي للأشغال المنجزة، ويمكن لإدارة النوميين في جى لقضاء سنة عبور من تاريخ تسليم رفع لأمر امام مجلس ادارة الجراف دون المساس بحق اللعين امام مجلس النوبة في هات ووجود احتجاجات ناجمة عن عمليه رزح لأرض أو أي اشغال أخرى⁵

لكن هذه الاجراء يسو مستحيلا من الناحية العملية بالنسبة لتجار النوميين خاصة ان احدث معين لا يعتبر بان الملاكين الجزائريين لم يكونوا على العلم بالتقوانين الفرنسية، ثم

Menerville, *Op.cit*, p 985.

1- د. - المراجع السابق، ص 02

المراجع نفسه

² Monsieur Penonnet, *Op.cit*, p 347
Menerville, *Op.cit*, p 984

وقد سنتى المشرع بعض الملكيات الواقعة هي المنس لرتبسية وصواحبها من النصوص (أجراء التحقيق، وقد حسبها المادة الأولى من هذه لأمريه كما يلي

- منصفه انحرار بلياب، الجزائر، لايبير، مصصفي باشا، بتر مراد رئيس
تولوية، بتر خادم، ألقبة، دالي بتر هيم، بورديعة، حسين داي

- بلدية للبيدة

- بلدية وهران

- بلدية مستعمر

- بلدية عدية

وهذا على عداد ان هذه المنصق المذكورة قد تم تأسيس المنكبها في قبز عت

وقد تمت عمديف جردف التحقيق كما بي انه خلال ثلاثة شهر من صبور
قفر ر نور ري الذي بحد المنطقه المنعبه بصعبه التحقيق، من كل مدعي منكبها لارض
نقع حل المنصقه المحدده، من الاهالي او لأوربير، فهو مطالب بتقيم عقو منكبها لدى
مير لمليه بالنسبه لاداره الجزائر، ولدى قايصر التومين بالنسبه بحدائق لاهري
(المحدد) من لأرضي الواقعة بالمنصقه المحدده من طرف وزير الحربيه، وبم تعد
بشائها مطالب، فحيدر ارضي شاذرة وبون مالك، وبالدالي من حق لاداره ان تنصرف
فيها بمنحها لأوربين في شكل اميزاب (المادة 5)¹.

من عملية فحص ومراقبة عقود الملكية فقد سبب الى مجلس الممارعات (م)
(Conseil du Contentieux)، وبعد دراسة المنداب يصرح المجلس بترعيه العقود التي
يعود اليها هل (1831)، على ان تكون هذه العقود بوصف وصعبه العدر من حيث
مساحتها وحدودها (المادة 8)².

وهذا يلاحظ من امريه 846 قد حسبت من لاجراء أي جاف به بمرجه
1844 حيث شرطت ان تكون العقود صابره قبل 1830، وهو إجراء عجيب بالنسبه

Memorville. Op.cit, p 544.
Fugère Rabe. Op.cit, p 21.

للتجار الفرنسيين، لأن إدارته الاستعمارية تترك جيداً من معظم المعاملات العقارية بين الجزائر وبين فرنسا كانت تتم بطرق عرفية، ولا معظم أراضي القبايل هي أراضي متدعة يستغل استغلالها عن طريق الإرث، وليست بها سندات ملكية، ثم أن توسع نطاق الاستغلال وما رافقه من عمليات قتل وبحروب قد أرغم الكثير من الجزائريين على هجره أراضيهم والنجاء إلى مناطق بعيدة، وهذا ما حال دون تقديمهم العقود الملكية هي التوابل المناسبة حصه من المائدة في من الأمية قد حدثت مهله ثلاثة أشهر، وهي فترة غير كافية بالنسبة للتجار الفرنسيين.

وقد حدثت للأمريّة على أنه في حالة عدم توفر الشروط المطلوبة أثناء عملية التفتيش والمراقبة، وفي حالة وجود حالات يتم فيها إلغاء العقود فإن هناك جزأين يتم اتخاذهم بهدف التخفيف من قسوة تطبيق إلغاء الملكية وهنّين: الجزائريين هم

أولاً: أن الجزائريين بالأراضي الذين رفضت عقودهم، لأنها صادرة بعد 1830 أو لا تستوفي الشروط المطلوبة يمكنهم أن يطلبوا من الإدارة أن تصحح أخطاءهم بمقابل هكناز واحد من الأرض عن كل 3 هكتار من الأيرادات المذكورة في حرر عقد شراء، بناء على المادة 9 من امريّة 7 جويلية 1849، المتبعة بالاميرالات غير أن الإدارة الاستعمارية قد ألزمت الشخص الراغب في الحصول على الامتياز بشروط تعجيزية منها بناء منزل يتكلفه لا يقل عن 5000 فرنك، وإسكان عائلته بولاية تورييه في كل 20 هكتار من الأراضي، وغرس 30 شجرة في كل هكتار² وحديث منهم 9 سنوات لانجاز هذه الأعمال³ ومن ثم يتوزع بالأجر المحدد يدرغ منه الأمير فدا كسب هذه الشروط صعبة التنفيذ بالنسبة للجزائريين، فالبعض بالنسبة للجزائريين هي ضرب من ضرب المستحقين

بما للملاك والجزائريين الذين لم يصرح بعضهم كملاك من ضرب مجانب تمرد عاب، بعدم قبولهم هذه الشروط المطلوبة، أو لأنهم لا يمكنون عقود أصلاً ولكنهم يستعملون أراضيهم. فإنه يستغل عدم الحضور على هذه الأراضي في شكل امتياز

¹ حصر قمر لكامل لهذه الأمية هي Menerville, Op.cit, p 228.

Emile Larcher. Op.cit, p 41

Maurice Ponsant, Op.cit, p 354

ونكى بشرفه بن يلرمو بنجار لأشغال المذكورة سابد (بدء مسكن، غرس شجار) ¹
 أما المزارعات بشن طبيعته أو هيمه هذه لأشغال هيبت فيها ورير الحربية بعد حد راج
 مجلس المنسرح مع الحق بالتعصا امام مجلس النوعه بباريس ²

كما اقرت هذه لأمرية لمرر صرية سنوية هيبت (ا) هركاب عو الهكار الواحد
 من لأرض المملوكة بموجب عقد شرعي، والواقعة بالمصادق المحدثه بدء على المادة (ا)
 من هذه لأمرية، والتي تركت سوب استعلا (المادة 13) ³

بعد حاولت لإدارة لاستعمارية بن بزر الصرامة التي جاعت بها هذه لأمرية
 والشروط استعجارية التي تضمنتها، بأنها كانت تهدف من وراءها إلى دفع الجزائريين إلى
 استعلا أراضيهم تكن في الحقيقة أن الهدف الأساسي من هذه لأمرية هو تمكين التومين
 من كبر قدر ممكن من لأراضي الجزائرية، بما يسمح بثنية صلبت لاستيعاب لأوربي
 التي حلت في لأديد، خاصة بعد رجع مقاومه لأمر عبد القادر

5. نتائج تطبيق أمريتي 1844 و 1846

بعد راي بان أمريتي 1844 و 1846 هم أمريتي مكملان ومتممات لبعضهما
 البعض، تشتركان في نفس المبادئ والأهداف، وبالتالي كان لابد أن يترتب عليهما نتائج
 واحدة

وقد راي بان هدف لأمريتين ليس وضع الملكية التريية على اسم صفيه كما
 يسعى لبعض، بل كان بها هدف أساسي آخر، وهو كتف أراضي التومين التي طلب غير
 معروفة إلى غاية تلك الوقت، ووضعها في أيدي لإدارة التي ستصرف فيها بما يخص
 عملية لأستيطان ⁴ وبالتالي فهذه النهائية هو بوضر لأراضي التومين، عليه كان
 مشرع هذين لأمريتين به يجهد في وضع نظام عقاري من شأنه حماية الملكية العقارية
 من المصارين والصوص، بفر ما جتهد في ابتكار لأقنعة التي من شأنها ستر عمليات
 اعتصاب لأراضي الجزائرية ووضعها في يد المعمارين لأوربيين

Eugene Robe. Op cit, pp 28-29

Menerville, Op.cit, p 589

Camille Lemaire et Chauvel. Histoire de l'Algérie française. Tome 1, H. Marret éditeur Paris, 1888, p 111

M. Lemaire, Op.cit, p 14

ومن لأجر ذات التي تثبت لأعد ذات الصادرة التي جاءت بها هذين الأمرين
سكر

- عندئذ على لأمالك الوافية ويجريده من الحصانة التي كانت تمنع به
وتعكز الأوربيين منها،

- عندئذ على لأراضي الزعوية، وهي أراضي ذات أهمية كبيرة بالنسبة
للمجتمع الزعوي الجزائري،

- عندئذ على لأراضي المستزادة بحجة أنها غير مستقلة

وسمها شروط تعجيزية بشأن هوان سدادات المكبة حاصه بشرطه يعود نحو

لم قبل سنة 1830

وحسب الأمدارات التي عرصتها لإدارة الاستعمارية على الجزائريين، لم تكن
بيده حصه وإنما قمتها كمنه حصه حالصة وبين كاعترااف وإقرار¹ ومع ذلك
ربطتها بشروط تعجيزية كم رأيت

إذا أخذنا بعين الاعتبار كل هذه الاعتداءات سخلص إلى نتيجة أساسية وهي أن
هاتين الأمرين، قد كرست سياسة لاغتناب المقيم، و لأرقام الموهرة سبب خير سبب به
سلب

ففي مدينته الجزائر، وبالنسبة للمسح ونتيجة لهذا، م حصاع 1682,03 هكتار
لعميت الفحص والمراقبة، ثم تحولت 947,06 هكتار منها إلى التونة، و 36.879 هكتار
عند الأوربيين، بينما لم يحصل المستعمون سوى على 191 هكتار فقط²، وهذا يعني
ببساطة أن نصيب الجزائريين من هذه الأراضي لم يحصل حتى إلى سنة 7% ونتيجة لهذا،
انغمس م الفلاح (118) 2 عاثة جزائرية من الأرض التي كانت تزرعها، وبالتالي خسرت
تكون مزرعة رزق ونحو في وسيلة للعيش³ حيث تم سحر يد الكثير من الفلاحين في مواجهة

¹ مذهب الأرق، المرجع السابق، ص 94

Louis De Brodicar Histoire de la colonisation , Op.cit. p 375

Diplôme Sati, Op.cit. p 11

من أراضيهم، فبنى موسى لم يحتفظ سوى بـ ٩ هكتار لكل عائلته في المتوسط، وبني خليل ١2٩ هكتار، والحنشة 4 هكتار¹.

ب في مقاطعة وهران، فقد تمت عمليات الفحص والمراقبة على الأراضي الواقعة ضمن محيط المدينة فقط، غير عدا أن بقية المناطق الأخرى في المنطقة كانت ضمن المنطقة العسكرية، وبالتالي فهي غير معنية بالتحقيق، وقد عالج لإدارة ١١3 طلب مني ٩4 هـ من طرف لأوربيين، و ٩9 من طرف الأهالي، وقد هرب المساحة التي حصلت لتحتوي بـ ١3٠63 هكتار، حصل لأوربيون على ٩32٩ هكتار، وحصل لأهالي على 2732 هكتار، بينما عدد ٦24 هكتار للدولة² وبالباقى (١8١3) طلب محل مرعوب بير الحواص

ب في مقاطعة تيسية، ثالي غاية سنة 18٩0 لم يتم تطبيق امرية 1846 في كل أجزاء المنطقة المعنية، ومع ذلك تم بيع 64 هكتار من طرف المحرمين للصعيد بصواحي عابدة، و 497 من طرف أهالي نفس المنطقة، وقد فُرد مساحة أراضي التي حصلت لتحتوي بـ 29427 هكتار حصل لأهالي على 6634 هكتار فيما عد 2793 هكتار لأوربيين³، وعليه كانت النتائج لإجماليه كم يلي

جدول رقم 01 يمثل نتائج تطبيق امريتي 1844 و 1846 إلى غاية 31 ديسمبر 1849

النوع من	مساحات غلات	مساحات غلات للأهالي	مساحات غلات للدولة	مساحات غلات	المجموع
خصص للتحليل	لأوربيين	لأهالي	لأهالي	مجموع	
- الجزائر	36,875	1512	947٩7	25,019	1٥8,203
- وهران	5326	3732	924	3,081	13,063
- صبة	127٩3	6634	-	-	29427
المجموع	٩47٩4	3,87٨	٩٦2	281٠٠	2٠٠,٦٦٤

المصدر M. Larnaud, Op.cit, p 34

الوحدة هكتار

¹ Djelali Sari, Op.cit, p 14.

² Louis De Moudleaux, Histoire de la colonisation, Op.cit, p 377

³ M. Larnaud, Op.cit, p 34

تفترحت منح هؤلاء الحرب 1367 هكتار من المساحة المذكورة (2023)، والباقي، يعطي 836 هكتارا يتم الاحتفاظ به لفائدة الاستيطان¹.

وبعد ست سنوات من العمل مكنت النجدة من تسوية وصحبه (HK) 10 هكتار² وفي الوقت الذي وجهت فيه استعادات لأبريسي 844 و 846 حيث يعزب سيميه عامه في فرنسا تمتعت في قيام ثورة فيفري 1848، التي انت إلى سقوط ملكيه جوييه وقود الجمهورية الفرنسية الثانية، وهذا ترتب عنه نتائج عامة على سياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

تصحب الجمهورية الثانية عمالها في الجزائر بوجيه تاء إلى المعمريين في شهر مارس 1848 جاء فيه اليها المحمرون بالجزائر إلى الحكومة المؤقتة مشغطة ج بوصعكم الخطير الذي يربطه فيه من ر من صوب، وفي عرف أن جل خيرتكم متانية من فعدر البعين المحيد إلى من على مستعجل للجزائر إلى الجمهورية مندافع عن الجزائر كدفعها عن لأرصر الفرنسية، وسبع النظر في مصالحكم المتانية والمصوبة وبحقيقتها³ إلى هذا اثناء يحمر دالة قوة بالنسبة سياسة الجمهورية الثانية بقاء الجزائر، حيث صارت "الجزائر تبدو وكأنها فرنسا جديدة"⁴.

لقد عرّبت حكومة الجمهورية الثانية عن دعمها الكامل للاستيطان "في صيغة ترمي فيه وسيه عامه لتضمن من الأعمال المعاصرين الثائرين في فرنسا نفسها

بهم، لتوعو التي حثت الجمهورية الثانية على نفسها تجاه المستوطنين ثم بعد ذلك قرر 14 سبتمبر 1848، الذي تضمن فتح قرصين بيلمه 90 ميون فريت بلف ستاء، مشروع استيعابه بالجزائر، حيث تم إنشاء 43 قرية استيطانية جديدة⁵ وفي نفس الوقت وجه تاء سموطنين الفرنسيين مهم كانت مهمهم، وأنز عيل في الذهاب إلى الجزائر فكل

AN, O.M, G.G.A. carton L75.

Maurice Fournelle, Op.cit. p 355

¹ انري برنيس و خرويه المرجع ليدو، ص 325-326

² *Algérie apparaît comme une France nouvelle* sous G. Girell et autres, Op.cit. p 249
Marc Lamontagne. Op.cit. p 97

هناك (100) 1100 مرسح عليهم من العمال الباريسيين المعانين عن العمل¹، فكانت رغبة الإدارة الاستعمارية بحول المنيحة إلى مسودع نلسون² لأوربي

سيجه لهذه السياسة الاستعمارية، عرفت الهجرة لأوربية إلى الجزائر بعد كثير من سنة 1848 فقد وصل إلى الجزائر (19000) معمر من باريس وحدها³، هكذا وصل عدد أوربيين في الجزائر إلى 31 283 شخص سنة 1851 بعد كان عددهم سنة 1840 لا يتجاوز 27 204 شخص وبهدف توفير لأراضي هذه البلد المعبر من المستوطنين، رأت الإدارة الاستعمارية أنه لابد من توسيع دائرة الاستيطان، ولتجاذ مصادر جيدة للحصول على لأراضي، وهذا ما سيؤدي إلى إصدار قانون (16) جويل 1851 كما سترى

Pierre Loinard, Op. cit, p 102

¹ عبد الحميد بن الشيخ المرجع السابق ص 89

² صالح عبد، المرجع السابق ص 7

الفصل الثالث:

السياسة العقارية الفرنسية

في الجزائريين (1851-1870م)

المبحث الأول: قانون 16 جوان 1851

المبحث الثاني: سياسة الحصر

المبحث الثالث: قانون سيناتوس-كونسيلت 1863

المبحث الرابع: آليات نقل الملكية العقارية من

الجزائريين إلى الأوروبيين

بعد سقوط قسنطينة والذي تلاه بعد سنوات استسلام الأمير عبد القادر وتوسع دافتره الاحلال، عرفت حركة الهجرة الاستيطانية إلى الجزائر شتبا ملحوظا، خاصة على إثر قيام الثورة الفرنسية 1848 وما ترتب عنها من نتائج، لا سيما تلك الهجرة الإجبارية لعدد من غير المرغوب فيها باتجاه الجزائر، مما أدى إلى زيادة الضغط على الأراضي الجزائرية، لذلك وجدت الإدارة الاستعمارية بأنه من الضروري إيجاد مرق جيدة لتحصون على الأراضي قصد نتائج مطلوبة للاستيطان، فلم نجد أصمها من وسيلة سوى فتحها إلى أراضي الغرض، لذلك رغب تجهيز في من القوانين العقارية التي تستهدف هــ الدرع من الملكية العقارية وفي هذه الفترة تحول تتبع للسياسة العقارية الفرنسية خلال الفترة بين 1851-1870، بداية بقانون 6 جوان 1851، ثم تطبق سياسة المحصر على البحر الأبيض، ثم قانون سيمانوس كوسيلت 1866، الذي شكل معرجا حاسما في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر، لتضم هذا الفصل يستعرض النيب نقل الملكية من الجزائريين إلى الأوروبيين خلال هذه الفترة

المبحث الأول: قانون 16 جوان 1851

بعد استسلام الأمير عبد القادر، تبين للإدارة الاستعمارية بقاء ذات من توسيع نطاق الاستيطان ليضمن كل مناطق التل، بعض كان محصور فقط في المنطقة المسية، وهي منطقة صغيرة مغارة بالمساحة الإجمالية منتل الجزائري، خاصة بعض بين مناطق تطبيق مريتي 1844، و 1846، -الذي كان مقصور على هذه المنطقة فقط- قد كانت مواضعه، بدت بت من الضروري وضع حد سحرائين القانونيه التي كانت تمنع منذ قديمات العقارية بين الأهالي و الأوروبيين، لتشمل كل مناطق التل، بما يشمل وتراي طلبات الاستيطان، هذه المعصيات هي التي دفعت بإدارة الاستعمارية إلى إصدار قانون تدمر من شأنه تنظيم معاملات العقارية في التراب الجزائري كاملا وهذا ما أدى إلى إصدار قانون 16 جوان 1851

جاءت سنة 1850 بم تشكيل لجنة حكومية بهدف إعداد مشروع قانون حول تأسيس الملكية في الجزائر، وقد تم حريد هذا المشروع من طرف اللجنة لاستشارة لجان في وقت لم تقسم هذا المشروع أمام المجلس الوطني بتاريخ 24 مارس 1850، ومن بين

المبادئ الأساسية التي جاء بها القرار بأن الملكية حق مضمون للجميع حول تعبير بين أملاك أهالي وأما لك الفرنسيين وغيرهم، كما عرفت بحقوق الملكية أو لا تشفع المائدة في القبال¹.

ويذكر بالمعنى جعل الاعتراض بملكية أهالي مربوط بعدد شروط تكو تعجيزية، منها أن حق الملكية العربية يجب أن يكون مثبت بوسعة عقد أو بوسعة امتياز يمتد على مدى عشر سنوات دون انقطاع، وبأن نسبة امتياز القبال يجب أن تثبت بمعروف، وفي حالة عدم وجود هذه المعروف، فإن القبال لا يعبر سوى مجرد منفعة تعط من الأرض²، أما ملكية هذه لأخيرة تعود إلى الدولة³.

ينص أن هذا المشروع قد وضع وفق ما يحتم مصالح التوميين على حساب الأهالي ذلك لأن عدد الأهالي الذين يمكن أن يصعد الوثائق لتبوية العطوية سيكون قليلا جدا بموارد هذا المشروع، ثم عند مشروع حرر من طرف لجنة المجلس الوطني برئاسة هنري ديديه (Henri Dédier)، الذي قدم تقريرين بهذا الشأن أمام المجلس الوطني الأول بتاريخ 16 جويلية 1861 والثاني بتاريخ 29 مارس 1861⁴.

إن كان المشروع لأول قد حصص المعاملات العقارية بين أهالي و أوروبيين في نظام خاص، فإن المشروع الثاني قد كان يولي تأسيس الملكية انهزية على نفس القواعد المعمور بها في فرنسا، حيث بعد الاستفتاء التي ميرب المشروع للسبب، ولم يحتفظ سوى جميع الخبائر في المناطق العسكرية، وبذلك بوسطه الحجج الباتية، أن مصلحة مو صيدا، الذين هم مستعمرون من انفس بالاستيطان بالجزائر مثل مصلحة العرب انفسهم تتعذب أن يقولوا مؤقتا خاصعين لتوزيع استثنائي⁵.

Maurice Pruvost, *Op.cit*, p 359.

يذكر في هذا المشروع أن على الفكرة الحظية التي يرى بأنه لا يمكن حق ملكية الأرض على صاحبها إلا في حق وبتفاهلها فقط، وبذلك على الدولة حصة ملكية الأرض على أنها أصلي المصلحة.

M. Larnaud, *Op.cit*, p 37.

* وهو نفس الكلام يعبر التقريرين في

Estamboul et Lefebvre, *Op.cit*, p 135.

M. Larnaud, *Op.cit*, p 48.

قد جاء هذا المشروع كرد فعل عيف ضد أمر به 1846، وهو مشروع مخالف لمبادئ حيث أنه يركز على فكرة الإنصاف شبه الكلي لملكيته الجزائرية بامتلاكه الفرنسيين¹، حيث حاول أن يوسع مجال تطبيق مبادئ الحق العام التي تسيطر انتميين انتماء رموسيين انتموله في فرنسا، لتسعى التزات الجزائري كذلك، كما تضمن الاقتراح بحرمه لملكيته وبين المعاملات العقارية سيكون جزء في المنطقة المنبئية وتسير بواسطة القانون الفرنسي، غير أن هذه المعاملات تبقى محبوسه بأرض على الفرنسيين

حضر انعقاد من مشروع الحكومة مع مشروع المجلس الوصفي، هذا عند النظر في هذا الأخير. حيث انتخب عليه بعض التعديلات وهدم بمجلس يدرج 24 مارس 1851 حيث صدر بتألف من خمسة فصول تضم 21 مادة²، وفي الأخير تم سحب مشروع الحكومة بمشروع المجلس الوصفي فخرج عن بنك قانون 16 جوان 1851

يتألف فصول 16 جوان 1851 من خمسة فصول³، لأول حول التوسيع الوصفي والثاني حول توسيع المقاطعات والبلديات، والثالث حول الملكية الخاصة، والرابع حول بيع الملكية ولاحقاً المرفق لأجل المصلحة العامة، ما انفصلت للحاضر و الأخير فيتمتع بجملة من الإجراءات العامة، مع تلك المتعلقة بتجارة العقارات التي تقرها أمر به 1846 جوبية

الفصل الأول يتعلق بالتوسيع الوصفي (*Domaine National*)، وقد تم تخصيصه حسب النوع العامة للتشريع الفرنسي إلى الملك العمومي (*Domaine Public*)، ومن ثم فندولة (*Domine de L'Etat*)،

ما التوسيع العام فيتمتع حسب ما حدده المادة الثانية من القانون⁴ على

¹ قد يرمى ذلك مع التوجهات العامة للسياسة الفرنسية بالجزائر، القائمة على فكرة الإنصاف شبه الكلي لملكيته الجزائرية بامتلاكه الفرنسيين والمصالح التابعة بها

² Rodolphe Darrest, *de la propriété en Algérie, deuxième édition, Chaikamel Aine, Paris, 1884*, p 29.

³ صدر نشر الكامل بها القانون في

⁴ Mennerville. *Op.cit*, pp 593-594.

Estoublon et Lafébarre, *Op.cit*, pp 135-142

Rodolphe Darrest, *Op.cit*, pp 29-152

Mennerville. *Op.cit*, p 594

1- كل أملاك التي نص القانون الفرنسي على عدم قابليتها بتملكها الخاصة¹
 2- فنواف الملاحه و الرعي و النجفيف المسجود من طرف الدولة نو على حسابها
 تعرض المصلحة العامة، و لأراضي الشايحة لهذه الغرض، حيث فنواف المبد و لأمر كانت
 الاستعمال العام.

3- للبحر و المائحة، و مجري المياه بمختلف أنواعها و العيون، و مع مراعاة
 حقوق الخصه المعروفة سابق على البحيرات المائحة و مجري المياه و العيون، و للمدرك
 العقارية هي الوحيدة المحبوبة للنظر من الميراث التي تملك بشأن هذه الحقوق
 ما، ثلاث أمولة هو حد بها المادة الرابعة من القانون² هي

1- كل الأملاك المخصوصة عليها في القانون الفرنسي
 2- أملاك و الحقوق الموقولة و التامة النبعة ببايك و لعيرة، التي بد صمها
 لتدومين بوسطه قرويات أو أمر يات صادرة قبل هذا التاريخ

3- أملاك التي بد حجرة و صمها إلى التومين بداء على تطبيق امريه 31
 أكتوبر 1845

4- لأحشاش و العباب، مع مراعاة حقوق الملكية و استعمال المعترف بها قبل
 صدور هذا القانون

بصحة من هذه المادة بان المشرع الفرنسي حاول تنظيم أملاك الدولة و هو أنعط
 المعمول به في فرنسا، و مع ذلك جاء ببعض الاستثناءات بالنسبة لجزائر، من بينها عدم
 الأملاك المسجورة إلى أملاك الدولة، فخر من حمر ما جاء في هذه المادة بالنسبة لأهلالي
 هو هم لأراضي العبابية إلى أملاك الدولة، و هذا ما سترتب عنه عواقب و حثمة على
 حياة الجزائريين كما سترى.

و قد نص القانون على أن الأملاك التابعة لتومين الدولة يمكن بيعها نو
 استثناء² أو مصاد في شكل ممتلك، كما يمكن أن حجرة أو تخصيصها لمصلحة العمومية

Arthur Dupont, *op.cit* p 443

1- و هي المادة النبعة تومين¹ في فرنسا نصها لا يمكن بيعها و مصادها نو بصفة عامة
 كما يمكن مصادها لمصلحة العمومية² بوسطه مرادفك في الجزائر و مصر نصها لا يمكن مصادها
 تومين م الموصوف هو يجب أن يحدد انشاء لأراضي في يدي هؤلاء أملاك بتملكها م المصاد
 تومين الدولة

(المادة 6)، على أن تقدم تقارير سنوية إلى المجلس البلدي بشأن عدد وصيغة وأهمية التعديلات التي تم بيعها أو منحها لمصالح العمومية و تم منحها في شكل امتيازات (المادة 7)

في الفصل الثاني يتعلق بوزير الولايات والبيوت، وهذا لأن من التفكير بالتقسيم الإداري الذي اقترحه لإدارة الاستعمارية في الجزائر، فقد نصت المادة 19 لقرار 1845 على تقسيم التراب الجزائري إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر، قسنطينة وهران، وقد تم إنشاء دائرة مسجدة بميزور في كل مقاطعة، بواسطة مرسوم 1 سبتمبر 1847، و حيز قرار 9 ديسمبر 1848، الذي نص على إبقاء على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات، وكل مقاطعة تضم منطقة مدنية ومنطقة عسكرية، وأقر إنشاء ولايه في المنطقة المدنية بكل مقاطعة، تم تقسيم كل ولاية إلى نوادر ومسابك وإلى غيبة صورا قنود 6، جولا 1853 لأراد هذه الولايات: النوادر والتلجيد لا يوجد، لا سيما فقط وقد نص هذا القانون على تعيين المندوب العامة التي سببو املاك الولايات والنسبة المعمول بها في فرنسا ولم يصنف إليها شيء جديد²

في الفصل الثالث يشرح المولا من 10 إلى 17، ويطلق الملكية الخاصة، وقد تضمن أهم القرارات التي جاء بها هذا القانون

فقد جاء في المادة 1) حرمة الملكية نور يميز بين الملاك لأهلي والملاك أفراسيين وغيرهم³، ما المادة 11 فقد نصت على الاعتراف بحقوق الملكية وحقوق

Rudolphe Darette, *Op.cit*, pp 63-64.

ينفذ بوجين الولاية حسب المادة 8 من قانون 18 جوان 1851 من

1- التراب والامتيازات التي تم منحها، أو سببت منحها لمصالح الإدارية بالولايات

2- الامتيازات المدنية والسيوية والحقوق المنسوبة إلى الولايات بواسطة المرسوم الذي يحدد

في بوجين القوية مختلف حسب المادة 9 من القانون المذكور من

1- التراب والامتيازات التي تم منحها، أو سببت منحها لمصالح الإدارية المدنية

2- الامتيازات المدنية والسيوية والحقوق المنسوبة إلى الولايات بواسطة المرسوم الذي يحدد

3- الامتيازات المدنية والسيوية والحقوق المنسوبة إلى الولايات بواسطة المرسوم الذي يحدد

Meunier, *Op.cit*, p 543.

E. Sautouza, *Legislation de l'Algérie. Seconde édition. Maisons neuves et de libraires éditeurs Paris, 1883, p 441*

الانتداع التي كانت موجودة عند الاحتلال أو تم تسويتها أو تأسيسها بعد سنتين من صرف الحكومة الفرنسية، لعادة الأحوال، والعقائد، وهروغ القبت¹

في الذي يقدم بفرده سطحية لهناب الماسين قد يبدو له بان قنوں 16 جوان 1851 قد جاء برفع الحيف الذي نحه بالأهالي، من خلال إقراره بان للملكية حق مصدا لتجميع سور استثناء بول لأهالي والفرنسيين وغيرهم وقد يسو به ايض بان هذا القنوں قد أقر بحق الملكية والانتداع للأهالي على أراضي التي كانو يستغلون قبل الاحتلال وبالأهالي هم حصصهم من الطم الذي لحو بهم جر، القرارات وأمرية السبعة، سيم امريسي 1844 أو 1846، يكر في الواقع مع بحث شيء من ه العيين، سلك لأربعه الموك قد نصبت استثناءات عبيده بعد الثار، الشيء الذي جعل ه القانون يعجز عن تفتيم قننى لأصلاحات العقارية التي نصبت في حصة مصالح لأهالي وحماية ممتلكاتهم من بطش الإدارة الاستعمارية من جهة والممنوعين من جهة أخرى

من جهة، نجد بأن ه القانون قد أقر بالحقوق السبعة، ولكنه اصنع بعليه عر تحيده ببقه وورد ثلث للمستقبين، ومن جهة أخرى ه وصح استثناءات تجرد ملكية الأهالي من الحصانة التي نصبت عبيد المادة 10، ومن ه الاستثناءات أنه أعطى لسوية الحق في مصادره أراضي الفائز اقتناره أو التي نصبت إلى صفوف الثوار، يعني الإبقاء على الإجراءات التي جاءت بها امرية 13 أكتوبر 1845، المعطلة بالحجر²، والتي سبق تداولها في الفصل السابق، ب(صافاة إلى الإبقاء على مبد حق السوية في الاستيلاء على أراضي الجزائريين تحت تريعة المصحة العامة

وعليه يمكن القول بان ه القانون قد نصبت صبيغيه عجبت، هه تبين عمو بان مصدا من القنوں بان حقوق الملكية والانتداع التي كان يتمتع بها الأحوال والعقائد وهروغ قننيل، يمكن لأبناء عبيد بواسطة خصوص القبان بسطة الفرنسية، ويمكن تسويده بواسطة القرارات والقنوں الصادرة عن الإدارة الفرنسية، ويمكن تسبيده عن طريق

سياسة التحصير، أو التقييد، أو التحوين¹ سخرى بل قد القى من هذه سياسة التحصير
سياسة التحصير وما سيترتب عنها من نتائج وخيمة على حياة الجزائريين

في المادة 14 فقد ذكرنا المبدأ المصوغ عليه في المادة 544 من القانون المدني
الفرنسي، حيث نصت على أنه لكل شخص حرية التمتع والتصرف في ملكه بشكل
مطلق ضمن إطار القانون، بغض تماثيا مع القانون الفرنسي -النسبة للفرنسيين- ومع
القانون الإسلامي بالنسبة لملاك الأهالي، مع وضع استثناء يتعلق بمنع بيع أراضي القبيلة
لغيره أشخاص غرضه عن القبيلة، وعلى النحو للدولة في شراء أراضي القبيلة
والتصرف فيها بمقتضى المصالح العمومية أو للاستيطان²

وإن كان هناك من يرى بأن الإدارة الفرنسية قد حصلت حينئذ على حيز من القطع
الأرضية النابعة من قبيلة بقاء الأشخاص العرب على القبيلة، لأن ذلك قد شكل عائقا في
وجه توسيع الاستيطان وتطور البلاد³، فإن هناك ما يبرر هذا التصرف من جانب الإدارة
التي مجتهدت لتلك الاعتبارات سببها، فقد ذكر هنري ديهيه (*Henri Dédier*) في تقريره
الأول إلى القبيلة هي الوحدة الكبيرة التي يجب تحطيمها وإدخالها في كبر وقت ممكن
لأنها هي المحرك لكل مقاومة ضد السيطرة الفرنسية⁴، تكي السلطات الفرنسية رأت أن
فتح تلك اسم الأوروبيين المتدخل في كمال القبيلة سيكون الصلبة لأى لتعطيل
الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبالتالي سيثير ربه وحراس الأهالي وربما حتى
ثورتهم، لذلك فإنه من الأفضل أن يسمح للدولة فقط بامتلاك العقارات في هذه المناطق
وبدلت بتسليم الدولة أن تصرف في هذه الأراضي لعدد المستوطنين، سواء عن طريق
بيع استثنائية لمرص المصلحة العامة، أو عن طريق سياسة التحصير، وبهذا تكون الإدارة
اقتصاديته قد تبنت سياسة التحصير المنهج والمرحلي للقبيلة

في المادة 16 من القانون قد نصت على أن المعاملات العقارية بين الأهالي تبقى
خاضعة بشرطه إسلامية، وفي ذلك لاخرى يخصص للقانون المدني الفرنسي⁵ يعني

Rudolphe Darvile, Op.cit, p 91

Faust Émile Viard, Op.cit, pp 21-22

M. Leynaud, Op.cit, p 44.

Rudolphe Darvile, Op.cit, p 107

E. Sautoyre, Op.cit, p 541.

هذه المعاملات العقارية بين الأوربيين، وبين الأوربيين و الأهالي تخضع لنصوص
فرنسية، وبقي الشريعة الإسلامية تسير المعاملات العقارية بين الأهالي وقد بقيت
الإدارة الاستعمارية قد اضطرت إلى الإبقاء على الرأى وجهه النظم العقاري في الجزائر
حيث بقي العمل بالشريعة الإسلامية إلى جانب النصوص الفرنسية، ولم يسمح تغيير هذه
الأحوال على كل المعاملات العقارية في الجزائر لكن هذه الرأى وجهه بسبب الكثير من
التمردات بالإدارة الاستعمارية، وقد بدأ يسمح على معالجته من خلال إصدار إصلاحات
عقارية بهدف الترتيب لأراضي الجزائريين بشكل نهائي، وهذا ما سيكفل به قانون
1873 كما سنرى

في المادة 17 فقد نصت جزائريين ببعض بنحوس وحق الشفعة، حيث نصت
على أن أي عدد باقل لملكه أي عدد من شخص مسلم بقائه في شخص غير مسلم لا
يمكن مواجهته بحجه عدم قابلية التصرف الموصفة على الشريعة الإسلامية¹ وذلك
لصالح بيع الأملاك الوصفية من مسلم إلى أوربي أمراً مسموحاً به، وبهذا تكون الإدارة
الاستعمارية قد حرصت من إحدى العقبات التي كانت تعوق المعاملات العقارية، ومن
ثم عرفه بوضوح لاسيما الأوربي في الجزائر، هذه العقبة المستلبة في الحصة التي
كانت تمنع بها الأملاك الوقفية.

كما بشأن حق الشفعة فقد نصت المادة 17 على أنه في حالة بيع أي مسلم نصيبه
من عدد مشاع بين البائع ومسلمين آخرين، فإن جزء المستشارك المعروف تحت اسم حق
الشفعة في الشريعة الإسلامية يمكن فيكونه من طرف العدالة الفرنسية، وهي التي يمكنه
هكذا أن رفض طلب حق الشفعة، وذلك حسب هيبته وظروف القرار المعنى²

في الفصل الرابع من قانون 16 جوان 1891، يتعلق ببيع المنكوب و لأهلال
الموت لأجل المصلحة العامة وقد حدد المواد من 8 إلى 21، حيث نص على أن بيع
المنكوب يجب أن يكون حسب المصلحة العامة المثبتة مسبقاً، ينتج عنه حق تعويضه

¹ مرسوم 30 أكتوبر 1858، وضع في الجزر = يمتد حتى المعاملات العقارية بين الأهالي فقط

Jean Terras, *Étude sur les biens d'habous en Algérie et en Tunisie* (Imprimerie du Salut public
Lyon, 1866, p 119

Estoublon et Lefebvre, *Op.cit.* pp 141-142

عنه مسجعه، وقد تم حصر حالات نزع الملكية من أجل المصلحة العامة حسب ما ورد في المادة 19 في الأسباب التالية

- إقامة المدن والقرى والمدائن أو توسيع محيطها
- إقامة منشآت دفاعية ومواقع عسكرية لجند.
- إقامة القنوات وقنوات السقي
- فتح الممرات، وحلوط السكة الحديدية، وقنوات الصرف والبلدية والقرى
- و إقامة مطاحل الخيول

- لأجل بقية كل لأسباب المنصوص عليها في المصباح بواسطة القانون الفرنسي¹ ولم يكن يعنى عن إخراج المصادرة لأجل المصلحة العامة عن طريق حكم قضائي، كما هو معمور به في فرنسا، بل كان يتم بدءا على قرار صادر عن وزير الخزانة له عليه 1858، ثم عن وزير الخزانة والمستعمرات بين 1858-1961، ثم عن الحاكم العام منذ ذلك الحين

وإذا كان القانون قد نص على دفع تعويضات مادية علانية ومسجلة عن الأراضي التي يتم مصادرتها لمرص المصلحة العامة، فإن إدارته لاستعماريه قلم كانت تعنى تلك لصالح الجزائريين، حيث كانت تصب من يدعي حقه في التعويض بتحديد سدادات إثبات ملكيته بغير المعنى، وقد ما يمكن موقوفاً لدى الكثير من الجزائريين

وقد نصت المادة 21 على بدء امرية 1 أكتوبر 1844 ساريه المعمول بهم ينطبق بالخصوص² للوجوب إتمامه بشأن نزع الملكية والاحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة وسيمر بتدبيرها في المدايق العسكرية كما في المدايق المدنية³

مع الفصل الخامس والآخر يشمل المادتين 22 و 23، وقد تضمن بعض الإجراءات العامة، منها الاستمرار في العمل بامرية 31 أكتوبر 1845 المتممة بحجر أملاك أهالي، التي غاية صيغ قانون حر يلقي تحت كما نص على ذلك عملياً لتفحص والمراقبة بعودة الملكية المنصوص عنها في امرية 16 يونيو 1846، ولكنه

¹ E. Sautyrm. Op.cit. p 271.
Monerville. Op.cit. p 944

لوصي بصورده استمرار انتميات التي انضمت حين صدور هذا القانون التي غلبه إنشائها

وفي الأخير نص على إلغاء كل إجزاء الممتلكات بها القانون وحاصه تلك الممتلكات بأراضي غير الممنوعة والمستعصبات² يعني انه على عم ررعه الأرض كسب لزاع المكيه من يدي الجزائريين، لما بشأن المستعصبات هجر للنكيز من أراضي 1844 1846 قد نصت على ان المستعصبات أراضي شجرة بون مائتة.

وفي الأخير يمكن القول ان قانون 16 جوان 1851 لم يحقق النتائج المرجوة منه حيث لم يكسح ذات جديدة من شتات وضع حد لمشكل العيار في الجزائر، فقد بقي في الغالب على الإجزاء انسابه، باستثناء بعض الأصناف الطغرية مثل الداء (الجزء) الحاصر بزع المكيه بسبب عدم الاستعاضة، ومع ذلك فقد وجه هذا القانون لتقديرات حسب من طرف المصنوعين حاصه بشأن النقطة الممنوعة بحزمة المكيه حتى يتسبب لأهالي حيث وجب فيه عطف يحول من توسع الاستيطان، لكن في الواقع لم يكن لهذه الترخيم التي مخي ما دام الإزالة الاستعمارية قد حنظت لنفسها بحق مصغره أراضي الجزائريين بحجة المصلحة العامة مع إمكانية التدارك عنها بمصالح الاستيطان

غير ان خطر ما جاء به هذا القانون بالنسبة لجزائريين، هي تلك الفكرة الحديثة لمفهوم أراضي العرش، حيث قرر بأن للدولة حق ملكية أراضيها على جميع أراضي العرش. اما العنصر فلا يملك سوى حق الانتفاع بهذه الأرض، وبناء على هذه الفكرة يمكن الإزالة الاستعمارية من سراع المكيه من يدي الجزائريين فتزاع مرسوم ووسعة³ ونفذ من خلال سياسة الحصر، حيث تكون الدولة بمنح لأهالي قسم من أراضي العرش مجتهد بمعدل لتخلي عن أراضي جزى بمصالح الاستيطان، وهذا ما ستردده عنه نتائج حضوره كما سترى.

² Rudolphe Darrest, Op.cit, p 145.

³ E. Santarra, Op.cit, p 54.

المبحث الثاني: سياسة الحصر:

بعد استقلال لاخير عهد انصار التوكت لإدارة الاستعمارية بان إجراء المنطق بمصادرة أراضي القبائل الثائرة، المصنوع عن فيه في ابريه 11 أكتوبر 1845، ثم بعد كعب نوفمبر لأراضي الضرورية بالاستيطان، خاصة وأن النصوص القانونية الواردة في امريتي 1844 و 1846 لم تنطبق إلى أراضي القبائل، حيث اشعلت غضب بالمنطق لواقعته بالقرب من المدن والمركز الاستيطانية، كما أن النصوص السياسية التي عرفتها فرنسا على إثر قيام الثورة البريانية 848 و انقلاب 89 وقد ترتب عنها من نتائج حصه تلك الهجره (جبرية لتحصير غير المرغوب فيها بالجزائر، مما أدى إلى زيادة الطلب على أراضي في الجزائر، لذلك بات من الضروري على الإدارة الاستعمارية إيجاد طرق جديدة لتحصير على أراضي قصد تثبيته منطبات الاستيطان قد نجد أصلها من وسيلة سوى النجوى إلى أراضي العرش

ثم سبغت التسميات الاستعمارية أراضي العرش، مستندة في ذلك على انطويته التي جاء بها قانون 16 جوان 185، القائمة على اعتبار أن التوكة هي مالكة الرقبه على أراضي العرش، وأل فرد أو القبيلة تبس به سوى حق الانتفاع بالأرض فقط، وهو عند ابتكره لإزالة الاستعمارية لأراضي العرش، ولم يكن معروفا في الشريعة الإسلامية التي لا تفرق بينه بين الحق في تخصيص الصربيه ومراقبه الرقبه⁴ ومن هذا المنطلق جاءت إدارة الاستعمارية بسوء الحصر (Cantonnement)

تعود سياسة الحصر على فكرة مفادها أن القبائل كانت تسعى أراضي لا تناسب رعب عوائلهم و حاجياتهم، سلك يجب حصر سكان القبيلة في جزء من أرض العرش بمعنى و حاجياتهم الضرورية، وأنجزه الباقي يعود إلى التوكة باعتبارها مالكة الرقبه على هذه الأراضي. ويكون نتيجة هذا التفسير أن بعض القبيلة معاني الجزء الذي اقتصع من أراضيها على الملكة التوكة بالأرض التي لم تحصرها بها، وهذا ما يسمح بتعليق المعمور في إجراء العمده سبوه حر أراضي العرش وهكذا يتم احتراق القبيلة تدريجيا

⁴ عبد فرح المرجع السابق ص 10

قد وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة تعود إلى عهد المارشال بيجو، الذي صرح في 8 فبراير 1847 'مذهبى السياسى تجاه العرب ليس طردهم ولكن إستجهم فى حصاره ليس بجريبتهم من أراضيهم وأعتادهم علىه ولكن حصارهم فى هذه لأراضيهم لئلا يكون يستعملون بها منذ زمن بعد وذلك علما بكون هذه لأراضي لا تناسب مع سكن القبيلة'.¹

لقد تكفل صباط المكاتب العزبية في البدايه بتفويدها جزاءات الحصار ضد منهم بالنسبة مجرد جزاء يرمى إلى ترتيب الوضع الناس في لأراضي، لكن سرعان ما اكتشفوا بأن هدف هذه السياسة هو نزاع الملكية من الفلاحين بطريقة مفعلة أو منسدة،² تلك تاروا صندا، وقد صرح بعضهم قائلا 'موجب قيمي بمهامى باعتباري قائد على فى دائرة Philippeville (سكيكدة)'³ لعدة يريد عن حصص سدوات، وبحث لئلا أنهيته ما كلفت به من مهم الحشر فيه فنى في موقع بجمعني انرى بالجميع ثم جرى هناك، ويمكن أن الحصار كل هذا في هاتين الكلمتين: مرفقة وبهيب⁴

وقد تم تطبيق سياسة الحصار على أراضي العرش و أراضي للرعي على حد سواء، وقد كثرت بعض المصادر الفرنسية بأن الكثير من الفلاحين كانوا يزعمون في تطبيق نظرية الحصار قصد التخلص من تعسف الحكام، وأن الأهالي الذين حصروا بعضهم فحصر لم يعمرو نزيه من مداعة عام 866⁴، لكن في الحقيقة أن هذه السياسة لم تحل من التعسف، وقد أدت إلى سبب حصار لأراضي من الجزائريين، وهذا ما أدى إلى اندرهم، وهذا ما يؤكد حتى بعض الكتابات الفرنسية نفسها، ذكر منها ما أشار إليه فحكم انعام بيبسي⁵ (Pellissier) في أحد تقاريره حينه قائلا 'في كل مرة سترع لأرض من العرب، وينفي على هذا النسق كما هو، مهم بد حجم ما سرعه صغير بالقياس لم

Jean Rouyer. *Notes sur la colonisation et sur la propriété indigène* Imprimerie-Librairie Adolphe Brodard, Constantine, 1906, p 7

Thomé Renaud, *Op.cit*, p 25.

1. راجع جدول المراجع السابق من 139

Edmond Vivant, *Op.cit*, p 17

بيبيسي (Jean Jacques Pellissier) 794-864 عسكري سياسي فرنسي هو ثاني أفراد على قيد الحياة في تاريخ الجمهورية سنة 845 في على نزهة التي رتبته جدا " على حاكم عات على نزهة سنة 1861، توفي سنة 864

بقي لهم، فقد تجاوزت، بحكم هذا المصير لأخير بتخطي الحدود التي تسمح لهم بامتياز شروط بيعهم¹ وهناك أحد الفرنسيين اصبحت تمتعه اثره من القوت في الحصر حصه اغصاب حقوق لأهالي وإبعادهم عن السواحل، وهو تصرف عيب، جائز، يمكن بتصرفات العراة الأولى²

ب لارشي (Larcher) وهو أحد رجال التشريع الفرنسيين، فقد حاول ان يعبر في تطبيق سياسة الحصر بين أراضي العرش التي كانت تزرع من طرف لأهالي، ولأراضي الرعي فهو يرى بأنه في لاوس، فإن عيبه الحصر قد فرصت على لأهالي، وقد انتفى نوع من لاغصاب والسبب، لكن في الثانيه (أراضي الرعي)، فإن العيبه يبدو متدرجه، حيث في هذه الأراضي الموات يمكن للحكومة ان تفضل او تحصر لأهالي حسب حاجتهم وحسب قضايتهم من الماشيه، وبالتالي يمكن تطبيق سياسة الحصر على أراضي الرعي عدالة، حيث يمكن صمم الأراضي التي يفسد ضروريه للرعي التي ملكها النومي³

لكن يبدو من هذا الرأي لم يحد بعين لا حصر بطله مهمة، وهي ان الكثير من القبول كانت تعتمد في نشاطها الاقتصادية على حرقه الرعي، وفي هذه الحرقه كانت تفضل منها السفر الذي تم بين السهول النليه والمناطق الصحراوية بحث عن الكلأ، وفي هذه القشده يمثل مورد رزقي الوحيد بقربها، وبالتالي فإن في هذا بعد النظام من شأنه ان يحرم هذه القبايل من مصدر قوتها الرئيسي ويذهب إلى حالة من اليأس، سلك يمكن القول بان تطبيق سياسة الحصر في لأراضي الرعيه سيؤدي إلى فقدان مساحات هذه الأراضي، وهذا يعني حثاها بالسلب لأهالي، وقد كانت السبب لاسعمرية غدت هذه الحقيقة، فقد كتب مستر النوله بيسنيدو (Lestiboudois) في حد تكديره ويمكن حصر هؤلاء الذين فجده ضمن خطوط هندسيه متراسه، في حين انهم يحتاجون لاصحراء شاء وسهول التل في التراجع والصوف والجبال والتعبد في طرف الجنوب⁴

¹ الهوري عدي، المرجع السابق من ص 62-63

² Paul Rouget, Op.cit, p 254.

³ Emile Larcher, Op.cit, p 53.

⁴ الهوري عدي، المرجع السابق من ص 63

وعليه يمكن القول بأن نتائج تطبيق سياسة الحصر بالأراضي في الجزيرتين لا تقل حضوراً على حياة الأهالي منها في الأراضي المزروعة

والملاحظ هو أن سياسة الحصر لم يبق إلا على سبيل التجربة، بدءاً على تعليمات الحكومة العامة، وحصصه المنصوص في المصادر هي (20 ماي 1858¹، و 7 سبتمبر 1869² للذين أكدوا فقط على التعليمات الصبغة التي غايتها عند الوقت، وقد ورد في المنشورين المذكورين بأن الهدف النهائي من الحصر هو إبراز قيمة وارتفاع الحكومة الفرنسية، وذلك بأن يترك للأهالي وسائل عيشهم من جهة، وينهي مستقبل الدلاء بواسطة تطور الأسباص وجلب أكبر عدد ممكن من العصور الأوروبية من جهة أخرى³، وقد يعني من إدارة الاستعمارية ثريد من خلال هذا الإجراء برهانه للمستوطنين والأهالي معاً، لكن هذا لا يترك حقيقة عميقة، إذ كل تطور نقاشه لأسباص، يعني بالضرورة مزيداً من ضلالت جريد الجزائريين من أراضيهم وبعدهم إلى الحصر حصصه، إذ حدث حينئذٍ لا يصدق بأن الحكومة الفرنسية قد أوصفت بأن لا تتم عمليات الحصر⁴ إلا في المناطق المتحددة بمركز المعمرين، ولأنك بأن هذه المصق في من حصب الأراضي الجزائرية طبع

ما جاء يتعلق بعدد القبائل التي شملها عمليات الحصر، فهناك خلاف بين المصادر الفرنسية في هذه النقطة، فهناك من يذكر بأن العملية شملت خمسة قبائل فقط وهي كما يلي:

- في إقليم الجزائر بولاية بليز (البويرة)، عبيد وفر عليه (عين الذهب)، بولاية قصور (الشلف).

- في إقليم وهران* أولاد سيدي العبدى (تلمسان)

- في إقليم قسنطينة؛ قبيلة بني شير (سكيكدة)

* اسم لاسم للكاتب للمسؤول المذكور في Mentrville. Op.cit, pp 198-199.

Emile Lauther Op.cit, p 41

Establou et Lefebvre. Op.cit, p 405. voir aussi Piquard Op.cit, p 171

هي حين تذكر بعض المصادر بين العمدة مست 6 قبيلة ، ام ياكوبو (yacoub) قد باصر إلى القوا¹ بان لا يعرف بالصيغ حقيقتها الأرقام المتبعة بالحصر ، لك أن الكتب لم يطرأوا إلى قصصه الحصر لا منذ سنة 1851 ، غير أن هذه السياسة كانت موجودة قبل ذلك بسنوات عديدة²

و قد جرت عمليات الحصر على مساحة جمالية قدرها 343 347 هكتار ، والتي كان بها 489 56 شخص من أهالي ، حيث تحصر على 282 024 هكتار أي 6/6 من المساحة (جمالية) ، في حين خصص النوبة على 363 61 هكتار ، يعني 1.6 هريدي³ ، لكن هذه النسبة الأخيرة لا يجب أن يوحى لا بكثير من النقص ، لك لأنه في هذه حالات تذكر بعض المصادر بين هناك قديم هكتار أكثر من نصف أراضيها⁴ ، كما أن الخصص الأراضي قد تم حصارها من طرف النوبة ، وعليه يميل إلى الاعتقاد بأن هذه النسبة المذكورة بعيدة تمام عن الحقيقة

من أجل حد صورته أكثر وصوح عن الكيفية التي تم بها تطبيق سياسة الحصر وما ترمد عنه من نتائج على أهالي ، يستحسن تتبع العملية في بعض العاقل التي خصص بها (أجزاء) وأهل قبيلة أو لا قصور هي الفصل بوضوح في تلك

سمر قبيلة ولا قصير بالجبهة الغربية من سهل الشلف على معني وادي تشعب من القرن الخامس عشر ، وقد أخذ هؤلاء ينزاد منذ ذلك الوقت ، وفي واحد للقرن الخامس عشر عرفت على السلعة المركبة ، مما دفع بهذه الأخيرة إلى معاقبتها وذلك بمصادره أراضي القبيلة سنة 774 ، وصحبها إلى الديانة ، ومن بين البحر من أولاد قصير مخرج من الديانة ، حيث صاروا يلقون صرية حصصه كمن ذكر أنهم لأرضهم المتابعة التي أصبحت بين الديانة⁵ .

Pierre Goinard. *Op.cit*, p 152, voir aussi Arthur Gignault, *Op.cit*, p 583.

Marier Yacoub. *Les barreaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois*, tome I, éditeur Larosa. Paris. 1953. p 160.

M. Leynaud, *Op.cit*, p 49.

Mart Lamunier. *Op.cit*, p 117

Marier Yacoub, *Op.cit*, p 175

وعند مجيء الفرنسيين وجدوا قبيلة أولاد قصير مستقرة على سفحي وادي الشلف كما كتب من قبل. وعند تأسيس مدينة الشلف من طرف الفرنسيين سنة 1842، قامت قصبات الاستعمارية باستعمال حقها¹ في ورائه البيلد، وفي سنة 1848 قامت بترع مساحة قدرها 9939 هكتار من أراضي القبيبة حول أبي يعقوب²

في أوت 1845 صيرت امزيرة نصت على إنشاء مدينة من 21000 شخص على مساحة 2000 هكتار، ومن هنا بدأت عملية ترويض أولاد قصير حول حصونهم على أي تعويضات باعتبارهم مجرد مستعمرين، حيث فقدوا جزءا من هذه العمارة (3100 هكتار) وفي سنة 1848 وصلت مساحة الأراضي التي اقتطعت من القبيبة (3100 هكتار) من مجموع ممتلكاتها الممتدة بين 3800 إلى 4000 هكتار³

استمر العمل على حصر قبيلة أولاد قصير إلى غاية سنة 1857، ولم يتم التوصل إليها بواسطة قرار ورازي⁴ في 19 أكتوبر 1859، وقد كتب حصيلة هذه العملية وحجمتها على سكن القبيبة، حيث فقدوا 12000 هكتار من أراضيهم، يعني أنهم فقدوا قرابة ثلثي من أراضيهم، حيث لم يحصر سكن القبيبة المقدر عددهم بـ (8000) شخص في مساحة قدرها 29047 هكتار (تقريب 3 هكتارات للشخص الواحد) و 17 هكتار للقبيبة الواحد، المكونة من 4 أفراد⁵، كما تم تقسيم القبيبة إلى 44 قرية⁶

تتطلب النتائج المبثورة بهذه العملية على أولاد قصير في أحداث اضطرابات كثيرة في مسألة الملكية سواء لدى القبيبة أو في علاقاتهم مع جيرانهم، أما عصاة القبيبة فقد اضطروا إلى بيع قوة عمليهم بسبب نقص مصادر ثروتهم، وقد اضطروا حتى إلى بيع جزء من أسلحتهم العسكرية⁷ وبسبب منجاسة المرواح بين 9 و 10 هكتار للهكتار الواحد⁸، وبعد دفعت هذه القبيبة إلى هجرة من القفر والبروس، ومن ثلاث سنين، سكر

Boyer Bansi. La propriété indigène dans l'arrondissement d'Orléansville. imprimerie-librairie. Papeterie du progrès Martini carbonet, Orléans ville, 1902, p 63.

Ibid.

¹ على إثر تعليق قانون سيناويز كوسيت سنة 1868، تم السماح هذه القرى في 5 نوفمبر 1868

Xavier Yacana, *Op.cit.* p 186

Djalale Sari, *Op.cit.* p 20.

Xavier Yacana, *Op.cit.* p 140.

ترجع الثروة الحيوانية، فقد انخفض نصيب الفرد الواحد من الأعمام والتدعى إلى أقل من 2 رلى سنة 1862، بعد كان أكثر من 2 9 سنة 844

يرى رجل القانون الفرنسي (Boyer Basse) بأن عملية الحصر كانت مفيدة بالنسبة لبلدية وحسب بالنسبة لأولاد قصير كانت مكنت، وقد كان التمييز قد حرمهم من أكثر من ربع لأراضي التي كانوا يتقنون بها، فأنهم حصلوا بالمقابل على حقوق الملكية على من عييه لا يمكن لأصحاب من عييه مستقبلًا، فكل صاحب نصيب في الملكية حصل في النهاية على قطعة أرض هزينة، وبذلك تم تسليم الملكية لدى أولاد قصير وهو نموذج الملكية العزينة¹، لكنه عاد إلى القول بأن هذه السياسة قد توجب تحاصر وضعه عذرية معنزه بكنه لم تتحد في حثيقات المستعمر، بعد تحرير العقول بغيره وحيزه، حصلت الأراضي من جديد بفقار والحداد الجزائرية، بول أن بعد المشروع الفرنسي أي ومبنة في العمر من هذه النتيجة² وبالتالي يمكن أن نحصل إلى القول بأن المكنت الذي نشر أنه بوزير نفس ليس به في معنى، ولا أثر له على أرض الواقع

س في الشرق الجزائري فنكر قبيلة بني ششير أنه أقمه في عزبة (وإليه مكنته) التي حصلت بوزر، بعبدة الحصر والتي أقمه في عدد القبيلة أكثر من 30 000 هكتار من مجموع 50 000 هكتار من الأراضي التي كانت بحوزتها³، وبذلك أصبح نصيب القبيلة الواحدة من أراضي الحرت لا يمدى 7 9 هكتار وأكثر منه بغير مكنته لأرضي الرعي، أي 15 هكتار للعزينة الواحدة، وهذا الرقم لا يسد حاجة مسوطن بوزري واحد⁴.

رأينا من سياسة الحصر قد طبقت على سبيل التجربة، بول أن بغير بثلثي قوسين أو قرارين، وبعد مكنت الإدارة الاستعمارية من نجاح هذه التجربة حاولت بعممي على بولي وسبع لبنت فقامت الحكومة العامة، باصدار قرار في 29 ماي 1861 بوضي

Boyer Basse. Op.cit. p 54
Ibid.

صالح عبد الحاميد الدين من 29

Hydrab. Sarr. Op.cit. pp 20-21

بشكوى لجنة مهمتها إعداد مشروع مرسوم يحدد المبادئ والصيغ التي يجب اتباعها في مبادئ الحصر.

وحسب المشروع الذي تقدمت به اللجنة، فإن الحصر به هناك لأول هو المعروف على الأراضي العائنة وتنظيمها بواسطة عقود ملكية جديدة، والثاني هو تحويل حقوق الانتفاع الجماعية أو القرية الممارسة على أراضي تعرضت من طرف القبائل أو قرواع القبائل إلى حقوق ملكية ملكية (En Droit de Propriété Melk) معاد الانتفاع جزء من هذه الأراضي لعائنة الدولة، التي تحتفظ بنفسها بحقوق تحويل الأراضي التي ستخصصها من مجموع أراضي القبيلة، وهي طبق ستكون بعض الأراضي والتي ستخصص لأقسام أخرى الاستيعابية

غير أن سياسة الحصر قد وجهت انتقادات عديدة، خاصة من جانب ضباط المكاتب العربية، اسير البربر بان هذا المشروع سيؤدي إلى سلب الأهالي من بعض ممتلكاتهم من أراضي، لذلك سعى إلى الدوائر السليمانية بباريس للتخلي عن هذه السياسة وقد نجح منهم، وبذلك تم سحب مشروع المرسوم المعنى بالحصر، وهكذا وضع حد لهذه السياسة سنة 1861.

المبحث الثالث قانون سيباتوس-كونسيل 1863

يشكل قانون سيباتوس-كونسيل (*Sibat-Consulter*) الصادر في 22 أبريل 1863 عصا محور بآزره في تاريخ التشريع العقاري للاستعماري الفرنسي في الجزائر. وقد نظرا للتناحي التي يربط بها، والتي تمت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري، من سخاوت ساكنة هذا القانون بشيء من التوسع

1- ظروف صدور:

بمطو ان الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها لإمبراطورية اندية برعمه لأميراطور نابليون الثالث، يومئ سنة ١٨٦٣ وقد تميرت سياسة هذا الأخير تجاه الجزائر بتقليد وعدم "الاستقرار على نهج معين، وإن كانت الميزد الأساسية لهذه السياسة هي محاولة جمع الجزائر بفرنسا فقد حاول نابليون الثالث أن يرضي لأهالي الجزائريين ببعض الإجراءات كمسرى، وفي نفس الوقت حاول "إهداء" المستوطنين من حاكم تشجيع الاستعمار الرخصى الرسعاني، ففي عهد استعمار العسكريون غزوهم بالجزائر وهذا عند تعيين الجنرال راندون (*Randon*)¹ حاكم على الجزائر الذي عمل على تشجيع حركة الاستيطان لأوربي بالجزائر وبعده العزى للاستيطان به جدد تمكيد "الآراء الاستعمارية في عهد من بدء ٩6 قرية استيطانية"².

عمر ان أهم حموة المسجئة أقدم عليها لإمبراطور نابليون الثالث مبتك في أثناء وزارة الجزائر والمستعمرات (1861-1868) إلى التي تمت بوزارة على تشجيع الاستيطان لأوربي، حيث تم في عهد إنشاء 17 قرية استيطانية وبوربع (١١)4 قصبة لوصية زراعة مجلفا على المستوطنين³ ومع ذلك لفيت معارضة شديدة من طرف

١. جنرال جاك جويي (*Jacques Louis Mandon (maréchal Alexandre)* ١٨٦٥ - ١٩٣٧) عسكري وجيبي فرنسي.
٢. بعد مصادقته من قبل سياتوس-كونسيل، حكم عام لجزائر (١٨٦٣ - ١٨٦٨)، مجرد داته بالصف العسكري
٣. لدراسة هذه المعارضة للجزائريه حاصه عند مكان الجابور وبلاد العبال ومرتب ونوثره وحوف غير
Narrative Pansou. Le berr d'or de l'Algérie. Chathamel et Cie éditeurs, Paris 1884 pp 507 509

⁴ يحي بوخريرة المرجع السابق ص 5

المرجع نفسه، ص ١٩

العسكريين وصباط المكاتب العربية، الذين حاولوا اقتلاع لإمبراطور نابليون بمسئولي هذه السياسة، انتهى به الذي جعله يقرر التوجه بنوا ريدرة له إلى الجزائر سنة 1860 بهدف الإصلاح على أوضاع المستعمرة، وبعد هذه الزيارة مباشرة أقدم نابليون على إلغاء وراثة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1861، والتوجه إلى النظام العسكري من حيث هيئت له تعيين المارشال بيليسي (Pelissier) حاكماً عاماً جديداً على الجزائر.

مار المارشال بيليسي على نهج سلفه راندوي فهم يتعلق بمصالحه الأرضية و- بعد اتوسع الاستعماري من خلال مد الطرق المعبدة والسكك الحديدية، غير أن إمبراطور نابليون، الذي يبدو بأنه دائر بآراء مغربية، وفي مقدمتهم مترجمه ومستشاره إسحق عربس¹، قد اقتنع بفكرة المعنكة العربية

منذ زيارته الأولى إلى الجزائر سنة 1860 اشغى لإمبراطور نابليون بمصالحه المعنكية المغربية هي الجزائر، وإن كانت مصالحه العفر قد طغت مصروحه منذ الأسابيع الأولى للاحتلال. لأن هذه الزيارة سمحت لإمبراطور نابليون بالإصلاح على جميع النواحي والاعتماد على معتقد صلبان السنك والنهب التي عانت الجزائريين في أعرض بمشكور وهي الأرض، مشكك في فكر في اتجاه سياسة جديدة تجاه لأهالي

جاء لإمبراطور نابليون الخطوط العربية بتسياسة التي يتوي بنجاح في الجزائر في الرسالة التي بعثت بها إلى المارشال بيليسي بتاريخ 6 فبراير 1863، والتي يمكن عدها بمقدمة الحضور التمهيدية لعنوان سيمانوس كونسيلت 863، يمكن تلخيص أهم الأفكار التي ورثت في هذه الرسالة في البنود التالية²

السكر بالصفحات التي حسب الحكومة الفرنسية على نفسها تجاه الجزائريين فيما يتعلق باحترام ديانتهم ومعتقداتهم

¹ مد عبد عربي درس في العنود، كان يفتن اللغة العربية، وهو من أنصار المزمرة القسطنطينية، وصاحب فكرة الجزائر للجزائريين التي شرحها بشكل وفي في كتابه الذي نشره باسم مستعار هو جورج فوارز.

² يسار للنس الكور لهذه الرسالة بالتصوير الفوتوغرافية العربية هي

من جدر راحة وزدهر الجزائر، لأب من نصيب الملكية بين أي من

بحور وها

- لأشغال بحلة العموم التي تكتف الملكية العقارية في الجزائر

تظهر أو الظاهر بوع من الحصف تجاء العرب حيث قال الأمير شور يجب
من دفع العرب بات به ذات لأصطهادهم وسنب ممتلكاتهم، وأما جب سجب لهم مراد
تخصيصه¹ ثم اصعب فاندلا الجزائر ليست مستعمره بمعنى الكلمة وأما هي مملكة
عربية، ولاهالي هم مثل المعمرين بهم نفس الحقوق تحت حمايتي، ولا أمير تطور العرب
متكما أن أمير تطور الفرنسيين²

- تكليف الماريشال رانور بعداد قانون عذاري جديد، يتضمن في حد فصوله
الإقرار من لأعرش وفروع لأعرش بها ملك مطلق في لأوطان التي ستعزو³ هي
وانتكموا بها أبا عن جد بحجه ما⁴

في الموضع على مصعون هذه الرسائل في يسو به نوهة لأولي من سبله
الأمير تطور رانور الثالث قد كات نصب في حدمه مصالح لأهلي، كنه في الحقيقه له
نكي بخدم سوى المصالح العرب فرنسا⁵ كما هي ميبه بأناقصات، من جهة جد رانور
يسيد بمجلس العربي الذي وصفه بالكدهر لأفقه والسجده، ومن جهة أخرى بجدد ينظر
أبيه بصره خنفر واستعلاء ويرى بأنه لا يصنح سوى لخدمة الأرض وحرقة الزرع
عكس الفرنسي أو لأوربي، الذي يجب أن يوكك إليه أشمله أخرى مثل استعلاء الغابات

Il faut faire davantage convaincre les arabes que nous ne sommes pas venus en Algérie pour les opprimer et les spolier mais pour leur apporter les bien faits de la civilisation. Pour documents officiels relatifs à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les arabes, Annex 1861, Typographie Duclos, Alger 1864, pp 4-5

L'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais un royaume arabe. Les indigènes ont, comme les colons, un droit égal à une protection, et je suis avec eux l'empereur des arabes que l'empereur des français a vainc.

X.P. De Mesreville Dictionnaire de la législation algérienne, deuxième volume, 1860-1866, Alger, 1866, p 187

¹ بحر - عزيز - بيمه - بيبو - كند بجاه الجزائر من خلال قوله (و) سنة (1851-1858) حجه لأفقه لغا (1)

مدرس - خريف 979 من من 28-29

² بر هيم بربسي النصارى الوصية في جاديه العبر (847-871) ذلك محضر معود له به خاتمة

الجزائر، السنة الخامسة 1993 444، ص 44

والمناجم ومشتريع الأراضي وحادث الزلزال عاث بالمصهور، وغيره من الأشعة التي تتطلب
قمارات للنسبة

برولا عدا رعية لإمبراطور نابليون بشن إصلاحات التي يجب إحداثها على
النظام العقاري بالجزائر تم إعداد مشروع سيناتور كوسيليت في مطلع شهر مارس
1863 وبعد اطلاع مجلس الحكومة الفرنسي عليه، تم عرضه على مجلس الشيوخ في
التاسع من نفس الشهر مرافق بمرسوم لأسباب ودوافع إصداره، تولى تقديمها لحرل¹ (Alger)
الذي قدم عرضا مفصلا حول وصحة الملكية العقارية في الجزائر، مرور
الأهداف المرجوة من وراء هذا القانون، بعدد ثم إعداد تقرير باسم لجنة مجلس
الشيوخ، وفي الأخير تم صياغة المشروع، الذي تمت المصادقة عليه يوم 13 أبريل 1863
بـ 17 صوت مقابل صوتين²، ليتم لإعلان عنه يوم 22 أبريل 1863

هذا الإجراء الإداري أتى ليجب إحداثه من قبل تطبيق قانون سيناتور كوسيليت
فقد تم تحديثه بواسطة مرسوم إمبراطوري صادر بتاريخ 23 ماي 1863³ كما حيلتي
بوصيحه، ثم أصبح تعليمه ورأيه بتاريخ 11 جويل 1863، ثم في الأخير بواسطة تعليمه
أحكامه لعدم بتاريخ 1 مارس 1865

2- مضمونه

يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتور كوسيليت من سبعة فصول يمكن تلخيص
أهم ما جاء في كل منها في النقاط التالية:⁴

الفصل الأول يحس القباطل الجزائري مالكه للأراضي التي يستفاد بها يصنف دائمة
وتعليمه مهم كان منذ ذلك

¹ بعد نشر الكمال لصاحبه لحرل في

Documents officiels, Op.cit, pp 7-18
Dehuguet, Op.cit, p 19.

² يتألف هذا المرسوم من 37 مادة على ستة فصول ليعر بعده للكم في

J.-R. Perroud, Commentaire par ordre alphabétique du sénatus-consulte du 22 Avril 1863, imprimerie Deleaux, Alger, 1867 pp 10-19.

³ ينظر نشر الكمال لقانون سيناتور كوسيليت في

A.A.O.M, F.M, FAP, 1865.

⁴ Cf. : *Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par des arabes, imprimerie impériale, Paris, s.d, pp 3-7*

تثبيت كل أعمال انقسيه وغيره التي تمت في السابق بين النونة و لاهالي هي
بتسوق ملكية الارض.

الفصل الثاني حقوق بكيفية تطبيق حد القانون، حيث نصت على أنه سيد يجب
العملية التالية، إدراج وفي أقرب وقت ممكن:

1- تحديد مدق القبائل

2- نصيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل هبة هي منحها لكل الجرائري
و أراضي فلاحية اخرى، مع الاحتفاظ بالأراضي التي يجب ان تبقى كملاكات
3- تأسيس الملكية العربية بين عصاء هذه الدواوير، كلف بين ان هذا الأمر ممكن
وعقداء وفق مراسيم إمبراطورية مصدر لاحقا.

الفصل الثالث: سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد

1 أشكال تحديد مدق القبائل

2 أشكال وسروص تقسيم بين الدواوير والنصرف في لأمالك الخاصة
بأشواوير

3 لأشكال والسروص التي يتم في إطارها تأسيس الملكية العربية وطريقه مصدر
عقود الملكية

الفصل الرابع تسمى القبائل المهمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من
صرائف ورسوم تجاه الدولة.

الفصل الخامس بحدود حقوق الدولة هي ملكية أراضي الديلك وحقوق الآخرين هي
أراضي الملك، كما ينعقد بالسومين عدم كفايته المادة 2 من قانون 6، ج 1851،
بالإضافة إلى دوسين الدولة، خاصة ما يتعلق بالقبائل.

الفصل السادس إلقاء العربيين الثنية والثالثة من المادة 14 من قانون 6، ج 1851
حول تأسيس الملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن النصرف في الأراضي التي
تتضمن على عصاء أشواوير لا بعد حصول عقود الملكية العربية

الفصل السابع إبقاء على الأحكام العنوبية لأخرى التي جاء بها قانون 16 جويلي 1861، خاصة ما يتعلق بتزع الملكية بمرور المصلحة العامة ويجوز ذات التحريم

3- أهدافه

لقد بين الكبر بشأن دسوس سيئاتوس كونسيلت وحمية، حتى من حد الكتاب الفرنسيين قد وصفه بالصريح العقيم المنظم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر¹ غير أن لدارس المصنف مرسائل و لأبيات السياسية لمتصفه بعد قانون سيكتشف به كان يتطوي على جمعه من الأهداف المصته بها والخفيه

- الأهداف المعلنة

- وضع حد لمتاعب التي يعاني منها الجزاريون بعدما أصبحت ممتلكاتهم مهددة جراء طغوى سبانه الحصار وما ترتب عنها من نسب وأملاك لأهاليه وهي النقص المتسجله التي ركز عليها زمير تصور في رسالته التي بعث بها إلى الماريشال فيفييني بتاريخ 6 فيفري 1861 والتي جاء فيها يبين أن من أجل راحة وازدهار الجزائر يجب تسكين الملكية بين أيدي من يحوزونها،

اليعرف على ملكية أهائي وأشء الملكية البرية كلما كان ذلك ممكنا

وضع حد بحاله العموم التي ضفت بكتف اسكنه العقارية في الجزائر

- جنب مزب الحصار للجزائريين من خلال أشء الملكية البرية

- استرجاع القيمة الحقيقية للأرض من الجزائريين سواء في الاستغلال الزراعي أو في

المعاملات العقارية

- الأهداف الخفية:

- تحقيق الأمن والاستقرار - حل المجتمع الجزائري بما يسمح بتوحيد الأوجو

الفرنسي بالجزائر، وهذا عبر عنه مقرر اللجنة المشبكية المكلفه بإعداد هذا القانون.

¹ مذكر من المبعوث الحقيقي للتشريع العقارية في الجزائر إلى - لاجنل الفرنسي (1861-1862)، المسمى

لوصي الأحم - تم في الجزائر لاجنل الفرنسي 1861-1862 - ممو ب د - المدهير لجزائر

انكوب نو كابر بيك (De Casabianca)، بتاريخ ٨ ابريل ١863، حيث قال: «من منظور الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الأراضي التي كانت تعتبر¹؛ وهو نفس ما ذهب إليه الإمبراطور في الرسائل المضمنة إليها أعلاه حيث قال: كيف يستحق ما حوله قسم في ساحته مائة أعمدة والخلق نازل بعقول أهلها في شأن ما يستحق من العذر»².

- نصبت القبيبة و خلال الملكية القروية محل الملكية الجماعية بعد التركب بإدارة الاستعمارية بأن قوة وبمستوى المجتمع الجزائري تكمن في انعدام لأجتماعي القسري المتمركز على الملكية الجماعية، ذلك لأن محدودية (مكاتب العداية من جهة، وظليحة سكان القبيلة المتحيزين في الغالب من عانة و حدة من جهة أخرى، يضم عنهم استغلال الأرض بصفة جماعية، وهذا حتى نوعا من النقص في التكاليف بين أفراد القبيلة، وهو الشيء الذي كان بمثابة الشرع الواقعي الذي حال دون تعمق النقص الاستعماري. الحل للمجتمع الجزائري، سلك و جئت لإدارة الاستعمارية بأن الحق الوحيد لاحتراق المجتمع التحرري هي كسر سوكه لأعراس وخصم عرى النصارى و التلار العائمة بين أفرادها وهذا لا يثنى بها إلا من خلال تقسيم الملكية القروية و خلال الملكية القروية محل الملكية الجماعية وهذا ما من شأنه أن يصعف القبيلة ماديا ومعنويا

في الدرس لأكتب دسوس سباتوس كوسيب سيجد فيه ما يؤكد هذه الحقيقة، هذا ذكر الجبال دار (Allar) في معرض حديثه عن مواقع صدور هذا القانون أن بعض الحكومة عن حقيقة أن سيبسب يجب أن تعتمد على العمود الحقيقي من بين أركانها ونصبت القبيلة³ ولم تكن نصبت القبيلة لا يمكن تحقيقه لا من خلال حل الملكية القروية محل الملكية الجماعية، فقد جعلت لإدارة الاستعمارية من هذا الجزء هو أساسا ترمي إلى تحقيقه من خلال هذا القانون، وهذا يؤكد مقرر اللجنة المشيحية دو

¹ بمعنى الإنزاع، المرجع السابق، ص 95

Documents officiels, Op.cit. p 4

Agostino Berque. Ecrits sur l'Algérie, réunis et présentés par Jacques Berque. F.N.A. 12, Paris 1986, p 28.

كاريبيانك، عوله الهدف الأساسي من قانون سينانوس كوسبيت هو تأسيس الملكية العقارية¹

ب- تقسيم القبائل التي تدوير يشكل الخطوة الأولى والحاسمة نحو تفكيك المجتمع الجزائري². تلك لأن هذه المجتمعات لأصغرعية التي تسمى الثوار تتشكل من مجموعات سكنية غير منجاسة، أي من بقايا القبائل نفسها، فإن عهد الأسد عدي الثواري هو التكوين العجود والتعسفي على غرار الوحدة البنية في فرنسا، والذي وحيه السلطات شخصية مدنية وإدارية³

هو ونجر لإشارة إلى أن هذه الوحدات الجديدة كانت السطاب الاستعماريه جمع لها أسماء مستمدة من أنماط الجعر لقيه مثل الجبل والوادي وغيرهما، وهي أسماء غير محببة بل جارحة بالنسبة سجزائريين على عكس لأسماء انسابيه التي كانت تحمل دلالات بربحية معلومة بالمشعر⁴ كما أن ممثلي هذه الوحدات الجديدة كثير ما كان يتم اختيارهم من بين الأشخاص لأقل سمعة، يعني لأكثر قابليه لنولاء لفرنسا

بخطيم يعود القيادات المحببة انسابيه ويمكن الاحتال على ذلك بعد جاء في رساله راندون وزير الشؤون الخربية إلى الحاكم العام مكماهون بتاريخ 21 مارس 1866 يجد تكتيد النهج لإدراج سياسة منجسة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية من مجال عديده⁵ وما يعزز هذه الفكرة هو قول السيفانور برود (F Barot)، وهو أحد أكبر العدائك للمعمرين في الجزائر حينما صرح بأنه صوت

¹ Lahouari Addi, *De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale* Entreprise nationale du livre Alger, 1985, p 55.

² Djelali Sari, *Op.cit*, p 23.

³ البواري عدي، المرجع السابق، ص 65

⁴ Djelali Sari, *Op.cit*, p 23.

⁵ بر هيد وييمي السفيه تعديريه في الجزائر ما خلال جريدة المسير في من تحت العسكري المعنى الفرنسي تسمى جو تعديري في الجزائر ما: لأحداث الفرنسي 870- 1962، مسود ر. ر. المصطفى المبر 2081

لصالح قانون سيدتوس كوسيت، لأنه كان يرى بأنه سيؤدي إلى سقوط الملكية¹ العربية.

- تحقيق مكسب اقتصادية من خلال إيجاد موارد مالية جيدة حصاع الأراضي الجزائرية لتسليم المزارعين الفرنسي، فضلاً عن الرسوم العربية غير المتعدلات العربية، كما أن قانون سيدتوس كوسيت قد وضع حد لنسيبه توزيع الأراضي مجاناً على المستوطنين، وهذا من شأنه أن يخفف الأعباء على الحكومة الفرنسية.

تمكين المعمارين من شراء الأراضي من ممتلكات القبائل وبالتالي التمتع في عموم المجتمع الجزائري، ومن بين ذلك في المادة 6 من قانون سيدتوس كوسيت التي ألغى حظر الذي فرضته المادة 14 من قانون 6 جوان 1851، وبالتالي صار يوسع المعمارين شراء الأراضي الواقعة ضمن ممتلكات القبائل، كما أن نفس المادة قد حظت الأراضي التي كانت في المنطقة العسكرية قابله للبيع بحرية، وهذا الأمر كان مستبعد قبل ذلك.

من خلال ما سبق يمكن أن نحصل إلى نتيجة وهي أن سياسة نابليون الثالث ورع ما قبل عن عصفه على العرب و عجايبه بأحقاقهم بكم نكر مختلف عن سياسة من سبقه على رأس أمولة الفرنسية، وهذا ما لاحظته لأسناد عبد الله العروبي حيث قال بأن الفرق بين نابليون الثالث² وغيره هو أنه كان أقرب إلى منطق الرأسمالية المتطورة على النمط الأمريكي³ ومن ناحية العنصرية فإن عمديت مزعج المكيه من اسي للجزائريين وغربيين للمعمارين وللشركات الرأسمالية الكبرى لم يتوقف أبد في عهده.

4- إجراءات تطبيقية

من المعلوم أن قانون سيجان من كوسيت لم يستهدف سوى الأراضي التي كان لأهلها فيها حق الانتفاع، يعني أراضي الغرض والسيفه وأراضي المحرر، ولم يتطرق إلى أراضي الملك إلا في حالة واحدة فقط⁴، وهي التي تسمح لأهلها في إقليم عسكري

Ernest Mercier, La question indigène en Algérie au commencement du 19^{ème} siècle - Augustin Challamel éditeur, Paris, 1901 p 94

Abdallah Laroui, Histoire du Maghreb, un essai de synthèse 1^{ère} édition, Centre culturel arabe, Casablanca, 1991 p 282

يرجع هذا قانون سيجان كوسيت لأراضي الملك إلى أن منحوا قد تعودت كان يصور أراضي الملك في

الجزائر⁵ توجد الأراضي خالصة مائة، وأن أراضي الغرض موجودة في كل مكان تقريباً

بالمنصرف في أملاكهم، مما يسمح للمستعمرين بشرائها بخرابه، وقد صدر من مرسوم إمبراطوري في 23 ماي 1863، ينص على فتح إدارة المصالح للمصلحة بكمية تطبيق قانون سيبانوس كوسيت، ويمكن مزارع جاء فيه في العهد السابق

- إجراءات أولية

يمثل في إصدار المرسوم الذي يحدد القواعد التي سوف تخضع لها جزاءات المتخصصة عليها في قانون سيبانوس كوسيت، بدءا على اقتراح الحاكم العام وكذا تقرير وزير الحربية، وقد كان يتم اتباع القواعد المعنية بذلك عن طريق نشر هذه المراسيم في الجريدة الرسمية وجريدة الميسر، وكذلك تطبيقها في الإدارات المعنية المعنية والمراكز العسكرية ونشرها في أسواق القبائل المعنية والقبائل المجاورة، ويتم سعيد هذه الإجراءات الأولية بواسطة اللجنة الإدارية⁴

تحديد أراضي القبائل

تتعلق هذه اللجنة الإدارية واللجنة المتفرعة عنها في الجزائر عمالتها في عين تمكن حيث تقوم بجمع كل المعلومات اللازمة والسماع لكل الشهود المعنيين في عملية تحديد وتقسيم المناطق وتصنيف الأراضي بمرافق تقوم هذه اللجنة بجمع عمالتها في تقرير لجماعتي يرفق بمذكره وصفية حدود القبيلة وأنشأه، ثم يرسل هذا التقرير إلى اللجنة لتفسير بالمنطقة العسكرية أو إلى عامل المنطقة المدنية، الذي يقوم بإرساله مشفوعا برأيه إلى الحاكم العام، الذي يقوم بدوره بالتدخل من صحة وتصميمه العملية ولا ترصد حدود القبيلة بشكل نهائي لا بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم بدءا على اقتراح الحاكم العام وتقرير وزير الحربية.

- تقسيم أراضي القبائل على الدواوير

عندما تنتهي عملية تحديد الأراضي للقبيلة تقوم اللجنة الإدارية بتقسيم هذه الأراضي بين مختلف الدواوير المشكلة للقبيلة وذلك في حضور ممثلين القبيلة والدواوير المعنية وهي

⁴ يتم تعيين هذه اللجنة من طرف الحاكم العام وتكون من خبط مدم رئيس وممثلين أو مستشارين إداريين وممثلين من صناديق المكنة الحربية والدواوير مصالح الدواوير وكان يحضره مندوبين والدواوير

تصوير عازي - عازي ممثلين عن القبائل بدعوتهم من طرف الحاكم العام J-R Perraud, *Op.cit*, p 11

يتم جمع مجمل لأعمال المنظمة بتحديد الشواير والشكوى والإقرار بوجوده
أو على العكس وإرصادي التبعات، وتخصص إلى تقرير محضره، فتلحق به المحضر الرسمي
والخريطة الضوئية وبه وجه الوثائق المتعلقة بهذه القضايا، ثم يرسل هذا الملف كاملاً
إلى الجوازات المسيرة أو عامر العمل حسب ما إذا كان إقليم عسكري أو مدني الذي يثري
فيه رايه ثم يحوله بدوره إلى الحاكم العام لدى يقوم بالتحقق من مطابقة العملي

حيث لم يصحب آيات نقل المنكبة بالنسبة لأملك انبشيه، وقد أوكلت مهمه إشراف عليها إلى الجماعات² التي يعينها الجبر إلى أو عامس الصايه، حيث حولت إلى مهمه للمواقع على نقل المنكبه من عن طريق النباش أو عن طريق البيع مائتراصي أو بالمراد يتم تمويل للمنكبات عن طريق خبره محترفي أو كد قيمة العنصر نقل عن 60000 درهم في الحكم العام هو الذي يتولى المصداقه على العهد، ما أنه كانت هذه القيمة تقوى المنافع المذكور في عمليه المصداقه تحضيم بموافقه الأمير امور

في تم تأسيس هذه الجماعة بموجب قرار 14 جويلية 863 ، بذلك كل جماعته من 6 إلى 9 أعضاء حدد الكيفية
الكيفية يتم تعيينهم من طرف الجيران أو عامل المنطقة، بخلاف ما قرر (المحكمة) ليس يكون عدد هم 25 ما
وبسبب عدم موافق الجمعية من كل جماعته التي و سبب الجمعية، مهنيا بحكم الفيد. الترخيص من مصلحة الأمر
R.O.A. Annuaire 1961, pp 247-248

تعيين الملكية الفردية وتخصيص القسود

بعد الانتهاء من العمليتين السابقتين، بقي تحديد أراضي القبيلة ثم تقسيم هذه الأراضي على السواوير، تبلي انعمية انثاله و لأخيرة، وهي تعيين الملكية لفردية، التي تعتبر الهدف النهائي لقانون سبياتوم كوسيفت

بعد تم صلب أليات جزء هذه العمية في الفصل الخامس من مرسوم 23 ماي 1863 حيث لا يمكن نجاح الإدارة واللجان المنفردة على مباشرة هذه العمية إلا بعد أن تقرر وتدارء بأن الوقت المناسب لذلك، يعني متى صدر حراق أقبية من طرف المعمارى ممكن وبدء عليه لا يمكن لأطلاق في العمية الثالثة لا بعد صدور مرسوم يحدد قانون التي سوف تؤسس فيها الملكية لفردية¹

بعد صدور المرسوم تنطبق اللجان الإدارية والنجان المنفردة عنها في شروع بحين الممكن في إعداد مشروع تخصيص لأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد والعائلات بالاتفاق مع الجماعة المعنية مع مرعاه وصحية لاتندع السابق والعادات المحلية وحاله ممكن²

بعد ذلك المشروع يتم بسم جماعة كل سوار، ويعطى لأطراف المعنية فرصة لإصلاح عليه وتقديم احتجاجات أو طلبات مستحقاق، وقد منح بعد هذه شهر واحد تنفيذ بذلك، يتم الفصل في هذه لأحتجاجات من طرف اللجنة الإدارية نفسها، وبعد تب في هذه لأحتجاجات أو حوب لاتفاق بين لأطراف المعنية يتم رسم حدود الملكيات الفردية وتكون مصاريفها على عاتق لأطراف المعنية³

تنتهى أعمال اللجنة بالنسبة للعمية الثالثة منذ العمليتين السابقتين، حيث يتم إعداد تقرير جمالي يعرض من طرف الجماعة المعنية، يرقى بمحطد تفصيلي وبقي الفرائز الأخرى ويرس إلى الجندال المسير أو عامل العمال، الذي يحوله مشفوع بالري إلى الحاكم العام الذي ينظر في بسمية العمليات، وفي لأخير يتم إصدار مرسوم يميز بطوري

¹ المادة ٦ من مرسوم 23 ماي 1863

² المادة 26 من المرسوم نفسه

³ المادة 24 من المرسوم نفسه

يتضمن المصادقة على تأسيس الملكية الفردية بدءاً على اقتراح الحاكم العام ونظير وزير الحرب.

بعد تأسيس الملكية الفردية تقوم مصلحة الضرائب المختلفة بصدر الأمر التنفيذي الذي يتضمن رقم الملكية وموقعها وسميتها، وبدء عليه يتم تسجيله وهو - الملكية للأشخاص المعنويين¹.

5- تطبيقه ونتائجه:

من أجل الحد من صوره أكثر وضوحاً حول قانون سيدياوس كوسيتيب ومراميه فحضره، ذلك من سبع كبريات حضرته على أرض الواقع، يمكن في النهاية من معرفة المسكن الحقيقي منه والنتائج التي ترقبت عن ذلك، ومدى تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

عرفنا أن نخب القدر التي سحضر لتجديدات لجنة قانون سيدياوس كوسيتيب وقد بموجب مرسوم يعزى لطورى بدءاً على اقتراحات الحاكم العام ونظير وزير الحرب، وقد سماعل على أي أساس كان يتم خيار هذه الفئات² يمكن القول بأن السلطات الاستعمارية لم تكن تزعج في هذه النقطة سوى ما يخدم المصالح العليا للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويمكن حصر هذه المصالح في نقطتين أساسيتين دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر بكل الوسائل، وتخصيم النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري وفقاً على أهدافه العليا.

ومن هذا المنطلق كان يتم خيار اللباس المعينة بعميات سيدياوس كوسيتيب مباشرة مع هاجر العائدين، بهدف تحقيق العلية الأولى، وهي دعم الاستيطان الأوروبي، كان يتم اختيار الفئات المخدبة للمركز الاستيطانية الأوروبية، أو شعبيات، أو سكك الحبيبية³ وهذا قصد توفير الوعاء العقاري الضروري لتوسيع هذه المركز الاستيطانية من جهة وتسهيل استغلال التربة الحبيبية من جهة ثانية، صمان من هذه المركز من خلال الترخيل السريع وتوفير الموية وتصريف البصانع من جهة ثالثة.

¹ المرسوم 30 31 من مرسوم 23 ماي 863

² عذرة داهة المراجع لسيدي، ص 41

أما بشأن العاية الثانية، وهي تخصيص النسيج الاجتماعي، فكان يتم حيدر القبيل فكبير ذات المساحة الواسعة والكثافة السكانية العالية، وهذا يعرض نفيت هذه القبيل و صلتها الاقتصادية وبالتالي كسر ثورتها، مما يسهل عملية مراقبتها وإحصائها.

ثم صدر - مرسوم إمبراطوري بحيد القبيل التي ستخصص للعمليات الأولى والثانية من قانون سينتوس كونسيت (يعني تحديد أراضي القبائل ونفسيه هذه لأراضي على التواريخ) يوم 12 أوت 1863¹ وقد تضمن تحديد 32 قبيلة على مستوى تقطر الجزائر، منها 11 قبائل في منطقة الجزائر، 11 قبيلة في مقاطعة وهران، 11 في منطقة قسنطينة²، وهذا من مجموع 200 قبيلة جزائرية معينة بالعمليته، وقد تمت التعميد لأوسى بهذه نظر بصعوبات التي واجهتها، منها قلة عدد النجس الإدارية المكلفة بتعبيد العملية، حيث كانت محدودة بلجنين لكل مقاطعة

نفادي هذا تبضع صدر مرسوم عن الحاكم العام بتاريخ 30 أفريل 1864، لأوسى بعد عدد النجس بـ 15 لجنة، يعني واحدة على مستوى كل فرع (subdivision)، والنهي يحدد عدد اللجنس القرعية بـ 21 لجنة³

في 15 جويل 1864 تم لانتهاج من العميين لأوسى والثنية في أول هيبه، وهي قبيلة حسن بن علي الواقعة ببحوحي للمدينة وقبل نهاية السنة نفسها، تم إنهاء العملية في ثلاثة قنل حري، وهي هاسم بن داروع بوهران، و أولاد عطيه والسو حلبه بفسطاطية⁴، كما يوصحه للجنوب التالي

G.L.A, *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1864* unprimerie impériale, Paris, p 234.

¹ اسم القبيلة الأصلية بهذا القنل هي

A.P De Méerville *Dictionnaire* , Tome 2, 1860-1866, p 222

G.L.A, *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1864*, p 234
Ibid.

جدول رقم 02 يوضح نتائج تطبيق قانون سيناتوس كوسيليت 1863 على بعض القبائل

المقاطعة	أسماء القبائل	عدد سكانها	مساحتها بالهكتار	عدد الدواوير التي تم انشاؤها
الجزائر	حسن بن علي	4 612	22 552	6
وهران	هاشم بن دروغ	1 822	4 567	2
قسنطينة	أولاد عطية	4.441	14 051	6
	السواحلية	968	7 304	4

المصدر: G. G. A. *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1864, p 235.*

من خلال هذا الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

من قبور سيناتوس كوسيليت قد ساهف أحد القبائل الكبرى اب بإمكاناتهم، كما ساهف القدر ذات الامتداد الجغرافي الواسع، حيث ان مجموع المساحة التي تشغلها هذه القبائل لأربعة قواف 47 ألف هكتار

من تقسيم هذه القبائل لأربعة إلى 18 دور يكشف رغبة الإدارة الاستعمارية في تعيثت لقبائل الكبرى بهدف استغلالها

وقد توالى دور المرسوم لإمبراطورية التي تعيّن القبائل التي ستصبح لعمليّة سيناتوس كوسيليت، منها مرسوم 22 مارس 865 الذي عيّن 124 قبيلة على مستوى القطر الجزائري، ومرسوم 12 يولي 865 الذي عيّن 32 قبيلة بقرار 20 جاني 1866 الذي عيّن 73 قبيلة وهكذا

بما بالنسبة للكيفية التي تم بموجبها تطبيق قانون سيناتوس كوسيليت، فيمكن القول بأنها تمت بطريقة رنجالية ومسرعة، وهذا ما أدى إلى حدوث الكثير من الأخطاء والتجاوزات، وقد ذكر المورخ جرون (Ageron) بهذا الشأن: كان التسيير المكثور

بإتاحة يومين بعمليتين سبوعية وتعداد بالنظر، وكانت المسافات تقدر على وتيرة عدد القبول و سرعة انتشار طبعة مر، ولم تكن المراسيد القديمة التي حدد المكيك بحكمي بي همد يكر كانت الصائم توضع وفي مررات انعملين وبر حبه¹ وهذا ما كان سببا في إثارة الجهد من الشكاوى والاحتجاجات

ما بين هذه الشكاوى والاحتجاجات فرض الجهد التي بسبب الكثير من الحراريين، الذين حاولوا إثبات حقوقهم في العنكية بواسطة تقديم الوثائق اثبويه، التي ترجمت إلى اللغة الفرنسية وولمها العصة وشهد على محتوى هاهن وشيوخ العرش²، إلا أن السلطات الاستعمارية قد ضربت بهذه الوثائق النبوية عرض الحصة، وكانت هي كل مره تشرع بحجج، هيه، منها أن محتوى هذه العفو- غير واضح أو أنها مرفه، أو أنها لا تحتوي على حسب دقيق للأمر من الشرع³ وغيره من الحجج التي هبه لئلي تؤدي في النهاية إلى إبطال لإجراءات الجزائريين

لذا طلت الإدارة الاستعمارية تشرع بحجج غموض وصعوبة أراضي العرش، وقد قصد الاستمرار في نهجها وتدريبها بضميرين، فإذا كان قنول سببائوس كونسيلت قد وضع حد من الناحية النظرية- لسياسة الحصر النبوية، إلا أن صليب بطنيق قد انقنول قد حولت بوزر إلى حصر جديد، قد جاء في الرسائل التي بعث بها الكثور قبائل من قسطنطينية في جانفي 1864 إلى مستشار لإميرهور سمعين عربس أن السلطات العمية تعمل على القيام بعصيات الحصر القديمة في كيف السببائوس كونسيلت⁴.

وبعداً لقد كتب البديج التي أوصت إليها بطنيقان قانون سببائوس كونسيلت إلى المينيكو وأسمي من هذا القانون هي مصححة أملاك النبوة، ويعر هذا ما هو

¹ Charles Robert Ageron, *Les algériens musulmans et la France. 1871-1919, Tome I, éditeur Bouchene, 2005, p 75*

² انظر بيدا فاني السبيور كوسيد، آثاره عن المكيك ولكن في مصنف دار العرش من حد. البتلو الرسمية الفرنسية (1863-1864) 94- ذكره دجسور في التاريخ المعاصر. حد له يه كيه العلوم الرسمية والجمعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007 من 76

³ المرجع نفسه، من 77

⁴ صالح عباد، المرجع السابق من 25

الإمبراطور نابليون الثالث معالجته في رسالته بتاريخ 2 جويل 1865، حين أعطى تعليمات جديدة تخصي ضرورية نقادى مصالح التومين المعرطة، مكر بأنه لا يجب أن يصعب عن لأهلان بأن القوادين التي صدرت لتطبق في فرنسا، ليست صالحة يوم لتطبيق في الجزائر¹.

قد ستمر تنفيذ العميلة الأولى والثانية من قانون سيئاتوس كوسيلت إلى غاية سنة 1870، حيث تم توقيفها بموجب مشور صادر عن المفوض قوي العدد، بتجميدية الفرنسية بالجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1870².

والتي غاية هذا التاريخ (4، ديسمبر 1870)، من تطبيق هذا القانون 241 صية تشمل مساحته قدرها 6 473 469 هكتار³ أما لأراضي (larcher) فقد مكر بأنه تم تحديد مساحته قدرها 6 883 811 هكتار تضم 372 قبيلة يسكنها 37 066 ل 1 شخص، عد نصيب إلى 667 نوار، وقد تم تصنيف هذه لأراضي على النحو التالي 3 840 591 هكتار ضمن فئة ملك، 523 013 هكتار ضمن فئة عرش، 1 336 492 هكتار ضمن أراضي متدبة، 80 643 هكتار ضمن صميم أملاك التومين لعدم عجماء⁴ 1 003 072 هكتار إلى تومين التونة⁵ في حين بقيت 3.7 قبيلة بتسطر لتطبيق على مساحته قدرها نحو 6 ملايين هكتار⁶ يعني أنه خلال 6 سنوات تم تجار نصف المهمة

سما بالنسبة للعميلة الثالثة قانون سيئاتوس كوسيلت، والمتمثلة في تأسيس الملكية العربية، التي تعد الهدف لأسمى لهذا القانون، فقد تم إجراء بعض المحاولات، خاصة بصوحي العربية سنة 1870 يمكن من يتم تأسيس الملكية العربية بشكل يتم إلا في نوار ديلمومي⁸ بصوحي سيني بنعيس هذا صيغر مرسوم 28 ديسمبر 1867، الذي نص على تأسيس الملكية العربية في نوار ديلمومي، قبيلة الحسانية بتندة وبندة على التمدد الأولى

Alain Valette Marie L'application du senatus-consulte du 22 Avril 1863 dans la province d'Alger 1863-1870, thèse, Alger, 1969, p 178.

B.O.A. Année 1870, 1^{re} partie, p 411

Eugene Robe. Origines, formation et état actuel de la propriété immobilière en Algérie. Chailamel Aini éditeur, Paris, 1885, p 112

Emile Larcher. Op.cit, p 68

Eugene Robe Origines, formation Op.cit, p 112

⁸ صيغر من مرسوم 30 نون 870، لعيس بنعيس لتأسيس الملكية العربية في نوار ديلمومي في

B.O.A. Année 1870, 2^{me} partie, pp 379-380.

من مرسوم 26 جوار 1867، الذي تخصص ناسيين سوار بمعمومي، فقد تم تقسيم أراضي الدوار على النحو التالي¹:

جدول رقم 03 يوضح تقسيم أراضي دوار تيلموسي اثر تطبيق قانون صيناتومس كوتسليت

287 80 00	- أراضي الملك
7,355 00 43	- أراضي جماعية للررعة
4,186 23 10	- أملاك بلدية
4 210 38 00	- أملاك لثومين (أملاك الدولة)
81 46 47	أملاك لثومين العمومي
16.120 58 00 هكتار	المجموع:

بالنسبة لـ 7 355 هكتار التي تمثل أراضي جماعية للررعة، بقي أراضي الثومين المعينة بالتقسيم بين أعضاء السوار فقد تم تقسيمها الى ثلاث مجموعات

1- أراضي اسافر بها لأهالي من 854، بعد الحصوع بحسبة حصر 4 776 49 48

2- أراضي كسب مزجرة سافر لثومين تم منحت لأهالي بواسطة قرار مزيلوري بتاريخ 21 أفريل 1866 الذي رفع عنهم الحجر 5622375

3- أراضي بور قابلة للاستصلاح 2.016 57 20

المجموع 7 355 00 43

بالنسبة لمجموعه لأرضي اقتصر عمل الجهة لأرضيه على تثبيت التوضع على ه
هو عليه

- B.O. A. Année 1870, 2^{ème} partie Op.cit, p 375.

بالنسبة لمجموعة الثانية حيث لم يتم العثور على أي حق في معترف به، فقد تم تثبيت الملكية لدى الأشخاص الذين أنشؤوا بعض الحدائق، والباقي من الأراضي تم منحها للمستعمرين الفرنسيين، مع مراعاة الإمكانيات العلاجية لدى العائلات، ومساحة الأراضي التي استأجرتها كل عائلة مائة

بالنسبة لمجموعة الثالثة تم منح الأراضي بوز، والتي تنصب عملاً همة من أجل استصلاحها، فقد تم منحها، بدءاً على اقتراح النجدة، سواء إلى الأهالي الذين لم يهاجروا بسبب كراهة من المجموعتين الأولى والثانية، أو إلى عائلات بغير توسل للاستعلاء، ولكنها قادرة على استغلال هذه الأراضي¹

وقد تم تقسيم المساحة المعينة (735 هـ، 100 ر، 43 سيار) إلى 677 قطعة وتوزعها على 412 شخص كما يلي²

254	264 شخص حصل كل واحد منهم على قطعة واحدة
188	94 شخص حصل كل واحد منهم على قطعتين
108	36 شخص حصل كل واحد منهم على 3 قطع
72	18 شخص حصل كل واحد منهم على 4 قطع
30	6 أشخاص حصل كل واحد منهم على 9 قطع
18	3 أشخاص حصل كل واحد منهم على 6 قطع
7	1 شخص واحد حصل على 7 قطع
المجموع: 677 قطعة	
المجموع: 412 شخص	

مع ملاحظته أن كل قطعة من مجموع 677 قطعة لا تقل مساحتها عن واحد هكتار، وهكذا حصل 24 شحور من بوار بنموسى على عقود شتيت سكتيتهم الفرنجة للأراضي التي كانوا يهملونها.

لقد بيّنت دراسة بشأن قيمة فانور سيانوس كوستيت والجهات المستفيدة منه، قد كان لارشي (Larcher)، مؤلف التشريع لجرانزي، قد وصفه بالتصريح المصعب في تشريع التشريع انغري في الجر نر¹ قائلة يخفى أن أن يتساءل ماذا قدم هذا القانون لجرانزيين؟ وهذا يمكن من وضع حد لحالة الفوضى التي عرّفت الساحة العقارية في الجزائر منذ بداية الاحتلال؟

في الحقيقة أن قانون سيانوس كوستيت لم يود إلى تحسين وضعيه الجرانزيين، بل ر - في نهستهم، حيث طغت املاكهم عرصه للسبب و لا غنصاب من طرف المعمزين والشركات الزائمية الكبرى، فقد توجب عن طبيعته سحب أراضي العرش، فهي مضافه لجرانزي، لم تحيد أراضي 44 فييه، فكانت النتيجة هذه أن هذه العرش 170900 هكتار من أراضيها² وهذا ما أدى إلى تناقص نصيب العائلات من الأراضي الصالحة للزراعة حيث صار متوسط نصيب العائلة الواحدة بعد النجيب لا يتعدى 9 د 6 هكتارات³، وهي مساحة لا تكفي لتلبية الحاجيات العادية للعائلة الجرانزيه. أم أراضي الرعي فقد أصبحت غير كافية بل غير موجودة في بعض المناطق⁴.

ما في أقليم وهران، فقد تقلصت مساحة قبله بني عامر مثلا من 20000 هكتار إلى 80000 هكتار، يعني الثلث، ومن 80000 هكتار بن حنجر 20000 هكتار لحنو من كرسيتطانية، وبذلك فقد قبله بني عامر بنصب ممتلكاتها⁵ اب في اليوم فسقطت هذه قدر بن بحوين ما سببه 70% من أراضي المحصر لمصالح المعمزين⁶

Emile Larcher. Op.cit, p 55.

Uain Saint-Marie. La province d'Alger vers 1870. in revue de l'occident musulman et de la méditerranée N° 9, 1971 p 58.

Djilali Sari, Op.cit, p 23.

Ibid, p 24.

³ عند بوزة، المرجع السابق، ص 47

⁴ المرجع نفسه

كان من المنطقي أن يؤدي تقييد أراضي العرش إلى أحداث حثيثة هي التورط الاقتصادي للمجتمع الجزائري وبالتالي ترويض الظروف المعيشية للسكان، وحير سيد علي تلك حثوث مجانب 1867 و 1868، التي أدت بحياة 90000 شخص في خمس سجون الجزائر تكرب، خاصة أن أحداث بعين الاعتبار من هذه الكارثة قد وقعت بالأراضي المحصنة و أراضي العرش أنفسهم قبل أن يمسها عقوبات قانون سيديوس كوسيت، وهذا ما يؤكد حد الفرسيين بعونه أحمد صبور قانون سيديانوس كوسيلت 1863 صرحت المجاعة الجزائر، صار العرب يموتون بالجوع، الحليم التي كانت من قبل ملتجئة هي الآن مستردة لغز رالت دواوير بأكملها¹.

في معرض حديثه عن نتائج تطبيق عقوبات سيديانوس كوسيت في شهر أيلول حاصر دوير بنس (Boyer Banse) إلى نتيجة وهي أن لاهالي لم يستفيدوا شيئا، ربما تلقوا نصرا من اصنافه، نظم ملكيتهم لم يعير، وحتى الاستيطان الحر لم يستفد منه، حيث أنه في أيلول التي جعلت لقانون سيديانوس كوسيلت 1863، لم يعير وصعوبة السكنى وهذا معقدة كما كانت من قبل².

وبما أن قانون سيديانوس كوسيت لم يحقق غايته النهائية وهي تحسين السكنى الفرنسية، فانه لم يرق إلى مستوى طموحات المعمرين، الذين رأوا فيه قد تم السكنى الأهلية بل كان أكثر عروبة من العرب³ فمن خلال إقراره بأن للملكية العربية التي سيدها بمسها مصالح أعضاء الدواوير لا يمكن التصرف فيها إلا في اليوم الذي سويس فيه بواسطة عموم مستخرجه بشكل نهائي وقانوني، وهذا ما جعل ثلثيه أراضي لاهالي غير قابلة للمعاملات العقارية، وبالتالي تم شح حركة الاستيطان⁴.

لكن في الواقع أن حركة الاستيطان لم تتوقف خلال العشرين للتي صير فيها قانون سيديانوس كوسيلت (1861-1870)، وقد ارتفع عدد المستوطنين خلال هذه الفترة من 80000 شخص إلى 180000 شخص، وهذا ما لاحظته أحد الكتب للفرنسيين عاصم قبل لا لاحظ أن هؤلاء من قانون سيديانوس كوسيت لم يفعل شيئا لصالح الاستيطان بل لأنه

¹ Auguste Dupré, Op.cit, p 10-1.

Boyer Banse, Op.cit, p 49.

Charles Renoust, Op.cit, p 17.

Maurice Wahl, L'Algérie 4^{ème} édition, Félix Leclerc éditeur Paris, 1993, p 311.

سمح للمعمرين بشرء أراضي الملك هي كل القطر الجزائري، وقد كانت هذه الأخيرة كثيرة مما يعني أنه وقر للمعاملات الطارية رسميه مهما⁴

كما لا يجب ان يعيب عن ادعائنا حقيقة الشركات الرسمائية للكبرى من مكاسب قدر به خلال هذه الفترة، مما يعني في النهاية بان هؤلاء سيتولوا كوسيط لم يكن هم انجفيفه سوى مجرد شرط قانوني استخدمه الإدارة لاستعمار به بمرسه للمزيد من عميات اقتسب والاحتساب لأمالك الجزائريين

Arthur (drouot) *Principes de colonisation et de législation coloniale* 7^{me} édition Librairie du Recueil Sirey. Paris, 1918. p 381.

المبحث الرابع: آليات نقل الملكية العقارية من الجزائريين إلى الأوروبيين

رغم ما هي من السياسة العربية للأميراطور نابليون الثالث، إلا أن السياسة الاستعمارية في عهده لم تكن تختلف عن سبقتها، فقد طُلب لإدارة الاستعمارية في هذه الفترة تحديد كما. أب هي إيجاد الدافع والتحليل النقابويين المشبوهة التي تمكن من الأهالي من ممتلكاتهم، وفي نفس الوقت كانت تجهد في إيجاد النسيج والكيانات التي تمكنها من تعزيز حسب الأراضي إلى أيدي الأوروبيين، سواء كانوا أفراداً أو شركات رسمية كبرى.

بهذه نية مطالبات لسيطرت الأوربي في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالأراضي عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء قطاع ممتلك الدولة، الذي استولى تدريجياً على الحصة لأراضي الجزائرية، وبهدف تمكين الأوروبيين من هذه الأراضي وصعد السلطات الاستعمارية هذه آليات قصد بتضم عمليات نقل الملكية العقارية بحاسه لأوربيين، وهم يلبي محاول بررار أهم آليات التي استخدمها الإدارة الاستعمارية خلال الفترة من 1841 إلى 1870

1- نظام الامتيازات الفردية

قصد جلب العدد الكافي من المعمرين لتباعد الإدارة الاستعمارية أسلوب الامتياز المعجى من بداية الاحتلال، حيث حدثت على عاتقها تكاليف نقل المعجزين الأوروبيين ومنحهم لأراضي لزراعة و توفير الحماية المالية لهم، وقد تم تنظيم هذه العملية بواسطة عدة قرارات أهمها قرار 18 أبريل 1841¹ الذي نصرت الجزائر بيجو، وأمر بـ 21 جويلية 1849، ثم أمر بـ 5 جويلية 1847²

حسب هذه النصوص التشريعية، فإن الولاية في الأقاليم المعنية، وأخيراً في الأقاليم العسكرية لا يستطيعون الموافقة على منح امتيازات يفوق مساحتها 25 هكتار، وحتى تحكم عدم نفسه لا يستطيع منح امتياز يفوق 100 هكتار. - كما يجب أن يسلط ذلك من وزير الحربية، والخاصون على هذه الامتيازات لا تمنح لهم سوى عود موافقه، هي في

¹ حول دستور هذه القرارات انظر المبحث الثاني من الفصل الأول

انظر أيضاً: لاويير في: *Menerville. Dictionnaire* tome 1. 1830-1860. (d.p.c.). pp 229-231

اتحقيقه مجرد وعو، أي أن المعمر يكون في هذه الحالة مالك تحت شرط معمر (*Propriétaire sous Condition Suspensive*)، وبسبب فهو مزمع بالإقامة في أرضه ومستعلاها، ولا يسمح به عقد نهائي لا بعد الوفاء بهذه الالتزامات، وفي الحصول على ثمنه النهائي، فإن المعمر لا يستطيع التصرف في أرضه فلا يمكنه رهنه ولا بيعه، ولا بيع حتى جزء منها، أما بالنسبة للامتيازات التي تكون مساحتها 100 هكتار، فإن المعمر يكون في هذه الحالة مضافاً بامتلاك (1) هكتار، عن كل هكتار¹ كصحة.

هذا النظام السابق كانت به العتود من السبب من وجهة نظر المعمرين، الذين لم يتمكنوا لكثير منهم من الوفاء بالالتزامات التي كانت تفرض عليهم، الشيء الذي عرقل توسع الاستيطان الأوربي في الجزائر.

معالجة هذه السبب كتب وزير الحربية تقرير إلى رئيس الجمهورية كشف فيه عن العديد من العناصر الموجودة في التشريع الحالي وطالب منه إصدار مرسوم يتضمن تغيير شروط وطرق منح الامتيازات² وهذا ما أدى إلى صدور مرسوم 26 أبريل 1851³ الذي أحل بعض التعديلات على النصوص التشريعية السابقة.

قد جاء مرسوم 26 أبريل 1851 بنظام مخالف، وهو أن المعمر يكون مالك تحت شرط معمر (*Propriétaire sous Condition Suspensive*)، وهذا في حاله إذا لم يجر الاتصال المفروضة عليه في نفس الشروط.

حسب هذا المرسوم، فإن الامتيازات التي نقل مدينتها عن 50 هكتار يمكن أن يرحس لها من طرف الوالي بناء على رأي مجلس الولاية⁴.

كما تم وضع حد للامتيازات المرفقة، بمعنى أن عقد الامتياز الذي يحصل عليه الشخص المعني بمسحه حق الملكية الفورية لتعقد المعنى، وهذا بشرط تنفيذ الالتزامات المفترضة منه (المادة 3) بعده يمكنه التصرف في هذه الأرض، سواء يرهقها أو منحها لو

Paul Leroy Beaulieu. L'Algérie et la Tunisie. Librairie Guillaumin et c^e Paris. 1887 p 80.

Ibid. p 81

مطابق لعمد الكرم بن المرحوم بن مerville. Dictionnaire tome 1. 1830-1840. Op.cit p 242

⁴ المادة 2 من مرسوم 26 أبريل 1851

بيعها كاملة أو جزء منها، وقد منحت مهلة مدتها ثلاثة أشهر للشخص المعني لاختتام امتيازها والاستطاعة (المادة 6)

في الشهر الذي يلي لأجل المحدث لأنتم الشروع المفروضه على صاحب الامتياز بحسب الخطة المحقق من مدى تطبيق هذه الشروط، وقد أوكلت هذه المهمة إلى عو من مصلحة البوغاز في بمعية معمر يتم تعيينه بناء على اختيار صاحب الامتياز¹

و ثبت بأن الأثر اذنت المخصوص عليها في شهر الشروع وقد تم تنفيذها حينها يعلن التوالي مع حدري عيوز التومين بأن العذر معفي من كل الشروط المبطنه² حيث يتوالتك في محضر رسمي يزس إلى الشخص المعني، الذي يصبح بذلك يتمتع بالملكية النهائية

مع ذلك يتم منح المعمار بتحديد كل الشروط فإنه يمكنه طلب تمديد لأجل، ويتم الفصل في هذه القضية من طرف وزير الحرب الذي يمكنه ان يقرر تمديد أو أجاز أو إلغاء الامتياز كلياً أو جزئياً³ وفي حالة إلغاء الامتياز يعود لأرض لشوكة (المادة 1)

له التي هي المرسوم الكثير من القيود التي كانت مفروضة على الأشخاص الذين في الحصول على الامتيازات، منها انه لم يعد يطلب منهم تسليم الثابت لملكيه موثر. مثلية سمح لهم باستغلال الامتيازات، أو اثبات الفرد على الاستغلال، كما لم يعد يطلب شرط الجنسية⁴

رغم التسهيلات التي جاء بها مرسوم 26 افريل 1851، إلا انه لم يحقق النتائج المرجوة منه خاصة فيما يتعلق بدعم الاستيطان الأوربي في الجزائر، ذلك لأن المعمرين الثمرانيين لم يكونو يحبون نظام الامتياز المجاني بطر ارتفاع تكاليف استغلال الأراضي التي كانت تمنح لهم، فقد كثرت بعض المصادر بأن الأراضي الواقعة وسط التحوط، والتي لا تحتاج عمليه استصلاح كانت تكلف من 11 إلى 15 فرنك شهكتر الواحد لم استصلاح هكتار واحد من لأرض فكان يكلف نحو مائة فرنك، وهذا ما جعل المعمرين الثمرانيين يحبون شراء لأراضي ولو مقابل 100 فرنك شهكتر الواحد، لأنه بهذا السعر

¹ Paul Leroy-Beaulieu, *Op.cit*, p 81

² De Peyrinhoff, *Op.cit*, p 31

³ Menerville, *Dictionnaire*, ... tom (1830-1860), *Op.cit*, p 232

⁴ De Peyrinhoff, *Op.cit*, p 31

هناك أراضي يصر وزير هذه السنوي إلى 9000 فريكت لذلك يصبح شراء الأراضي المملوكة من عملية الحصول على استثمارات جديدة من الدولة لأن الدولة بالائتمارات المعروفة على أصحاب هذه الاستثمارات يتكفهم مبالغ نفوق القيمة العادية للأراضي

والملاحظ أن نظام الأمير المجاني الذي تم تطبيقه منذ بداية الاحتلال، كما هو موجه لغرضه صغار المزارعين، أنه كان لأسيان يعطى بهدف توفير سبل العيش، وكان يتكون من قطع أرضية صغيرة منتشرة، وقد ورعت الإدارة الاستعمارية خلال الفترة بين 1841-1851 نحو 428000 هكتار على 190000 صاحب مزارع²، في معدل 289 هكتار للفرد. ثم حدث لكن في عهد الأمير هوريه الثانية حدث تحول ملحوظ على هذه السياسة، حيث اتجهت حكومة الأمير هور إلى تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وبالتالي أصبح المستفيد الأول من هذا النظام هي الشركات الرأسمالية للزراعة والتجارة من رجال الأعمال الفرنسيين وغيرهم وحصلت المزارعين منهم من الإمبراطور نابليون الثالث نفسه

2 نظام الامتيازات الكبرى

بعد حيزب لسياسة الاستعمارية في الجزائر في عهد الأمير هوريه الثانية يتبع من أنه أقره، في الزموج لبعض الاقتصاد، ويمكن الرجوع سبب هذا التوجه إلى تأثير دمجوا انتشرت أفكار من سيمون³ التقدمية للشيء الذي جعله اقرب إلى منطق الرأسمالية المتطورة على النمط الأمريكي⁴ وهذا ما جعل حكومة الإمبراطور نرى من الاستيطان الأورمي في الجزائر يجب أن يكون من مهمة الشركات الرأسمالية الكبرى ولتساعد يكون وراءه المزارعين من الإمبراطور نابليون الثالث.

كان هدف الإدارة الاستعمارية من وراء منح لأسيان استثمارات للزراعة وحصلت ردوس الأموال هو تحفيز لاعباء المالية على التحريك الفرنسية من جهة، وجلب الأموال

² Paul Leroy-Rougeau, *Op.cit*, p 82

³ عبد الحميد بن الشيخ المرجع السابق ص 90

⁴ سيمون (Simone-Simon) (1876 - 1896)، دبلوماسي ورائد اقتصادي، كان من أهم المددعين للنموذج الجديد في الاقتصاد، مدد الحكومة الفرنسي، المصداقية بعد تأسيسه من قبل سيمون. وهو من أهم مددعي عصر راندلر، وهو بكارستيميد لأحد الجمهوريات الكبرى، نظراً إلى أنه لم يترك المرحح المدد ص 24

⁵ المرجع نفسه

في ١٦ افريل ١٨٩٣ أصدرت حكومة لإمپراتور مرسوم جعلت بموجبه شركة جيف (*Société Genevoise*) التي يرأسها سوسي دي بورافر^٦ عى 20000 هكتار هي صوحي صيف، عى ان تقوم الشركة ببناء 10 قرى استيعابية وبعميرها بـ ٩00 عتله نوربيه وان يكون المباحه (جملتيه بهذه القرى الاستيعابية 12000 هكتار، والمثلي يعني ٨000 هكتار يعني اقصد عيه بمسركه مستعليه، يتنكي مباشر لبناء 10 مساكن^٧ ان النتيجة

Rene Fassinon, Les grandes sociétés et la colonisation dans l'Afrique du nord, Imprimerie la Typo-Litho, Alger, 1925, p. 11.

الاستعمارية فحدث على عاتقها انجاز المشاريع ذات المصنعة العامة مثل إقامة الاسطول وبنى وسيلته طرق المواصلات وتشييد الميناء

غير أن شركة جيفيم تك بالترامواها نجده (درة لاستعمارية، حيث لم تنجز سوى خمسة مركز مسيطارية هي عين ارناب (وهو اوب مركز ثم تشاوي وكا، يضم 160 معمر) وبوخيرة، وعين مسعود، وهيون، ولأوريسيه، وهذه المراكز الأربعة لأخيرة ثم تستفيد سوى 222 معمر فقط¹، وإلى غاية سنة 1868 ثم يبقى في الشركة سوى 546 معمر، ومع ذلك تعبت تلك مباحات شسعة من الأراضي الحصبه التي حوتها إلى مراعي أو فامب بدجيزه للعرب²، وقد على الرأى من المساعدات التي تمنحها الحكومة الفرنسية لهذه المراكز الخمسة، حيث تكسب ببايزر العديد من لأعمال ذات المصنعة العامة، وقد امتعت لأجل ذلك 640000 فرنك³.

رغم لأغية المائيه المقدره بـ 529000 فرنك التي قمتها الحربيه الفرنسية لتشركه⁴، إلا أن هذه لأخيرة ثم تحقق ما كان مرجو منها، إلا أن بـ لأمن بن معمر على جلب اتعد الكافي من المعمرين وساعدتهم على لأستقرار بـ لأرض الجرائرية واستغلالها لأحد تبحث عن تحقيق الربح الوفير. وبمحاظرة، و ذلك باستحوادها على الحصبه لأراضي ثم استغلالها بواسطة الفلاحين الجزائريين، الذين سسوا أراضيهم، وتم يبقى لهم سوى بيع قوت عملهم مقابل أجور رهيدة.

وقد شارح تقرير المكاتب العربيه سنة 868 إلى هذه الحصبه، حيث ورد فيه في الكثير من الجهات، تكلح لأرض البوم تبس لأيدي السبعة، يدي الأهالي، مع فرق وحيد، وهو انه تدا من أن تكون تلك الأيدي هي المائكة بم بعد سوى منفعه⁵

¹ René Pélissier, *Op.cit*, p 40.

² A.N.O.M., C.G.A. carton 3L/25

³ A.N.O.M. C.G.A. carton 3L/27

⁴ Jean Larnage, *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*, Librairie Arthème Fayard, 1994, p 174

⁵ صالح عبد، المراجع السابق ص 24

وهك حيث شركة جديد على تعهدها، بل صارت تؤدي دور مؤسسة القرض
العلاحي، حيث صارت تمنح قروض ربوية نمرار على المسممين و لأوربيين على حد سواء
بنسب فائدة تتراوح بين 12 و 15%¹.

وهك أدى نشاط هذه الشركة إلى تجريد أكثر من 22000 فلاح² جزائري من رهو
أبائهم وجدانهم، وتحولوا إلى مجرد أجزاء أو حمايين فيها، وقد حدث كل هذا بعد اعتراف
حكومة الإمبراطور بون أن تجرؤ على مطالبه الشركة بالوفاء بتعهداتها

وقد صارت بهذه الشركات على موال شركة جديد، حيث حصلت شركة الهيرة
والمقطع سنة 1864، على 10 24 هكتار من الأراضي في سهل الهيرة والمقطع بآقيد
وهو من مناطق استصلاح سهل المقصع وبدء سد هناك وقد أنشئ قنات تلسفي³

ه وقد حصلت شركة الهيرة والمقطع على التمسححه المذكورة (24100) هي
صيغة شراء بقيمة فرنك واحد سبكتز الواحد⁴، وهو ما مكبه من حزية التصرف في هذه
الأراضي الواسعة، سواء ببيعها أو تأجيرها أو استغلالها شكل مباشر

من الأعمال التي تعهدت الشركة بالتأجيرها⁵ وقد صارت بيضاء فياستدء التمد التي
أنهت وتشعال به سنة 1873، طست الشركة دعائي في الوفاء ببيعها الإلتزامات، حيث
وجهت صغويات جمعة ادب في النهاية التي حق الشركة سنة 1871، بون من تحقيق نتائج
تذكر لفائدة الاستيعاض لأوربي في الجزائر

من الشركة الثالثة، التي عرفت عليها المصطحات الاستعمارية ساللا كبيرة في دفع عجلة
الاستيعاض هي الشركة الجزائرية العامة، التي كان يديرها رجال من بوي القوي في
باريس هي فرمي (Fremy) مدير القرض العقاري، وطالبا (Talabat) مدير شركة

¹ Jean Genet, *Op.cit*, p 76

² L. Rebaguet, *Op.cit*, p 208

³ René Passeron, *Op.cit*, p 137

⁴ Louis Vignon, *Op.cit*, p 104

⁵ مستندة في مرسوم 12 مارس 1864 الذي حدد شروط الامتياز لم يشتر بها، إلى أي شرط يتعلق بجدد التعمير
بشركة سبكتز المقصود به عدم لجوء مؤسسة سبكتز استغلالونها، حكومة مراكش في تعاملها مع

المصالح الجزائرية فقط. *Panorama, Op.cit*, pp 138-139.

اشكلت الحديثية، الذين وقع مع وزير الحزبية لتعاقبه بتاريخ 18 ماي 1869¹، تضمنت بعد اشراكه الجزائريه العامة بالقيام حيوساينها الخاصة- بالعديد من انصار بيع العامة هي محلات الصناعة والعلاحة والاشغال العمومية (استغلال المعادن، لأراضي والعيات والسوء قواات اسمي)

وهذا بعد قيمته (1 مليون فريكت خلال ست سنوات، كما تعهدت الشركة بتقيد 100 مليون حري للإدارة الفرنسية على مدى ست سنوات بعد (تعاقد في لأشغال الكبرى-ات تمصصها العامة (اجر الطرق، المواني، خطوط السكك الحديدية) وبالمعدل التزممت الإدارة الفرنسية ببيع 100000 هكتار من الأراضي لشركة بسعر 1 فريكت للهكتار الواحد على مدى 50 سنة² و قصد الإسراع في تنفيذ هذه الاتفاقية اضطرت الحكومة الفرنسية قانون 12 جويليه 1865³ الذي تضمن التصديق على لاتفاقية المذكورة.

للتزمم الإدارة الفرنسية بتعهداتها، تمسخت الشركة هذه لأراضي وكان معصما في بديم فسطنبوله (481-489هـ)، و 949/6هـ في إقليم الجزائر، و 492هـ في إقليم وهران⁴

غير ان الشركة، وبدلا من ان تعمل على تنفيذ تعهداتها في لاتجاه الذي كانت تتعهدت الحكومة الفرنسية، وهو بيعه لاسيطان لأوربي في الجزائر، سعت لأراضي لتخصيصه انفي حصص عديها في ممارسه المصارفات غير القانونية، او استغلالها بوسمه للعلاحيو تجر لثريين مفضل أجور رهيبه

وبعد تكون الشركة الجزائرية العامة قد استغاثت من (100000 هكتار من اخصيب الأراضي الجزائرية، في حين لم تدفع لتحريره الفرنسية سوى 87 مليون فريكت فقط من مجموع تعهداتها⁵، و اعدم هذا الحسى⁶ اضطرت الحكومة الفرنسية الى حل الشركة الجزائرية

1. G. 4 Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1863-1866 imprimerie imperiale. Paris, p 178

2. A. D. M. G. G. 4 carton 31 18.

³ انظر نيلو في

M. F. De Minerville Dictionnaire de la législation algérienne, tome II 1860-1866, Paris. 1866, p 282

4. Warnier L. Algérie et les victimes de la guerre imprimerie Duclos, Alger 1871 p 62

Grand Louage. Op.cit, p 199

5. ك. محيود الشركة في تلمية لاسيصاد بوساينها ج. ج. يد. لم يدم الى عليه جدي (1871) في مظهر (20

عائلة نوربيه على أكثر تقدير، انظر

للاشارة في هذه الامبيارات الكبرى في مكن منح لشركات اثر سمالية كبرى في هذا
 من كذا يستفيد منها حتى ان الزائد من اصحاب رؤوس الاموال قد صدرت حكومة
 الامير مور مرسوم في ١٠ اوت ١٩٩4 ، الذي يقضي بمنح اراضي مساحتها 2672 هكتار في
 تيزو ، راجع اعمال باريسي بهدف بدء مستوطنة هناك، وهي مستوطنة بوكزي، غير ان
 هذا الشخص لم يف بالبرامانه، فانتقل هذه الارض الى ثلاثة ملاك من مستوطنة^١ نون في
 لكرمو بدورهم يفتقد هذه الالتزامات

3- نظام بيوم الأرض

بعد تم وضع نظام البيع بموجب مرسوم 25 جويية 1860³، الذي نظم العميه في ذلك صيغ، هي البيع بسعر ثابت، والبيع بالمرات العلني، والبيع بالقرص، وقلص من الشروط التي كانت مفروضة على أصحاب الأملاك المجانية من قبل، حيث تم بعد تطبيق

Memorabil. Dictionnaire tome 1 (1410-1461). Op.cit. pp 287-289

شروط الجنسية، وإقامة إقليمية، واستغلال لأرض¹ كما تم البدء على عدم الامتيازات المجانية، ولكن في حالات استثنائية فقط²

و أن محذور أن يفي نظره على كل صيغة من صيغ البيع الوارد في مرسوم 25 جويلية 1861

أ- التوقيع بسعر ثابت:

وهي الصيغة الأساسية في عدم بيع لأراضي، وهي يتم تحديد سعر المبيع لأرضية مسند من طرف الوزير، بناء على رأي لجنة مكونة من الوالي، للجنرال الميسير حميد المظفر، ورئيس مصلحة الدومين وعصو من المجلس العام للمظفر معين من طرف الوزير، وشخصيتين معينين من طرفه أيضا³

جزي عملية البيع بسعر ثابت من طرف قابض الدومين، وهذا بعد القيام بعملية شهرية بواسطة المصالح (الملاء)، مع الإشارة إلى أن هذا المرسوم لم يمنع الجزاءات والأجانب من شراء الأراضي⁴

يدفع مبلغ السراء على ثلاثة أقساط على أن يدفع القسط الأول فور (الملاء 8) وعندها دفع المشتري المبلغ الأول، يوم قابض الدومين يتكبد. إن في الجنون النوصحي وعطو محيط المقطع لأرضية، ويقع على العقد الموقف للبيع مع المشتري الذي يصبح عند ذلك حينئذ يقطع الأرضية المحيطة (الملاء 9)

يمكن لشخص الواحد أن يشتري أكثر من قطعة أرض، وهي حالة وجود - شخصين أو أكثر يريدون شراء نفس القطعة لأرضية، يجب عليهم الحصول في نفس اليوم التي مكنت

¹ De Peyssonhoff, Op.cit, p 35

² من هذا الاستثناء في المادة 66 من المرسوم المذكور كما يبي. يمكن للوزير أن يمنح امتيازات لا تتجاوز مساحتها 5 هكتار. المادة للعسكريين الدائم والمهجري المرحل الصغير في الجزائر والسراء والماء، منه على هؤلاء مائدة بيده مسكر فقط

³ مرسوم المادة 7 من مرسوم 25 جويلية 1861

⁴ A. Rieu, Op.cit, p 41

فدفع الدومين، وهيها يتم فتح مراد عثي بس للاشخاص المسجلين فقط، و بعد ذلك تحصل برعب هي الشراء، وهي لأخير تمنح المصلحة لأرضيه المصلحة لمن يحرص أكبر¹

عيز بن تطبيق صيغة البيع بسعر ثبت قد حقق نتائج مواتية ففي سنة 1863 تم بيع 2 قطع أرضية فقط، موزعة على المقصودات الثلاث كما يلي

جدول رقم 04 يمثل نتائج تطبيق صيغة البيع بسعر ثابت لسنة 1863

المقاطعة	عدد القطع الأرضية	المساحة الإجمالية
الجزائر	11	380 هكتار
وهران	92	14.431 هكتار
قسنطينة	90	3 267 هكتار
المجموع	193	5 079 هكتار

المصدر : G.G. A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, année 1863, p 176.

في حين لم تتجاوز مساحة الأرضي التي تم بيعها بهذه الصيغة 3000 هكتار خلال الفترة من 1861 إلى 1864²، وهذا رغم المحفيزات التي تمسها الحكومة الفرنسية لتمهيد جزير الفرنسيين الراغبين في الاستيطان بالجزائر³

وفي نفس الفترة (1861-1864) تم سترج الحكومة إلى منح سيارات مجانية لأفد مساحتي 51111 هكتار، وفي سنة 1863 وحدهم تم توزيع 34000 هكتار منه

G.G. A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie - année 1863 p 176
Henri Fourrier Op.cit, p51

¹ كما تم هذه المحفزات من قبل عدد الملاك الذي يحصل عليه الممرور بمنحه تحول في المصير عبر حصص الممرور لمجدي من ماسجل إلى حدود حوالي 1000 هكتار، وهذا يتم تمسك في عدد الملاك المصلحة والمنح يمتدح بطر

G.G. A Etat actuel de l'Algérie. publié d'après des documents officiels - imprimerie typographique Rouger, Alger, 1862, p 46.

(1860) ٦ هكتار منها ٦١٩ جزائري¹ لكن يبدو ان هذا تجزئتين سبق حصوله على هذه الامتيازات هم فقط راسدك البحر البو ولا هم بسطة الاستعمارية

لقد اذركت الإدارة الاستعمارية بأن مرسوم 26 جويلية (1860) قد احتوى على عدة تفاصيل، بل تضمن خصا فادح عذمت سمح للأهالي الجزائريين بشرء أراضي التومين² نسب بم اصدار مرسوم امبراطوري بتاريخ ٦ ديسمبر 1864، قصد تصيد عملية بيع أراضي التومين في الجزائر على أسس جديدة.

جاء مرسوم ٦ ديسمبر 1864³ متعاقب مع مبادئ الحرية التجارية والنص عليه في على عهد الأمير طور بيبون الثالث في رسالته التي وجهها إلى المارشال بيبوني بتاريخ 3 فيري 186٦، وهو توجه اقتصادي يحمل دعوه إلى تشجيع المبادء القريبة وحصر نور الإذراء في مجالات المصنعة العامة وحفظ الأمن فقط ومن هذا المنطلق وضع المرسوم الجديد حدا نهائ لتعدد الامتيازات المعجانية⁴

من ابرز اوجزات التي جاء بها مرسوم ٦ ديسمبر 1864، انه جعل من نظام ابيع بسعر ثابت وعن طريق المكتب المصوح هو الطريقة الوحيدة لحيارة الأرض، ولم يصح ب شراء نسك سوى دفع ثمن الشراء، والمشتري عليه دفع خمس المبلغ مباشرة عند ابيع، ولا يمكن الدعاء لبيع لا في حاله ولا بعد بسد المشتري ثمن الحمار الذي شتره (المدة 7)

لكن هذا التعميم لم يجر عن تحقيق العزم الاثني للاستيعاب، حيث لم يبع ٦48 قطعة أرضيه سنة 186٦ بشعر مساحة قدرها 474 ١١ هكتار، لكن أكثر من نصف هذه

¹ De Pyramhoff, Op.cit, p 35

² A. Rieu, Op.cit, p 36.

انظر انفس الكلمة بهذا المرسوم في

³ A. Rieu, Op.cit, p 36.

⁴ هي الجمعية التي كانت تصدر قانون سنات 863 لم يعد هناك هي بوجود نظام الامتيازات المعجانية ذلك لأن هذا التعميم قد أصبح نظاما جديدا للاستيعاب يقوم على حرية المعاملة المتعددة بين راسدك البحر ولا يبرئ نسك في حالة صري سداد في غير ان ذلك من يستلزم تيمها، فقد لم سداد راسدك البحر في حالة عدم سداد التعميم المتعدد في

تمسحه تم شراؤها من طرف لأهالي، هي حين تم يقدم أي فرسي نشر¹، واتجهوا
إتالي يوضح ذلك

جدول رقم 05 يمثل جنسيت المشتريين تبع لتطبيق مرسوم 31 ديسمبر 1864

جنسيت المشتريين	العدد	المساحة	سعر البيع
أوربيين	157 قطعة	4 546 هكتار	248.865 فرنك
أفريقيين	1 قطعة	1 77 هكتار	8 375 فرنك
مسلمين	10 قطعة	5 754 هكتار	420 987 فرنك
المجموع	248 قطعة	5 079 هكتار	718 737 فرنك

المصدر G.G.A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1865-1866, p 174.

وقد لوحظ أن معظم المشتريين يعطون نفس الأسكن التي توجد بها المعرفات
معتبة بالتبع، ولعل مرد ذلك إلى قيمة الأراضي المعروضة للبيع والتي هي في الغالب
قابلة للحصوية ومحددة للمركز (السيديّة)، وبالتالي فهي لا تصلح سوى سكن هذه
فئات

ب البيع بالمراد العلني *La vente aux enchères publiques*

تم تنظيم هيئة البيع بالمراد العلني بموجب مرسوم 25 جويلية 1860، وقد كان
يتم تعيين هذه الهيئة بالنسبة للأراضي الواقعة بالعرب من أمراء وكان يحدد سعر
الأراضي المعروضة للبيع بواسطة الخبرة (*Expertise*) ويحدد يوم البيع من طرف
الحاكم العام²، ولا يمكن أن تكون المزايدة قانونية وهذه لا بعد مخالفة له³

¹ De Perrinhoff, *Op.cit*, p 37 Voir aussi:
G.G.A, *La colonisation en Algérie. 1830-1921*, imprimerie administrative Emile Pijarier Alger
1922 p 23.
² G.G.A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1865-1866, *Op.cit*, p 75
Meyrueille, *Dictionnaire* „ tome I 1830-1860, *Op.cit*, p 248.

لحق اور نصيبه ببيع بالمراد العلني كسب يوم 24 أكتوبر 1861 نابيه، وقد تعرض شراء قرية استيعابه بالمكان المسمى عساطيه، ومن بين نحو 40 قطعة عرضت للبيع، حصل الجزائريون على 17 قطعة، وقد حصل من هي قطعة كسب فيها الخقوق متعددي وصحا لصالح اسكان لأوربيين على السكك الأهلي

وم يلاحظ هو ان معدل مساحة القطع لأرضيه التي عرضت سبيع بالمراد العلني كس قتيلا مقارنة بمعدل مساحة القطع التي عرضت لبيع بسعر ثابت (8 هكتار 26 هكتار)، ومرد ذلك إلى كون الأراضي الجوده قطع هي التي كسب تعرض للبيع بالمراد العلني، وهذا أدى إلى ارتفاع رقم المبيعات بالمراد العلني سنة 1863 في 1007 241 هكتار² والجدول التالي يوضح حالات البيع بالمراد العلني التي تمت خلال سنتي 1865 و 1866.

جدول رقم 06: يبين أراضي الدومين التي تم بيعها بالمراد العلني في الجزائر من 1 جانفي 1865 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة

المقاطعات	قطع أرضية حضرية وريفية		
	العدد	المساحة	سعر البيع
الجزائر	9	220 87 هكتار	27 394 فرنك
وهران	4	61 98 هكتار	86.401 فرنك
قسنطينة	3	17 41 هكتار	12.390 فرنك
المجموع	16	300.27 هكتار	126.145 فرنك

Bchaghel, Op.cit, p 204.

Paul Leroy-Beaulieu, Op.cit, p 41.

جدول رقم 07. يبين الأراضي النومي التي تم بيعها بالمراد الوطني في الجزائر من 1 جانفي 1866 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة

المقطعات	قطع أرضية حضرية وريفية		
	العدد	المساحة	سعر البيع
قجرات	7	71 53 هكتار	22.900 فرنك
وهران	1	0 13 هكتار	2.905 فرنك
قسنطينة	10	2 055 83 هكتار	217 715 فرنك
المجموع	18	2 27 51 هكتار	243.520 فرنك

المصدر: G.G.A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, année 1865-1866, p 176.

من خلال الجدولين السابقين يمكن إدراك الملاحظات التالية

من معظم الأراضي التي تم بيعها بالمراد الوطني خلال سني 1865 - 1866 بيع بمقاطعة قسنطينة، فمن مجموع 2 427 78 هكتار التي تم بيعها بـ 2 073 24 هكتار تقع بهذه المقاطعة، ويمكن الرجوع سبب ذلك إلى حالة الأمن التي كانت سائدة بهذه المقاطعة في هذه الفترة،

من عمليات البيع بمساحة وهران كانت غالبية هذه عملياته بالمقاطعتين "الأخريين" حيث لم يتم بيع سوى 62 11 هكتار، أي ما يمثل نسبة 2 56% من مجموع الأراضي التي تم بيعها في هذه الفترة، ولعل من ذلك إلى انعدام الأمن بالاقليم الوهراني على مر اندلاع انتفاضة أولاد سيدي الشيخ منذ سنة 1864

نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في مساحة الأراضي التي تم بيعها سنة 1866 مقارنة بسنة 1865 حيث نجد أن نسبة 7 63% من مجموع مساحة القطع الأرضية قد تم بيعها سنة 1866، ويمكن الرجوع سبب هذه الزيادة إلى تزايد الأمن بالاقليمين على

تم شراء أراضي، بمرسوم صادر المعتمد التي صدر و يخضعونها من وراء هذه العملية، حيث أصبحوا يشتركون في أراضي بريف عادة بينهم للأهالي معدي فوند كبير.

ج- البيع بالتراضي *La vente de gré à gré*

بالإضافة إلى الصيغ المذكورة سبق، نص مرسوم 25 جويلية 1860 على صيغ أخرى، هي البيع بالتراضي، التي يمكن اللجوء إليها في حالات استثنائية، حيث استثناء المؤسسات واليديات والمؤسسات العمومية، فإنه لا يمكن اللجوء إلى البيع بالتراضي إلا في حالات الشروع، وعدم وجود منافذ شعور إلى الأراضي، أو في حالة الشفعة.

وهم من هذا أن المشرع الفرنسي قد جاهد في إيجاد حلول لتعاقيل التي كانت توجه المعمرين أثناء محاولتهم شراء الأراضي من الجزائريين، يعني أنه جاهد في إيجاد الصيغ التي تمكن المعمرين من الحصول على أراضي، وقد يعرض النظر عن مصالح الفلاحين الجزائريين الذين وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع.

على سنة 1865 تم بيع 39 قطعة أرضية بالتراضي، منها 76 قطعة حصرية و 63 قطعة ريفية، في حين ارتفع عدد القطع الأرضية التي تم بيعها سنة 1866 إلى 144 قطعة منها 59 قطعة حصرية و 85 قطعة ريفية².

وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم عدم صيغ بيع الأراضي، إلا أنها كانت بصفة كلية التي تحقق غايتها و حدة، وهي زيادة عدد المعمرين لأوربيين وخاصة الفرنسيين في الجزائر، ويمكن هو أن المعمرين من أحصى الأراضي الجزائرية.

ومع ذلك لم يحقق إلا أنه لاستعمارية ما كانت تصور إليه خلال هذه الفترة اندروسي، وهذا ما يلمسه في تصريح الحاكم العام ماكماهون (MacMahon)³ سنة 1870 أمام مجلس الحكومة، والذي جاء فيه بأنه يستثنى المصالح المباشرة للمواطنين الاستيطانية، في الأراضي التي تم بيعها بمصالح الاستيطان، ثم شرواها من طرف

G.G.A. La colonisation en Algérie. 1810-1921, op.cit, p 22

G.G.A. tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie. 1865-1866. Op.cit, p 175

² مكماهون Mac-Mahon, 1867-1868, مرسوم لوبي، وعضو مجلس الشيوخ وديني به الجمهورية

تدعى عمدة كانت بريف و البهريه في العام سنة 1858. ثم حلت محلها من 1864 إلى 1868

الأهالي، فهي منصفة لرجوعهم بالعرب تمام من الناحية التي يملك فيها التوبة عدد كبير من أراضي الحصر، هناك ٩7 شهر يشكلون مساحة إجماليه قدره 8000 هكتار، من بينهم عر هريو لسلطه القصصيه، غير أن كل هذه التعديلات قد تم شروط من طرف الأهالي¹ وأصحاب مكامهم لئلا يحجب الاعتراف بشكل عام، منه إلى عبء هذا اليوم المتدبره العربيه، التي أعطيت لها حرية تامة لم تحقق في مجال الاستيعاب إلا نتائج معدومة تقريباً².

¹ De Peyrinhoff, Op.cit. p 34.
² Henri Fauriol, Op.cit. p 17

الفصل الرابع:

السياسة العقارية الفرنسية في الجزائريين (1871-1900م)

المبحث الاول قانون وارثي 26 جويلية 1873 وفرنسة الأرض
الجزائرية

المبحث الثاني قانون 16 فيفري 1897 او سياسة التطهير
والفرنسة

المبحث الثالث نظام العدايات اداة اخرى لسلب املاك الجزائريين
واصطفاؤهم

كانت للهزيمة التي سبب بها هزيمة في حرب (870) اسم دبلوماسي نتائج هامة، على التوضيح الدخلى لفرنسا من جهة، وعلى سياستها الاستعمارية في الجزائر من جهة أخرى. فقد توجب عن هذه الهزيمة تغيير النظام السياسي القديم بفرنسا، وبذلك بسقوط (إمبريورية الفرنسية الثانية) وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، التي اهتمت على التدارك عن مصلحي الأكراس والتورين، وما تتركب عن ذلك من مدح بح فرنسا التي عجزت عن استيعاب الشعب منهم من الدرحين القادمين من المصنعيين المذكورين. هذا فصلا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي صارت تتحيط فيها جزء هذه الحرب وما حمله من عجز وحرب

وكن من المصلي ان ياتي كل هذه المدح التي جلبت بفرنسا بعد ذلك على التوضيح بالجزائر المستعمرة، وقد كانت أبرز نتائج هذه التطورات على الجزائر، هي إحلال انتهاء التمدي محار النظم العسكري ودرج جمع هيئة المكاتب العربية، وراي هو المتوسطين بعد تخصيصهم من السلطة العسكرية التي كدو يرون فيها عائق يحول دون تحقيق هدفهم وصمواتهم، هذا فصلا عن توسع المنطقة المدنية على حساب النصف العسكري، وراي انهجرة الاستيعابية إلى الجزائر خاصة من الأكراس والتورين

وكن من المصلي ايضاً لا يمر هذه الاحداث دون ان تترك اثر على المجتمع الجزائري، فمن جهة وجد انجز اليربون أنفسهم من غمير على دفع صربيه الند، حيث راج الآلاف من أبناء الجزائر صبحه في حرب لا يعيهم، ومن جهة أخرى كن للهزيمة التي جلبت بفرنسيين في حرب (871) وقعها على الجزائريين، حيث رجا فيها حائل قوب جاء فيهم نفس المدومة المسحة، وينجى لك في ادلاع نفاسة المراتي والشيخ لحدك سنة 1871

في ظل هذه الظروف تصطب الجمهورية الفرنسية الثانية في تطبيق سياستها الاستعمارية في الجزائر، وقد كانت تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين حددت المدومة لجزائريه، وتدعيم الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وهذا يعني اصيحب الإدراة الفرنسية ترون بين مستغلب الوجود الفرنسي في الجزائر اصيحب موقوف على مدى فتره هذه الأخيره

على جانب مجموعته صندة من المعمرين الفرنسيين وتمكينهم من التطلع نحو شاطئ الجزائرية.

وقد وجبت السلطات الاستعمارية في الأراضي الجزائرية أقصى واجبه لتفجير معاد فقد جعلت من مصادر أراضي القبائل أشد سلاحا يجمع ثورات الفلاحين، لتلك مجده تسجل انتصه والمغربي والشيخ الحداد أربعة تسبعت أقصى المعونات على التوسل التي شركت في هذه (التكاسية)، وذلك قصد إضعافها مائدا ومعبود، وهذا يتنصر لأهمية الأرض بالنسبة للمجتمع الجزائري

فمن بين إجراءات لأسببه التي اتخذها لإدارة الاستعمارية يجمع لأهالي ترو انتصه المغربي- نجد مصادر أراضي القبائل المشتركة في هذه الانتصه، حيث تمت مصدره (11.8) ٩٦0 هكتار² كف الرغم الأهالي على دفع غرامه حربية قنوت ٩٦٠ ٩٨2 فرنك³ وفي اصنف المبالغ التي دفعها الأهالي مقنوت سنزجاج بعض الأراضي التي مسها الحجز- بصح المسح (إجمالي لا ي تم دفعه 175 130 ٢4 فرنك⁴ وهو ما يعانر نسبة 70% من رسمالهم وكذا على المورخ الفرنسي جرون (Ageron) على ذلك، بان اعصاب (أملاك) يسب ذاته قمع عسكري، لقد كان ذلك نور عمل سياسي (التنصل المعمرين)⁵

وهكذا، وجبت لإدارة الاستعمارية في أراضي القبائل الشارة حلا لتمكينه المعمرين الأجانب من مقاطعتي أكراس والورين، وفي هذا الصدد صدر قانون 21 جون 1871⁶، الذي نص على منح هؤلاء (11 11) هكتار من خصب لأراضي لجزائرية مع تكفل الدولة بتكثيف نفهم إلى الجزائر

بعد حرب 1870، عصبحت مشاريع الاستيطان لأوربي في للجزائر بحث مصادر التمسار الجزائرية حيث صارت لإدارة الاستعمارية أكثر جنية في التبحث عن التوسل

¹ A. Blev. Op.cit. p 91

Marc Lamunier, Op.cit, p 116.

Louis Rinn. Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. Librairie Adolphe Jourdan. Alger. 1891 p 6-68.

⁴ Charles Robert Ageron. Politiques coloniales au Maghreb. P. L. F. Paris. 1972 p 228.

Ibid.

⁵ De Prymshoff Op.cit, p 42

الملكيه يجب وتوصف المعمرين، وتمكينهم من امتلاك أراضي في كل أنحاء البلاد الجزائرية، وهذا يتطلب تشجيع الاستيطان الرسمي والاستيعاب الحر على حد سواء.

غير أن نمو الاستيطان الرسمي كان ينصب وجود مساحات شاسعة من أراضي قديمين، وفي المقام، كان الاستيطان الحر يتوقف على مدى قدرة الدولة على توفير مزيد من الأمان في المعاملات العقارية، وتمكين الأوروبيين من شراء أراضي من الأهالي بكل سهولة، وهذا ما سينكسر بسحبته قانون 26 جويلية 1973

للمبحث الأول قانون ورمي 26 جويلية 1873 وفريسة الأرض الجزائرية.

1- ظروف صدور:

يسقط الإمبراطورية الثانية استرجع المعمور الأوروبي في الجزائر بوقوع وصارو بديه من فيفري 1871 ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي بسنة ثواب، وهذا ما مكّنهم من فرض رهنهم على الحكومة الفرنسية، التي صدرت حسب بعض الفرنسيين غير قادر على تحمل التأثير المعبى لتعاصر الموانية تعريب، وبالتالي حدث هذا - على عكس هذا سياسة الإمبراطورية الثانية عامة، وهذا قانون سبانتوس كوسيتيت بعدها حذره هذا القانون الذي قال عنه أحد النواب السنة بأنه "أعدّ حصيب عرقته مشاريع الاستيعاب"²

في هذا الإصرار نزيهت مساعي أورييو الجزائر لدى النواب للسياسة في باريس قصد استصدار قانون عرقي جديد يمسى ورخصت المعمرين في الجزائر فهي 26 جدي 1872 قدمت الحكومة لمجلس الوطني مشروع قانون يتألف من ست مواد تتعلق بتأسيس وصيانة الملكيه في الجزائر والانتقال المتعاقدي للمعمرات والحقوق للمعربة وهي 27 مارس 1872 به تقديم مشروع آخر يتألف من 11 مادة، عرف بقانون (الجزء) يتضمن تحديد القواعد التي سيتم بموجبها تطبيق القانون الذي هو بحث الطهور، وفي الأخير أتمج المشروع في نص واحد وشكلا مع قانون 26 جويلية 1873³، الذي

Jean Ganiage. Op.cit, p 233.

٢- روبرت جرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق ص ٩

Laynaud, Op.cit, p 74.

عرف قانون واريبي¹ (Warnier)، كما عرف أيضا بقانون المعمرين، أنه جاء بتبليغ رغبات المعمرين الأوروبيين في الجزائر.

2- أهدافه

في الدرس لأبيات قانون 26 جويلية 1873 يمكن اكتشاف لأهداف المتوخاة من وراءه، وفي هذا المجال فإن التقرير الذي تقدم به النائب واريبي أمام المجلس الوطني يكتسي أهمية كبرى، لذلك نحاول أن نعرف عدد أبرز الغايات التي درعت في هذا التقرير.

جاء في تقرير واريبي² بهدف هذا القانون أن تحقيق غيبتين الأولى هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها (إنتاجية التسيمة بفصل كعدة أفضل للملكية، وأنشيه هي وضع حد لحالة اللامعالية التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكان الداخلين والسكان الذين قد نفى بهم الهجرة الفرنسية أو ذويهم، فنطلب الحكومة من المجلس أن يطلي من قانون يؤسس الملكية الخاصة أو القرية حيثما العصف حتى تكون، بدون قصور إلى تمييز أو حفظ إلى وضع جميع الممتلكات تحت سلطة التشريعية الفرنسية³

من خلال هذا القول يمكن استخلاص ما يلي

- أن الغاية النهائية لقانون 26 جويلية 1873 هي فرضه الأرض الجزائرية، وهي إحصاء كل المعاملات العقارية في الجزائر بنسخه القانون الفرنسي، وهذا يعتبر أهم ابتكار جاء به هذا القانون، يك أن القوانين السابقة، وخاصة قانون 16 جويلية 1851 قد

¹ «دسي و غيب بورد (Warnier Auguste Hubert) (1840-1910) كاتب ومندوب فرنسي إلى الجزائر، اسمه في المصنف القانوني باسمه دسي و غيب بورد. كان له دور كبير في إنشاء السياسة للجزائر سنة 1873 إلى غاية 1890 في سنة 1890 على عمو في سنة 1890 بمرجع بعض التعديلات عليها بعد سنة 1890 من أن يبرز هذا دورها بشكل جيد عن عمله بفرنسا حيث أنه قدم سنة 1879 كتابه حول الجواز حتى وضع بالتدريج حتى بعد سنة 1873 مسمى (الحدود التي تحدد على نظام العقاري في الجزائر) حتى بعد سنة 1873 بوزر على صدر قانون 26 جويلية 1873 الذي صار يعرف باسمه نظر

Narcisse Fauchon, *Op.cit*, pp 631-638.

² للإطلاع على النص الكامل لتقرير واريبي انظر

Estambouli et Lefebvre, *Op.cit*, p 195 et suite

3- روبرت جروبي، الجزائريون المستعمرون، المرجع السابق ص 49

نصف على أن المعاملات العقارية بين الأهالي و الأوربيين، و بين الأوربيين فقط تخضع لأحكام القانون الفرنسي، أما المعاملات العقارية بين الأهالي فهي تخضع له صفة القانون الإسلامي. أما القانون الجديد فقد خصص كل المعاملات العقارية -حتى تلك التي تتم بين الأهالي- لأحكام القانون الفرنسي، أي أنه جاء يخصص المعاملات العقارية من النوع المستمدة من الشرع الإسلامي أو تقليد القبائل، باعتبارها تنافي وقوة ضد القانون الفرنسي. وهذا إجراء من شأنه السماح باستغلال الأراضي من يدي الجزائريين التي الأوربيين بكل سهولة ويسر، وهي شروط أكثر أمناً من السابق، كما أن إبعاد للسريعة (إسلامية هي) للمعاملات التجارية بين الجزائريين من شأنه رعايته وأمر الخصمين والعقول -أحد المجتمع الجزائري- وتلك هي رغبة الإدارة الاستعمارية

- أن هذا القانون قد استهدف القضاء على الملكية الجماعية بتفويض و "الأعراس" تلك الأراضي لاراضي صمد محافظة على صفاتها كسكنية جماعية إلى غاية سنة 1900. وبعد ما حال دون تعمق المنصر الأوربي إليها، بذلك جاء هذا القانون يقوم باحتراق هذه الملكية وجعلها في متناول الأوربيين، وهذا ما يكدده نصريح الحاكم العام كامبون (Cambon) أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 30 ماي 1873، حيث ذكر بين قانون 1873 كان بهدف إتي هج هذه الملكية لأهليه التي يسيطر عليها وحائلي غير نفسه لتجريبه، بحيث جعله في وجه مخططه، وفي وجه ردوس الأموال الأوربية¹ وإلى غلبه سنة (1876) تم بكرة الأوربيين يتكون في الجزائر سوى 734 000 هكتار أما لاسيطر العلامي والفرندي التحفظي، هم بكن يملك سوى 483 000 هكتار، يعني ما يعنى تقريبا 30 ٪ من مساحته. ثقل أثنى تشمل أكثر من 13 مليون هكتار²

أن هذا القانون كان يهدف كذلك إلى إقامة الملكية الفردية هي الرصي للعرش مع يسمح باستغلالها إلى الأوربيين وقد راعى وزير بني بأن هذا الإجراء هو في صالح الأهالي كذلك، لأنه يمنحهم دافع قانوني مستقر بملكيته، ويمكن الفروع -الأنفصا- في بيانه ليؤمن استغلاله الأكبر

¹ صلاح عدد، المرجع السابق ص 7

1. Allen, Op.cit, p 90

لكن في الحقيقة فإن إقامة الملكية العنصرية في أراضي العرش لم تكن الهدف منها تحرير الفرد الجزائري من قيود العبيية، بل دفع المجتمع الجزائري نحو التطور، كما يسعى الفرنسيون. وإنما كان الهدف منها تعذيب القبيلة وكسر روابط العداوة والتكافل والتآخي بين أفرادها، مما يساهم في تدميرها، خاصة وأن الوحدة الاجتماعية التي كانت تتمتع بها القبيلة، جعلتها مصدر خطر دائم على الوجود الاستعماري في الجزائر.

كما أن إقامة الملكية الفرنسية من شأنه أن يعطي للأرض الجزائرية قيمة أكبر وجزية في مرجع الأمر لدى الأوروبيين الرعبيين في أملاك الأراضي في الجزائر، ويريد في نشاط المستعمرات العنصرية، وكل هذا من شأنه أن يعطي بعض قلوب المستعمرات الأوروبية في الجزائر، وبذلك يمكن القول بأن قانون 1873 قد جاء لتحقيق ما عجز قانون سيناو من كونه يهدف عن تحقيقه.

يقدم من تقرير وزيرى أيضا بأن قانون 1873 قد كان يهدف إلى توفير الأراضي الضرورية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، وتأمين ملك في قومه من مصلحة فرنسا السياسية والاقتصادية. عدم سريان قانون الاستيطان في حالة كذلك إلى الأراضي¹

وبتحقيق هذه الغاية ادعى وزيرى بأن الجزائريين لا يزرعون أكثر من 150 هكتار فقط، وأن هناك نحو 4 أو 4 ملايين هكتار من الأراضي الشاغرة²، التي يجب استغلالها في التوسيع ثم التصرف فيها لصالحه للاستيطان، وهذا لتحقيق العدالة في توزيع الأراضي حسب رغبة.

لكن يبدو أن وزيرى سعى أو نادى بضرورة العلاج العنصرية التي كانت تعاني حينها من ضعف كبير على مستوى وسائل وأساليب الإنتاج الحديثة، الشيء الذي جعلها تعتمد طريقة التوسيع، وهذا ما جعل الفرنسيين يعدون الأراضي المستزرحة ضمن الأراضي الشاغرة أو غير المستغلة.

Estimation et Lefebvre. Op.cit. p 410.
Foucault. Op.cit. p 395.

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 1873، لم يكن يختلف في أهدافه وقرائنه عن القوانين التي سبقته، بل إن كل هذه القوانين كانت بجمع على عددها، وهي منحاصات للمزيد من أراضي الجزائريين، والعمل على شريعة هذا المنحاص

3- إجراءات تطبيقية

بالتفصيل قانون 26 جويلية 1873¹ من 32 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب، وقد تضمن ثلاث مبادئ أساسية هي: فريسة الأرض الجزائرية، الحقوق واثبات الملكية الخاصة، وسير الملكية الفرنسية، ولأن قانون بوصيخ العمليات الثلاث

أ- فريسة الأرض الجزائرية

يعني حصص المعاملات العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي، وقد تم تنظيم هذه العملية في الباب الأول، الذي تضمن الإجراءات العامة والمبادئ التي يجب اتباعها لتطبيق القانون الفرنسي وقد جاء في المادة 1 من قانون 26 جويلية 1873 أن سير الملكية العقارية في الجزائر وحفظها، والاستغلال العقاري للمعاريب والحقوق العقارية مهم كان ملكتها تخضع للقانون الفرنسي².

يفهم من هذه المادة بأن قانون 1873 قد حصص سير الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي فقط، يعني أنه جاء ليحدد التشريع الإسلامي وبقيته لأحكام المستمدة من الفروع الفينانكي عن المعاملات العقارية

وسنصوص إلى هذه النتيجة، نصت بعض المواد على إلغاء كل الحقوق العينية والرفاق، وبقيت لأسباب المصلحة مهم كان نوعها، والمؤسسة على الشريعة الإسلامية أو لا تعرف العينية المعالفة للقانون الفرنسي، وإن حق التشفعة لا يمكن أن يمتزج

¹ انظر نص القانون 26 جويلية 1873 في

Santayra, Op.cit. pp 945-948

Henry Hugues, Paul Lapra, L'ude Algérien De 1872 à 1878 Imprimerie Chollamel Aine Paris 1878 pp.361-364

L'établissement de la propriété immobilière en Algérie la conservation et la transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quelque soient les propriétaires sont régu par la loi française voir

Estuablun et Lefebvre, Op.cit. p 404.

المستعمرين لا في حاله سحب حق الميراث من طرف الأتربة مسحقين لإرتدادهم
بشريعة إسلامية وطبق للشروط المنصوص عنها في المادة 84 من القانون الفرنسي¹
في المادة 2 من قانون 1873، فقد حددت الحالات التي يتم فيها التصديق انفرادي
للعقود الفرنسي، حيث لم تعد محصورة في المعاملات العقارية بين المسمين وغير
المسمين²، ولكن حتى في المعاملات التي يتم بين المسمين منهم، وقد لم يحدد هذه
الحالات كما يلي:

- 1 - العقارات الواقعة بالمنطق التي حصلت لتطبيق سريه 21 جويلية 1846، أو
المنعفة من تطبيق هذه لأمرية
- 2 - العقارات الواقعة بالمنطق التي حصلت لعقود الحصر
- 3 - العقارات التي بها عقود مؤققة أو إرثية، والتي لا يسطاع إصدار عقود حسب
نشاء إجراء التحقيق الشاس المنصوص عليه في الباب الثاني من هذا القانون³
- 4 - ترويجا مع إصدار عقود الملكية بالنسبة لمعاملات العقارية الصنفه بالعقود
المنعفة في المادة 3 من هذا القانون⁴
- في نكحة لأمالك العقارية فلا يحصل للقانون الفرنسي لا بعد إصدار عقود الملكية
وهذا يمكن أن يحصل إلى شججه، وهي أن إجراء ذات السابعة ذات إلى تطبيق
الأمالك العقارية في الجزائر إلى حين، لأنه الأولى وهي التي تتألف من العقارات
أنورد في الحالات المذكورة، وهي التي تمت فرنسا بشكك نهائي، خاصة لا عمند إلى
الأراضي التي حصلت لتطبيق القانون الفرنسي لا يمكن أن يقع مرة أخرى تحت طبعه
بشريعة إسلامية أو لأعراف العنانية⁵، يعني أنها صارت أراضي فرنسية

Laynaud, Op.cit, p 76.

¹ هذه الحالة كانت موجودة من قبل حيث أقر هذا قانون 16 جويل 1851 في مادته 16

Arthur Leroux, Op.cit, p 549

Maurice Fauriol, Op.cit, p 349

Faule Larchet Op.cit, p 72

وإن كانت من ندم معزود لأراضي المغربية، يمكن القول إنها تلك الأراضي التي خصصت لتطبيق القانون الفرنسي¹، سواء عن طريق نقل الملكية بأجرة محدودة أو بوجبة موقتة، أو تلك التي خصصت للأجارات المنصوص عليها في المرسوم 21 جويلية 1846 أو كانت معدة منها، أو تلك التي خصصت لعمليات الحضر، وحيث نقلت التي سمح صرح لعمليات التحديق الشاسع المبيوع بإصدار عقود فرنسية المنصوص عليها في قانون 26 جويلية 1873

من اللغة الثابتة فهي الأراضي بجزر المغربية، يعني الأراضي التي لأجلها تم تخصيص لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تتألف من بقية الأراضي التي لم تخصص للعمليات القانونية يمكن هذه اللغة فائدة بفرنسية بوضوح، وهذا « خصصت بوضع معاملات عقارية يكون أحد طرفيها من الأوروبيين.

هذا وقد لاحظ بويار (Pouyssonne) بأن اللغة لا تسمى كانت توسع يوما على حصة لغة الثانية²، وذلك من خلال الانتقال المستمر للأرض من الشريعة الإسلامية إلى الشريعة الفرنسية

ب- إثبات الملكية الخاصة

لقد جاء قانون 26 جويلية 1871 مكملا للأجارات التي جاء بها قانون ميناوس كوسيلت 1863، خاصة فيما يتعلق بتأسيس الملكية الفرنسية، وهي العملية التي تشمل العقارات الأخيرة في مجموعها

لكن ههنا التطرق إلى عمليات إثبات الملكية الخاصة وتأسيس الملكية الفرنسية التي تضمنها قانون 26 جويلية 1873، لابد من توضيح بعض النواحي

- أن قانون ميناوس كوسيلت (1863) قد استهدف تأسيس الملكية الفرنسية في أراضي العرش وأراضي الملكية الجماعية فقط، ولم يهتم بأراضي الممتلكات بغير قانون 26 جويلية 1873 قد استهدف تأسيس الملكية الفرنسية بأراضي العرش وأراضي الممتلكات على حد سواء.

Maurice Poussanne rapport sur l'application du système torrens en Tunisie et en Algérie. Imprimerie Administrative et commerciale Victor Hantz, Alger 1903, p 1
Maurice Poussanne, La propriété foncière..., Op.cit p 400.

من مفهوم أراضي الملك وأراضي العرش يختلف في قانون 873 عنه في قانون سبتمبر 1863، فهي هنا لأهل الملكية الخاصة هي أراضي الملك والملكية الجماعية هي أراضي العرش، لكن في قانون 1873 الأمر يختلف، الملكية الخاصة هي لأراضي المملوكة من طرف شخص واحد أو جماع من طرف عدة أعضاء من نفس العائلة، أما الملكية الجماعية هي مراء أراضي العرش المتداوية بين أعضاء كل القبائل، أو لأراضي الملك المتداوية بين عدة عائلات¹.

كما أن مشروع قانون 26 جويلية 1873 قد استلزم مصطلحي أرض ملك وأرض عرش بمصطلحي ملكية خاصة وملكية جماعية، لا توجد مبررات مقنعة بتغيير هذه المصطلحات².

المادة 9 من قانون 1873 قد نصت على أن أراضي التي تشتمل عليها الملكية الجماعية لصالح قبيلة، فرخ منها، يؤسس الملكية الفردية بفتح قطعة من عدة قطع لأرضية حوزي الحقوق، على أن لا تمنح للأهالي سوى ملكية لأراضي التي كانوا يستعملونها فعلا سواء عن طريق الحرق أو الرعي. والرائد عن حاجته يوصد إلى أملاك بيديه أو يوزع أسوله على غيره أي أراضي شاذة³.

يهم من هذه المادة بأن قانون 1873 قد كان يهدف فعلا إلى توسيع ملك لشوميين على حساب أراضي العرش، وهذا من خلال تطبيق ما يشبه سياسة التخصر بعد هذه الملاحظات، نحاول أن ننتبع لأجزاء استغللة بإثبات الملكية الخاصة، كما تم تنظيمها في الفصل الأول من الباب الثاني من قانون 1873

يتم تحديد محيط لأراضي التي يجب أن تخضع لتعديلات إثبات الملكية الخاصة بواسطة قرار يصدر عن الحاكم العام المدني بجزائر، حيث يتم نشر هذه القرارات في أسواق القبيلة المعنية بالعمية، وهي بمثابة إقرار بالتحديد للمعنيين بجمع كل الوثائق التي يمكن إثبات حقوقهم وحقوق لأراضي التي يمكنها⁴.

¹ Maurice Ponsard. La propriété foncière. - Op.cit p 411

² Edouard Vermeil. Op.cit. p 22

³ Seneloux, Op.cit. p 546.

⁴ المادة 8 من قانون 26 جويلية 1873

وقد سحب المعنيين بهذه ممتلكات شهره أثناء من بشر القرار في جريدته التمسرة¹

بعد انتهاء المهلة المحددة، يقوم الحاكم العام بتعيين محافظ محلي² (*Commissaire Enquêteur*)، يتولى مهمة إجراء مختلف العمليات المتبعة بالنسبة لتملكه المصنوع من عتيد في القصور.

بعد اطلاعه على المجلات والوثائق والمعلومات المتبعة بالمنطقة المعنية، يقوم المحافظ المحقق بجدر امرية يحدد فيها اليوم الذي سيتوجه فيه إلى هذه المنطقة برفقة ميسر ومرجع، وفي حضور رئيس البلدية ودائنين عن المجلس البلدي، و رئيس ومندوبين عن الجماعة، والخاصي إلى يوم الأمر³.

أثناء هذه الزيارة الأولى، يقوم المحافظ المحقق بتسجيل ودراسة مختلف الوثائق والمعلومات والصفحات وانقراس المتبعة بملكيته لأرض أو الانتفاع بها، وبعد معاينة الأقوال لأهالي وإجرائه تحقيق محقق في مختلف الوثائق التي ضمت له، وبعد تعيينه للمطالب والاحتجاجات التي عارضت عليه، يقوم بتدوين هذه العنيت في محضر يحدد فيه نصيب كل فرد في كل قطعة أرضية، يورد نسخة من هذا المحضر لدى القاضي قضح ونسخه مرجمه إلى السعة انجليزية لدى القاي⁴، ويتم علام لأشخاص المعينين بهذه المحضر بواسطة الشريبات والملصقات بقرن الكيفية المصنوع من عتيد في العامه R من هذا القتلون

هذه التمسرة هي أول صحيفة بطلية باللغة العربية صدرت بالجزائر بعد مرور سنة من بداية التمسرة وهي تتكون من خمسة وثلاثين جزء الأول من هذه الجريدة في 19 سبتمبر 1847 الطر

تريور سبب الأعلام سارية للصدارة في الجزائر ج 4- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 33.

¹ المحافظ المحقق يتم تعيين المحافظين المحققين باقتراح من الولاية وعلمه من بشار هؤلاء المحافظين إلى هذا المنصب على مدى سنة واحدة يتم تعيين واحد منهم المنفذ حصة في ظل طريقه تمكفأت على الأعمال التي تقوم فقط على التعميد. التي تستمد منه حصة و نصيب التي يتم التعميد عتيد وهذا ما جعلهم يتجرون عملهم بشكل مستمر؟ وغير مستقر وهذا ما لا ريب في واقع الكثير من المحضر النجدة ان نصير

4 Burdeau, *op.cit*, p168

المصدر 1

المصدر 2

يسمح للأشخاص المعيّنين مهنة ثلاثة أشهر للاطلاع على هذا المحضر وتكملة الشكاوى والإحجاجات¹

بعد انقضاء هذه المهنة يقوم المحافظ المحقق بزيارته ثانية إلى المسطرة المعنية حيث يطلع على التعرض و لأحجاجات المصنف، وبحاور المصانحه بين ضراف الترع، كتب كس ذلك ممكنا، ثم يصدر قراره النهائية².

بدء على خلاصه السانج التي يقدمها المحافظ المحقق، تقوم مسطرة الشومين بإصدار عمو ملكيه باسم لاهالي للأراضي التي لم تكن حتى سارع، وهذه العمو - تكور ماعه بمحضر يوضح طبيعة ووضعية وحواء كل عمار، مع ذكر اسم ونوع المالك، وفي حقه استماع اسمه كل ذوي الحقوق في هذا العمار وتسيب كل فرد منهم³

هذه العمو - تعتبر مؤقته مدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ إصداره وحالي هذه التمه يمكن لكل معني ان يقدم احتجاجات ضد هذه العمو - لدى المحاكم القضاية الفرنسية بعد انقضاء هذه المدة، فالعمو التي لم تكن محل عمل قضائي تصبح عمو نهائية، حيث يتم تسجيلها، ويسجل تاريخ تسجيلها بقصة الانطلاق الوحيدة بملكية، باستثناء الحقوق التعيبه الممنوعة⁴

اما العمو - التي كانت حتى صدر عاى لدى المحاكم، فيمكن الإبقاء عليها و تحريرها من جديد، على ان تخت من الأحكام القضاية الصادرة قاعده بها هي اتحاد القرار النهائي دائما تكون هذه الأحكام القضاية نهائية⁵ وعندها يتم تسجيل هذه العمو - شكر نهائي بمنس الطريقة السابقة.

ج- تأسيس الملكية الفردية

رايب بن الفصاء على أراضي المرش، كان ضمن لأهداف التي سعى مشروع قانون 26 جويلية 1873 إلى تحقيقها، بغية تمكين الأوربيين من التمتع بأرضي

¹ المادة 14

Emile Mouras, *De la propriété foncière*, E. Dentu éditeur, Paris, 1888, p 61

Leynaud, *Op.cit*, p 78

Maurice Fauchant, *La propriété foncière*, .. *Op.cit* p 414

Sabatier, *Op.cit*, p 547

انصتلي، بما يسمح بتعويض هذه الخسائر من جهة وتوفر لأراضي الضرورية للاستيطان الأوروبي من جهة أخرى.

وقد وجدت الإدارة الاستعمارية بين نقص وسيلة لتعويض على أراضي العرش هي ائمه الملكية الغربية بهذه الأراضي، الشيء الذي يسمح باستغلال الأراضي بكون سهولة، وقد يصدر قانون 1873¹ قد جاء ليكمل العمية الثالثة التي نص عليها قانون سياتوس كويسيت 1863، وهي تأسيس الملكية الغربية. وقد نكر جزير من الإدارة الاستعمارية قد اتحدث الكثير من الإجراءات المأكدة أكثر منها شرعية تضمن نجاحه فنون 1873²

بما بالنسبة لتأسيس الملكية الغربية بأراضي الملكية الجماعية، فمن تغريب على نهر موار عمليات إثبات الملكية الخاصة، مع رجوع قرار سياسي، يتفق بالجهة المكونة للبيت في الترافع التي تدار بين المحافظين المحققين و لأشخاص المعنيين، أو بين لأشخاص لمعنيين أنفسهم فنون عاب التي تحدث بمناطق الملكية الجماعية بما ألف فيه من طرف المحافظ المحقق نفسه في المرحلة الأولى، ثم مجلس الحكومة³ طلب منه ذلك، يعني في خمسة (دورية هي التي تعالج هذه الممارعات، وتثبت النسبة القصديرية كما هو الحال في أراضي الملكية الخاصة⁴

بحري عميد، تأسيس الملكية الغربية بأراضي الملكية الجماعية إلى وهي الإجراءات المخصوص عليها في المواد 8، 9، 10، 11 من فنون 1873⁵، وقد سبق توضيحها بما المحصر الذي عده المحافظ المحقق، فيرفق بمخطط مجر ويوضح بين يدي قاضي الصبح ورئيس الجماعة وتكر في هذه الحالة لا يقوم المحافظ المحقق بزيار ثانية إلى المخطط المعنية، وإنما يكفي بإرسال المحصر مرفوق بالمخطط إلى الحكم القاء القاضي الذي يدرى التصديق عليه في جر أقصده شهرين بعد أن يتم اليب فيه من طرف مجلس الحكومة⁶

1 H.E. Agrean, Histoire de l'Algérie contemporaine. Op.cit, p 51
Maurice Pouyanna. La propriété foncière. .. Op.cit p 114.

المصدر 21 من فنون 26 جويية 8

3 Soudrya, Op.cit, p 547

مع المصادرة التي قد نشأ من طرف لأشخاص المعنيين، فهم ألب فهي من طرف المحافظ المحو نفسه في المحضر الذي عدد، ثم يتم إصدار الحكم النهائي من طرف الحاكم العام أثناء التصديق على المحضر¹.

بعد مصادرة الحاكم العام تقوم مصلحة السومين بتحرير عقود اسمية للملكية، وهو هذه العقود بالمحظطات، وهي حالة الشيوخ تحت العقود اسماء كل المشتركين في الأرض المتباعدة، ونصيب كل فرد²، ولكن دون نسبة هذه الأرض بين ذوي الحقوق من العقود. فخر سبه التي تم تحريرها، يتم بهذه العملية فقط. وتسمى على هذه المستفيدين منها، بوجز رعاية مصلحة السومين³.

وبالإضافة، فإنه عند تعيين هون 1873 ظهرت مشكلة الألعاب العاسية، حسب يعلى الأمر بتسيير الملكية الفرنسية، وكانت المادة 17 من هذا القانون قد نصت على أن كل عقد للملكية يجب أن يحتوي على اسم عاسي يُصادف إلى اسم أو كتبه كل هني يعطى مالك الأرض وتطبيق هذه الإجراءات، نصرت السلطات لاسمعية قعون 73 مارس 1887، الذي نص على تأسيس الحالة المدنية للجزائريين، وذلك بمنحهم ألقاباً عائلية⁴ *Noms Patronymiques*، وقد شرع في تطبيق هذه العملية بنهاية من شهر ماي سنة 1886

و قد كانت هذه العملية قد سارت ببطء أثناء السنوات الأولى، فإنها قد عرفت نشاطاً بعد ذلك، فعلى سنة 1892 فقط، سجلت إدارة لاسمعية العدد عائلته 1065539 جزائري⁵، ومع نهاية سنة 1894، كانت عملية تأسيس الحالة المدنية بالاهتمام قد انتهت على مستوى كل الأقاليم المدنية، لتنتقل إلى الأقاليم العسكرية

مع بشأن الألعاب التي كان يتم منحها للعلاجين، فكثيراً ما كانت تحصل اشتراك مهينة أو مثيرة للسخرية، (مثل شادي، العايب، فرحيس، بحور، عوي)⁶، بل وصل

Maurice Poryann. *La propriété foncière*. .. Op.cit p 416.
Etablon et Lefebvre, Op.cit. p 413.

¹ الم. 1

² A.N.O.M. C.G.A. carton 12H/52

³ Ibid.

⁴ عدد من هذه السجلات، الصادر بحوزة ملكية من إدارة الأحياء الفرنسي للجزائر 1871 - 1872، الم. 2، ج

مستوربات ورموز، المجلدات العدد 2/118، ص 37

الأمر بأعزاس أحواله المادية إلى منح الجزائريين ألف هكتار، سبب الكثير من التحرج والمداعب للمعاملات الجردية، التي ماراها تعاني من آثار هذه العملية التي بدأت في

4- نتائج

عرف بين فانون 26 جويلية 1873 قد كان يهدف إلى تأسيس المسكبة العقارية بـرئيسي الغرض، بما يسمح باستغلالها إلى أيدي لأوربيين وتحقيق هذه الغاية فإن هذه الفنون حصص كل المعاملات العقارية في الجزائر بسبعة فنان واحد، هو الفنون الفرنسي، فالعقار الذي يبرز بهد الفنون لا يمكن أن يحصل بعد ذلك للفنون الإسلامي يعني أنه تمت فرنسا، بد يعني القول بأن فرنسا لأرض إسلامية هي هم إيجار حصة هذا الفنون

لقد عطلت الحكومة الفرنسية عملية عامة بتأسيس المسكبة العقارية في الجزائر وخصصت لأجاء العملية مبلغ مائة مليون، فحلال الفترة من 1873 إلى 1891 تم إنفاق 16 مليون فرنك¹.

منذ الأيام الأولى بتطبيق فانون 26 جويلية 1873 وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم أمام حقيقة مرّة، وهي فقدان الكثير من أراضيهم لصالح المسؤولين ورجال الإدارة الفرنسية أنفسهم²

ثم يتم تطبيق هذه الفنون على أرض الواقع بالصورة التي كان يرميها المشروع الفرنسي، فهناك بعض الخبرة لدى الموظفين، وكذلك الإهمال والفساد بالإضافة إلى توصو أعمال الإدارة الفرنسية، وهذا ما أدى إلى حدوث الكثير من التجاوزات التي كانت لها انعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري

يمكن أن نخلص النتائج التي تدرجت عن تطبيق فانون 1873 من خلال الإحصائيات التي تبين تنفّال الأراضي من الجزائريين إلى لأوربيين والعكس

قد سمح بتسليم عقود المسكبة بجراء عدة عمليت عقارية بين لأهالي والأوربيين وهذا يعني أن تجري مقارنه بسيطة بين حجم هذه المعاملات قبل صدور هذا الفنون

¹ Louis Vignon, *Op.cit*, p 117
² Djebali Sami, *Op.cit*, p 49.

وبعد، فقد ورد في تقرير بوليفي بأن الجزائريين لم يتبعوا في هذه تسع سنوات (1863 - 187) سوى 20015 هكتار من أراضيهم مقابل شراءهم بمساحة 11320 هكتار من الأوربيين، أي أنهم لم يحصلوا خلال هذه الفترة سوى 6894 هكتار، أما بعد صدور قانون 1873، فقد باع الجزائريون في هذه تسع سنوات (1877-1889) بمساحة 15 294 هكتار، مقابل شراءهم بمساحة 25313 هكتار فقط من الأوربيين، أي أنهم حصلوا قرابة 271 ألف هكتار، أي أكثر من ستة ضعف ما حصلوا في الفترة السابقة.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في بعض التقارير الخاصة من أنه منذ سنة 1877 أي بعد أربعة سنين من السروع في بيع قانون 1873 بين هذه السنين ببيع واحد في شتات 82 مليار لا يبيع بالأوربيين فور بسن العقود الفرنسية بمساحة قرابة 197 هكتار، أي ما يعادل مبيعات سنة كاملة في كافة القطر الجزائري خلال سنوات 864-865²

كما جاء في تقرير بوانر (Pouvre)، وهو رئيس المجلس العام لمقاطعة قسنطينة على هيئة هشتم بمقاطعة الجزائر قد لعبت دوراً قطعياً لأرضيه بالأوربيين بعد تسليمهم للملكية العربية³ ما في ممتلكاته وهذان فإن المعاملات العقارية كانت يتم بشكل منقطع للاستياء، فراضيه قبائل حميدية، عمارية محابيد، وأولاد إبراهيم، كلها الب بالأوربيين بعد تسليم عقود الملكية⁴.

وقد قرب المساحة لإجمالية لأراضي المعنية تطبيق قانون 1873 - 1074 276 هكتار، أي 195 229 هكتار، حصلت لتسليمات الشاه، وأنشيه أي 1979 13 هكتار حصلت للملكيات الخاصة، والجزء الثاني يوضح ذلك.

² صالحة عدد المراجع السابق ص 60

³ - - - - - و - - - - - تقرير بوليفي المسمى - - - - - ج - - - - - المراجع السابق ص 60

⁴ M. Pouvre Rapport sur la constitution de la propriété indigène, imprimerie Marie. Lecomte 1878, p 8.
Ibid

جدول رقم 08 يوضح المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة بتطبيق قانون 1873

المقاطعة	عدد القياس	عدد الدواوير	المساحة الإجمالية للدواوير	عدد سكان الدواوير
الجزائر	51	00	668 277	2 ٠ ٨2٦
قسنطينة	61	110	662 ٧89	208 740
وهران	55	108	907 829	227.027
المجموع	167	318	2 239 095	669 589

المصدر: *Laynaud, Op.cit, p 97*

في التصريفه التي صوّت بها قانون 1873، والسائح التي أقصى اليها لم تكن ترضي الإدارة الاستعمارية التي عثت عليه عملاً كبيرة ففي سنة 1882 اكتشف الحكومة الفرنسية بأنها تعبت 647 000 هكتار،¹ والتي قد التزمت ببيعها 1 هكتار بدينار لم يبق لها في الرصيد الحاضر بلحجار جزاءات قانون 1873 سوى 6 000 هكتار² في حين لم يسمح بتطبيق هذا القانون بتوفير الأراضي اللازمة لشبه غلب المتوسطين،³ كما كانت إدارة الفرنسية تملّ في أن يؤدي تطبيق هذا القانون إلى اكتشاف المزيد من الأراضي الشاغرة التي من شأنها تلبية احتياجات المستوطنين،⁴ لأن ذلك لم يحدث، وعلى غاية سنة 1885، لم يتم اكتشاف سوى 22 000 هكتار⁵، وهي مساحة متواضعة جداً مقارنة بأهمية المناطق التي حصلت لعمليات التحقيق، وكذا المبالغ التي اعتبت من أجل إنجاز هذه العملية.

كان قانون 1873 قد عجز عن تحقيق أهداف المستوطنين الأوروبيين، ومن وراءهم الإدارة الفرنسية، فهذه هي معنى أنه كان في صالح الأغالي الجزائريين⁶

في الحقيقة أن الجزائريين هم أكثر مستفيدين من تطبيق هذا القانون، الذي لم يكن بالنسبة اليهم سوى مجرد أداة غصباب جديدة، المدا إلى هدايتهم لتزويد من أراضيهم وهذه

¹ A. Rudron. Op.cit. p 170.
² Laynaud, Op.cit, p 103

شهادة الفرنسيين أنفسهم، فقد لاحظ الكاتب الفرنسي غومارد (Gomard) من القناصل الفرنسيين قد فجر الملكية لأهله¹، هذا هي حقيقة عازلة ولا يبي 1873، مع العلم أن قوماً لم يكن من المشبه في معاملتهم مع العقار المخصصة للاستعمار من الكتب أو عيسى برمار قد شار إلى حالة البؤس التي ان إليها الفلاحون الجزائريون جراء تطبيق لجراءت هذه القوانين حيث كتب يقول: بعد مضي بضع سنوات على تطبيق هذه النضاء تبين أنه لا بد من وضع حد له خوف من قيام ثورة عارمة بين الفلاحين²

لقد كتب ديتج قانون 1873 وخيمه على الجزائريين، هذه التي هي القوانين حق لشعبه مما يقع بالكثير من الجزائريين إلى التشرد والتشوّط، لأن حرماتهم من الأرض يعني حرماتهم من وسيلة عيشهم.

عجزت الحكومة عن قانون 1873 أنه منح فرصة ذهبية للمستعمرين من مستوطنين وموظفي الإدارة الاستعمارية من مهندسين وموثقيين، محامين، بالإضافة إلى قرويين اليهود، حيث سعى هؤلاء حالة البؤس التي لب إليها أغلبية الفلاحين ليمسوا على حصص الأراضي الجزائرية بطرق غير مشروعة، حيث يكفي أن يشتري أحد المستعمرين نصيب فرد من أفراد القبيلة مقابل مبالغ زهيدة أو مقابل فؤوس عذري بفروا ممتلكاته بصر إلى نسبة 90%³، حتى يطلب هذا المزاوي تقسيم الملكية الجماعية كلها، وهي غالب الأحيان يؤدي ذلك إلى عرض الملكية كلها للبيع بسبب بحر قسمة وهي ظل جراءات إدارية وقضائية مكثفه جداً، تؤدي غالب إلى إفلاس الفلاحين الجزائريين الذين لم يعد باستداعه حذره أن يشتري نصيب بقية الشركة هي الملكية ويقتضي قؤول هذه الأراضي المتدعة لأحد الفرنسيين، في حين يخرج الجزائريون من المحاكم بلا أرض وبلا مال، به النخبة التي حلم بها رجال القانون، ورجال الأعمال، والقضاة، ورؤساء المحاكم في العديد من المدن⁴

La loi française a fait exploser la propriété indigène Voir: Pierre Guinard. Op.cit. p 153

¹ مصطلح الأشراف، المراجع السابق، ص 73

Djebate Sami, Op.cit. p 45.
Ibid.

ثم لدى تطبيق قانون 1873 الذي منح صيغ الملكية الجماعية للبلديات و لأعراش وهي الملكية التي ظلت محافظة على وحدتها وتمسكها إلى غاية ذلك الوقت، ومن جهة سمح للمستوطنين بخصوس أراضي القبائل، والخصوس على آلاف الهكتارات مقابل مبالغ مالية رهيبة، مثلاً حدث في ناحية الشلف، حيث حصل المستوطنون على 14000 هكتار خلال عشر سنوات، منها بعض لأراضي حصلوا عليها مقابل 15 فرنك فقط للهكتار الواحد¹ ومن جهة أخرى لدى التطبيق للحرفي المادة 5 من القانون المدني الفرنسي على الملكية لأهليه إلى وضع حد بحاله التبرع، وقد سمح على ذلك بفتح الملكية الأهلية التي وضع إرضيه صغيره جداً، بل انه في كثير من الحالات كانت القصة تؤدي إلى حصول كل رب أسرة على مجرد رطل ريشي وهي لا وجود له في زمن الواقع

ومن الأمثلة التي تبرز هذه الظاهرة ما وقع في بوار بمرعيه (المية) حيث كانت هناك 8 قطع إرضيه بمساحة جمالية قدرها 51 هكتار و 30، هي ملك مشايخ بين 48 مشيرك في الملكية وعند تقسيم كانت أكبر حصه هي 544 320 ÷ 65.318 وأصغر حصه هي 302 ÷ 65 318²

وهناك مثال آخر تم فيه تقسيم قطعة أرض مساحتها 8 هكتارات و 49 بين 55 مشيرك في الملكية، فكانت أكبر حصه هي 0 13 هكتار، وأصغر حصه هي 1000.296 هكتار³ وهذا يجب أن نشأس كيف يمكن أن يند سبلان مثل هذه القطع لإرضيه قواميه- من الناحية العممية⁴

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن قانون 1873 قد صر في تحقيق الأهداف المرجوة منه، فعلى الرغم من انه أدى إلى سلب لأهالي، إلا انه لم يتمكن من إرضاء مصالح المعمرين، وهذا جعله محل انتقادات حادة كما سري

5- عيوب قانون 1873 من وجهة نظر الفرنسيين

على الرغم من العناية الكبيرة التي عطيها (الدارم لاجمعية لقول واريبي وعلى الرغم من أموال الطائفة التي خصصها من أجل بجاها، إلا أن السابغ لثني به

¹ Jean Gomage, Op.cit, p 234.

² Youssef Djebbar, Op.cit, p 97

³ Ibid.

تحقيقها طلب من أضعفه وبعبارة عن مستوى صمود ذات الصناعات الفرنسية، وهذا ما جعل هذا النوع من الصناديق شديداً بمركزه خصوصاً في المناطق النائية.

بطء وتيرة تنفيذ هذه القوانين، وهذا البطء الذي ميز أشغال النجدي المكنة بسببه ليس مرده إلى التدوين الدقيق الذي يقع فيه الإداريون، إنما إلى طبيعة القوانين بحد ذاتها سنة 1873 كان يعتقد بأن جرأة قانون 1873 سيطلق على كل المبادرات في الجزائر لكن هناك عامل مجهول بشر بالتمجيد الجزائري سنة 1889، مكر بشأن هذه الإجراءات وتكتم العمل بقانون 1873 حتى بأنه يتطلب 18 سنة حتى يبدأ من هذا الوقت (بهاء هذه الإجراءات في عمالة الجزائر) ² أما رئيس (M. Zeyss) وهو أول رئيس لمحكمة الاستئناف بولاية الجزائر، فقد صرح أمام لجنة مجلس الشيوخ بسنة 1891 بأنه حسب قراره للسعد فانه يرمي 190 سنة حتى يتم تطبيق قانون 1873 كذا التراب الجزائري ³ ومن هذا نلاحظ الأصوات المطالبة بإعادة النظر في قانون 1873 وهذا ما حدث فعلاً كما نطري

عصر الكفاءة والبرهنة لدى المحافظين المحققين المكلفين بتطبيقه، فمعظم المحققين المحققين كانوا ينظرون إلى هذه الوظيفة على أساس أنها خطوة نحو تحسين أوضاعها الشخصية، كما أن غياب الرقابة وطريقة المكافآت على الأعمال، التي تقوم فقط على التوزيع التي تتناسب مع عدد التكرارات والقطع الأرضية التي تم التعرف عليها، كل ذلك دفع هؤلاء لاعوان إلى إيجار عمالهم بشكل متسرع وغير متقن ⁴ وهذا التسرع والتقصير غالباً ما يتطلب بذل العملية من جديد وبمكائيف جديدة

ولأحد صوره عن مدى كفاءة هؤلاء المحافظين المحققين يقدم هذه الأرقام فهي سنة 1882 بالجزائر العاصمة، ومن مجموع 27 ملف يتعلق بـ 1019 مزارع، فقط منها 7 ملفات فقط هي حين ثبتت 6 ملفات لعدم اثبتت عليها بعض التقييمات، بينما

² - روبرت جرو، الجزائر بين التمدن...، ج 1، المرجع السابق، ص 68.

Emile Bueret, *Op.cit*, p 121

Ibid, p 121

⁴ A. Burdeau, *Op.cit*, p 168

رفعت 7 ملفات بصفة عامة، أما في قسنطينة، فمن مجموع 12 ملف توجب عدة مراسلات 19 ملف من جديد¹.

مركزية العملية في الجزائر العاصمة خراسه المنفذ من طرف مجلس الحكومة، بعيد عن مداخل قسنطينة ووهران، هي وسيلة مراقبة دور أي جوى وحول يسيطر المحافظون المجهزون التي ترك أماكن عملهم والذهب نحو النصاب لثاني للاستفسار وعرض بعض الأمور التي يواجههم في إيجار عمالهم²، وهذا ما كان سببا في إصداعه الكثير من الوقت

مصادره كالتعب بجزر العمليات فقد نصب تأسيس المحكمة العربية العقارية مجالس مالية معيرة، وصلت سنة 1891 إلى 16 مليون فرنك.

بإسناد نفس المهمة لأكثر من موظف، فكل لجنة تحقيق كانت تتألف من محافظ محقق، ومهندس، ومرجع، هذه الثلاثة مكلفون بإيجار عمال وحده، وهذا يؤدي إلى صياح المسؤولية³ فلنعرض أنه وقع خطأ في العملية، فمن يتحمل مسؤوليته هذا الخطأ

انعدام التنسيق بين المحافظين المحققين فكل محافظ محقق يجر عمله منفصلا عن غيره، فالعملية تنجز دون اجتماع أو تنسيق، فهي قضية إعطاء الألقاب الحثية للأشخاص المعيرة مثلا فإن الشخص انذاك يشار في مصيبي أو ثلاث يمكنه أن يحصل على اسمين أو ثلاثة أسماء مختلفة

6- قانون 28 أبريل 1887 محاولة لمعالجة عيوب قانون 1873

على الرغم من النجاح التي حققها قانون 1873 بقده لأوربيين، حيث مكثهم من الحضور على مدار لآلاف من الهكتارات، معزل مبالغ زهيدة، لا أنه ظل محل انتقادات شديدة، خاصة فيما يتعلق بالبدء على الحضر المصروب على بيع رسمي

¹ A. Hurdean. *Op.cit.* p 104

Pierre. *Op.cit.* p 6.

² Louis Abadie. *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie.* Imprimerie J. Maréchal, Constantine, 1882. p 14.

العرش بقدره أشخاص من خارج العينة¹ سوف تعالفت لأصوات المصالحه رعبه لتتضر في قانون 1873، ما يسمح بتسهيل انتقال الأراضي إلى الأوربيين، وتقديم عمنه بتكليف ودمجها لأراضي العرش.

لقد عجزت لراسماله المتحصره بوضوح عن رغبها في وضع حد لنظام أراضي العرش، التي رابها عائد يحول دون تركيز الملكية العقارية في يد المصمريين، وهذا ما عجز عنه المصمر بوركري دي بواسرون أمام مجلس النواب حيث قال يجب أن نمر ومعرب في الواقع بأنه في التخصه الزراعية، ومع التوسع الذي شهده الاستعمار، وبوجود حاجة مستميه أكثر وأكثر لعمليات البيع والشراء تصبح الأوربيين في اتصال مع تلسكان المصمريين من جميع المقصعات، ونظراً لتقدم الذي يسعى إلى تطويره في الوضعيه الاقتصادية تلسكان المصمريين، فإن النظام الخاص لأراضي العرش يجب على وجه العموم أن يروى في أسرع وقت ممكن².

بعد اقتناعه بضرورة عائد للنظر في قانون 1873، شرعت الإدارة الاستعمارية من سنة 1881 في دراسة التعديلات التي يجب إدخالها على هذا القانون وهي سنة 1883 يزر مشروع قانون تقدم به الحاكم العام إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 4 ديسمبر 1884 وكان هدفه الصريح هو تسهيل النشر عن المشرع العائلي وتسهيل المعاملات العقارية بين الأمازيغ والأوربيين، أما المشروع هو الذي تحول، بعد حصي بمصالحه غرفة لنواب، إلى قانون 28 أبريل 1887

يتألف قانون 28 أبريل 1887 من 22 مادة³، ويبدو من مائه الأولى بأنه قانون معطل ومعم بقانون 1873، ويمكن حصر الأجزاء الرئيسية التي جاء بها قانون 1887 في النقاط التالية:

¹ يشير في المادة 14 من قانون 8 مارس 85 هذا بعد غير مبيع رعب العرش لم يجب هذا بعد بموجب المادة 6 من قانون 15 مارس 86 [86] هذا بعد صمد غير مبيع أراضي العرش ومع ذلك هذا القانون استعماري بصفه في هذا الأراضي بصفه المعمريين تعري مديه بعد عطاء لأجير² بعد التصفين لتجهيز المرجع السابق من 200

³ انظر قسمي لكانز لقانون 887 في

سنتهدف عمده تحديد اراضي القدس والدواوير التي سنها قانون سيناثون كوسيجت سنة 1863، والتي تم توقيفها سنة 1871 (وهذا يعني طمأنة 2 من قانون 1887).

وبما ان ركز الإدارة لاستعمارها من تطبيق الاجراءات الخاصة المتضمنة على في قانون 1873، غير ممكن من الناحية العملية، في المبدأ التي تم بنجر في العميدان الأساسيان (تحديد اراضي القدس، ثم تقسيمها على الدواوير)، فقد تم إصدار مرسوم 22 سبتمبر 1887¹، وجد أشكال الجديدة التي يتم وضعها جزء عمده التجديد.

ومن بين التسهيلات التي جاء بها مرسوم 22 سبتمبر 1887، سه فكل مهمة تحيد اراضي القس إلى محافظين محددين (*Commissaires délimitateurs*)، يتم تعيينهم في كل مقاطعة، تحت إداره لجنة إدارية تتكون من مدراء مصلحة التوزيع قاعات الطيور غراب، والملكية لأهله، بمركز لأعمال تحت رئاسته الوالي أو قائد العسكري للبحرية، حسب المبدأ².

في حالة وجود اراضي مشاعة بين عدة عائلات، فقد قرر قانون 1887 (المادة 3) تقسيم الملكيات المشاعة بين العائلات المشتركة في امتلاكها، كما كانت هذه العقارات قديمة تنقسم، ما كان هناك غير ممكن، وفيه يمكن للمعدين التكم بصيغ بيع العقارات المشاعة بغير قسمها (*Partitions*)، وبذلك حسب المادة 819 من القانون المسمى³.

- ضرورة التنفيذ بالأسكال والشروط التي حسبها المادة 4 من قانون 1887 في ذلك النذر، وبيع العقار المشاع في المراء العتيق، وتجربة الميراث، وقد بالتعبه لتعديلات المباشرة لقانون 1873 وهذا يعني من الناحية العملية إيجاد القضاة المستعدين من التعديلات العنصرية، وفي هذا الإطار تم إصدار مرسوم 7 افريل 1888، الذي خصي بتدعيم القضاء الإسلامي، حيث قرر بأنه باستثناء لاحتوال للشخصية، فإن كل

¹ بتاريخ مرسوم 22 سبتمبر 1887 من 8 مادة: انظر عمه لكامل في

Estoublon et Lafihane, *Op.cit*, pp 773-774.

Leynaud, *Op.cit*, p 67

Paul Rouget, *Précis de législation et d'économie coloniale* Librairie Larousse éditeur Paris 1895, p 261

الأهالي بحصص من القديون الفرنسي، خاصة في مجال المعاملات المتعلقة بالملكية العقارية¹، وبهذه هبة، طبقه القاضي صديقه القديون،

نالت منه التعديرات الواقعة برأسي الملكية انجماعه، والتي لم تبق هبة بعد تجميع المصوحين عليه في الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون 1873. يمكن ان تكون موضع وعد بالتبعية لصالح لأوربيين، على مسؤولية احد موثقي القديون، من يستل في انعكاسه خلال هذه 3 اشهر لينضم من الادارة سند بالملكية (المادة 7)

عطاء هذه 49 يوم للأشخاص الدائنين و لأشخاص المدعين بغير المعنى في انعكاس بموجب المادة 4 من قانون 1873، لتسجين سدادهم (المادة 5)

تسهيل شكلية التطهير المصوحين عليه في الباب الثالث من قانون 1873 والخاصة بنقل الملكية من الأهالي إلى لأوربيين كما تكرر وضع معالم حدودية (Bornage) تمنح بعمالة لأرض وسجيرة له المزيد من الأمن والتطمين (المادة 6)

الصالح لأوربيين (ثم بلاس ايبين فيما بعد) يشرع عديرات - هي أراضي تعرض، وهذه حتى قبل إنهاء الإجراء المصوح بتأسيس الملكية الغربية وفي هذه الحالة تم صدر شكلية خاصة بتدوينها المواد من 7 إلى 10 من قانون 1887²

بهذه الإجراء تم وضع حد بحالة الجحش التي كانت قائمة بشأن بكنية تطويق الإجراء، انت المصوحين عليه في الباب الثالث من قانون 1873 على أراضي العرش وهي المسألة التي كانت كل من الإدارة لاستعمارية ومحكمة الجزائر بحالجه بشكل رسمي اعتقاد منهم بان عدم جواز التصرف في أراضي العرش التي أفراد قانون سينوس كونسيل 1863 مزال ساري المفعول³ وبهذه يكون قانون 1887 قد وضع حد لمسألة عدم جواز التصرف في أراضي العرش

- ثم المواد من 1 إلى 18 من قانون 1887⁴ قد - هي بعد، حيث هاجمت الملكية العائيه، فهي تهدف إلى إنهاء حالة الشيوع على الأراضي العائيه، دست بعضه

¹ تظهر ملاحق، المجمع السابق، من 49

R. D. A., *Année 1887*, pp 535-536.

Arthur Gervais. *Op.cit*, p 591

Establou et Lefebvre. *Op.cit*, pp 741-742

العقارات المصنفة بين المزارع العامة، أو يبيع هذه العقارات في المزارع العلني، أو يعزب قسمها، وهذا الشيء قد المواد 12، 13، 14 على حسب مسئلة التقسيم الذي (Partage Amiable). أما المواد من 9 إلى 18 فقد عالجت مسئلة التقسيم العائلي، وقد نظم عملية بيع العقار المشاع بالمرز العلني لعدم قسمته، وهذا في حالة عدم حصول توافق بشأن إجراء تقسيم ودي.

من خلال هذه المراحل الموجهة لمصنوع قانون 1887، يمكن القول بأنه كان مجرد محاولة بمعالجة المصالح والشعائر التي تضمنها قانون 1873، وأنه مستوحى من نفس التفكير، وبهدف التي يحقق نفس الغاية، وهي تفكيك الأراضي العرش التي صبت بمصنوعه التي عنة ذلك الوقت وسحبها من أيدي أصحابها الجزائريين إلى أيدي المصنوعين الأوروبيين بما يسمح بتلبية رغبت التوسع الاستيطاني.

أما عن حصبة تصديق قانون 1887، فيمكن القول بأنه من خلال العودة إلى عملات مبلانوس كوسينف 1863، وهو الشيء الذي جعل البعض يصفه في القانون الجديد بـ قانون سيانوس كوسينف المصغر¹ حيث لم يظف به على أكثر من 14 مقبلة وهذا إلى غاية سنة 1910، وهو الشيء الذي مكن الدولة للاستعمارية من الاستيلاء على 967 ألف هكتار بصفة مجانية، حيث صعب لأمالك الدولة² يعني هذا أن قانون 1887 قد لم يحدده كداه بحكمه مصالح أمالك الدولة، وقد حدث ذلك عن سياسة رعية، وهذا ما يؤكد الملاحظة التي أدلى بها المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجرون، عندما ألحق أن القانون (مدرج طور المصغر قد تسبب لتفاحين في مصادر أراضي نفوس التي صادرها الاستيطان نفسه، وأشار إلى أن هذا الأمر قد نجحته معظم الكسب التي حدثت عن التوزيع الجغرافي³

ومن جهة أخرى، من هذا القانون قد سمح ببيع الأراضي للمشاع في المزارع العائلي، وهو الشيء الذي مكن الأوروبيين من الحصول على آلاف الهكتارات بمبالغ زهيدة، ذلك لأنه من اندحية العمية، يستحق على الفلاح الجزائري شراء الأراضي التي

¹ يعني بوجرون، مناهضة لسياسة الاستعماري، المرجع السابق، ص 2

² - راجع أجرون، بوجرون، المصنوع - المرجع السابق، ص 113-114

تعرض في المرح: العسقي، أن تكاليفه ترتفع أحيانا إلى غاية 70 هكتار فلهكتار، بينما سعر بيع الهكتار الواحد يتراوح بين 10 و 5، هكتار¹، وهو ما جعل من الأراضي المعروضة للبيع دون هي النهاية إلى الأوربيين، ويمكن تأكيد هذه الحقيقة من خلال استعراض التهمة انطوية بعينات البيع التي عالجها محكمة المظفر منذ تأسيسها سنة 1881 إلى غاية سنة 1895 حيث يلاحظ وجود غلبة واضحة لأسماء الأوربيين أو الإسبانين، أما أسماء الأهالي، فهي في معظمها أسماء السحب المصيرين لتتمويه²

غير من الإجراءات التسهيلية لتطبيق قانون 1887 كتب بحري بوسيرد نصبه جـ جزر بيطيعة، أنها كتب بخصم امكانات مادية وبشرية هامة، وهذا ما حل دون تحقيق اقتراح المرحومة من هذا القانون، فلم يعط الأوربيين فرصة كافية من الأمن في المعاملات العقارية، ولم يجلب للأهالي محسن الملكية الفرنسية، بل بالعكس، فقد دمر الأهالي من خلال لبيع السهبة جـ، ومن خلال الإجراءات المكلفة جـ هذا فضلا عن الصعاب الإصلاحية التي لزمهم، وهذا ما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى توقيف العمل بقانون 1873 بشكل نهائي، سنة 1892، وهذا ما سيؤدي إلى ظهور قانون 1897

المبحث الثاني قانون 16 أفريل 1897 أو سياسة التطهير والعمرنة

بعد حلف بطيحي هانوسي 1873 و 1887 ساندج وحيمة على الفلاحين الجزائريين حيث تحول الكثير منهم إلى حراسين وعملا في الأراضي التي كانوا يستوفونها من قبل، وبالتالي إلى وضع الجزائريين إلى حالة سحر حدوث انقاصه في توحز لغز الناصح عشر، هدمه بعد ظهور بزر مجاعات في بعض النوايز .

لزام هذه الوضعية العقدة، عدت مسألة الملكية لأهلها سمرح من جنده، حيث كبت محورا الكثير من المناقشات التي دارت خلال الفترة بين 1891 و 1896، والتي كبت نصب في مجملها في ضروره عادة النظر في النصب العقاري القديم، والذي أدى إلى سلب الجزائريين من املاكهم، وأمر وضع بشكل حصر، حبيب على التوجوه الاستعماري الفرنسي في الجزائر، إذ لم يتم تدارك ه الوضع في الوقت المناسب، فثلا راب لا ارة الاستعمارية من الحفاظ على الأمن في الجزائر يستدعي عادة النظر في قبطم العقاري القديم، وبك قصد انقالب قدر بإمكان من معون قانوني 1873 و 1887 ومن ه يد التحصير لأصل القانون عقاري جيد وه م سنوسي إلى ظهور قانون 16 فيفري 1897

يعتد بأكتب الحكومة الفرنسية من فثلا قانوني 1873 و 1887 في حل مشكلة تعذر في الجزائر قررت تشكيل لجنة أوكنت لها مهمة البحث عن الإصلاحات الواجب إحداثها على النصب العقاري في الجزائر، وهذه اللجنة التي كان كولان (Colin) هو مقرها، تم تقترح إصلاح جذرية، ولكن كانت بإدخال بعض التعديلات على تقشريع العقاري القديم، وكان من هم اقترحانها تصحيح لأثار الكارثية التي ترتبت عن تقشريع المصدر بموجب القرار الصادر عن محكمة الميرير بتاريخ 3 نوفمبر 1888² وكتب من العهد الإداري الذي يتم تحرير ه عند انتهاء أشغال نجح التحقيق سيظهر التعذر من كل الحقوق العينية السابقة، وسيشكل تعطله لأصناف الوحيدة منكيه كم تقترح

¹ Djelali Sari, Op.cit, p 47

² Maurice Pouxanne, La propriété foncière , Op.cit, p 454

بعض توسيع محال لاستغلاله من صناعات التجهيز والتحفيزات الجردية يسمى كل نوع الملكية العقارية وذكر الملائكة دو. تغيير بين لأهالي، لأوربيين

وفي هذه الأثناء تم تشكيل لجنة مشيحية (عن مجلس الشيوخ) تدرسه المسائل الجزيرية، والتي قامت بإرسال وفد عنها إلى الجزائر سنة 1872، برئاسة جول فيري (Jules Ferry) للاطلاع عن كثب على وضعيه المستعمرة، وقد شجعت اللجنة المشيحية كثير بمشاكله للملكية العقارية، وعقدت في النهاية مشروع قانون يهدف إلى تعديل إصلاحات عمومه على التشريع العقاري القديم، وهم بإصلاح اقتراحته هذه اللجنة، هو إحداث نظام السجل العقاري إلى الجزائر، وهو النظام الذي تم تطبيقه نجاح في كل من أستراليا، وألمانيا، وروسيا².

وقد بولي فرانك شوفو (Franck Chauveau، مؤرخ لجنة مجلس الشيوخ بعد مشروع قانون، تقدم به بعد مجلس الشيوخ بتاريخ 29 مارس 1876)³

غير أن الحكومة الفرنسية قد رأت بأن المشروع الذي تقدم به فرانك شوفو يحصر إصلاحات هامة، يتطلب وقتاً طويلاً أثناء مناقشتها في البرلمان، في حين أن المصلحة التكرية التي حققها القوانين العقارية السابقة تتطلب حلاً عاجلاً، لذلك صُتت من اللجنة أعداد مشروع قانون مبسط، يكتفي بمعالجة النقص والتجاورات التي حققها القوانين السابقة فلم يقدم مشروع قانون جديد إلى مجلس الشيوخ، بناء على التقرير (إصلاحي) الذي قدمه فرانك شوفو بتاريخ 8 جويل 1873، تمت المصادقة عليه من طرف هذا المجلس، ثم عرض على عرفة النواب من طرف بوركييري دي بوسرين (Pourquerey De Bonserin) بتاريخ 21 فيفري 1874⁴، وهو الذي أصبح فيما بعد قانون 6 فيفري 1897

² جول فيري (Jules Ferry) 1832 - 1897، سياسي ورجل دولة فرنسي، بدأ عمله كمهندس حكومي، ثم كاتيب التعليم الحكومي، وهو أحد مؤسري الاستعمار الفرنسي

Emile Larcher Op.cit, p 107

Maurice Pourquerey, La propriété foncière .. Op.cit, p 454.

Ibid, p 456.

هـ وقد أُنشع قانون 16 فيفري 1897، بمرسوم ٩ نوفمبر 1897، وتُعنونته
لنظام عدم المصادرة في 14 جوان ١٨٩7،² و 7 مارس ١8٩8،³ وذلك قصد به صيغ
إجراءات تطبيق هذا القانون.

١- مضمونه

لم يكن قانون 16 فيفري 1897 ليحدث انقلاباً جدياً على التشريع العقاري القديم
وإن كان مجرد ديمون استعائى، اكتفى بإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها معالجة
التحيز والتفكير الموجه بجانوس 1873 و ١٨٨7 وهما في إطار التصويت على
الإصلاحات السامة التي تهدف إلى إسحال نظام السجل العقاري إلى الجرف
يذلك قانون 897 من 18 مادة⁴، ويمكن إبراز أهم الإجراءات الجديدة، التي جاء
بها هذا القانون في النقاط التالية

تضمنت المادة الأولى من قانون 897، إلغاء إجراءات العمة والتجريب، التي
أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 26 جويلية 1873، وقانون 28 ابريل 1887
والمتعلقة بالتحقق من الملكية الخاصة وإناسيس الملكية الغربية، وتم استبدال هذه
الإجراءات بإجراءات وحيد يتمثل في التثبيت الجزئية⁵

بهدف الحفاظ على مصالح الأسىص، تضمن هذا القانون بعض الاستثناءات هي
ينمو بالإجراءات التي تم إلغاؤها، حيث نص على إمكانية استمرار بعض الإجراءات

² نصر نفس القانون بعد المرسوم في

R IJA, Année 1898, pp 40-41

Estuablon et Lefebvre, code de l'Algérie, tome II, 1896-1905, supplément années 1896-1897, p 91

Ibid, pp 14-26

³ نصر نفس القانون قانون 897 في

Service départemental de Constantine, Algérie topographie et organisation foncière sous
l'administration, l'administration, S D, pp 7-7

Et voir aussi, Estuablon et Lefebvre, code de l'Algérie annote, supplément années 1896-1897
Alger, 1898, pp 61-68.

⁴ نصر بالتفصيل تجزئة Sd عن نصها الرسمى من جميع الدعوى التحفية إلى نصر هذه
و منير كـ التحقق بعض من أن التماس بها كلى واحتفظ به طيلة مدة العمل حتى يتم طبع كلكه وإبلاغه في وقت
العقارية بمرط جاور سبيل التعديل بالاحتفاظ به قانونية نصير الوطني الثاني جو التعديل في الحاضر

الاحتفال الفرنسي (١٨٧١-١٨٦٢) : منشورات وزارة المجاهدين ١٩٦٧ من 4 2

المختصون عليها في قانوني 871 و 1887 إلى غاية إصدار عفو السكينة، كما رخص التوزيع الفرنسي لسلطات الجزائرية بإجراء تحقيقات عامة في حالات استثنائية، وقد قصد بتلبية الحاجات التي يصبها المصلحة العامة، وكان المرسوم ذات شأن خاص ورد في تقرير بوكيري دي بوسران¹ ضمن الحصون على الأراضي الضرورية لإقامة مراكز سيطرية جديدة، والتأكد من ضبط حدود العباب

بدلاً من الإجراءات التي تم إلغاؤها، جاء قانون 1897 بإجراء جديد يتمثل في التجهيزات للجريسة، التي نجد تفصيلها في المواد من 6 إلى 10. غير أن أهم إجراء جديد جاء به ه القانون، يتمثل في منح حق طلب إجراء التحقيق للجريسة لكل الملاك أو مسترقيين في الملكية منهم كتاب جسيماتهم ومنهم كان أصحهم، حيث ورد في المادة 4 من ه القانون في كل إقليم موجود في المحيط الذي يطبق عليه القانون الحالي، كما هو محدد في المادة 13 التي سيلي ذكرها، يمكن للملاكين كما للمستثمرين، ويتوزع تمثيل في تجسيده و لأصغر، من يسرو إلى اتخاذ الإجراءات المختص عليها في القانون الحالي بهدف الحصون على سداد ملكية المحددة أعلاه²

الجديد في هذه المادة، هو أي الدخول بغيريات جديريه على الجهات أو الأشخاص الذين يمكنهم المباشرة بتقديم شكايات الحصون على عوار الملكية فبعضها كانت الدولة هي وحدها التي تلعب الدور الرئيسي في فتح هذه الشكايات، وبعضها كان تأسيس الملكية مهما لسياسة إدارية، حيث المباشرة والتسيير يجب أن يكون سلطة³

صاحب طلبات الحصون على عوار الملكية من حق لأوربيين والجزائريين على حد سواء، والنتيجة لنية لهد (إجراء) هي أن يحوز الملكية من يكون جديريه، ولأهلتي لم يعطوا مراعين على إجزائها إذ لم يصبوا سكت، وبمكائهم البناء في حالة التوزيع وهكذا صدر بإمكان كل جزائري سواء كان يربط بيع أرضه لأوربي أو جزائري حر، لو كان يريد فقد تقديم أرضه كصناعة في سبل الحصون على فرض، أو كان يريد ببساطة

Victor Démontès. L'Algérie économique tome III imprimerie Algérienne Alger. 1926. p 357

Service départemental de Constantine, l'op.cit. p 1.

Emile Huartier. La propriété foncière en Algérie, in Revue d'économie politique douzième année Paris, 1898, p 724.

فرنسه حقه في الملكية يمكنه ان يصبب جزء تحقيق جزئي يسمح له في النهاية بالتمتع على عهد بثبت حقه في الملكية في اراضي عايش او في اراضي ملك.

عام 1897 التمييز بين اراضي الملك و اراضي العرش التي تذهب قانون 1873 و 1887، ولكن بقي هناك مسالة مطروحة تتعلق بعدم التصرف في اراضي العرش التي العهد قانون 887، او بعبارته اخرى، هل الشخص الذي يملك وعد بتسليم لعدم في ارض العرش، يمكنه طلب التحقيق الحرس، المخصوص عليه في قانون 1897¹ ولازم جانب لا اتحيز موقف ستيب، يعني رفضت هذه الحالة بموجب نصيحة 7 مارس 1898، لكنها وجبت نفسها ترصيح اسم الرئي المحالف لمجلس الشيوخ، بموجب نصيحة الحكومة العامة بتاريخ 17 مارس 1903²، وميسور السبب لعدم بـ 9 ماي 1903²

يتضمن هذا القانون ضد نظام للفرنسة، وببدو يتك من خلال اقراره لاجراء مهمين في هذا المجال، هم عامة العمر بحق الشفعة³، والقبول بعض الفصدة بالتسعة لتعفو المتعلقة و اراضي المفرنسة وفقا تم تنظيم هذا الاجر، الثاني بموجب المادة 16 من القانون، التي ربطت نصيحة بصور قرار عن الحكم العام⁴، يحد لأقاليم التي ستخضع لتطبيق هذا الاجر، لا ان هذا النص من رسائله مينة، حيث لم يصدر اي قرار عن الحكم العام يحد لأقاليم التي ستخضع لتطبيق هذا الاجر⁵

يبين ان هذه الرخصة التي منحت للفصدة لتحقيق في المعاملات العقارية التي تد ب لأقاليم المفرنسة، كان الهدف منها التخفيف من البطء التي يتسبب الاثبات عن هذه المعاملات، والتي صارت لا تتناسب مع لقيمة التجارية لأراضيها، على عكس عمل الفصدة يكلف لأثبات مبالغ أقل من تلك التي يدفعونها للموتفكر، خاصة ان اعتماد على

¹ عبد الحفيظ بن تشو المراجع السابق ص 209

Arthur Girault. Op.cit, p 594.

² مرسوم 17 ماي 1903 عن هذا القانون

Emile Larcker. Le régime foncier en territoire du commandement et l'article 16 de la loi du 16 février 1897 in revue Algérienne et Française de législation et de jurisprudence tome 26, année 1904, Adolphe Jourdan Libraire éditeur Alger 1905, p 95.

هناك من وجد هذا عن التأكيد لعدم ببعو ستيب "عواهد ومساعدات لم يرد في العربية رسمية الحكومة

لعمامة بتاريخ 28 جانفي 1904 بعد نصحه الكامل في المراجع نفسه، ص 96

الأهالي لم يعودوا يتمكنون من شراء كاهيه ببيع مبالغ تفضيه عن هذه الممتلكات العقارية

بما الماده 18 و لأخبره من قانون 1897¹، فقد نصبت استثناء آخر ببيع العقار بانهاء حرج مجاز يصيب العائون الفرنسي، ويطلق الأمر بالانهاء على المرات 11 وما بعدها من قانون 1887² بحايه المعوز، والمصلحة ببيع العقار المشاع بأمره العيني وقسمت بين الأهالي

2- إجراءات تطهيره

عرفت بين قانون 1897³ قد ألقى جزءات التحقيق العامة والجزئية التي نصت عليها القوانين السابقة، وجاء بجزء جديد يمثل في التطهير الجزئي (*Purge Partielle*) وهو جزء في مديون كل الملاك والمشتريين، لأوربيين والجزائريين على حد سواء حيث صار بوسعهم نصب جزء التطهير الجزئي، الذي يمكنهم من الحصول على عو ملكيه بشكل بقطعة الانضلاق الحقيقي للملك

وعرف أيضا بين قانون 1897⁴ قد ميز من جديد بين أراضي الملك وأراضي القوم، وبهدف إزالة الغموض الذي قد يكتنف تطبيق هذه الإجراءات الجديدة، قد أصدرت الحكومة لعمامة تعليمات 7 مارس 1898⁵، قصد توضيح وتسهيل الخطوات التي يجب اتخاذها في هذه العملية، في محاولة لمنع خطوات التجار عملية التطهير الجزئي في كل من أراضي الملك وأراضي العرش

- التطهير في أراضي الملك

لتوضيح هذه العملية ندون الخطوات التي تلاب بباط رئيسيه من هذا الشرح لنكون يمكنهم نصب التطهير⁶ وما هي الأراضي التي يمكن ان يصبى فيها التطهير⁷ وكيف تتم عملية التطهير وماذا يترتب عنها⁸

¹ Arthur Laroche, *Op.cit.* p 595

² الأمر ليس لكامل هذه التعليمات هي

³ *Estimation et l'estimation Code de l'Algérie annule, tome II, 1895 1905 supplément, année 1897 pp 14-28.*

الأشخاص الذين يمكنهم طلب التطهير

نعر في المادة 4 من قانون 897 ما يلي يمكن تصلاته كما للمستثمرين، وينبغي تمديد في الجنسية أو الأصل، من ينسبوا إلى اتحاد لأجر ذات المتصوهر عنها في القانون الحالي¹.

يهم من هذه المادة من التطهير الجديد مدح يمكن توسع كثير من جزء التحصيل الجزري المتصوهر عليه في قانوني 873 و 1887، فحسب هذين القوانين، فإن التطهير مدح فقط للأوربيين، الذين اشترى عقارات من الأهالي أو لأهالي، والأوربيين الذين ينسبوا عقارات من لأهالي، ويعتبر - موثقة، فلا يمكنهم لاستفادته من هذا الجزء.

في قانون 1897، فإنه يقبل بين كل مالك أو مدعي الحق في الملكية، سواء كان أوربي أو هيب، ومهم كذا الشخص الذي مدحه المحرر هيب أو أوربي²، ومهم كتب المهر. انتهى تعود إليها ملكيته، ومهم كاتب مصلحتها (تعاقد، تركه، تملك)، ومهم كانت ميرد أتعف الذي يثبت هذه الصفة (عقد عرقي، عقد موثق)، وهذا التعميم يعد من بين نقاط للتجنب التي جاء بها قانون 1897

لكن الوضع في هذه التسهيلات في طلب التطهير، لم يكن العرض منها حصة مصانع الأهالي وبخلافهم من الحيف الذي حقق بهم جزء القوانين السابقة، وإنما كانت تلبية منها، حصص أكثر عدد ممكن من الأراضي الجزائرية سبعة القوانين الفرنسي يعني فرنسا - بما يسمح بالتعلق إلى أودي لأوربيين في شروط أكثر است

ويكن مع هذا التعميم، يمكن أن يلاحظ وجود شرطين فقط لأوربيين يجب أن يكون الشخص الذي يصيب التطهير ممارسا لحقوقه المدنية، وبملاك القدرة على التصرف في ممتلكاته³، الشرط الثاني هو أن حسب التطهير مفروح عدم انعكاس هذه معنى هذا أنه يرفض طلب المالكين لحقوقه المدنية، مثل الزهر العقاري، ورهن التحيز العقاري، وحق

Victor Démontès. Op.cit, p 338

Emile Larcher. Traité élémentaire - Op.cit. p 112.

Instruction du gouverneur général du 7 mars 1898. n° 6

استنادا للتعريف¹ ومع ذلك فإن حسب التفسير مباح بشركاء في الملكية المشاعية، متما هو مباح تماثل فقط.

وأصبح من باب المستثناة هي الملكية المشاعية لعقار م، به الحق في صلب التطهير والحصول على عدد، وإن لأحزاب لا يمكن أن يتعرضوا على سند، لكن الصعوبة تكمن في معرفة الترخيص الإدارية عن هذا التطهير وإصدار العقود، هي سبب بخصوصية التخصيص الذي بعدم بالتخصيص فقط، أو بالعكس متضمن بخصوصية كل المستثمرين في الملكية، به قصوره معقد جدا، ويمكن أن تعد من بغير الأجواب التي تضمنها قانون 1897

الأراضي التي يمكن أن يطبق فيها التطهير

جاء في المادة 12 من قانون 847، بهذا الشأن² (جزءات السبعة، لا يمكن أن تطبق سوى في منطقة النزل الجزائري، المصنفة طبقا للمادة 31 من قانون 26 جويلية 1873 وإخراج مصنفة النزل، بالأقاليم المتحدة بقرار من حصصه صدره عن الحاكم العام³ بفهم من هذه المادة بأن جزءات التطهير لا تصح سوى في منطقة النزل الجزائري، من مصنفة التصحر، فهي مستثناة من سائر ما تم تخصيص قراره عن الحاكم العام، بالأقاليم التي ستكون محل تطبيق هذه الإجراءات، فالتطهير من لا يطبق سوى في مصنفة النزل، ومع ذلك يوجد هناك إشكالية مهمة، وهي هل كل أراضي الملك الواقعة بمنطقة النزل يمكن أن تحصل (جزءات التطهير، دون استثناء، أم أن هذا (جزءات بعض فقط لأراضي التي لم يتم فرنسيتها بعد، والتي لم تصدر بشأنها عقود إدارية أو عقود موقتة، غير أن هناك إقليمي هي النزل، كانت إحدى عن تطبيق هذه (جزءات، قانون 1897، لا يعني سوى ملكية لأهية، بمعنى أن لأراضي التي حصلت للقانون الفرنسي، غير معنية به (الجزء، وهي تشمل الأراضي التي حصلت لتطبيق أمرية 2 جويلية 1846، وكذلك التي لم تيسر الملكية الفردية بها عن طريق سياسة التخصيص، و نتيجة لتطبيق قانوني 1873 و 1887، أو تلك التي تم استئذاه من تطبيق أمرية 2 جويلية 1846، في منفي

Maurice Ponsard, La propriété foncière .. Op.cit p 465.
Service départemental de Constantine. Op.cit, p 4.

الأولى، تصنف اليها هي لأخير المدن ومراكز الأسبطن، التي تم شؤها من طرف بلدية

- اجراء التطهير 'Procédure de la Purge'

كل شخص مالك أو مشتري عقار من نوع منته وسو * كان يوريب أو هيا ييرب
التحسين حسب قانون⁸⁹ - على حد يضر عقاره من كل الحقوق العقبه¹، يمكنه أن
يرس تلك إلى الولي في العصفه العديه، أو إلى القات العام لمنصفه العسكريه²، يجب أن
يحتوي ه الطلب على تعبير يقوى قدر إمكان العقار - مع تحديد اسم ه العقار وحوده
وعناقه بالتقريب³

إذا كان ه الطلب يسد في الشروط المطلوبة، يتم إصدار قرار من الولي أو من
القائد العام لمنطقه، ينصمن تعيين عون اداري لإجر * التحقيق، ويحد لليوم الذي ينقل
فيه ه العون إلى المكان المعنى، على أن لا يتجاوز سنك (30 يوم ابتداء من تاريخ بداع
الطلب⁴ ويجب أن يشر ه القرار في الجريدة الرسميه لحكمه، ويعلق في عسول
لقبله للمعنيه، وه قبل 20 يوم من نقل العون لإداري وه المشرح والمشرح يكون
بالتعميه للأشخاص المعنيين بمدة عداة لتقديم كمل العهود والشهادات والوثائق التوجيه
التي ومن الحقوق التي يدعوى في العدر محر التحقيق⁵ هه الوثائق والشه⁶ أو
سيسندبب العون لإداري ويترجها في محضر (المادة 6) من قانون 1897)

في اليوم المحدد في القرار، يتجه العون إلى المكبر المعنى مرهه
بمهندس، يحد أولا بالمحرف على العدر موضوع العقب، يحد -تلك يوم يرسم حدود ه
العدر ووضع محيطه، كما يتم وضع معالم حدوديه سعاد المعنى بالحدود، ويعبر
وضع المعالم الحدوديه بمثابة وسيله اشتهريه أو * انجبراس، وكل من له حقو⁸

⁸⁹ المادة 4 من قانون 89

المادة 6 من القانون نفسه

المادة نفسها

⁶ المادة 6

Emile Larcher Traité élémentaire... Op.cit. p 114

¹ Maurice Poux, La propriété foncière... Op.cit p 461

تتمتع بسبهي مرحلة التخصيد، ينتقل للمور ^١؛ أرى إلى المرحلة الثانية، وهي إجراء تحقيق معمق يشار منكمبة العقار محل التحقيق، حيث يستعين جميع الأقوال والشكاوى والوثائق الشريفة المتعلقة بهذا العقار، سواء كان مصدر هذه الأقوال والوثائق هو الشخص صاحب الطيب نفسه، أو من الأشخاص الآخرين، منين يدعون بأنهم ملاك لهذا العقار أو مجرد منه، و أنهم يحكمون حق الارتفاق أو رهن عقاري، عدا بقوم للمور لإدراج تدوين هذه الأقوال والشهادات والوثائق في محضر مؤقف^٢

يولي هذا المحضر موقع في دار البلدية لمدة 45 يوم بداية من يوم عرضه، وخلال هذه المدة، تسلّم نسخة من هذا المحضر، باللغة العربية إلى العديد للمكلف بمصعبه الأملاك^٣ ويتم علاه لأشخاص المعنيين بذلك، بواسطة نشر إعلان يعق في مقر بلدية^٤، وتوزيعه في أسواق النخيلة

خلال هذه المدة (4٥ يوم)، يمكن لكل شخص أن يطعن على هذا المحضر، ويودخ دعا بذلك الأقوال والشكاوى المتعلقة بحقوقه العينية التي يمكن أن يدعيها في المحضر المعني^٥

في الأيام المشرفة التي تلي انقضاء المصبة المتحصدة، يقوم المور ^٦؛ أرى بالتدخل من جديد إلى المكان المعني بحدوث الشكاوى المعصمة، (أم لا تم نكر هناك أي شكوى، فلا داعي لتفطه من جديد) بعدد يقوم بتحرير محضر نهائي، يقرر رايه المدعم بتدريرات كما يشير فيه إلى الحقوق التي يمكن أن تعود إلى المونة على هذا العقار، التي يمكن أن

^١ نصر محمد ٨ من قانون ٨ و١٠، وك تعليمات الحاكم العام بتاريخ 7 د س ١٩٠٨ عدد 4 1٥

المدع عن قانون ٨٩7

^٢ كما تم عرضه هذا على يد محكمة المصالح ينشر في جريدة المشرق بعد تعليمات الحكومة تمسه بتاريخه

7 مايو 1٩٠٨، رقم ٨

^٣ المدة 7 من قانون ٨٩7

بظهرها التحقيق⁴ ثم يرمى هذا المحضر مرفوقاً بوثائق التوثيق إلى مدير المومنين² بناء على ما يرد في هذا المحضر، يقوم هذا الأخير بتحرير العقود³.

إن كان المحضر انتهى في هذا الشأن إلى أنه لم تقدم إليه شكاوى هذا لاعتدلت صاحب قسط، فإن مدير المومنين يقوم بدوره بإصدار عقد الملكية، يظهر العقار من كل الحقوق العينية، التي لم تتم المطالبة بها في الوقت المناسب⁴.

بما إذا قدمت شكاوى، لا تعترض على ملكية صاحب العيب، ولكنها تدعي بأن لها حقوق عينية (حق لأرناق، رهن عقري *Hypothèques*، رهن الحبار، العقري *Antichrèse*) وأن هذه الشكاوى عبرها صاحب العيب بمطالب مؤسسه، في هذه الحالة، يتم تحرير عقد ملكية بفسده هذا الأخير مع تدوين هذه الحقوق العينية على العقد المسكور⁵.

في الحقوق العينية التي لم يتم تقييدها بعد لهذه (أجر ملك لتعير مساهمة عهد كنس طبعه وتاريخ العقد الذي تبينه، كما أن جميع الاحتجاجات والشكاوى، التي لم تقدم في الوقت المناسب لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار.

بلاسر، فإن عقود الملكية التي يتم إصدارها، كمن تكريه على نفس النموذج الذي تم به إصدار العقود أثناء تضييق قانون 1873⁶، فكل عقد يحصل لتسويق بده عينية، من خلال تقييده وحدوده ومساحته، مع ذكر أسماء كل المشاركين في الملكية، وصاحب كل منهم ولكن مع وجود فرق مهم، وهو أن لأجده امتيازاته على هذه الملكية (مثل حق الأرناق، رهن الحبار، رهن الحبار العقري)، يتم إدراجها في العقد، حيث سون هي عمود خاص⁷. كما يتم إرفاق العقد بمجمعة العقار.

⁴ المادة 8 من القانون

المادة 4 من القانون

⁵ انظر ترقية الحكومة للعمه بقاويه⁷ من 1848، رقم 21

Maurice Pouyanna, *La propriété foncière* - Op.cit p 462

⁶ المادة 11 من القانون نفسه

⁷ Maurice Pouyanna, *La propriété foncière* - Op.cit p 463
Ibid.

نتائج التطهير

يمكن حصر نتائج عملية التطهير في نقطتين أساسيتين هما التطهير بمقتضى
قانوني، والفرنسي

بالنسبة لنفسه. الأولى هي كل الممتلكات المملوكة التي لم يتم إيداعها، ولم يحتفظ
بها على أنها تعتبر مصادرة بشكل نهائي، وهذا الإجراء هو الذي تجبب وحدة من أهم
الأحكام التي وقع فيها مشروع قانون 1873. وعنده يمكن القول بأن العقد المبرر من
طرف الإدارة الدومين، يشكل فعلاً بطلان الإطلاق الوحيد بملكيته

ب. بالنسبة لنفسه الثاني، وهي الفرنسية، فيمكن القول بأنه بعد تحرير عقود
الملكية صدد لإجراء التطهير الوارد في قانون 1877، فإن التعديلات التي
أدخلها، ستخصص بشكل نهائي نظام الممتلكات الفرنسية، بمعنى أن هذه التعديلات قد تمت
فرسنتها نهائياً، وهذا ما يؤكد المادة 7 من هذا القانون

يمكن تحقيق هذه النتائج بسهولة، إذ كان صاحب الممتلكات أو حقه المبرر
الذي تمت فرسنته وتطهيره، لكن في حالات كثيرة، يكون الممتلكات ملك لأكثر من شخص
وحد، بحيث يكون الممتلكات مملوكة على المشاع بين عدة أشخاص وفي هذه الحالة يصعب
تحقيق نتائج هذا الإجراء، الذي يطلب من طرف شخص واحد، أو بعض هؤلاء الأشخاص
فقط وهذه الحالة تعتبر - كما ذكرنا من قبل - واحدة من أكثر العقبات التي تصعب
قانون 1897.

ب- التطهير في أراضي العرش

في أراضي العرش يمكن التفرع إلى نقطتين أساسيتين هما من هم الأشخاص
الذين يمكنهم طلب التطهير؟ وكيف يتم عملية التطهير وماذا يتوجب عليه؟

- الأشخاص الذين يمكنهم طلب التطهير -

محمداً، لأشخاص الذين يمكنهم طلب التطهير، هم أهالي، الذين يتكون أراضي العرش، يعني أنه لا يمكن جزء التحقيق بدء على طلب شخص من خارج القبيلة، ولا يملك أي حق على العرش محل التحقيق¹.

رغم أن المادة 4 من قانون 1847، قد كانت شاملة في هذا الجانب، حيث تكلمت بحسب عن الملاك والمشتريين بمعنى أن الحائزين على أراضي العرش في لأصل ليس لهم حق الملكية، غير أن المادة 13 من القانون²، قد وضعت حد لهذه التبر، حيث تضمنت الفقرة الخاصة التي يجب اتباعها من أجل جزء التطهير في أراضي العرش كما أن تعديلات الحكومة العامة، الصادرة بتاريخ 7 مارس 1848، قد أعطت هذه الفكرة حيث نصت على أن الحذر في المدعي لحقه في حيازة أرض عرش، هو وحده³ في يمكنه طلب فتح تحقيق جزئي، وهذا التحقيق يشكل مقبلة صريحة في صريو يجب رغبته في بيع عقاره أو التصرف فيه بحرية⁴.

وكان لابد من الإشارة إلى قضية مهمة، وهي تأثير حاله الشروع على تطبيق لجزء التطهير، وهذا على الرغم من أن حاله الشروع أقل انتشار في أراضي العرش منها في أراضي الملاك⁵ وهذا يجب التمسك به فتح جزء التحقيق يتطلب مواصفة كل المشتركين في حيازة الأرض⁶ وهي الآثار المترتبة عن تحرير المحور سيمس الجميع، ثم سيمس هذه الشخص الذي طلب التحقيق، وهذا مع الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن تحرير المحور المصنف بأراضي العرش يكتسب أهمية كبرى فيما يخصه إلى نفس الآثار التي تترتب عنها في أراضي الملاك، فهي تؤدي إلى انتقال لأرض من حاله العرش إلى حاله الملاك، بمعنى أنه يصبح قابلاً للبيع، ويمكن أن تكون محض معاملات تجارية، ولأنك بين هذه استتجه لأخيرة ستكون لها عواقب وخيمة على المجتمع الجزائري.

Emile Marcher, *Traité élémentaire* .. Op.cit, p 126

Etienne et Lefebvre, *Code de Algérie annoté* tome II 1895-1905, supplément, année 1897 Op.cit, p 68.

Voir *Instruction du gouverneur général* du 7 mars 1894, n° 22

Maurice Poux, *La propriété foncière* .. Op.cit p 479.

- إجراءات التظهير

يتم إجراء التظهير في معظم مراحله على نفس الموال المصح في عملية التظهير في أراضي المنس، حيث يصدر قرار يعين العون الإاري المكلف بالتحقيق يعود هذا العون بوظيفتين إلى المكافئ المنس، يحزر محضرين، حدهم موقت بوضع مدار التظهير لمدة 15 يوم، والآخر نهائي يضمن دقوال والشكوك المعضمة أثناء عملية التحقيق

نكن هناك فرق جوهري بين الخائين، يظهر ذلك أثناء نقل المحضر النهائي، بدلاً من تحويله إلى مدير الدومين، الذي يحزر العقد أو ينظر قرار المحكم، يتم تحويله إلى المحكم إلى الحاكم العام، وهذا المحضر النهائي، لا يكون نهائياً، لا بعدد يتم تصديقه عليه من طرف الحاكم العام، تمام مجلس الحكومة

وهذا يعني أن النزاع التي تثيره عملية التحقيق، لا يتم الفصل فيها من طرف المحكم، كما في أراضي المنس، ولكن المحكم العام، يعني لا أنه هي التي تبت في كل التكرار، وهذا طبق لمبدأ الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة فيما يتعلق بأراضي العرش وهذا المبدأ، تم تثبيته بواسطة المادة 13 من قانون 1897.

- نتائج التظهير

يمكن للعرش أن نتائج التظهير في أراضي العرش، كثر فميه منها في أراضي المنس، ويبدو ذلك في النقاط التالية

- انتقال الأرض من النصار الحاص بأراضي العرش، إلى نصار المنس المحصنة لغرضه يعني هذا أن الشخص الذي كان يشغل أراضي العرش، ينتقل من مجرد حوز لهذه الأرض إلى مالك لها،

تكتسي هذه النتيجة أهمية كبرى، لما يترتب عنها من تبعات قانونية مهمة من هذه الأرض التي كانت إلى غاية ذلك غير قابلة للتصرف فيها، أصبح من الآن فصلاً قابلة لمختلف المعاملات العقارية (بيع، رهن، هبة، ...). والنزاع التي ستثار حول هذه الأرض هي ليست من صلاحيات الإدارة، وإنما من صلاحيات المحكم القضائية.

¹ المادة 13 من قانون 1897

- حصروع لأرض لسلطة العلون الفرنسي بشكل نهائي، وهذا عند حصول عموم
التملكة الخاصة بهذه الأرض، يعني فرمتها التامة.

بصير، أرض من كل الحقوق العينية السابقة، وعموم الملكية هذا تشكل نصه
الانطلاق للوحدة سميكة

وهذا يمكن أن يخلص إلى سيجو، وهي أن قانون 1877، بالسبب ثجراتيين، لا
يكن حصوله على سببه من قوانين، مادام بوي في النهاية إلى غشيب الرصي للعرش
وسهل انتقاله إلى أيدي لأريبيين وذلك هي العدة النهائية لكل القوانين الجزائرية
السابعة

وبهذا الشكل يكون قانون 1897 قد حقق رغبة بوركييري دي بوسيران
(*Pourquery De Bousserin*)، التي عبر عنها ادم مجلس السيوخ بالنظر إلى النقد
الذي سعى إلى تطبيقه في الموضوع الاقتصادي لأهالي، فإن النضم الحصص برالصي
العرش يجب من باب المصلحة العامة أن يروى في أقرب وقت ممكن¹ وهذا
كانت قريته الإدارة لاستعمارية منذ البداية.

3- حصة قانون 1897

من بعض الكتابات الفرنسية²، بأن قانون 1897 قد جاء ليوفى بين مصطنعين
مختلفين: مصحة لأهالي ومصحة المصميين في نفس الوقت، مصحة المصميين التي
لم يرعها قانون سياتوس كونسيلت 1863، ومصحة لأهالي التي لم يرعها قبل
1873 أي أنه جاء ليحد كل ما هو ييجي من القوانين التعديري السابقة، والسؤال الذي
يخطر بباله هل يمكن من ناحية العمية تحقيق هذين المصطنعين المتباينين على
أرض الواقع

من العتص في تدج بصيوق قانون 1897، سيكتشف بسهولة إلى هذه الغاية
المرجوة التي اعس عنها لم تحقق، على الأقل بالنسبة لأحد الطرفين، وهم الأهالي الذين

¹ Leon Rouver Op.cit, p 29.

² Fauré Rouver Op.cit, p 294.

تم يستفيد شيد من هذا القانون، من أنه رلا في اعمارهم وتعدسقتهم، ويمكن اشارة نك في عدة نقاط منها

من قانون 1897، لم يات بجديد لقاعدة الملاحين الجزائريين، بل رث في تجربتهم من ارضهم، ويمكن ان يستدل على ذلك بالرسالة التي بعث بها جده عرش الصخرى لبي منير النوميين بوهري، والتي يشكون فيها من لاجراءات التصفية بقانون 1897 والأضرار التي احدثها بهم⁴.

منذ دخول قانون 1897 حيز التنفيذ (سنة 1898)، والتي غايته سنة 1903، تمت دراسة 929 تحقيق جرمي اصب بالتصديق على العقود، منها 810 في مملكة وهران و احد في مقاطعة الجزائر، 18 في مقاطعة قسنطينة، بصاب اليها 136 تحقيق كانت ملفتها قد خولت الى مصلحة النوميين (وهران 66، الجزائر 26، قسنطينة 14) وقد كثر مملكة العقارات التي تم بصدور عقود ملكيتها بـ 49 (40 هكتار² بينما بقي 508 ملف في انتظار الدراسة.

! ان يساعد في مصير هذه الاراضي (المقره بأكثر من 40 ألف هكتار) التي تمت ترسيها بواسطة السلطات انجربية التي تم جزاها⁵ والجواب ان جز هذه الاراضي قد صار ملك لأوربيين⁶ وتم يبق منها سوى جزء صغير جدا بيد الأهالي⁴، وبالتالي يمكن القول ان المصنفين لأول من هذا القانون هو لأوربيين

- ان قانون 897 قد شكل صربه النهاية لقضاء اراضي العرش، فبعد كان هذا النظام يقوم على حمية التفريق بين ملكية الارض وحقارتها، سمح قانون 1897 لملاحين بتاجير اراضي العرش او استعمارها في شكل رهبنة، او بيعها، بعدد كانت في المصنف ضمن اراضي التي لا تباع ويسري، فقد جاء في مذكره المصنف مصلحة نوميين اهالي سنة 1917 ان التمتع بارض ببيعة بنظام عرش، لم يعد يختلف في بصر العلاج الأصلي

A.N.O.M. C.G.A., carton 1N/5.

C.G.A. Exposé de la situation générale de l'Algérie, Victor Reint. Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1904, pp 92-93.

Ibid., p 94

⁴ جده است تدير هذا التحقيق لعدري هذا المصنف على عقود ملكية ناعم جده ليد في دافع، في تمكينه

عن حق الملكية¹، وهي مقدرة عجيبة، حين يرى بأن قانون 1897 كان يدعي حصته ملكية لأراضي الجماعية لعرصه بيبى وهو حيايه ملكيه لأهلي، قد به يستطع غير انقصاء على فكرة الأراضي الجماعية أصلاً² ومن هذا يبدو العاية الحقيقية بعد القانون، وهي دعم الملكية الأوروبية، من خلال الاستيلاء على ما تبقى من أراضي العرش

جدول رقم 09 يوضح مساحة العقارات التي أعطيت بشأنها عقود ملكية لردية بعد إجراء التحقيقات الجزئية إلى غاية 31 ديسمبر 1927

املاك بلدية	املاك الدولة	املاك عمومية	اراضي عرش	اراضي ملك	المجموع
10 734	56 565	22 689	557 697	26 373	644 013

الوحدة هكتار

المصدر عبد الصديق بن شيهو، المرجع السابق، ص 21.

من خلال هذا الجدول يبين بأن قانون 1897، قد استهدف أراضي العرش بدرجة الأولى حيث نجد بأن مساحة أراضي العرش التي حصصت لتجفيفات الجزية و عصب بساتينها عو- ملكية، وبالتالي تمت فرنساها، تمثل نسبة تفوق 90% من مساحة أراضي التي حصصت للتجفيف الجزية، ومن هذا يبدو حضوره هذا القانون عبر المجتمع الجزائري، وهذا قد خلص إلى استنتاجه سي هني، قاضي مدينة لأصنام، حين صرح بأن استمرار قانون 1897، لا يقل حضوراً، في نظر المسلمين، عن حضوره قانون 1873³.

- من استيعاب التي جاء بها قانون 1897، يجب فحص المعاملات العنصرية مكنت الأوروبيين من الاستيلاء على الأراضي الجزائرية، بشكل يحد وجو- المجتمع الجزائري، حيث جز- المزارعون الجزائريون من أراضيهم وبالتالي حرمو من مصدر الثروة

¹ شارل روبرت أيزنمان، الجزائر بين التمدد والفساد، ج 2، المرجع السابق، ص 249.

المرجع نفسه

³ Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, tome II, éditeur Karthago, 2005, p 264.

في 25 فبراير 1900¹ وقد اعترف المندوبية انماثية العربية سنة 1901 عن امته في لا يوجد مرر المشاع على اذنه عنده الشركة في الملكية، وصانف بال يكون مصاريق المراء على عائق من سبب في حادث الكارثة بالجمعة، وان لا يقع مصاريق التسجير لا على المهد المستفيع او المشتري² غير ان هذه الاقتراحات لم تجد اذنا صاغية من جانب الإدارة

وفي اواخر يمكن الفور بان قانون 1897 لم يهتم شيد سحر الزبير، وقد يمكن حتى من محبوسهم من قنجدورات التي مسبت لبي القواسم العقارية السبعة كما قد يمكن من يحا حلون لمشكله العقار هي اجر سر، التي طلب مصروحة منذ سنة لا حداث، هو عليه مصنع الفور³ وقد ما سيقع د اداره لاسيما رية إلى البحث عن حلول جري من ذلك اصدار تشريعات عقارية أخرى، كما سترى في الفصل الموالي

¹ شارل روبير جروب، الميراثيون المسمون، ج2، المرجع السابق، ص 222

المراجع نفسه

المبحث الثالث نظام العيالات أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين واستغلالهم

من عتبة النوع الاستعماري التي مست حسب الأراضي الجزائرية، والتي - حسب الإدارة الاستعمارية - فحصل ترسانته من القوانين العقارية، لا يكفي وحده لتوضيح سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وما يترتب عن ذلك من نتائج، بل إن هذه السياسة قد ارتبطت في بعض جهات الوطن بشكل مباشر بنظام العيالات، بل إن هذا النظام قد برز بدوره سلاح وحيدة على حياة المجتمع الريفي في الجزائر ومن هذا المنطلق نأخذ من التصور الذي أدهى بظروء على النظام الغني في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واعتبره جزء من السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر.

فإن التصور السياسي الاستعماري في مجال العيالات، لابد من الإشارة إلى أهمية العيالات في حياة سكان الأرياف الجزائرية لقد كانت العيالة مصدر رزق الكثير من فجاريزيين، من سكان الجبال، والهضاب العليا والداخلة، فقد كانوا يخصصون منها على تحطيب للاستخدام في غراس البساتين والأشجار، ويخصصون من ثمار أشجارها غذاء لهم ويجوزون فيها بعضهم خلال فترة الفترات الفارصة والحر الشديدة ومنهم من اتخذ من العيالة مأوى له، حيث يقيم فيها قبوه أو حيمه، بل حتى بعض القطع الأرضية الموجودة بجوار العيالات والفرح الموجودة بحدودها، كانت تستغل في زراعتها بعض المحاصيل الموسمية، فضلا عن استعمال العيالات كمرعى خصبة، وقد ارتكبت الإدارة الاستعمارية الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للعيالات في حياة المجتمع الجزائري، ويبدو أن في تصريح الحاكم العام الفرنسي بجزائر حوزر (Jonkart) أمام البرلمان الفرنسي سنة 1892 والذي جاء فيه أن العيالة كانت تسكن في السابق نصف أو حتى الثلث من حياة الأهالي².

Djamel Sari. Le problème forestier dans l'Algérie durant la période coloniale marocaine El-Tarik. centre national d'études historiques, Alger. 1974. p 41

و. محمد عيسى. سياسة العقار في السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال العهد الاستعماري. ص 4 م أعمال المؤتمر الوطني الثاني حول الجزائر في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962، ص 107 و 108.

محمد عيسى، الجزائر، 1977، ص 7

1- السياسة الاستعمارية في مجال العائلات خلال النصف الثاني من القرن 19

لقد حثت مسألة العائلات مكثفة هامة صمم السياسات العنصرية الفرنسية في الجزائر ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات الاستعمارية في التحكم بنموها على هذه الثروة الهائلة ويمتد ذلك من خلال بثك أسرارها من الفوارس و الجزائر التي كانت تهدف في مقدمات إلى تحقيق جملة من الأهداف منها.

- اقترح سكان المناطق الجبلية وإرغامهم على الابتعاد عن العائلات، وبشكل متزايد منافع المقومة الجزائرية، خاصة وإر غلب الانتفاضات الشعبية خلال القرن التاسع عشر قد انطلقت شرارتها من المناطق الجبلية والعائلي

- توفير المزيد من الأراضي، بما يسمح بتشييد مستعمرات الاستيطان الأوروبي في الجزائر

لقد حرّضت العائلات كدراهم لأصطهاد الجزائريين، من خلال جرّاءات التحرير ومصادرة الأراضي، والسجن والإبعاد، وقد صن عمال السخرة وغيره

- وضع الثروة العائلي في خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية

لقد ساهم (Code Forestier) الاستعمارية في تطبيق القانون العائلي الفرنسي (Code Forestier)، الصادر سنة 1827 على العائلات الجزائرية منذ سنة 1836¹ وتدبره من سنة 1838 نشأت فرنسا مصلحة العائلات (Service Forestier)، وقد قصد وضع خريطة سمات الجزائرية وتحديد مصادرها لإجماليه، ومن هذا انطلق عميات عصابات أملاك الجزائريين وأصطهادهم.

لقد ضربت عمليه تهديم الممتلكات للعائلي مشاكل جديرة، حيث وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم في مواجهة إدارة استعمارية عنيدة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري وحاجاته الأساسية من هذه الثروة الطبيعي

بمجيء بيجو حاكم عام على الجزائر، أواخر سنة 1840، وتحلى بالأمر الاستعمارية عن سياسة الاحتلال المحدود، واتخذ هو نحو التوسع في المناطق المحتلة

ودعم سياسة دسبطين لأوروبي في الجزائر، اتجهت مسأله العنصر نحو التعقيد، ففي سنة 1843، صدرت أوامر عز بيجو بمنع القباب الجزائرية من تصادم القبرل في اطراف العنصر مهم كانت لمبررات لذلك، ونهض سكان المناطق المجاورة للعنصر مسؤوليه حمايتهم من الحرائق مهده إياهم بالمكثور أمام المحكمه الحريه¹

وبناء على قرار بيجو لعام 1843 بد تصويب حرائق العنصر حسب لأعمال الإحصائيه العنصريه للجيش الفرنسي، تفرقت عنها مديعت فصائفة بحرض العنصر لجزيرة لعنصر فسيه، تسمى البسج والأبعاد ومصادرة لأراضي والغريسات المقوية وحرص على المسحقة بصالح لأسبطين²، وهذا يعني إضماره إلى أن هذا لأجراء لأحيز يعني لعود إلى جزاء البسج الوسي، وهذا من جلاتي لعود إلى بسج جلاء المسحقة.

وفي عهد الجمهورية الثابته، تم تحرير سبعة³ دولة على الغنص، وهذا من خلال قنول 16 جوان 196 الذي نص في ملحه الرابعه⁴، على أن العنصر و لأخص هي مكياة تابعه لأولة باعتبارها فصائفة شغرة وكاب حجة لإثارة الاستعمارية في ذلك هي تطبيق التشريع الإسلامي الذي يعتبر كل رصن مواف لم يدار اصحابها إلى إحيائها أرضاً شغرة.

ولذا عرر هذا العنصر ملطه مصححه العنصر في مديعه ومعاقبة كل من يهود بممارسات بسبب لصرار بالممتلكات العنصريه للدولة، حيث تحولت في عهد (مير صوريه) لثنيه إلى مصححه شبه عسكريه تآلف من عناصر أوروبية مصححه غلب من بوي لسنواقي الفصائيه⁴، هذا ويجدر الإشارة إلى أن نصبي قنول 16 جوان 196 قد سمح لسنوله بوصع يده على 292 1112 | هكتار من العنصر الجزائرية⁵

¹ تحول راجع لجزائر، الجزائريون للمسجونين، ج. المرجع لسبون، ص 47

وتم تقديم المرجع لسبون، ص 30

G. L. V. Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie. 1830-1854 Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1854, p 406.

⁴ بوجلاء بدمسي، المرجع لسبون، ص 4

1. Burdeau, op.cit, p 103

قصص تشييد الحقائق على الجزائريين من جهة وتلبية حاجات شركات الاستغلال التي تحتاج استثمارات 200 000 هكتار سنة 1860¹ من جهة أخرى، يصور الماريشال بيليمس في 24 جويلية 1861، الذي نص على فرض غرامات مالية على أربع مرات قيمة الزكاة، على الملاك التي يثبت تورطها في حرق العباب أو إتلافها لقطعاء النيران التي تنتشر في العباب، مع حرمان تلك الملاك من الرعي في العباب المتحرقة².

وقد نتجت الإدارة الاستعمارية من الحرائق بزيادة بسيط أقصى للملاك على الجزائريين، حتى أن اندلاع هذه الحرائق في مناطق امبارك - شركات الاستغلال، وما زاد في عهد لوم العباب في الجزائر، هو أن اصحاب هذه الامتيازات قد صاروا يعمدون إلى حرق العباب القريبة من تجمعاتهم ويصلون اليهم بالهبة بالهائي وهذا قصد الحصول على تعويضات مالية وعقارية فاجاء في تقرير لجنة ممثلي شركات الاستغلال نفيس في الجزائر، بينه خلال الفترة بين 1863 و 1865، تعرضت مساحة شريط 28 826 هكتار من غابات الفين للحرق عمدا من طرف الهائي، وأن أصحاب هذه الامتيازات قد اتفقوا على هذه المساحة رسمال قدر بـ 3 890 000 فرنك³ وبالتالي طأبو بحرقهم في التعويضات المالية عن هذه الخسائر التي بدعوى أنها لحقت بامتيازهم.

برولا عدد رعية اصحاب شركات استغلال نفيس، والذين قدر عددهم بـ 30 شخص، أغلبهم من المغرب من الدوائر السياسية في باريس، أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوم بتاريخ 2 فبراير 1871، يقضي بمنح أراضي التي صلبت لحرقها

¹ عيسى بوز، المرجع السابق، ص 1

² بوز بوز، الجزائريون المسلمون، ج 1، المرجع السابق ص 24

Commission des délégués des concessionnaires des chênes-lièges de l'Algérie observation sur le rapport de la commission d'enquête de Constantin sur les incendies de forêts en Algérie 1863-1865, Paris, 1866, p.41

لهند التركات من مدين، وقد قُرب مساحته بـ 2 860 هكتار¹، أما أراضي التي
سحبها البيرار فقد سمح لنظام التركات نشرتها على مبالغ رهيبة²

بعد الخرابي الكبرى التي وقعت سنة 1873، والتي نتت إلى آلاف 3 79 هكتار
من التعداد، التي أدت إلى اشرء حملة شرسة ضد الأهالي قرر للحاكم لعدم شاري
تطبيق عقوبة جف عليه على المسيبيين في هذه العرائق، فتم إصدار 144 حكم بالاعتقال³
حكم على اثنين منهم بالإعدام، وعلى الثالث بالأعمال الشاقة المؤبدة⁴، وفي هذه الأثناء تم
تشكيل لجنة كبيرة لاجتماع في عدي، تحت رئاسة أحد القضاة من محكمة الخرائق، وهذه
لجنة هي التي توصلت إلى سن قانون 17 جويلية 1874،

أما جاء قانون 17 جويلية 1874 ليوسع من سلطة مصلحة التعداد ويريد من
معداد الجزائريين من خلال لأجرءات التوزيع التي نصرت عليه، حيث نصت 11 مادة⁵
وقد تم التصويت عليه بعد اسهر فترات من صورا قانون وريبي 1873، ومنه يمكن
تفوق من قانون 1874 قد جاء ليعزز السياسة العنصرية الفرنسية في الجزائر، ومن كان
يهود - الأساس إلى حصاد سكان المناطق الجبلية الذين ظنوا يشكلون صيغة المعومة
الجزائرية

من حقيقة هذه القانون لا تكفي في الآثار الكبيرة التي يتركها على التحيه
الاقتصادية لجزائريين فقط، بل يمتد إلى ذلك إلى الجانب الإنساني⁶، وهذه من هتت إقراره

¹ الديبلاي صادر من معمود القدس في التاريخ: التقدمة لسياسة (1870-1890) - مرجع من هذا
هو: الموسوعة التونسية للتاريخ، الجزائر، 1987، ص 43

قد مر التعداد الوحيد بـ 1910 الذي نتج من 24 خمسة مليون بيت، من السنة التالية قرر على خمسة سبع + 2
ت - هذه الخمسة المليون بـ 1910 الهكتار في السنة حدد 4 - 500 ألف بيت بـ 1 - 500 ألف المليون
حتى بعد - 1910 - 500 ألف المليون الفرنسيين وهيكلة في الجزائر - لجنة لتعداد - 1910 - 500 ألف المليون

2000 من 19

⁴ الديبلاي صادر من معمود القدس، المرجع السابق، ص 46

⁵ نفس القاموس لقانون 17 جويلية 1874 في

⁶ Dupon, code de la législation sur les Juifs. J. Hattechuid, Editeur. Paris, pp 162-164

R. D.A., Année 1874, pp 450-451

⁷ Diplôme Sari, La dépopulation des Fellahs, op.cit. p 82

بعد المرسوم الحامشي¹ ولم يتذكر منها من شهادات جمعية² تعرض على الأهالي بعد كل حربى هذا فضلاً عن عدم ما فهم من الزعمى فى العدايات المحروقة، منهم من اصروا اندر راحى العدايات او بالقرب منها، وهذا صيلة الفكرة الممثلة من نول جوية الى نور بومير من كل سنة، وقد علق المورج الفرنسي بحرون (Ageron) على هذا القانون قديلاً هو ان تشريع قديم، لا يتلاءم فى شىء مع الواقع لاقتصادى بالأهالى

ورغم ان الإدارة الاستعمارية قد منعت سياسة الحجر ضد الجزائريين منذ بداية الاحتلال، ثم قضى بموجب قرار 1 ديسمبر 1840، ثم عمته بمرية 31 أكتوبر 1845 إلا ان الحب فى قانون 7 جوية 874 فى هذا المجال، هو انه يحصر الحرقى من مسبات الحجر، يجب نصب مائدة السائمة على به " ثب بورص لأهالى فى جنوب الحرقى فى ذلك بعد عملاً عدايات ضد فرنسا، وبالأهالى يترتب عنه تصديق "الإجراءات الثمانية المعمول انصوص على فيها فى امرية 31 أكتوبر 1845³ ولأنه بين هذا الإجراء، ان التصفية التى سطرها هذا القانون على الجزائريين، هى التى رعت الكثير منهم على الابتعاد عن العدايات، ولأنه جاء الى المناطق النائية البعيدة عن المراكز الاستيعابية، ونعت بالبعيد منهم الى هجرة للجزائر نحو البلاد العربية و الإسلامية⁴

على إثر الحرقى المموية التى عرفها مقصده قسطنطين سنة 1888، تعالت أصوات الأوروبيين، مصالحه ببسبب عيوب قاسية ضد الأهلى، وكتب لصحابة الاستعمارية نقول ان العقوبة يجب ان تصيب العرب فى جنوبهم وليس فى جيبهم⁵

وفى هذه الأثناء صدر قانون 26 أوت 1888، الذى صنف العدايات الجزائرية ضمن الثروة العربية الفرنسية، وفى نفس الوقت حصنت مصحة العدايات على شبه استثنائية فى تطبيق القوانين العربية⁶

¹ المادة 1 من قانون 17 جوية 874

² بول رادو جرون، الجزائريون للفرنسيين، ج 1، المرجع السابق، ص 214

Victoriano Prez, Etude sur la question forestière en Algérie, imprimerie Leon Lampront, Bone, (1902, p 60)

³ بوعبد القيسى، المرجع السابق، ص 34

Dybalé Sari, La dépopulation des Fellahs, op.cit. p 40

⁴ بوعبد القيسى، المرجع السابق، ص 35

ومما راد في معاناة الجزائريين، تلك القرار الذي صدر عن محكمة التمييز بتاريخ 29 فيفري 1883 الذي قلص تلك الحقوق التي حصصها قانون 16 جويلية 1891 لفرنسيي الجزائر في استعمال العيادات، حيث نص هذا القرار على أنه إذا كانت هذه الحقوق محفوظة فإن ممارستها يجب أن تخضع من الآن فصاعداً، ليس للتفويض أو لتصرف الإسلامي، وإنما تخضع لقانون العيادات، ومن هذا صدار الجزائري يجد نفسه في حالة مخالفة لقانون، وهذا ما حوّل حياته إلى جحيم، ويمكن أن نستدل على ذلك بعدد محاصر للمخالفين التي تم تحريرها، فخلال الفترة بين 1883 - 1891 حررت بأثره لاستعماريه 96.570 محاصر مخالفة¹

وبعد هذا ما دفع بلجنة التسيخ التي رأت في الجزائر التي لمخالفته بضرورة وضع قانون عيادات خاص بالجزائريين، يختلف عن قانون العيادات المعمول به في فرنسا

عد الجولة التي قامت بها لجنة التحقيق الدرامعية في الجزائر سنة 1892 برئاسة حور فيري، ووقوفه على العديد من الأخطاء الصارحة التي تعيث القصور للعالي، ثم شكر لجنة من طرف جويل كامبو²، أوكلت لها مهمة إعداد مشروع قانون غايي خاص بالجزائريين، وقد نجح عمال هذه اللجنة بوضع قانون 2 فيفري 1913³

وفي الوقت الذي كان يسيطر من قانون 21 فيفري 1913 أن ينبغي بيجرأة جديدة من شأنها التخفيف من معاناة الجزائريين، جاء هذا القانون بثلاث الفواصل المسندة، ولم يصف شيئاً جيداً سوى التخفيف من قيمة الضرائب، بل أنه نص على إلغاء سكال العيادات على المشاركة في حرسها من 1 جويلية إلى 1 نوفمبر من كل سنة⁴

من خلال هذا انعز من الموجز عن السياسة الاستعمارية في مجال العيادات، يمكن القول من التشريع الغايي قد جاء ليحرر برسيه الفواصل للاستعمارية الفرنسية في مجموع

Arthur Garauk, *op.cit*, p 628.

جويل كامبو (Jules Cambon) (1846 - 1916) سيني فرنسي وزير اقتصاد. الحكم عدد الفرنسيين تحت

المراسم 24 و 24

Jules Cambon, *Le Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897* Paris 1916, p 47

Djilali Ser, *La dépopulation des Fellahs*, *op.cit*, p 64.

أنى فرض الهيمنة الاستعمارية على الجزائر بالطريقة التي تمكنها من نهب خيراتها التامة واستغلال شعبها.

2. مصلحة الغابات أداة لمثلب املاك الجزائريين واصطهادهم

يريد بن الإدارة الاستعمارية هذا الشات مصلحة الغابات سنة 1878 كجهد يشرع على سبيل الغابات وتطبيق القوانين المنعقدة بهذه الترتوء، لكي هي تواقع لى هذه المصلحة، قد حاول يبرر من المعمرين واصحاب الامسيارات العبيد أنى اذا رجع لجزائر لربيين، حيث اعطى هرب لا هوادة ليه ضد سكان المناطق الجبلية، حولت حياتهم ألى جحيم، بحرمانهم من وسائل عيشهم الأساسية، وانهار هم من خلال المعاندات والمعارضة التي كانت تنهط على الجزائر لربيين كنهمل الجزء على حد بعيد جوب هيري¹، وهذا لأتبع الأسباب

ليس من السهل عبيد (أخصه بهذه القصبة الشانكة في هذه للجبال، فهذا الموضوع يستحق راساء كونه، وصلى من قال بن الحجر لى بنى برنت عن حرائق سنة 1881 يحتاج وحده الى راساء طويلة² لا يحاول هذا ان يقدم نماذج عن الاعداء التي لربكبي مصلحة الغابات، والتي استهدف الترخيع لأراضي من يدي لجزائريين والتأثر كدهم بالمعارضة العسيرة

ثم عرفت بنى إدارة الاستعمارية قد بدأت في تطبيق القانون للعنصرية على الغابات لجزائريه منذ سنة 1878، وهذا في حد ذاته بعد مصداق لأن الكثير من الموت لوارده في هذا العنصر غير قابل للتطبيق على الغابات لجزائرية وهذا بشهادة لفرنسيين أنفسهم³، لأنه لا يوجد معين لأعبار طبيعه المجموع لجزائري وتقليده وعلاقته بالعبه

جاء في التقرير لى بحث به هسي (Tassy، محافظ الغابات، الى اتحاكم لعداء بن مسحة لأراضي العبيد في الجزائر كقدر بـ 179 184 2 هكتار، لكن أنهم في هذا التقرير انه يعرف بأن عمية تحديد المساحات العبيد، التي كانت تقوم بها مصلحة

¹ الجوراني ص 7، محفوظ فاش، المرجع السابق، ص 48

المرجع نفسه، ص 198

Jules Cambon, op.cit, p 47

العقارات، لم يكن يتم تطويق عملية دفعها، فقد كان يتم صنع حذر. العقارات بواسطة قدم حصار¹، روية العين أو اليد صلبة، دور برسالة فسيحة مستطبة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خطأ كارثية² وهذا ما سيج عنه تصنيف الكثير من الأراضي ضمن الممتلكات المدنية وهي ليست كذلك، وقد عثر كومب (Combes) بهذه الحقيقة عندما قدّلت تحت اسم العقارات تمتعت منصفيت (إدارة الفرنسية مساحت ثمانية من الأراضي بين بها من العقارات سوى الاسم³).

بعد اتحت لإدارة الاستعمارية من مصلحة العقارات أداء فعاله بتوسيع مساحة الدومين، ففي سنة 1863 قدرت مساحة الأراضي العبية التي لم التعرف عنها وتحديد من طرف مصلحة الدومين بـ 600 مليون هكتار لم صحت لأملاك الدولة⁴ ورغم ذلك لم يعمد العمل قانون سينون كوسيت سنة 1870، لأن ذلك لم يؤد إلى تواف العقارات الفرنسية إلى تحرير أملاك الدولة، فقد صدر مرسوم سنة 1879 الذي نص على موافقة عقارات حصار الملكية العبية، وهذا ما سمح خلال الفترة بين 1876 و1887، من تصديق 101 650 هكتار أصلي من المساحات العبية ضمن أملاك الدولة⁵.

يستتبع، في آلاف الهكتارات من الأراضي العبية قد تم منحها بـ 1863 و1862، ثم أصبح أكثر من 600 000 هكتار من غابات الفلين نحو 30 مستفيد، هذه الألسنة⁶ وهي جمعي 1864 قامت السلطات الاستعمارية بمنح أكثر من 150 000 هكتار من عقارات الفلين في إقليم قسنطينة بـ 1869⁷ وعلى إثر حرائق 1869، تم منح عقب من مزارع بـ 1869 تموز بـ 1869، حيث منحها بـ 1869 المستفيدين في شكل ممتلكات⁸.

¹ Service Forestier de l'Algérie. Rapport Adressé à M. Le Gouverneur de l'Algérie par M. Fassy, Alger 5 avant 1872, p. 3.

² عبد الحميد بن أحمد، المرجع السابق ص 82.

³ عبد الحميد بن أحمد، المرجع السابق ص 82.

⁴ المرجع نفسه ص 82.

⁵ Edition du comité Bugaud, la colonisation officielle de 1871 à 1895, société d'éditions, Tunis 1978, pp 36-37.

⁶ Clément Texier, Napoléon III en Algérie, Challamelaine Librairie, Paris, 1965, p. 126.

⁷ Edition du comité Bugaud, Op.cit, pp 36-37.

ورغم هذه أضرار ذات السلبية من جانب الإدارة لاستعمارها لفرنسا المحميين، إلا أن تصديق الدولة على الأراضي العقارية على الأراضي، وهذا ما توصفه الأرقام التالية، وقد حسب حصصيات 21 ديسمبر 1889 من مجموع 3 ملايين هكتار من الأراضي العقارية في الجزائر، تملك الدولة 25 مليون هكتار¹.

وهذا المعدل كيف حصلت الدولة على 25 مليون هكتار من العقارات

حسب نفس الأحصائيات، فإن هناك 30222 هكتار عانت إلى الدولة بموجب تطبيق قانون 16 جون 89، و 9647 هكتار تمت إهلاك الدولة بموجب تطبيق قانون سينتوم كونسيل² ومنه يصبح مجموع الأراضي العقارية التي تم ضمها لإملاك الدولة بموجب تطبيق القوانين العقارية هو 1794296 هكتار فقط مما يعني أن هناك 749744 هكتار من العقارات عانت إلى إهلاك الدولة بطرق أخرى، غير قانونية، قد هي يا ترى؟

لذلك فإن عملية الحجر التي مارسها المستعمر لفرنسا بداية الاحتلال والتي مارسها مصلحة العقارات على أوسع نطاق، وعلى إثر كل حرب، تأتي في معظم هذه الصراعات، وهذا ما يؤكد جورد هيري في تصريحه سنة 1892 حين قال "إن الحجر هو فرصة لتسوية المحصول على الأراضي لمصلحة المستعمر"³

ولذلك فإن قانون 7 جويلية 1874 الذي منح للحرائق ضمن مستندات الحجر ما أعطى فرصة ثانية لمصلحة العقارات لتسبب إهلاك الجزائريين، وهذا ما جعله في صراع مع حكومتهم مع سكان المناطق الجبلية، الذين وجدوا أنفسهم في صديق شديد نتيجة للإجراءات التعسفية التي سيطرت عليهم مصلحة العقارات، التي تحولت إلى أداة رعب جماعي، خاصة مع صدور تشريع على 212546 هكتار من العقارات الجزائرية⁴

وقد لعب أصحاب شركات سلع الفلين دور هام في دعم هذه سياسات المستعمر لتجنيبه حيث استغلوا الحزبي كدريجه محصور على المزيد من الأراضي بأكملها، وتخلص من التزاماتهم تجاه مصلحة الضرائب، فضلاً عن التعويضات المالية، التي

A. Bardeau, Op.cit, p 165

Ibid

Djalali Sari, La dépossession des Fellahs, Op.cit p 70.

Le. L. Moutique générale de l'Algérie, années 1882-1884, imprimerie de l'association algérienne P. Fontana, Alger, s.d. p 156.

بضائبري بها عقب كل حريق، وهذه ما عجز عنه أحد النواب بالترابن حين صرح بمزارع
و عوصر استعلاكم للعنده فاسهم بحدود عر لأقب استعلاكم لأهائي¹

بعد قيس الكثير بشس أسباب الحرائق التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية
وكن المؤكد انها بسبب كنها من صمغ الجزائر بين، وبسبب كنها عملا لا جزائرية كما ندعي
بعض لأطراف، بل هناك عدة عوصر، منها ما هو طبيعي مثل الحرائق المرتفعة
والجفاف، ومنها ما هو بشري مثل لأخطاء التقنية وقلة الحرس، كن الذي يمتد في
القدم هو سبب كل هذه الحرائق من صمغ شركاب لأستعلاكم ومصمحه العباب لإعمر
الجزائر بين ومصمهاهم، وهذا يكتفي بعرض بعض النماذج من باب الاستدلال فقط

على اثر اندلاع حرائق سنة 1889 في مدينة ومصمب سطيطيه وجهت لأتهامات
لأهائي، في حين أن لأسباب الحقيقية لهذه الحرائق كانت قلة حرس لأور بين والحرائق،
فمسببة²، ومع ذلك ضائب أصحاب لأسيارات العابية من مصمحه العباب أن يصو ميب
المسؤولية الجماعية على لأهائي، كما ضائبو بسعوصمب ضمع بهم في شكك غرامة مائية،
حدثوا فمبها بلا مليون فرنك³

وفي سنة 1881 عرف الجزائر حرائق مهبوبة بربط عنها عوصمب فسيه، هو
فوصمب على 46 هبة، عر مات مالبه قدر 2.200.000 فرنك، يعني ما يقرب 1/8
من حماني قومه للصربية العربية بالنداء الحربية كنها⁴، منهم سكن بوار بديه للنداء
المحتظة، الذين صمطرر بوحدهم إلى دفع عرمة قدر 6676 فرنك⁵ غير أن اندلاع
عربية جر، حرائق 1881 كنها سكن بلدية عرابه فرغم عدم بوفر تي بوب لأدي
شركاب لأستعلاكم ولأدي الإدارة لأستعمارية تكب بوضهم في هذه الحرائق، إلا أن

¹ انظر مسود الحرائق هبم عر: عوم حسب ما جاء في مشكك محكم لعند ماكد هو نظر يعني بعرير بول

لستند، المرجع السابق ص 23

Georges Gravaux. *Les incendies des forêts en Algérie leurs causes vraies*, Challamel édition, Paris. 1966 p 14

² حسب النماذج مرفوعة، المرجع السابق، ص 18

A. Burdeau, *Op.cit*, p 110

⁴ 3 12.14 carton FRO (H)

أحكام لعدم قد يصدر قرار يقضي بحرق 42 800 هكتار¹ من أراضي سكنى هذه المنطقة، كما هو صواب عليهم عرمة قدرها 4 31 1000 فريكت²

وهذا المبلغ يستحق على الجزائريين بمديده في حال الصروف الفاهرة التي كانوا يعيشونها، مما اضطرهم إلى بيع أراضيهم وحتى اثاث مدارسهم ولم يتمكنوا من سحب المبلغ وبهذا الشكل دفع الإدارة الاستعمارية ومن وراءها شركات الاستغلال بالجزائريين إلى اليأس والتشرد ولعل هذا ما دفع به علي بن بنفسمين موهوي³ إلى الاعتقاد بأن حرائق 1881 دعوى التي رغبه لاهالي في الانكسار، ليس من الأوروبيين بمصفاة عامة، وإنما من شركات الاستغلال، العدو اللدود للعرب⁴

وفي 24 جانفي 1888 صدر قرار عن أحكام عدم، يقضي بعرمة قدرها 210 60 فريكت على هالي موع قبيله بوسماعيل ببنيه نابلاط المحتطمة، وهذا بسبب التحريم التي تشيخ يعصفهم كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار على منع هؤلاء قسكن من الرعي في المناطق المحاذية بسبابات المحروقة لهذه (1) سواب⁵

؛ حتى الرعي في العشب، كما بعد محالفة بعاقب عليها الجزائريون، وقد حسب قيمة العرمة في البداية بـ 7 فريكت لكل حروف و 4 فريكت لكل عرمة، وهذا قدر لي بصاعف إلى 6 فريكت بحروف و 10 فريكت لبعرة⁶، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد صدر قرار في شهر ي 899، عسر حرث لأراضي محالفة بعاقب عليها لاهالي برفع عرمة بزروخ قيمته بين 20 و 200 فريكت للهكتار الواحد⁷

وبالتالي بات من الضروري حالة اليأس التي آل إليها شعب سكان الجزائر في ظل هذه التمارسات العنصرية الاستعمارية التي حرمت الجزائريين من أبسط وسائل العيش الكريم

¹ Ali Ben Belkacem Ben Mubachir, *Études sur les incendies de 1881* imprimerie nouvelle, Constantine, 1882, p 11

² جدو هذا النوع الاستعماري طافه عنوانه سطحية وسفاهة، عبد المصطفى الوبي جوي الاستعمار هو الحقيقة التاريخية والتجديد السياسي، مسووف وبارقة المذهب، الجزائر، 1977 ؟ ص 63

³ علي بن بنفسمين موهوي جوي مروي لأحد من حكلي منبه عرمة كبر من هذا لأصلي ذ نجني بالجنه العربية

⁴ Ali Ben Belkacem, *Op.cit*, p 10.
Le Mubacher, samedi 24 janvier 1889.

⁵ حيدر الحاج موهوي المرجع تدوين، ص 29

المرجع نفسه، ص 133

الفصل الخامس:

السياسة العقارية الفرنسية في
الجزائر بين (1900-1930 م)

المبحث الأول الإدارة الاستعمارية بين جشع العمرين
ومعاناة الأهالي

المبحث الثاني مؤسسات في خدمة الفلاح الجزائري أو
سياسة ذر الرماد في العيون

المبحث الثالث قانون 4 أوت 1926

مع مصلح القرن العشرين بلغ المعمرون عدوان نفوذهم وتأثيرهم على الحياة الاقتصادية والسياسية في الجزائر، فقد أعطاهم قانون 9 ديسمبر 1901، الذي منح على منح الحكم لادسي للجزائر، حرية إدارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائر.

وبفضل النفوذ الذي صار يتمتع به المعمرون في باريس نفسها، من خلال ممثلهم في المجلس الوطني بباريس، فقد صار باستطاعتهم التأثير على لوائح السياسة الفرنسية، وبالتالي صار في معورهم استعداد فوائيل حصصة بالجزائر تتماشى ورغباتهم ومصالحهم.

وفي الوقت الذي فشل فيه قانون 897 في إيجاد حلول لمسكلة الملكية العقارية في الجزائر، حيث جعل أراضي العرش عرصه سبب والتهب من طرف المرابطين والمحتكرين، وبلغ بالاهالي إلى الهاديه وفي الوقت الذي كان ينتصر فيه بقد الإلزام الفرنسيه على إصدار تشريع عقاري جديد من شأنه معالجة هذه المشكل، إلا بها تزدح مزد حري لدروف المعمرين، الذين لغرو بسير إصدار الجزائر وراحو يسعون للحصول على المزيد من السارلات من جهة الإدارة الاستعمارية، تنكبه رغباتهم التي لم تعد لها حدود، وهذا ما سيزيد من معاناة الجزائريين كما سري

المبحث الأول الإدارة الاستعمارية بين جشع المعمرين ومعاناة الاهلي

لقد سمورت السياسة العقارية في هذه الفترة بالاحتراب، بر والميلقم في كثير من الاحوال، وفي الوقت الذي رافعت فيه الإدارة الاستعمارية شعار حماية الملكية الأهلية، ومخبر الحروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين الجزائريين، نجدها بالمعجل تقدم على إصدار قوانين جديدة أقل ما يقال عنها أنها فوائيل عنصرية من شأنها ربلاء ستر المعمرين بحريات البلاد.

1 فشل الإدارة الاستعمارية في حماية الملكية الأهلية

كان من نتائج المجاعة التي عرشفها للجزائر سنة 1897، والتي سبقت بالتكثير من الجزائريين إلى الأقياب بجدور المديان ونهايت الحصروات، وهو الشيء الذي صطرحه

إلى بيع حقوقهم في أراضي العرش، وهي الأراضي التي لم يكن لهم حتى حق سجنها
وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد المبيعات بشكل متزايد، وهذا واحد المراحل
والمتكررة لأوربيون صائبهم في أراضي العرش، من خلال التسهيلات التي منحهم
بها قرون 1897، حيث راحوا يسمون الفلاحين المنكوبين بسبب مائة نمر من سيرة
مبارك التحقيق ثم ضيق المصالحات الجارية قصد الحصول على عفو ملكية تثبت
شرعهم لأراضي هؤلاء الفلاحين وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إفلاس
مجموعة الأهلية بكاملها¹.

لتوضيح هذه الظاهرة نقدم بعض الأمثلة على الحرب الأهلية، وفي أقل من سنة (28 ماي 1898، إلى مارس 1899) سجلت في ع 416 انهيار تحقيق جزئي بضموم بأراضي الحرب مساحتها 2000 هكتار في حين يعين لأعمار بن معظم منضمات قبل الحرب في سجنات مشيعة، أما بين سكر للعبة الواحدة الأراضي العرش وما بين مراد العنة الواحدة في أراضي الملك في عمدة تضم هذه الأراضي بين المتمركين في سجنات، بعد ما يربى عن إجراء التحقيق الجزئي المنصوص عليه في قانون 1897، سؤالي إلى سجن حمية، وهي تضم المجموعة بكامن، ونقدم مثلاً عن سجن²

كيفية يمكن تقسيم قطعة أرضية مساحتها 8 هكتار بـ 45 و 45 مثنى في مسكية هذه القطعة حيث يتألف لأقوى $2\ 640\ 000 + 19\ 800\ 000$ ريال لأضعف $50\ 688 + 19\ 800\ 000$ وبالتالي فيصيب الفرد الواحد لا يكفي حتى سد نفقات هذه تعميم، ويهدد المزيفة تدفع المجموعة إلى الهوية

كان من نتائج هذه العمليّات تعديل الملكية لأهليّة، وبحسب إلى ملكيّة مسجّرة، وهي إقليم قسطنطينية، بحو سنة 1900، كان 55% من المملّك العرب تملك مسكنهم عن 10 هكتار، و 40% تترواح مسكنهم بين 1 و 30 هكتار، و 4% تترواح ملكيّتهم بين

¹ - ١٠٠٠ جرو، فجر تريتوس النسيم، ١٠٠٠ جرو، المرجع ليد، ص ٢٢٦.

J. F. Coqueret Un cercle de colonisation, librairie Félix Alcanne Paris 1930, p. 210.

21 و 30 هكتار ، بـ الملكية لأهبة الكبيرة فقد صارت شبه معدومة (8%) من الملاك
علا ترديد ملكياتهم عن 100 هكتار)¹

وبالمدير حيث هناك تركيز للملكية في أيدي برجوازية ونية وجزائرية. لمصب
المكسب لأهبة الصغيرة، وحولت ملاكها من لاهالي إلى عمال بالأجر، وحماس
موسمين²، ففي نهاية القرن التاسع عشر، كان المعمار بيونو (Peyronno) مثلاً، يملك
2940 هكتار من حسي لأراضي في بواريك³ وهذه العمية لم تحس في بواريك فقط
ففي مجموع المراكز الأسبانية التي تم إنشاءها خلال الفترة بين 1871 و 1899 لمحصر
عند الحارين على لأصيار بـ لأرضيه من 13301 شخص إلى 4658 هكتار⁴، يعني
مراجع عندهم بأكثر من الربع و لذلك بأر طاهره تركيز الملكية هذه تعود في أسبابها في
قدوم 1847، الذي قضى على حصصه أراضي العرش، وجعلها قبلة لتبيع بعد تأسيس
الملكية العربية فيها.

فإن حسب بعض لأعبر بين المراكز الأسبانية، كان يتم إنشاءها بالأراضي
أنوقعه على السواحل والسهول الحبية، وهي نفسها لأرضي التي صارت بـ لقلية
أورسه صار بوسعت الناكيد على أن ما تبقى من قطع أرضيه في يد الفلاحين، هي مجرد
قطع أرضيه صغيرة صائرة هـ وهناك غلبت بالسهول انعم والمناطق الجبلية

لم كانت إدارة الاستعمارية تمنع الحالة التي نسب اليها أغلبية الفلاحين جراً،
فقدسهم لأرضيه، ولكن ما هي لأجزاء التي أحدثت لرفع العنصر منهم⁵

لهم من على احتلال الجزائر سبعون عاماً، قضت الإدارة الاستعمارية في العمل
على مزويد الجزائريين من أراضيهم، وشحن شغلهم وحرمانهم من أبسط وسائل العيش
التكريم، وبالمقابل ضمت بدم المصادات والتفريقات للمحمرين، الذين جعلت منهم سيادة في
هذه البلاد، والبول المطروح هل كانت الإدارة الاستعمارية توي جزاً، إصلاحات

Ch. R. Ageron, Histoire de l'Algérie. - Op.cit. p 61

بحي بوعزيز سياسة قسطنط، المرجع السابق، ص 73

F. F. Guérin. L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1910 la culture de centenaire de l'Algérie. tome III. publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Paris. 1910, p 74.

Peyronnoff Op.cit. p 154

عذرية بغانده الأهالي، ومن جهة أخرى، هن باستصاغها كبح جماع المعمريين، بظن أصبحوا أكثر قوة وعودة من ي وقت مصي⁴؟

لكن استمرار الوضع على ما هو عليه، قد سرب عنه عواقب وخيمة من شأنها أن تهدد الأمر على حد تعبير السلطات الاستعمارية، ومن هنا ما دفع بهذا الأخير، إلى انتهازه بالإصلاح وهي هذه النقطة بالذات، نويد ما ذهب إليه، أستاذ مصفى الأثر⁵ حسب وصف الإدارة الاستعمارية بالتفريق، وهذا عندما قدمت بالتلويح بإصلاح طهره⁶ قبل والإحسان، وبطليها المكر والحبث⁷

قد تطهرت الإدارة الاستعمارية بإصلاح حال الفلاحين، من خلال تطوير وسائل وساتيب الفلاح في الوسط الزراعي المحي، وسعيه الصداع المحي ومحرره قروب ومع فروع الفلاحين، وكل هذا بهدف حماية الملكية لأهلية، لكن في الحقيقة كانت تشجع المعمريين على تجريد انجوازيين من أراضيهم، وبالتالي سرعان ما تبين باز الأفعلى تكتيب الأحوال²

في 28 جويل 1898، سن الحاكم العام بين (Lepine) بجه حمايه للمكيه الأهلية³، قصد إيجاد سبل لتعادي ثلوث الأهالي عن أراضيهم، لأجل سلك تجرب هذه التجربة جعيد سنة 1899 وهي نفس السياق صرح الحاكم العام لاغيرير (Laferrière) في 29 ماي 1899، بأنه يدوي حمايه للمكيه لأهلية، وهذا من خلال شراء ملكيه غيه لا تباع ولا تشتري⁴ غير أن هذه الفكرة قد قوبلت بمعارضه شجده من طرف المعمريين قرايين لكل جزء من شأنه أن يعيد حريتهم في الحصول على المزيد من الأراضي حيث عمن طلبت لإداره ما هي (إصلاحات الواجب إيجاله على قانون 1897 جاءت الإجابات أصبح الفرنسيون انوسنل لشراء أراضي المكيه الجمعيه، بصريه سهله، اعنه واقتصاديه⁵،

⁴ مصفى الأثر، المرجع السابق، ص 9

المرجع نفسه

مر رويجر جروب، انجوازيين المسمون، ج، المرجع السابق، ص. 228

Ch. R. Argon, Les Algériens musulmans, tome II, Op.cit, p 250.

André Vaucho, Op.cit, p 989.

أما المندوبيات المالية¹ فقد عثرت على رفضها لأية إصلاحات بدعوى حماية الممتلكات الأهلية، ومنها من ترفض بناء عوائل جديدة قد تفسد حطب دعوى مراعاة المصروف الإنشائي أو الأممي، وهذا رغم تعالي الأصوات المنددة بحالة التدهور التي نالت أحياء غالية الجزائريين، ومنها ما جاء في تقرير اللجنة السابعة للذكر، والذي يؤي قراره دومينيك لوسيان (Dominique Luciani)، والذي جاء فيه، بأن تواحي الحرب التوهمي كلف مروت بزمه علاقه شديد، وعرفت وصعوبة حرجة بسبب بيع الأراضي للمصريين لم شيوخ مدينة المعزور، في عماله انجاز هذا صرح لم من شك في كون المصعب التي أوزمها الأهالي قد أقرت السكان²

مع تصدى المعمرون بكل قوة بمسروع تكوين الممتلكات الأهلية التي لا جاع ولا تشتري، هذا عزز كبر الملاك في منطقة أورليانزفين (Orleansville) (السلف) بغونه ليجب أن تترك للحرب جميع التسهيلات في البيع³ فيما صدر للنص بل مع الأهالي من البيع، بعد حرق نو حد من المبادئ لأصعبه للعدوى الطبيعي.

ومن الحجج الوهية التي سئند عليها المعمرون، الرافضون لفكرة حماية الممتلكات الأهلية إذ عاؤهم بأن هذا المسروع من شأنه أن يعود بالأمور التي ما كلف عليه سنة 1867 حيث كان الجزائريون يمولون جوعاء، وبين أربهم ممتلكات لا يستصغرون بيعها للمصريين.

وبدلاً من النظر إلى الأمور بكثير واقع، راجح المعمرون بفرضهم على "الإدارة" حلولاً لمشاكل الأهالي، لا يمكن في الواقع إلا أن يزيد في معاسيتهم، ومن بين هذه الاقتراحات فكرة الحصر المعبود، الذي يمكن لأهالي من العيش بجانب المستعمرات المتكبره، ومنهم من اقترح حصر الأهالي في أراضي لا يدع ولا تشتري، حرج منصحه أنش وسحو المناطق الجبلية، ومنهم من اقترح بأن الحصص مكن لحصرهم هو الحصص

¹ لقد تمديد المالية بموجب مرسوم 1908 كجزء جديد في المرسوم وهي ع. د. عن مجلس مشا في هذه الذكر. حصون الجزائر على الاستقلالية المالية سنة 1900 صر هذا المندوب سنة بنمو كبير مع ذلك وإلى في إطار عضائهم من الملاك المقارنين الكبير

ع. د. 1910 ج. د. بعد ما يور للمصنوع ج. لمرجع المناو ع. د. 224

المرجع نفسه ع. د. 267

ورغم الانتداب الجديد، التي وجهت قانون ١٩٢٧ ، حتى من طرف "الأوربيين" لا
في إدارة الاستعمارية قد نصت لإبقاء على العمل بعد القانون إلى ما بعد سنة 19١0
بحتى حتى إلى ما بعد صدور قانون 4 أوت 192٦ كما جرى، فقد ورد في التحصيله التي
قدمها الحاكم العام، بأنه خلال الفترة من 1897 إلى غاية ١3 سبتمبر 192١، تمت
التحقيقات الجزئية المنصوص عليها في قانون ١٩٢7 ، وفي مقاصدها فسطيته وحده
مساحة قدرها ١0, ١8 3 هكتار² ، هذا ما يعني ببساطة استمرار عمليات ترويع الملكية من
قجز تزيين وهذا رغم صدور مشور ١6 جويلية ١٩10 من الحاكم العام، الذي نص على
أنه لا يمكن للإدارة أن تسمح باستغلال هذه نجرات الحرائق من أراضيهم، وسعد
ذلك عضيد بامر للإداريين بقصي بإعطاء ذويهم سدادات المحروطين من الأراضي
في عملية سحير الأراضي الجبلية بعد تجربها إلى مستثمرات مزروحة مساحتها بين ١
و 10 هكتارات، وتحديد قيمة الأجار بسبب محمولة³.

تلك استمرار انفعال الأراضي من ايدي الفلاحين إلى ايدي الدوابين بحيث
كل المحاولات للرامية لوضع حد لهذه الظاهرة، وسجلت النتائج، الذي يصحح تطور
مبيعات الجزائريين إلى الدوابين خلال الفترة بين 1911 و 1940 لا خير يلبس على ذلك

Andre Young, *Director, SNA*

Ch. R. Agnew, *Les Algériens Muehlmant* - Tome II Oct. p. 252

جدول رقم 10 يمثل العقارات التي تم بيعها من طرف الجزائريين لصالح الاوربيين
خلال الفترة 1900-1914

السنوات	المساحة بالهكتار
1900	25,728
1901	23 105
1902	1 865
1903	17 224
1904	20 365
1905	30 731
1906	30 771
1907	40,250
1908	49 990
1909	6 606
1910	66.801
1911	67 481
1912	76.365
1913	68 636
1914	4 859

المصدر: عدد الطيف بن شهر، المرجع السابق، ص ص 220 - 22

2 مرسوم 13 سبتمبر 1904 يجرء عقاري ضد الجزائريين

أ- ظروف صدوره

مع مطلع القرن العشرين رجحت الإدارة الاستعمارية بأن الاستيطان الرسمي لم يعد حلاً على تلبية المتطلبات المترتبة بتعميرها، خاصة في ظل النمو الذي عاين بتوسع به هؤلاء بعد انقراضهم بحكم الجزائر، لذلك من الضروري على الإدارة الاستعمارية اعداد قانون في التشريعات التي كانت سيطر الاستيطان الرسمي، هذا قصد عطية حق جديد وانشاء من جهة النصوص التشريعية السابقة، وخاصة مرسوم 30 سبتمبر 1888¹ ووجد بأنها قد ألغيت إلى بروز مشكلتين أساسيتين هما

¹ نص القانون لمرسوم 30 سبتمبر 1878 في

تزايد عدد المعمرين لأوربيين لأجنب على حساب الفرنسيين واستعداد
الجزائريين لأرضهم عن هزوي الثراء ومن هذا الطلوع لإدارة الاستعمارية سمحت
صعق المعمرين - في عدد من قانوني جديد من شأنه وضع حد لهفئير المشككين، وهذا
من سول-ي إلى ظهور مرسوم 13 سبتمبر 1904

لكن قبل التصوي بهذا المرسوم، يوثق أن تنفي بكرة حول كيفية سفلت هذين
المشككين

بالنسبة للمشكلة الأولى، وهي صخرة نزاد عدد لأوربيين الأجانب على حساب
الفرنسيين، فقد ورد - في إحصائيات سنة 1901، بأنه من مجموع 583 844 أوربي في
الجزائر، يوجد 364.267 من أصل فرنسي أو منجس و 219 586 من جنسيات أوربية
أخرى^١، وبالتالي هناك تفوق لصالح الفرنسيين

عجز أن الفرنسيين لا يقبلون بهذا للتصنيف الشامل، ويهمون بدلا منه تصنيفات
أخرى - من مجموع الفرنسيين، فحسب أوغستين برنارد (Augustin Bernard)، فإنه من
مجموع 583 800 أوربي، يوجد 12 001 من أصل فرنسي وسوا في فرنسا 171 000
من أصل فرنسي وسوا في الجزائر، 71 000 جنبي منجس (بالجنسية الفرنسية)، ثم
هذا هي الاستنتاج من بعد الصافي بالاشخاص الذين هم من جنس فرنسي حاصر، لا
بتجاوز 250 000 شخص²، ثم يحصل إلى القوي بين ثلاثة أحصاء لأوربيين في الجزائر
هذا من من جنبي، ويتوقع برنارد بأن قصبة الاستعمار الفرنسي، التي هي السفلت الشامل
لدى الاستعمار الرسمي يمكن أن تستمر.

والعريب هي الأمر - هذه القضية ستبقى إقذالا وسف - حل الأوساط الفرنسية
توسيمه من وإعلامية، وحتى إلى ما بعد صدور مرسوم 1904، فقد سرت جريدة
ليون ريببليك (Lyon Republicain)، في عدده الصادر في 27 أوت 1909، مثلا
تحت عنوان الجزائر مطلب الفرنسيين³، ووردت فيه بعض المعطيات التي نذكرها برنارد

^١ Drenontes, *Le peuple algérien*, Imprimerie Algérienne, Alger, 1900, p 27

Augustin Bernard, *La colonisation et le peuplement de l'Algérie d'après une enquête récente* in *Annales de géographie*, année 1907, volume 16, p 314

Lyon républicain, 27 Aout 1909

تقريب، حيث قربت عند الفرنسيين لأصبيين بـ 25000، وأنهم لا يمثلون سوى 3/5 من الأوربيين الموجودين في الجزائر، وخصصت إلى الاستباح بانه قد حان الوقت لجمع الجزائر بشأ فرنسي¹، ما حدت الكتاب الفرنسيين، فقد ذهب إلى القول بانه 'لا يوجد شيء معرب أكثر من حدود الاستيطان الفرنسي في الجزائر'²

بداء على هذه المعطيات رأت إدارته الاستعمارية، انه لابد من اتخاذ إجراءات جديّة جلب أكبر عدد ممكن من الفرنسيين، من جهة، وكبح جماح المهاجرين الأجانب الذين هم أكثر استعداد للهجرة من الفرنسيين، وهذه لأعباءات شخصيه وجغرافية³ وحائضه لأبصاليين ولأسيار، المجهريز الجزائر، من جهة أخرى وقد وجدت السلطات الاستعمارية انه من الحكمة عده لأفصيه الفرنسيين في الامتيازات التي تمنح من طرف الدولة، ومنه لا يجب انجاء إلى لأجانب ولاهالي المنجسين وفرنسيين من المواطنين الفرنسيين، إلا بعد الضرورة

ما بالنسبة لمشكله انتخاب، والتمثله في صدارة استرجاع الجزائريين لأفصيه عن طريق الشراء، هذا ما اتى في التداول بين السياسة الفرنسية منذ الحرب العالمية عشر، ما جاء في تقرير بيردو (Burdeau) سنة 897، بار الجزائريين قد حصنوا سنة 1887 على 127 مستثمر من مجموع 91 أسيار، أي ما نسبته 40%، على الرغم من أن مرسوم 30 سبتمبر 878، قد نص على أن نصيب الجزائريين من الامتيازات لا يجب أن يتعدى نسبة الثلث من مجموع الامتيازات، غير أن هذه النسبة لم تحترم، لذلك صوّح بيردو بأنه قد حان وقت العودة إلى تطبيق النسبة المحددة في مرسوم 1878⁴، وقد كرت بعض الامتيازات انه خلال الفترة بين 1899 إلى 1904 (مع الأوربيين لاهالي 46.000 هكتار، وتم يسرو منهم خلال نفس الفترة سوى 36.000 هكتار⁵

Lyon républicain, 27 Août 1909.

Charles Henri Favrod. La révolution algérienne. Librairie Plon, Paris, 1959, p 19

Jean Renouard, Le régime des terres en Algérie et le décret du 13 septembre 1904 thèse pour le doctorat faculté de droit, université de Poitiers, imprimerie du courrier de la Vienne. Poitiers 1907

p77

¹ A.N. (A.M. G.G.A. carton 22444

ibid.

⁵ Charles Henri Favrod. Op.cit. p 19

أما في الجزء الخاص بالمعروضات لأهالي بلادي فتمويله شرع الأمر أصلي بنسبة 10¹ وسلاحه بار هذه الفصيلة سبغى مطروحة كنت، حتى بعد صدور مرسوم 1904 فقد شرب جریده لايبوسو (*l'indépendant*)، في عهدها العشر، في 23 جرييه 18¹، عد لا بعد عوار غرو الجزائر من طرف الأهالي²، شرب فيه بظهر، استرجاع الجزائريين لأراضيهم.

لكن مهم يكن من امر، سوء فهم يتعلق بالنسبة الأولى أو الثانية، لا يوجد إحصائيات عليه تركد وجود مثل هذه القصور، أو على الأقل وجوده بشكك الحد الذي طرح به يكن لأكد أن المعمرين قد استثمروا في هذه العقبات لتلصط على الأثر الاستعماريه، قصد الحصول منها على المزيد من الاعتبارات وعلى مرسوم 13 سبتمبر 1904 يحل ضمن هذا الأمر.

ب- مضمونه

بدافع مرسوم 13 سبتمبر 1904 من 34 مادة³، تتعلق بتنظيم خيرة أراضي قوميين الموجهة بالتسليم في الجزائر، وقد وافق هذا المرسوم على الشروط لأربعة لخياره لأرضه، وهي البيع بسعر ثابت، البيع بالمزاد العلني، البيع بالتقاضي، بالتسليم إلى الأمير المجاني في حالات معينة، لا يحاول توضيح هذه الآليات لأربعة مع تمركز هذه على الإجراءت الجديدة التي جاء بها هذا المرسوم معتمده بالتشريعات المتبعة ولكن قبل هذا، لابد من الوقوف على بعض الأحكام العامة، التي ورثت في ذات الأول من هذا المرسوم، والتي ستكون لها انعكاسات خطيره على شتات الجزائري

بعد نصت المادة 3 من مرسوم 3 سبتمبر 1904 على ضرورة الاحتفاظ بنسبة ثلثين على الأقل من الفصح المعروضة للبيع بسعر ثابت لا يلمح مجد، ثلثين المعجزين⁴ أما المادة 4 فقد كانت أكثر وضوحا في هذه المسألة، حيث نصت على أنه لا

Andre Nousschi, *Op.cit*, p 983

La conquête de l'Algérie par les indigènes « voir Andre Nousschi, *Op.cit*, p984

¹ مقرر ضمنى لكانل مرسوم 13 سبتمبر 1904 في

B.O.A, Année 1904, pp 979-978.

L.N.O.M, G.G.A, carton 321, 41.

B.O.A, Année 1904, pp 979-978.

لا يمكن أن تصبح المساحات لأرضية المعروضة سوء محب أو بمعنى، لا يلائم، الفرنسيين من أصل وربي و لأوربيين المتجنسين، الذين يتمتعون بحقوقهم المتبعة وثا يتي بهم أن استفادوا من قطع أرضية، لا عن طريق الاستيلاء ولا عن طريق التملك¹ المادة الرابعة التي حسب بشكل دقيق ما المقصود بكلمة المهاجرين الواردة في المادة الثالثة، ومن خلال قراءة المادةين 3 و4 نجد، يتبين بما لا يدع مجالا للشك بأن العلاج الجزائي قد تم اقتضاه من الاستفادة من الأرض، وبماي شكل من الأشكال، وبما هو المعنى الرئيسي في هذا المرسوم.

ما المسمى رينوار (Renouard) الذي دعا إلى ضرورة الاحتراز من كل من الأجانب (يعني الإيطاليين و الألبان على وجه الخصوص)، والجزائريين المسلمين، واليهود، قد وصف المادة 3 بالأجزاء المتكثرة من مختلف الأوجه² وهذا ما يؤكد انحصار الخصوصية للفرنسيين.

ما المواد المتبعة، تتعلق بالآليات لأربعة التي تم وضعها لتسهيل انتقل الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين، ويمكن تلخيصها كما يلي:

البيع بسعر ثابت وعن طريق المكتب المفتوح تنظم هذه العملية بناء على قرار صادر عن الحاكم العام يحدد فيه سربح عملاق والبناء التعميم وكذا الشروط التي يجري فيها³ عند اتبيع يحرره فبصل التومين، وفي حالة وجود شخصين أو أكثر يريدون شراء نفس القطعة، في نفس الوقت، يتم اللجوء إلى فتح مزايدات عليه بين الأشخاص المعنيين وتحدد القطعة لمن يحرص أكثر (المادة 6)

البيع بالعراة الطنسي يتم البيع بالمزايدة العلنية بحضور عدد من العمدة في المنطقة المعنية، وفات السحية بالمصلحة العسكرية أو من جنوب عنه بمساعدة ممثل عن مصلحة التومين (المادة 7)

¹ B.O.A. Année 1904. op.cit. p 971

² Jean Renouard, Op.cit. p 77

³ ما ذكره بعد على الصلوة العملية يوم 8 ديسمبر 1906، بالجهة الحرة المصنفة 25 ديسمبر 1906

بالجهة الحرة 28 جمادى 1906 بالجهة المصطنعة على 10 سبتمبر عملية لتيه يوم 9 ديسمبر 1907 في الجزائر 28 ديسمبر 1907 في وهران، 8 جمادى 1908 في مسطبة نظر لعمد الكمر بعد قرار في

U.N.O.M., G.G.A., carton 1-17/ha.

وفي كلتا الحالتين السابقتين، ففي المشتري مُطالب بدفع ثمن شراء الأرض ومحوير مقر سكناه إلى هذه الأرض في مدة لا تتجاوز 6 أشهر، و لإقامة هيئ مع عتقته بشكل فعلي و دائم، وسعلا لها بحصص هذه عشر سنوات، كما يمكن أن يحل محله عتقه أخرى، بشرط أن يكون هذه عتقه من نفس هرسى أو منجسه¹ وهذا الشرط الأخير تعرض منه هو غنى البند المهم إمكانية انتقال هذه لأرض إلى الأحرار بين

- الامتياز المجاني نصت المادة 3 على أنه يمكن التجوز إلى مع الامتيازات المجانية، إذا كانت مصلحة لأسبض يتصب ذلك، أم مسحة هذه الامتيازات تتراوح بين 40 و 200 هكتار، وقد حبست مدة لإقامة بـ 15 سنة أو سنوات، ويمكن تقلصها إذا قام صاحب الامتياز ببعض الأعمال التحسين على فعلته

تم الموافقة على لأمتيازات المجانية بواسطة مرسوم يصدر على تقرير ورازي المالية والا حبه، بعد استشارة الحاكم العام، إذ كانت مسحة هذه لأمتيازات تتجاوز 200 هكتار، إذ كانت أقل من 200 هكتار، فإن الموافقة تم مباشرة من طرف الحاكم العام الذي يمكن أن يعرض هذا الحق إلى عامل المالية أو قائد المنطقة حسب المنطقة²

البيع بالتقراض هو بيع استثنائي يتم بالسند لأراضي التي وصفت "بيع بسعر ثابت أو بالمراد العتيق ولكنها لم تجد من يشتريها على أن يتم بيعها للأسبض الذين توفر فيهم الشروط المصوص عنها في المادة 4³

ومن المواد التي تقرر النقرة التصريية هذا المرسوم، نجد المادة 21 التي نصت على أنه قبل بصد المدة المحددة بعشر سنوات المصوص عنها في المادتين 10 و 12، لا يمكن لأراضي التي تم بيعها أو منحها في شكل مديرة لا يسمح للمحرمين باستجوارها للأراضي⁴.

1 A. V. G. G. A. carton 3E/1bis

2 Doublon et Lefebvre, rue de l'Algérie tome II, 1896-1905, supplément année 1904, p 78

3 G. A. Année 1904, p 976

Jean Renaud, Op.cit, p 79

لتأشيرة في مرسوم 1914 قد نصت على منح المعمرين من للحصول على أكثر من امتياز واحد، وهذا خلافا لما جاء في مرسوم 1890 الذي يسمح لهم بالحصول على أكثر من عبارة غير أن هذا المنع قد كان جزءا سكتيا، ولم يكن الهدف منه منع المعمرين المعدي من الاستيلاء على الأراضي، وإنما لتفصيل عمليات غصب الأراضي من المشروع الفرنسي¹.

ولعل من الخطأ ما جاء في مرسوم 1904 في المادة 32 التي نصت على أنه يمكن للأهالي الاستفادة من امتيازات مجانية لا تتعدى مساحتها (20 هكتار، وبنو شرط الإقامة فيها أو فتح بعد الاستفادة، وقد كمنكاه عن الخدمات الاستثنائية التي يقدمها للإدارة الاستعمارية، على أن يتم منح هذه الامتيازات من طرف الحكم العام على تأشيرة من مجلس الحكومة² والسؤال الذي يصرح به بشأن هذه المادة ما هو غرض الإثارة للاستعمارية من وراء هذه الامتيازات؟ وما صيغة وحجم الخدمة الاستثنائية التي منح على التزمري تقديمها للإدارة الاستعمارية لكي يحصل على هذه الميزة؟ يمكن افتراض على نجاة عن هذه الفسلفة لأن من خلال تتبع تطبيع هذه المادة على نصوص قانون

ج- تطبيقه

عرفت بأن مرسوم 13 سبتمبر 1904 قد نص على إعطاء الجزائريين من الاستفادة من الأراضي العمومية الموجهة للاستيطان، وبدي شكل من أشكال، وبالتالي الذي يعتبر من نصيب هذا المرسوم، هو الوقوف على الكيفية التي كان يتم بها اقتناء الجزائريين وخاصة المادة 32 السابقة الذكر.

قد نصت هذه المادة على إمكانية حصول الجزائريين على امتيازات مجانية لا تتعدى مساحتها (20 هكتار، وقد كمنكاه عن الخدمات الاستثنائية التي يقدمها للإدارة الفرنسية لكن عند تطبيق مرسوم 1904 على أرض الواقع، نجد بأن الإدارة الاستعمارية قد انحرفت من المادة 32 من هذا المرسوم الذي وسرعه لإقتناء الجزائريين، وتوضيح هذه الصورة أكثر محاول تقديم بعض الأمثلة التي تثبت ذلك.

¹ جدير ملاحظة الاستيلاء والصراع... المرجع السابق، ص 798

² A.O.M, C.C. A, carton 121-44.

هناك صنف للحصول على قطعة أرض في شكل امتياز مجاني، تقدم به المدعو علي المبرج بر علي بن البدوي، غا هبته أولاد ركزي، مزارع هي نور هيري 2 19، وقد أرسله إلى الحاكم العام للجزائر¹، وأثناء دراسته طلبه، رئيس القنفذ العسكري مدحه بوقرب إلى الحاكم العام، بحيرة بالخدمات الهامة التي قدمها له، دأع فرنسا، وعلى مدى 40 سنة، وسبب أنه كان صديق قوم ورقلة من سنة 864 التي 1872، ثم جبهة أولاد ركزي من سنة 1872 إلى 879، ثم فهد أولاد ركزي منذ 1879. ورغم سنة الحكم إلا أنه لا يزال هو القاب الحقيقي لقبيلة أولاد ركزي، يد فهو يستحق المكافأة على الخدمات المتميزة التي قدمها² غير أن الحاكم العام بتاريخ 30 أفريل 1913 س يقرر³ في حوى من الخدمات التي قدمها له لأغراض، لا تدعى ضمن الخدمات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 32 من مرسوم 1904.

وهناك طلب تقدم به المدعو إدريس معيريف بن علي، حوجة سيق بالمكند. الهري لدراسة، إلى الحاكم العام جرائر بتاريخ 8 ماي 1917، بنفسه أنه الحصول على قطعة أرض، وقد يقدم، حين على لتكعد منذ سنة 906، وصارت محبة علي لا تعدى 754 هريك لا يكفي سد حاجاته، يقدم خدم فرنسا لمدة 38 سنة⁴ ومع ذلك جاء رد الحاكم العام بتاريخ 3 جوان 1920 بالرفض أيضا، ونفس السبب السابق ونفس التردد. تقدم المدعو سالم بن علي، انطوان بفسطيه⁵، وهو ملازم أول متقاعد من نفرة الثمنت لفرانس، عن طلبه إلى الحاكم العام بتاريخ 18 مارس 1911⁶

ومن المغرب متأثر في هذا الصدد هو ما حسب تقدمو مسعود بن سليمان، الذي أرسل طلب إلى الحاكم العام بتاريخ 26 أفريل 1913، بنفسه أنه الحصول على قطعة أرض، كمكافأة عن الخدمات التي قدمها لفرنسا، فقد ذهب هذا الشخص نفسه بخدمه فرنسا

A.N.O.M., G.G.A., carton 32L/28.

¹ A.N.O.M., G.G.A., carton 32L/28 (Le commandant militaire du territoire de Tougourt au gouverneur général de l'Algérie, 26 mars 1912).

A.N.O.M., G.G.A., carton 32L/28.

² A.N.O.M., G.G.A., carton 32L/28. Lettre de Dely Matrif Ben Ahmed au gouverneur général de l'Algérie 18 mars 1911.

³ مصادح على الصند ما لخدمات التي تقدم له جواد نور جواد مقاسمة مستعبد التي لم يفسد لفرانس

A.N.O.M., carton 91/2274 93, 2274.

⁴ A.N.O.M., G.G.A. carton 32L/28. Le préfet du département de Constantine au gouvernement général 18 mars 1910.

على مدى 41 سنة، حيث بدأ مسيرته في خدمة فرنسا سنة 1873 كدارس في المكتب التجاري سميريه، وبعد 9 سنوات تم تعيينه كشاوش بمكتب الشؤون لأهليه بمراديه، وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1913، ونظر لتعاينه في خدمة فرنسا، فقد نال العديد من التعدادات والتبشيرات منها

- وسام جوقة الشرف في 1 جلفي 2 ٧

- ميدالية عسكرية سنة 1875

- ميشان الفجار سنة 1893

- ميشان لألوار سنة 1908¹

لكن رغم كل هذه التتريعات التي حصل عليها المدعو مسعود بن منيعان والتي تثبت غايته في خدمة الإدارة الاستعمارية إلا أن كل ذلك لم يشعره قد جاء في الرافقه التي بعث بها الحاكم العام للجزائر إلى القائد الأعلى ندائرة غرداية بتاريخ 23 ماي 1913 بأنه، وبدء على العدد 32 من مرسوم 13 سبتمبر 1904، قرر لاستيراف الأراضي لا يفتح للأهالي لا معادن خدمات مستثنائه ويسمونها بالإدارة، وبما أن طلب المشاوش مسعود لا يوفر على هذه الشروط فإنه غير قاب لأية استجابة² وهذا بساغل لنا أن مثل هذا الشخص قد انتهى عمره في خدمة فرنسا، ومع ذلك لم من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية غير جدير بالمكافاه على هذه الخدمات، فمن هو الجنير بهذه التضاد؟ إن " وما هو الغرض الحقيقي من المادة 32 من مرسوم 1904.

لذلك أن هذه المادة لم تكن سوى مجرد خدعة من جانب الإدارة الاستعمارية لتعز من منها بت روح الخيانة بين الجزائريين، من خلال عزائهم بدارسي التي تكو في أمن الحاجة إليهم

كما أن عدم التمر من فرنسا بوجوده، حسب حيوة السياسة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر منذ اليوم لأول من الاحتلال، ومن لاملته التي تثبت لتكر فرنسا بوعو هذا، ما

1. A.O.M. G.G.A - carton 32L 78 Le chaouch hors classe Messaoud Ben Yaman au gouverneur général de l'Algérie. 26 avril 1913.

2. A.O.M. G.G.A - carton 32L 78 Lettre du gouverneur général de l'Algérie à monsieur le représentant supérieur du cercle de Ghardaia. 23 mai 1913.

حصل لأحد عملائها المدعو المربوط طورش أحمد، الذي قدم خدمات هامة لفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وحصل إثره على وعد بالمكافأة عن هذه الخدمات، لكنه توفي قبل أن يتأهل هذه المكافأة، وما صيب ورثته من الحاكم انعام منحهم مستر مجدي عن تلك الخدمات جاءهم ربه هذا الأخير، بأن الاستفادة من المكافآت معدل الخدمات 'الاستثنائية' الممنوحة من قبله في المدة 32 من مرسوم 1914 لا تكون إلا لمن قدم بنفسه هذه الخدمات. وبالتالي لا يمكن للإدارة الفرنسية أن تكفي حتى معدل خدمات خدم والد¹ وبعد يمكن اتفق بأن مرسوم 13 سبتمبر 1914 قد جاء بمصع العراقين الفني تحول من انتقال أراضي إلى الجزائريين، ثم أثمر على سبيل إعطائهم إلى المعمرين وبمختلف الوسائل والأساليب.

1. A. D. M. Algérie département de Constantine B. 3.260 Le gouverneur général de l'Algérie à Monsieur le préfet de Constantine, 19 septembre 1920.

للمبحث الثاني مؤسسات هي خدمة الفلاح الجزائري أو مصلحة نر الرعاة هي

الهيئات

نم حالة القوس التي دعت إليها غالبية الفلاحين الجزائريين نتيجة تجاربهم من
تجاربهم بفصل الفوائد العقارية، واهم تخوف الإدارة الاستعمارية من عواقب هـ
القوس، رحت هذه الأخيرة تبحث على إيجاد نوع من الأسرار -أجل المريف الجزائري
له تطهرت برغبها هي تطوير الأوضاع الاقتصادية و لأهمية الجزائر بين من خلال
بناء مؤسسات مالية وتعدويات من شأنها تحسين ظروف الفلاحين الجزائريين وحميتهم
من التهربين ومنع عنهم على التهورن بالعطاع الفلاحي وتطويره و التوال المصروح هو
كانت هذه المؤسسات فعلا في خدمة الفلاح الجزائري من هنا مجرد عمنه نر الرعاة هي
لتعوي كس المستفاد لأول من هم المعمرين وبعض عملاء الإدارة الاستعمارية من
الجزائريين

١ الشركات الأهلية للاحتياط (Les Sociétés Indigènes de Prévoyance)

من بين التجهيد التي كانت منتشرة وسط المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي
ظاهرة تسمى العوائد العائلية هي المطامير وهذا قصد تقديم النفقة للمعمرين وقت
الحاجة وبعد احتلال الجزائر قصد السلطات الاستعمارية الفرنسية ولاعتماد
سياسية تمنع هذه المطامير، وبعد الكارثة التي حلتها مجاعة 1867 - 868، اضطرت
الإدارة الاستعمارية إلى الترخيص بحوزة هذه المطامير، وقد عجب الجزائريين
(Liebert) بأهميته، سلك فكر في تنظيم جمعيات أهلية بهدف تفاد المعمرين من لأهالي
وذلك من خلال دعم الفلاحين بالحبوب ومنحهم قروض مالية، وقد أنشأ مؤسسة لها
تعرض في مله سنة 1869، ثم عتم هذا الأسلوب

نم بونري (Boulier)، وهو نائب سابق عن مدينة الجزائر، فقد قسم تهرير نسم
غرفة النواب إلى فيه عجيبة بموج مله، وبعد إلى لافتة به، وهذا ما أدى إلى

مظهر قانون 14 فبراير 1913، الذي نص على إنشاء مؤسسات خيرية هئية تحت اسم الشركات الأهلية للاحتياط¹.

بهدف لشركات أهلية للاحتياط هدف حصريها المائدة الثانية من النص المدخل في لهذه الشركات في فططين استيعاب كل جهة، هي مؤسسات خيرية تضم المصداقات للعمال والفلاحين الجزائريين بصورة مؤقتة، إذ صيغو بامراض وحوادث، ومن جهة أخرى، هي عبارة عن مؤسسة فز من تعاضدي، تضم قروض عينية وتغيبه للفلاحين والحماسين، سمح لهم بالخدمة على مرر وعائهم وساعدهم على تطوير انولهم الفلاحية ورعية مواشيهم².

يشرف على تسيير الشركة مجلس اداري يرأسه المصروف الإداري، بمساعدة عسوين نور بينين بجان من طرف والي المقاطعة، و26 عضو بصرفهم رؤساء مجالس الأقسام، و6، قيد من قياد البنية المحتلصة، إضافة إلى ممثل لأهالي ومجلس الجماعة ومسؤول المحرر³ وهكذا نلاحظ بأن الجزائريين قام ببناء هذه من تسيير الشركة، فهي لا تعبر عن إرادة الفلاح الجزائري الذي صعب من أجله، بل تم يسمح به حتى لا يغير من بملكه

وحدد ما جاء في النصوص المدخلية لهذه الشركات فإن باد بالتحرك بأجه مضوح اسم الفلاحين لأهالي فقط، مع يعني أن بقية الفئات لأخرى من تجار وصناع وغيرهم قد تم إبعادهم عن الاستفادة من خدمات هذه الشركات

وهذا أدت من لإشادة في نقطة مهمة، تتعلق بالحراد الفلاحين الجزائريين، فمن السخية التصريه، أن هذه الشركات لا تراعى للفلاح على الأحرار، بل من الحربة في تلك لكل من السخية العمية، فالأمر عكس تلك نصوص، فكل فلاح مسجل في سجلات التصريه

¹ F. Lacanaud, L'Algérie du point de vue de l'économie sociale. Girault imprimeur phototypique Alger, 1900. p 68.

² عبد الحبيب بن سنيح المرجع سبق من 16

³ كدر جرد، دوهو، اجتماعية والاقتصادية والسياسية في النهضة العربية فتره الاحتلال الفرنسي (1940)

(1954) - ماله كثر دلي لتدريج العقب، المعاصر في التاريخ، 1: 2. جامعة سطو و فسيه ليه الحاصي

المعديريه او المؤسسات الزرع عجة، كان يتم تسجيله أئد كمسحور في الشركة، وبالتالي فهو مطالب بدفع الاشتراكات السنوية، وقد كان يتم خصم هذه الاشتراكات بعض طرقه تحصيل الضرائب وبالتالي صار هذا الاشتراك شركة بمثابة عبء ضريبي جديد راك في معاناة الفلاحين المحرومين.

وقد كانت هذه الاشتراكات تشكل للمورد الرئيسي لشركه، وقد برز المشروع للفلاحين حريه لاختيار في المعايير او لا، وقد كان يتم تحديد هذه الاشتراكات سنويا بواسطة كل محراث وحسب هيبه المحصول، ففي سنة 1888، حيث عجمه الاشتراكات تقديري بـ 6 هريكات عن الهكتار الواحد²، وبعد التمكن يكون مجلس الادارة اشركه قد حولت ديوات المحصولات أنجيد فرمته لإرفاق الفلاحين بعبء ضريبي جديد.

جدول رقم 11 يوضح تطور عدد الشركات الأهلية للاحتياط

السنة	عدد الشركات	عدد المشتركين
1900	135	338 000
1910	208	540 000
1920	-	579 000
1930	214	622 000
1934	227	604 000

المصدر: عبد الحطيف بن شهبو، المرجع السابق، ص 232

لكن هذا التطور لا يعبر بالضرورة عن نجاح هذه الشركات في دفع العجز عن انقلاص الجزائري، ولا عن رغبة هذا الأخير في الانخراط فيها، غير ان الفرنسيين هنا يضرون إلى هذا التطور على أنه دليل على نجاح هذه الشركات، وقد دفع هذا انوار و الفرنسيين إلى القول بان هذه الشركات، قد كانت بأداء هذه اذوار في نفس الوقت

² Edouard Maunier, *L'usage en Algérie* Imprimerie Moderne Alger 1947 p 291

³ Émile Meyer, *Le village de colonisation en Algérie*, thèse en Histoire contemporaine, université de Provence Aix-Marseille I, année universitaire 2002-2003, p 135

وعى كامل وجه دور شركت التأمين، والتجدة، والفرص الفلاحي¹ لكي يبدو أن اهتمام الإدارة الاستعمارية بهذه الشركات، والتدبير عنها مرده لأجبار استعمارية، وهذا ما ينعكس في تصريح الحاكم العام ديرمان (*Tirman*)² "إن استئجار الفلاحين لأهلي ومرسو التوطين والاحتياط ونحوه من الرأى، سيكون أكثر ضمانا بالاحتياط على الأمن العام وستشاركون بطريقه فعاله في التكاثف الاقتصادية وبذلك³

ما عني استئدة الفلاحين الجزائريين من هذه الشركات فكانت محدده بعد شروط⁴ كثيره كانت تفك حرج عثره في وجه الفلاحين المحرومين، وهذا يكفي أن يشير إلى بعض هذه العرائض، منها أنه لا يسمح للفلاح بالاستعانة من حساب للشركة إلا إذا ثبت إقامته الفعلية بالبلدية التي يسمى إليها هذه الشركة، فهذا التحديد الجغرافي قد وضع للفلاحين في وضعه حرجة وغير عادله، وهذا يساهم في سحب الفلاح الذي يقيم ببلدية لا توجد بها شركة أهلية للاحتياط

غير أن أصعب عبء كانت تفك في وجه الفلاحين الفقراء، هي أن أسلحه لمقتبه التي تملكها الشركة كانت تسمح فقط للفلاحين الذين بمكثر ضمانات تثبت قدرتهم على اقتساب في لأجل المحدثه، كما أن قيمة السعة كانت تتناسب مع قدره المحصول الفعلي على التسيب وعلى نسبة حبيباته ومرار وعائته⁵، وهذا يمكن القور من هذه الشركة قد وضعت في حصة لأغنياء، ما الفقراء والحماسيين قد بقو تحت رحمة المزارعين، وقد عبر ميسيب (*Maisibat*) على هذا الإجحاف في حق الفلاحين الفقراء بقوله "إن الذين يستفيدون

¹ E. Lazard, Op.cit, p 68.

² برمان ديرمان (*Louis Tirman*) (1867-1944) ذكر في الحافق، غير حاكم عام على الجزائر في 18 نوفمبر 1918، ثم الذي طرح مشروع نظام طوينا في الجزائر، وفي عهده التي لا تعد غير مصحح 1919 سنة 1918 لتنام الدالة النسبية للجزائريين

³ Edouard Maisibat, Op.cit, pp 264-265

⁴ "من شروط هذه الشروط - استلاك لأدراج لفظة من غير كتابة تعين عائلته "لأنه لا يمكنه في المبدأ - فيه مع عائلته وتقيم معمر - بعد - لأنه سحراند التفرقة بعد ونعنه لالتزامه بملك بشكل عائلي مع ثلاث سنة له على الأقل

- عدم تعرض لأحكام قضائية بسبب وتكرره لأعمال عدوانية ضد فرنسا
- الإثبات في الاستقامة من تطبيب القضاء للمحاربين وهما العسكريين
نظر عدد من دافعه الاستيطان والمصرح، المرجع السابق، ص 287

⁵ Gerle Mayer Op.cit, p 116

من القروض هم الذين يملكون صناديق كفية ومعروفة. وهكذا تشهد هذه العقارات صبراً مشتركاً يحداه الجميع لكنه محصور بين حداث لاكثر على، والعرض بسهولة في دفع رسوم الأضرار تكفيهم يستبعدون من فوائد الشركة¹

كما ان طينب الملاحير نحصي لأجر ذات ببرو قرطيه معده، حيث لا يغفل الطينب إلا - خطي بمصادقة مجلس الإدارة، وتضمن العماله او انحكم انعم لجزائر²، وأحيان يعم رجال الإدارة و عوانهم إلى ربط موافقتهم بدفع رشوى تشبب ومبيع السعة قمصونه، وبعد ان القاد هم انين يعمون للشركة قانعه صالبي السعة، قد سعو بك في انوار الملاحير المحرومين، الذين اصغر بعضهم إلى دفع (21%) من مبلغ السعة في شكل رشوة إلى الحوجه والعبد والتشوش عداين سجين اسمه هي قانعه المستعبيين من السعة³

وهكذا تكون هذه الشركات قد تحولت إلى أداة انوار الملاحير ووسيلة انوار ندي رجال هذه الشركات المتحالفين مع المعمرين و الإدارة المحييه عوانها من تفيد وعوي القعود لا تعجب من العدد الهام من القاد الذين اسائر و يحصل هذه الشركات، منهم حدة في سعة الحصنة العربية، حيث قنرت قيمة القروض التي سقلا منها قيد المصنعة سنة 1935 بـ 660 270 فرنك، وهم القاد الذين عيسى، والقاد محمد بوصيات محمد الصديق، بوصيات عبد القادر⁴

لهذا كانت الإدارة الاستعمارية تدعي ان الشركات لأهيه لأحباط قد اشعب لتكون في حمة العلاج الجزائري، من خلال تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية و مساعدته على تجاوز الأزمات، سواء كانت هذه المساعدات في شكل عسب او في شكل قروض بديه وعسبه تصبح الملاحير يرى ان مدى استفادة الملاحير الجزائريين من حساب هذه الشركات.

Edmond Mourlet, *Op.cit*, pp 264-265

تمتد على ما بعد الاستعمار والصراع. المرجع السابق ص 262

Raymond Aymard, *Op.cit*, p 302

كما يرد، المرجع السابق ص 363

جدول رقم 12 يمثل الإعانات المجانية الممنوحة من طرف الشركات الأهلية للاحتياط
(1925-1934)

السنة	الإعانات الممنوحة بالفرك
1925	224 468
1926	144 596 40
1927	288 418 45
1928	575 098 70
1929	483 414 48
1930	782 671 77
1931	575 715 34
1932	431 437 40
1934	303 381 05

المصدر: *Massat, Op.cit, p 293.*

يلاحظ على هذه الإعانات بأنها كانت متواضعة ولا ترقى إلى مستوى طموحات
الملاحين الجزائريين وقد سعت عدة منظمات:

- بالنظر إلى حالة البؤس التي آل إليها شعب الجزائريين

بالنظر إلى العدد الكبير من المتطربين الذين وصل عددهم سنة 1934 إلى
614.000³ متطرب

- بالنظر إلى الطريقة التي كانت تُصح بها هذه الإعانات

وعنه يمكن القول بأن نشاط الشركات في مجال الإعانات المجانية، قد كان سلبا

عن التعريف من المشهور المرجع السابق، ص 232

بالنسبة للقروض، يبدو أن هذه الشركات قد تحولت شيئ فشيئ إلى نوع من صناديق القروض عوض أن تكون حرائر استثمارية وهذا مدعوم حقيقة لأهالي من أمزابير، وقد عرف بأن هذه القروض كانت تحصل نفعه من المروحة بعد الفلاحين المقروضين مستعدين من انحصار عليها مع الإشارة إلى أن القروض كانت تمنح بموعد فلاحى واحد، على أن لا تتعدى قيمة القرض 5000 فرنك¹، وهذا قبل أن يرفع إلى 5000 فرنك سنة 1924 ثم إلى 10000 فرنك سنة 1932، أما نسبة الفائدة على القرض فقد حددت بـ 5% للسنة الواحدة.

جدول رقم 13 يوضح تطور قيمة القروض التي منحتها الشركات الأهلية للاحتياط
(1926-1934)

السنة	قيمة القروض بالفرنك
1926	26 581 138
1927	30.535 099
1928	27 317 919
1929	30 574 994
1930	37 129 324
1931	35 427 027
1932	14.418 027
1934	24 309 407

المصدر: *Malissat, Op.cit, pp 278-279.*

ما يلاحظ على هذه القروض أن عليها كان يسمح في شكل تقوينا لا من لحدود وهذا ما يجعل فائده محدودة بالنسبة للفلاحين، فمفصله انجزت مثلا، لم تكن تتوفر على حقوق محرومة في المصاريف وبالتالي لم يسمح أي قرض عند، أما مفصله تقسيطه فكانت

Jean Marie Vignat, Op.cit, p 114.

تملك ما قيمته 4.5K1 391 فرنك حيوب صخرية في المعدل، وهذا ما مكّنه من منح فرض محلي بقيمة 4 055 99K فرنك¹. ومع ست هي كمية قيمة سفاريه بكثرة عند الفلاحين بهذه المقاطعة

ما بالنسبة لدور هذه الشركات في تطوير البناء الرعوي لدى الفلاحين الجزائريين، فجدد بن الفرنسيين قد اثنوا على هذه الشركات في هذا المجال، ويرد بنها قدمت خدمات مهمة في الجزائر، وبفصلها وحسن المحراث الفرنسي إلى أهلي² وينكرون منه في سنة 1969، كان هناك 14973 محراث عرسى بحور³ لأهلي³ لكن في الواقع يجدد بن نشاط هذه الشركات في مجال تطوير القطاع العقاري قد ذكر يتم بصفة منتظمة، حيث حصلت لأوبية بصفاء المحاربين والمجسدين طوعا في الجيش الفرنسي بالإضافة إلى المدعويين لأنه الخدمة العسكرية (إجباريه ولاحباصير للين سمجحو لنداء الثمر بعدد رايه المستعمر خلال الحربين العالميتين⁴ وبالتالي يجدد بن الفلاحين المحاربين الذين كانوا بحاجة فعلا إلى تطوير وسائل انتاجهم قد طموا محرومين من هذه الخدمات

وفي الأخير يمكن القول بن الشركات الأهليه بلاحباص لم سيج في تحقيق لأهداف المرجوه منها، فلم تستطع ان تصنع حد⁵ لمجاعة، وبلا من ان تجرب الرب بحدها قد ذهب إلى حد تشجيعه⁶، وبلا من ان تساعد الفلاحين الجزائريين على الحفاظ على أراضيهم من هزاز المعمرين والمرابين، بحد قد ذهب إلى حد المساعدة في عمليه بيع المسكنة من الفلاحين، وهذا من خلال مدهمتها في مركز رويس لأموال بين يدي كبار الملاكين العقاريين والوجهاء⁶ ولم تلعب سوى دور بسيط جدا في مجال تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي.

Edouard Maussiat, Op.cit, p 193.

Arthur Carnot, Principes de colonisation et de législation coloniale, septième édition, Paris, 1918, p 468.

Jean Marie Wignan, Op.cit, p 111

¹ حذير داهه، الاستيطار والصراع، المرجع السابق، ص 279

² عبد الحميد بن الشيخ، المرجع السابق ص 274

³ المرجع نفسه

2- قفر من الفلاحين

من آثار استيلاء الفرنسيين على الجزائر، انتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع، فقد انتفأ آجر داب الاستعمارية التي حسب على الزمان الثبات على ثواب الضرائب المتزايدة غير أنها إلى زيادة الحاجة إلى نفوذ الولاية لتفقد هذه المستحدثات وقد ما دفع بالفلاحين إلى بيع محاصيلهم وأقت حصادها بغير مخلصه - بغير زيادة العروس على الصنب - بغيره، بشرء الخبوب في موسم البر بأسعار مرتفعة، وهذا ما حلّ ثور حصونهم على مبالغ مقدرة كدهم، وهو الشيء الذي دفع بهم إلى الفروض، ومن هنا وقعوا فريسة في أيدي المربين، الذين استطوا حجة الفلاحين في فروض هائلة على الفروض، بيعت مستويات خطيرة.

لقد بيعت نسبة ألفا ألف على الفروض النقدية نسب حالية، وصلت إلى 100% بالنسبة سنة 1900، وحتى ثلاثية 1900، وهذا ما يعني أن نسبة الفقدان السنوية قد كانت تتراوح بين 200 إلى 400%¹. وقد لاحظت إدارة شؤون الأهالي تسمي هذه الظاهرة صنف حصر سنة 1879 بأن جميع المصناعات الوسطى العليا منهن تحت وطء فرنسا، فهم سيئون مصالح صائله، ومن تكون المحاصيل الجيدة لا علاج مؤقلاً لهم، انهم يسعون نحو خرابهم².

وقد عرفت الإدارة الاستعمارية بمسؤوليتها عن هذه الظاهرة، التي أصبحت تثير حراك المجتمع الجزائري، وهذا ما يفسره في تصريح الحاكم العام بورديو (Burdeau)، الذي جاء فيه المرسى هو أن مصاريفه أعطت طرفاً جديداً، وأكثر قوة³.

ومما زاد في حجم الكارثة، أن الكثير من الفلاحين قد عجزوا عن تسديد قروضهم مما دفع بهم إلى بيعها، وبالتالي ارتفاع فوائدها، التي وصلت إلى حد جعل قيمة هذه القروض، تساوي أو تفوق قيمة العقار في حد ذاته، وهذا ما أدى إلى حالة بيع

¹ Abdelouahab Hachem, L'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres (J.F.L. Alger, 2007) p 22

² منية الأرق، المراجع السابق، ص 94

³ Burdeau, Op.cit. p 187

فقره إلى هذه الفلاحين لأراضيهم لصالح المزارعين، الذين كانوا يستفيدون من نواصط اتجاهات المصانفة المثمرة على هذه النواصط المربحة.

في ظل هذه الظروف، ظهرت مؤسسة الفروض الفلاحية كمطبعة جديدة، تعرض منها خدمة للفلاحين والمعمرين على حد سواء من الجزائر المزارعين، ومساعدتهم على تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والذي يهدف في هذا المجال هو، ما مدى استفادة الفلاح الجزائري من مؤسسة الفروض الفلاحية، وقد نجحت إدارة الاستعمارية في تحصيله من نواصط المزارعين⁹

راجع جوار الفروض الفلاحية في الجزائر إلى مصنع الفروض العشرين، إثر صدور مرسوم 14 جويلية 1911¹، الذي نص على إنشاء شبكة من الصناديق الجهوية والمنحفية على مستوى المقاطعات الثلاث وقد أعيد تنظيمها بموجب قانون 20 ديسمبر 1924 الذي أنشأ بمرسوم 26 نوفمبر 1926²، الذي نص على تنظيم الفروض الفلاحية في الجزائر وهو إجراءات جديده

كانت مهمة هذه الصناديق منح الفروض للمزارعين والمعمرين، على حد سواء لأجل مصيرة، ومتوسطة وطويلة

والفروض مصيرة لأجل، لا يجازر منها سنة واحدة، وهي موجهة حصيصا لمساعدة المزارعين على سد النفقات التي تنصحب خدمة لأرض خلال الموسم الفلاحي الواحد

من الفروض متوسطة لأجل، فقد حددت منها بست سنوات، وهي موجهة لمساعدة المزارعين على تكوين أسرار يسمح لهم بإبحال بعض الحسابات لمصلحة على استثمارهم الفلاحي، مثل شراء الحيوانات والعقار الفلاحي، وغرس الأشجار، وحفر الآبار وغيرها.

Robert Hense. La credit agricole et la colonisation en Algérie au centenaire de l'Algérie, congrès de la colonisation rurale. 2^{ème} partie, Alger 1930, p 157

Arthur Combes, Principes de colonisation, 7^{ème} édition, Op.cit, p 459

مع القروض هوية لأجل، فقد حدد جلها لأقصى بأ25 سنة، نكر من تسخيه
 الخمسية. بد نكر بنجاور 10 أو 15 سنة، مع الحد لأقصى بعينه القرض مع حدث
 بموجب مرسوم 26 نوفمبر 1930، 40 000 فرنك¹ وهذا الصنف يسمح للمعمرين بالتقيد
 بحسب عهده خاصة ودائمه، مثل إقامة البساتين واستصلاح الأراضي أو حتى شراؤها
 على الرغم من الحركة السريعة التي عرفت. مؤسسات القروض الفلاحي، خاصة
 بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ارتفع رقم أعمالها. تحدث بالقروض قصيرة الأجل من
 10 ملايين فرنك سنة 1920، إلى 11 مليون فرنك سنة 1926²، وهي تصعب عشر
 مرات، قبل أن يصل إلى أكثر من 470 مليون فرنك سنة 1934³، لا أن نشاط هذه
 المؤسسات قد بقي محدود، حيث لم تكن قدره على منح القروض لأجل هوية ولا حتى
 متوسطه، وبذلك بقي ربائهم من صغار المعمرين والفلاحين محرومين من المساعدات
 التي يمكن أن تمنحها لهم هذه المؤسسات

من أجل عطاء دفع جديد لمؤسسة القروض الفلاحي، صوت البرلمان الفرنسي
 سنة 1937 على قانون يقضي بتسيير الصندوق العقاري الفلاحي للجزائر، كمؤسسة
 جنية، تعرض عنها، بدعم الصندوق الجهوي للقروض الفلاحي بالموارد المالية الخاصة التي
 سمح بها بفتح قروض هوية ومتوسطة لأجل، ولا تحت هذه المؤسسة الجديدة هي
 لخدمة بقاء من سنة 1939⁴، ومع ذلك اندرج انطلق الصندوق الجهوي للقروض
 الفلاحي في منح قروض لأجل هوية ومتوسطة

نكر رغم هذه الإجراءات الجديدة، لا أن الفلاح الجزائري بقي محروم من
 الاستفادة من هذه المؤسسات، فالجزمات التي فرضها الصندوق الجهوي للقروض الفلاحي
 بصفة متلا، لم يستفد منها سنة 1934، سوى 265 معمر و176 فلاح جزائري فقط⁵

Boyer-Banis. Le crédit agricole. Op.cit, p 358

Félix Faïch, L'Algérie un siècle de colonisation. Édition notre domaine colonial. Paris, 1940.

p99

Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1938. Alger 1931 p 774.

Boyer-Banis. Le crédit agricole, Op.cit, pp 357-358.

J.H. Meuleman, Le colonialisme entre les deux guerres mondiales. L'évolution économique et sociale de la population rurale algérienne. Amsterdam, 1984, p 139

قد حدد بعين الاعتبار بين مداخلة قسطنطينية بعد عدد هائل من الفلاحين، (مكتب القصور
بان لأعباءه المساحة منهم حيث سحروا من خدمات هذه المؤسسات

وان مكتب المصدايق انجهوية المحتلطة بين المصيرين و الجزائريين، قد حجب بعض
المدح في تلك التي حصرها عصبونها في الجزائريين فقد عرفت هائلًا بزيادتها و هي
تتساوى لعدد فئسب هذه المصدايق بالذات؟ لإجابه عن هذه هائلًا سيظهر، لأن
المصدايق الجهوية كانت تصيب شعاعات، بتأثير الفروع التي تصبها لترباقي، ولما كانت
تعتبر من منكبها لأهالي لا تركز على سن مبكرة، حيث يوجد في العائلي على لشيوخ
قد جعل من فرنسا المكيه العقارية عرفت أساسية لاستفاده الجزائريين من خدمات هذه
المصدايق وبهذه الطريقة تم سيعاد الفلاحين الجزائريين من لا يشارف التي تغطي
مؤسسة الفروع الفلاحي، التي لم تعتبر سب في وضع الجزائريين، وبالتالي اقتصر
خدماتها على المصيرين فقط²

ب العراقيل التي حالك دون استفادة الفلاحين الجزائريين من خدمات هذه
المؤسسات سواء لشركات لأهلية بالأحياء، أو مصدايق الفروع الفلاحي، والتي تشكلت
في الصغر لتجسّد ظروف الفلاحين الفقراء - هي التي تمنع من إلى القوم من تقديم
الإدارة لاستعمارهم على إنشاء هذه المؤسسات - ثم تكن سوى عملهم من الزمعة هي
التي، حدوث من خلالها امتصاص عصب الزيف الجزائري، الذي وحس إلى حد من
تحررهم، قد ينضم إلى القوم برفق غير متوقع

وقد عادت هذه السجدة خلال الفترة بين 28 أكتوبر 1901 و 4 ماي 1903 مبعده عشر اجتماعا، خرجت منها بمشروع قانون يتألف من 11 مادة، تهدف إلى إنشاء سجل عقاري يوضح تحت تصرف المالكين أو المستفيدين من وعود البيع، هي أراضي القروش كما هي أراضي الملك¹.

عرض هذا المشروع على المندوبيات المالية وآخر سنة 1903. وفي مارس 1904 عنت على تبنيها لفكرة إدخال نظام طوريس إلى الجزائر، وقد خضع هذا المشروع إلى عدة تعديلات فحصل إلى نطبعة إلى 30 مادة بدلا من 11 مادة، وهذا مع قبول الاقتراح الذي تقدم به رئيس المندوبية العريية، وانتمت في يده لأمره النهائية بتسجيل نظام (رث) (إسلامي)، ما لم يتفق مكتبته إلى حد لأورينج

وفي 7 مارس 1906 صرح وزير العدل الفرنسي بأن هذا المشروع المنكور من 30 يحتوي على عدة نقص من شأنها أن تؤدي إلى خراب لأهالي².

وفي 29 نوفمبر 1906، تم تشكيل لجنة مشتركة تحت إشراف وزير الداخلية أوكلت لها مهمة ضبط الشروع التي يتم فيها وضع السجل العقاري في الجزائر³ غير أن هذه اللجنة لم تعد به تعديلات من شأنها أن تحمي الفلاح الجزائري من فقدان تعريه من الأراضي لصالح المعمارين بل إنها أعطت لأورينج العريية من لامبارت في مجال إنشاء الأراضي والحصول على الأموال الضرورية لذلك، في حين ادعت أن لأهالي يستفيدون من ورده من مزارع هذا النظام الذي سيعطي لأراضيهم فائدة قيمة بحجمهم من إنجازات المحنكرين.

غير أن المكاتب التي حفظها المعمرون جزء تطبيق قانون 1907 جعلهم يحصلون التعرف على المطالبة بتطبيق نظام السجل العقاري، لمدة عشر سنوات، ولم يعد هذا المشروع إلى الصور من حيث لا هي أريد سنة 1917، عنت تقدم العيوب المالية تبينها باقتراح ينص على عرض هذا المشروع على البرلمان الفرنسي وقد تمكنت

¹بول روبرت جرون، القرويون المسجون، ج: المرجع السابق، ص 266

²عبد الرحمان، الاستيطان والترحيل، ج: المرجع السابق، ص 400

Arthur Combes, Principes de colonisation, septième édition, Paris, p 401

اتصويديت المالية من التنازير على الحاكم العام جوبار¹ (Jannart)، الذي بحث برسمائه على باريس بتاريخ 19 جويلية 1918، جاءه جواب من وزير الاستيطان ينص على منح مسكنة لأرض من ممتلكات آخر بتكاليف قليلة، لكي يؤمن إلى الأبدى السكنى والممتلكات والتشييد المتمكن من حسن استغلالها، ويحقق من وراء ذلك²

وفي سنة 1921 عيّن طرح فكره أثناء سجن عقاري في الجزائر من طرف استبانور فلاندي (Flanidin)، غير أن الديدات المالية قد أثرت هذه المرة على هذه الفكرة، مما حجبها في ذلك بتعريف النظم الوراثي الإسلامي، وعدم تقديم الأهالي لأجزاء من الترخيم ونقل التملكيات المالية بعد الإصلاح³، في حين اقترح بعض النواب طريقته المتعديت المتعاقبة، طريقته التقدم الذي قد يكون أبداً ولكنه أفضل، تلك الطريقته التي تمكن من الحفاظ على الشكل الخارجي مع تغيير ترتيباته الداخلية، بل وفي كل شيء والداء تلقاء من جديد⁴ حسب ما ظهر منه مقرر قانون 1926

وهذا: جميعت المجالس الجزيرية على فكره "تحال" إصلاحات موصوفة نجحت في الأخير في قانون 4 أوت 1926، والذي تم التصويت عليه من طرف مجلس الشيوخ بتاريخ 3 ديسمبر 1929، والذي كان يهدف فقط إلى إحداث بعض التعديلات على قانون 1897

كما عن مواقع مصادر قانون 4 نون 1926 فيمكن حصرها في النقاط التالية

- رغبة الإدارة الاستعمارية في جعله دفع جديد بعمومية هرسه لأراضي الجزيرية، خاصة وأن قانون 1897 قد أوجد طريقته وحدها لتعريف الفرنسي، وهي التجهيزات الجزيرية، ذلك رأب السلطات الفرنسية بأن هذه الطريقته لم تعد كافية خاصة في

جوبار: Jannart Charles. نائب برلماني. وزير استيطان للجمعية سنة 1914. نائب عضو مجلس الشيوخ سنة 1914. عر حاكم عام لجزيرة سنة 1914. عر لواء عبد السلام 1914. نائب عضو جوبار في حاديه من الحزب الفلمنك للجزائريين. عاد إلى البرلمان سنة 1919، غير ضمن لجنة مجلس الشيوخ - مجالس إصلاحات على الجزائر، ثم عين حاكماً عاماً على الجزائر من جديد سنة 1928. نظر عدة بن داهة الاستيطان وقصر ع. 1926
للمرجع السابق، ص 494-495

Charles Robert Ageron, Les Algériens musulmans - tome II Op.cit, p 774

Arthur Lurault, Principes de colonisation .. septième édition, Op.cit, p 401

¹ البورقي عدي، للمرجع السابق ص 67

مثل النور الذي يشهد لاستيطان الأوربي في الجزائر، وقد ما يتطلب إيجاد صيغة أخرى غريبة لأراضي ومن هنا جاء قانون ١٩26^٢ لينص على إجراء عمليات التملك التي جانب التحويلات الحزبية، سواء سيق الأمر بأراضي الملك أو بأراضي العرش، خاصة بعد ثبات بن قانون 1897^٣ لم يحل التنازع الموجود منه في مجال فرنسا لأراضي، حيث لم يمكن من فرنسا سوى 800 840 هكتار فقط^٤. وقد صُوِّلت 30 سنة من تطبيقه.

رغبة الإدارة للاستعمارية في تكوين بوجورية^٥ رر عليه جزائريه والتي كان يعتمد عليها مستفيد من عملية الفرنسية، وقد ما سعى في حثيثات قانون 1926^٦ تمه فتمه نيسيه واقتصاديه في السماح للمواطن المحلي بالتثبت بزمس جداديه وباعطيه الفوائد المالية لاستصلاح أراضييه وبوفير الفصل الشروعيه في حال رغبه في التملك حسب^٧

رغبة الإدارة للاستعمارية في القضاء على أراضي العرش، حيث رأت بأن أراضي الملك، هي ملكيه خاصه حقيقيه، يمكن بيعه، شجيره رهس وحتى فرنسا. عند الحاجه، مكن بالتقدير فإن أراضي العرش صلب مثقله بحقوق مستخدم شعير (Servitudes)، وهو ما جعل حركه انتقاله صعبه جدا، فلا احتكط تعرب مكل فخصمهم التي كانت عبيد مند باريه لأجلال^٨ وبالتالي يمكن القول بأن قانون 1926^٩ قد كان نتيجة حمة شرسه ضد أراضي العرش شسب اسباب الملقيه ومختلف النجس التي كدرب قضية النظام العقاري في الجزائر منذ سنة ١٩٠٤^{١٠}

فانتهى المسود من وزه قانون 1926^{١١} هو القضاء على أراضي العرش، يعني تحويله الي ملكيه خاصه، حيث تكتفي المصلحة العليا للاستيطان، ومن هنا جاءت رغبة الإدارة للاستعمارية في التبحر المباشر في عملية فرنسا لأراضي العرش، بدلا من

Marcel Larnaudie. La réforme du régime foncier en Algérie. In bulletin mensuel du comité de Afrique Française. année 1926, p 144.

٢ عبد التوفيق بن لاسهو المرجع السابق من 2 ٦

Marcel Larnaudie. Op.cit. p 199.

لنصار المخابرات العربية المنفرقة، وهذا ما يسمح باستغلال هذه الأراضي التي ينبغي استثمارها.

- رغبة الإدارة الاستعمارية في توسيع مجال تطبيق القوانين العقارية، يشمل كل التراب الجزائري، بعدما كان محصوراً في منطقة التل فقط مثل صويرة. هذا القانون، وهذا من خلال توسيعه مجال تطبيق التحقيقات الضريبة تمتد حتى الصحراء، ويتبين أن هدف الإدارة من وراء هذا الإجراء هو حرمان الجزائريين من الممتلكات التي سبقت من قبل 1924 محل النظر الإدارية الاستعمارية لإنشاء مراكز سيطرته جديدة هناك¹.

2- مضمونه

عرف من قانون 4 أوت 1926 تم يكرس بهدف التل بحال بغيره جزيره على التشريع العقاري القائم، وإنما كان الغرض منه محاولة تحسين هذا التشريع فقط، وذلك بمعالجة بعض الأخطاء الأساسية وسد للثغرات التي كشفت عنها تطبيق قانون 1897 لذلك يمكن حصر أهم ما جاء به قانون 1926 في نقطتين أساسيتين تعود إلى تنظيم التحقيقات الضريبة في الأراضي للعرش، وإدخال بعض التعديلات على إجراءات التي نحن عليها قانون 1897.

بالنسبة لمنطقة العرش، المصنفه بتنظيم التحقيقات الضريبة في الأراضي للعرش، فقد نصبت المادة الثانية من قانون 4 أوت 1926² على أن إصدار عقود الملكية في الأراضي للعرش يمكن من يتم عن طريق التحقيقات الضريبة وفق شروط وأوضاع محددة. وهذه العقود هي التي تولد الموانع 3 إلى 1 من قانون 1926، حيث تم في هذه الموانع تحديد شروط وكيفية إجراء التحقيقات الضريبة.

جاء في المادة الثالثة من فتح التحقيقات الضريبة يمكن من يتم بناء على قرار يصدر من الحاكم العام، وهذا في الحالات التالية:

¹ عبد الحفيظ بن الشيخ المراجع السابق من 3 و 2.

² مرسوم رقم 1000 لسنة 4 أوت 1926 في

B.O.A, Année 1926, tome II pp 2472-2480.

Publication de Lefebvre Louis de l'Algérie annuée, tome 7 1923-1924, supplément année 1925-1926, pp 287-291

Service départemental de Constantine. Op.cit. pp 7-14

- إذا كانت مصلحة لأستيطان تقتضي ذلك

عندما يكون من الضروري ضبط أو تسوية عدد الحاجة حسب الخراب أو الأراضي المحصورة بالعديد

ب كميات المصلحة العامة تقتضي تطوير الممتلكات المعزولة أو عديدات تعرض بين السكان المسلمين في مناطق معينة.

- د كان هناك سور مصنعت نصف مساحته للتجهيزات لجزيرة وتمت المصانعة عليها بموجب لإجراء المصلحة من عليها في قانون 16 أفريل 1917^١.

بناء على هذا عليه نكار الدور المعلن عنهم في ملكية أراضي العرش برهمن يشكل هؤلاء لأعليه في عدد الفلاحين، وفي مساحة أراضي التي ينطويها على أن لا تقل نسبة الأغلبية في أحد هذين التثنيين (2 3)، وفي هذه الحالة يجب أن يحصل طلب المعين لري حصة النوار، واللجنة النسبة للنسب للمحتصة، والمجلس بعد لتعماله أما النوار التي حصص هه بعض الفص لأرضيه للتجهيزات لجزيرة وفي هذه الفص ومالكه نذكر ضمن حساب لأعليه

أما المواد من 4 إلى 11 فقد نصت على كيفية إجراء التجهيزات انشائه، وفيه نذكر هذه المواد بوسعه المرسوم التبريري الصادر في 9 جويل 1928

تد عليه التجهيزات انشائه بصور قرار الحكام العام، الذي يحدد النوار هو إجراء من النوار الذي سيحصل لتجهيزات انشائه، وعلى أثره يوم عدى العمالة باصدار قرار يضمن تعيين المحافظ لمحقق وسعيد يوم انطلاق التجهيزات، هذا القرار يجب أن يترج في جريدة المشرق بين بدء هذه التجهيزات بداية يوم عدى المشرق، كما يجب شراء في إحدى أهم الجرائد الموجودة بالاندلس المعنية ومقر العمالة وهذا القرار يفسر سيرة جنيته في كل من مدير المشرق، ومحافظ العتبات، كما يند بشره في لأسيو ويطبقه بمقر لأعليه المعنية، بللعين العربية والفرنسية²

¹ مرسوم التبريري الصادر في المرسوم في

هي اليوم المحدد بواسطة قرار من المصانة يقوم المحافظ المحقق بالتفتيش إلى عين المكان، حيث يستقر كل لأقوال والشهادات والشواهد الوثائقية المثبتة بالمنفعة بالاستماع بالأرض، و عند عسى ذلك يقوم بتعيين حدود الضلع لأرضيه ثم يصنع المخطط التوضيحي لهذه القطع مرفوقه بمخطط مفصل، ثم يقوم بتكوين كل الشكاوى والأقوال والشهادات والوثائق التوثيقية في محضر خاص¹.

كل الوثائق التوثيقية التي يتم تلقيها، مرفوقة بمحضر للمصانة وكذلك المخطط التوضيحي يتم إيداعها بمقر البدية المختصة لمدة 10 يوم، كما يتم تحرير نسخة بالنسخة التوضيحية مرفوقه بالمحضر وإرسالها إلى قائد المنطقة خلال مقر المد، ويتم 'علام الأشخاص المعنيين بنقل الموضوع عندها في المادة 4 من قانون 1928

عند انقضاء المدد المحدد بـ 10 يوم، فإن أي شكاوى أو مطالب سوف من موحى بعين الاعتبار² وخلال المدد 45 يوم التي تلي انقضاء المدد المحدد، يقوم المحافظ المحقق بالتفتيش ثانية إلى غير المحاكم بمراسلة الشكاوى المقدمة وبعدها يقوم بتكوين محضر توضيحي يودع لدى مدير المصانة في انتظار المصادقة عليه بواسطة قرار يصدره الحاكم العام أمام مجلس الحكومة³.

من بعد يتم تعيين هذه الأجزاء والأراضي التي لم تحصل بعد على سبيل من كوسيت، فإن المهمة تصبح معقدة قليلا، وفي هذه الحثه يتم اللجوء إلى ثلاث أقتاني من مرسوم 19 جوان 1928⁴.

أ- بالنسبة لنفسه الثانية، المنفعة بالتعديلات التي أدخلها قانون 1928 على الإجراء التي جاء بها قانون 1897، فيمكن حصره في النقاط التالية

1- توسيع مجال تطبيق القوانين العقارية عرف بين قانون 1897 إلى غاية لتطبيق في منطقة التل فقط، المحددة بالمادة 1 من قانون 1873، وخارج منطقة التل في

¹ المادة 1

² المادة 4

³ المادة 4 من قانون 1928

المتصرف المصنف بواسطة قرارات خاصة تصدر عن الحاكم العام في قانون 1926¹ فهو دبر تطبيق في مذهب الجزائر الشمالية، وهي مذهب الجنوب، فقد نصت المادة 20 من القانون على أن لأجرهات المصنوع عليها في قانون 1867، والمنتجة في سنة الأولى ستكون دسة تطبيق في كل مذهب الجزائر لشمالية ومذهب الجنوب، التي ستوون حصلت بموجب التحديد والتقسيم المصنوع عليها في قانون سيباتوس كوسيلت 1863. من بين السنة 21 من قانون 1926، قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث نصت على أنه يمكن أن يرحض لأجره عمليت تأسيس الملكية الخاصة بأراضي قبائل الجنوب التي لم تحصل لعمليات سيباتوس كوسيلت، وهذا بواسطة قرارات خاصة تصدر عن الحاكم العام²

وبسبب الإدارة الاستعمارية قد لجأت إلى هذا لأجره بعض فرص هبعت الاستعمارية على كل منطق التوزيع الجغرافي، هناك وجدت نفسها بحاجة إلى مجالات جيدة للاستثمار

2- معنى هو حد قسمه العقارات الربيع بين أهالي حدة كذا على محل لشعار لسنة 19 من قانون 926، الذي أبدى اهتمامه بمسائله حماية الأهالي من أن يستولوا بوساطة عصبب التصفية (*liquidation*) المكلفه، حيث أنه يمكن النجوة إلى نوع العمر في المراتب العتي لا بموافقه أنثنتين من ذوي الحقوق في المئكة، أو أن كان العمر غير قابل للتسعة عت، ومن جهة أخرى فإن عملية تقسيم القطع لأرضيه المتسوية بين ذوي الحقوق سيتم بداية من أن عن طريق لإسناد من صواب الفضي، وليس عن طريق الفرعة كما هو الحال في القانون المدني الفرنسي.

3- تخفيف العقبات العسائية المترتبة عن النجوة إلى المحاكم المدنية والمدة 18 من قانون 1926، تحول بعضه التصح للجزر في الترعات المصنوعة بالقرارات التريية الفرنسية التي تكون بحوره الأهالي، ولكن صلاحيات قصده المبلغ هب محصورة في معاتجة التراعف التي نشر بين العسمين فقط، وقد صار بإمكانهم الفصل في هذه الترعات بحكام نهائي، وقد حدد نصيب اختصاصهم في هذا المجال بجمع (1) في ترك

B.O.A, Année 1926, tome II p 2480
Marcel Larnaudie, Op.cit, p 395.

تكن هذه الأجراء هي الواقع لم يكن العرض منه تخفيف الأعباء على الجزائريين فقط، بل كان في صالح المعمارين أيضا، وهذا ما نمتصه في نصريح الحكومة الفرنسية هي معرض حبيش، عن مواقع وأسباب صدور قانون 1926 والذي جاء فيه التزمية التملك التي اتحدكم المدينة، أدت إلى تعاقب مبالغ فيها، وقد كتب مجده في حق دوربين¹

4- فرض جزاءات رديئة ضد المتورطين في الترويج للمنفعة قد صنف المصنف 17 على أن الأشخاص الذين ثبت تورطهم في بيع نفس العقار لأكثر من مشتري مستقل عليهم عقوبات تمتد في السجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى سنة، وغرامة مالية تتراوح بين ألف و5 آلاف فرنك

5- الترحيل الأشخاص الذين يملكون عقارات مفرسة بصلب التحقيقات الجزئية المتصوهر عليا في قانون 1897²، وهذا مهم كانت طبيعة العقود التي تمت بواسطتها فرنسا هذه الأراضي

هذه من هي جملة الإصلاحات التي جاء بها قانون 1926، وهي إصلاحات لم تكن ساعدت على لا اعتبار حاله الفلاح الجزائري الذي كان يملك الأقاليم والشركاء بنجته بتجديده من أرضه التي هي مصدر رزقه، بل أن هذه القوانين سببت من مأاء الجزائريين، وهذا من خلال الحركة التي سيعتقد نفعيه انتقال الأراضي من الجزائريين إلى دوربين كم سري

3- تطبيقه وثانجه:

من الطرق التي تطبق لإجراء من الجديد التي جاء بها قانون 4 يولي 1926 بجزء (مادة 1) إلى أن عميد سينفور كوسيت 1926، والتي انتهت في مقاطعه دستطيه سنة 1926، قد سحر تنفيذ في مدينتي الجزائر ووهران، وهذا بعدة أسباب منها ظهور مطالب عاجية، ونزعت حدودية بين الغياص، وبالتالي فهذه التعديلات عارلت

¹ Camille Arhi Les actions réelles immobilières entre indigènes musulmans relatives aux membres étrangers français, et l'article 18 de la loi du août 1926 sur la propriété foncière en Algérie. in R. L. F. M. de législation et de jurisprudence, 1930, 1ère partie p. 251

² المادة 17 من قانون 1926

مستمر، هي مقاطعة وهران مثلا، هناك فزايا متنوعة هكتار (846 844 هكتار)، مررت تجري بها عمليات سجنات كوسيت. وقد إلى عامه سنة 1920¹

ومن جهة أخرى، فإن قانون 6 فيفري 1871، والذي قبله يوم صدور، به محرم فانور التالي، في انتظار إحلال إصلاحات جزيرية على النظام المعمول في الجزائر، قد ستم العمل به إلى ما بعد سنة 1921، وحتى صدور قانون 4 آب 1926 وسحبه خبر النفذ، لم يؤد إلى إلغاء قانون 1871، بل سيتم تطبيق القانون بالتوري يحيى من المحميات الجزيرية، والمحافظات الشامية، سيتم جراف جنب إلى جنب

نصف العميات الأولى لإجراء المحميات الشامية المخصوص عليها في المادة 2 من قانون 4 آب 1926 بمقاصعه فسطييه، ومست سنة 1909، كاتب الخطوات الأولى في سائر مرس سنة 1924، ثم تبعت بفتح خمس محميات في خمسة دوائر أخرى وهي أبلع، والذي سريجه، انسجحه، انجاسي، ولجربيزي، وبك حاس سنة 1931² وهي بعد قسمه، تقسم لإداره بمشروع فتح 10 محميات شامية في 10 دوائر جندد بغير المقصودة³، وتتضمن المواصفة عليها من طرف مجلس الحكومة

وقد لاحظت مصلحة الملكية لأهمية بأنه من الضروري قبل تعميم عمله مستمر الملكية الجزيرية على طريق التصفية الشامية معرفة سائج الإجراء في السجده، كم اعربت عن أهميتها في تعزيز العدد الكافي من الموظفين، حتى يتم إنجاز هذه العمليات في أحسن الظروف

في بشأن التصفيات سنة التي تم فتحها بمقاصعه فسطييه، قد لاحظت لإدارة بأنها سير في ظروف عادية، دون أن يعترضها أية مشاكل، خاصة وأن تراجع للضب على فتح التصفيات الجزيرية، قد سمح باستغلال الإحصاء البري المنوع، في سجر التصفيات

شاملة⁴

G. G. A. Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1930. Alger 1931 p 634.

Ibid.

دوائر لاصدر المعية هي عسري، ولاز بعلق، ولاز حوتك، لقصير، سنة جود، قندة، عد تلاك

A. V. M., G. G. A. carton 4M/1

براميه-وعبر القصر عمر

Ibid.

والملاحظ أن تحول قانون 4 نون 1926 خير التنفيذ، فد براميل مع رئيس الطلقات المتعلقة بفرنسة الأرض، ففي سنة 1928، كان هناك 1010 طلباً للحصول على عقود التمليك بمعدل 868 طلب بالنسبة لسنة 1927¹، وعلى هذا ما دفع بـ"إدارة الاستعمار" إلى (إعفاء على التجهيزات الجارية التي كان عليها قانون 1897، إلى جانب التجهيزات القائمة التي عرفت حركتها هامة في نفس قانون 1926، ففي الوقت الذي سجل فيه القانون الأخير حيز التنفيذ، كان هناك نحو 16000 طلب است إلى فرنسة نحو 940 000 هكتار²

في السهول والصحراء الجبلية الذي كانت تجري فيه التجهيزات السابقة، التي سطحت في ممتلكات قسطنطين، ويرجع العيب على التجهيزات الجارية، كانت من بين لغو من التي جعلت "إدارة الاستعمار" تعمل على توسيع جزء من تأسيس التمليك العربي بمقتضاها وحرار من طريق التجهيزات السابقة كمنه

شرع في تطبيق لأجزاء المتصوّر عليها في المادة الثانية من قانون 4 نون 1926 بمقاطعة وهران، سنة 1932، إثر موافقة مجلس الحكومة على فتح ثلاثة تجمعات سابقة في ثلاثة نواوير في نوار أولاد صابر (بنية عمي موسى للمحتصة)، ونوار جرزة حبة رويو المحتصة (سوي محمد بن علي حالب)، و نوار قرطوف (سبي تيرد المحتصة)، وذلك تاريخ 26 فيفري 1932³ وقد تم حيازة هذه النواوير الثلاثة بدء تنفيذ التجهيزات، على عكس ما سافر على الشروط المناسبة لتطبيق قانون 1926، بطريقه سهلة وسريعة

قد سبق وأن جعلت هذه النواوير الثلاثة لتطبيق الجري (أجزاء قانون 1873 حصة فيما يتعلق ببعض الممتلكات، وقد تم سحب من مهمة المحققين المحتصين⁴.

G.G.A. Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1928, Alger, 1929, p. 157

ibid.

1 V.D.M. G.G.A., carton 4M.1 (conseil de gouvernement séance du 26 février 1932).

2 A.D.M. G.G.A., carton 4M.1

نفس المساحة لإجماليه بنو نويز الثلاثة بـ 9737 هكتار، أما مساحة أراضي العرش المعنية بالمحموق فقد ضربت بـ 7078 هكتار (2900 هكتار بنو نويز أولاد صابر و 2438 هكتار بنو نويز جزيرة و 740 هكتار بنو نويز قرصوفة)، ومع تلك هي "الإدارة الاستعمارية قد قلبت من همية أراضي العرش بهذه الدواوير غير أنها حسب تصور حال عملية تفرسة التسمية والتهاتيه لأراضي العرش بهذه الدواوير الثلاثة، ستكون مقيدة بالتسمية للأدنى المعصين. كما سيؤدي إلى تسهيل للمبادلات العقارية، وذلك هي أهمية من إجر، هذه العمليات، كما نرى المشرع في المادة 3 من قانون 4 نون 1936، هي معرض لتحديد من مدراء اب بصيقي لإجراءت التماثل بأراضي بنو نويز

تصعب التقييم التسمية في الدواوير الثلاثة نر صدور قرار بالحكم لعدم جاذبية 10 ماي 1932²، وإلى غاية 31 جويلية 1932، كان سير العمليات، كما ورد في الشريط الذي بحث به حصل صلاة وهران إلى الحكم للعلم، بتاريخ 11 نون 1932 كما يلي

جدول رقم 14 يمثل سير عمليات تطبيق قانون 1926 في بنو نويز أولاد صابر، جزيرة، قرطوفة إلى غاية 11 أوت 1932

اسم الدواير	عدد الفطع لأرضيه التي تم انشورها	المساحات التي تم التعرف عليها	المساحات التي مازالت تنتظر التحقيق
أولاد صابر	130	340 هكتار	2400 هكتار
جزيرة	94	240 هكتار	1360 هكتار
قرطوفة	61	690 هكتار	118 هكتار

المصدر: A.N.O.M., C.G.A., carton 4M1

وإن كانت المحفوظ التسمية قد سارت بشكل جيد بالنسبة لبو نويز قرصوفة، الذي انتهت به العمليات في شهر نون 1932، فإن الأمر لم يكر كذلك بالنسبة لبو نويز أولاد

A.N.O.M., C.G.A., carton 4M1

A.N.O.M., C.G.A., carton 4M1 arrêté du gouverneur général de l'Algérie en date de 10 mai 1932.

صابر، الذي ساربت فيه التحقيقات بشكل بطيء جد. لقد كان من المعروف أن يوم تمديد المخطط مديرة ثانية إلى دوار أولاد صابر، بعد انعقاد هذه (9) يوم عز ريلارته الأولى - كما حدث في 1926 - لا أن ذلك لم يحدث، إذ لم يتم هذا المخطط بزيلارته الثانية، إلا يوم 12 أفريل 1937.²

ورغم مرور أكثر من 3 سنة على انقضاء التحقيقات الثانية بنوار أولاد صابر إلا أنها لم تنته، وسبب على ذلك بالرسالة التي بعث بها الميزر العام للمنييه، التي تمير اتجاهي ورعين مصلحة الطبوغراف والتخطيط المعري بمقصعه وهران، بتاريخ 17 ديسمبر 1949³، والتي تدعو فيها بشار سباب سحر التحقيقات الشاملة بنوار أولاد صابر (التي انقضت يوم 10 ماي 1937) رغم مرور أكثر من 13 سنة على فتحها وهي رده على هذا الشأن، ذكر المفتش الجهوي بمقاطعه وهران بأن ظروف الحرب العظمى أثبتت كفت وراء هذا التأخر⁴

ومهم يكن مرمر، فإن عميد فرنسا لأراضي الجزائرية من جهة، وشتفتها من يدي الجزائريين إلى أي المعمرين، من جهة أخرى، قد شئت مسمرة، وبشكل أسرع من أي وقت مضى كما سري.

لذا أي حديق هادي 6، بعري 807 و 4 أوت 1926 إلى فرنسا أكثر من مليون هكتار (9 733 هكتار)⁵، هذا إلى غاية سنة (1930) فقط والتجوز التالي بوضع حصصه بعدي هادي العنوين إلى غاية 31 ديسمبر 1930

A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1 le préfet du département d'Oran au gouverneur général de l'Algérie en date de 11 Aout 1932.

A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1

A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1 le directeur générale des finances a l'inspecteur régionale chef du service départemental de la topographie et de l'organisation foncière.

A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1

G.G.A. Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1930 Op.cit p 6,17

جدول رقم 15 يمثل حصيلة تطبيق قانوني 1897 و 1926 خلال سنة 1930 فقط.

المقاطعة	عدد التحقيقات المفتوحة	مساحة الأراضي المعينة بالتحقيقات	عدد التحقيقات التي أتت بتسجيل العقود	عدد التحقيقات التي حولت ملكاتها إلى مساحة للدولة	مساحة أراضي الملك
الجزائر	81	5223 هكتار	82	11	406 هكتار
تلمسان	861	26780 هكتار	412	9	365 هكتار
وهران	129	9955 هكتار	145	68	5496 هكتار
المجموع	1071	41959	639	88	6868 هكتار

جدول رقم 16 يمثل حصيلة تطبيق قانوني 1897 و 1926 منذ دخولهما حيز التنفيذ إلى غاية 31 ديسمبر 1930

المقاطعة	عدد التحقيقات المفتوحة	مساحة الأراضي المعينة بالتحقيقات	عدد التحقيقات التي أتت بتسجيل العقود	عدد التحقيقات التي حولت ملكاتها إلى مساحة للدولة	مساحة أراضي الملك
الجزائر	1176	172985 هكتار	419	370	79261 هكتار
تلمسان	11410	523558 هكتار	7900	165	10689 هكتار
وهران	5133	477349 هكتار	2654	1317	191990 هكتار
المجموع	17719	173893	10973	1852	281941 هكتار

المصدر: G.C.A. *Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1930*, Op cit, p 618.

من خلال الجدول الأخير يمكن تسجيل الملاحظات التالية

أن مقاطعة قسنطينة قد ستأثرت بأكثر عدد من التجهيزات، حيث شملت لوحدها 11410 تجهيز من مجموع 7714، أي ما يمثل نسبة 55% من مجموع التجهيزات المقصودة، ويمكن الرجوع سبب ذلك إلى اتساع مساحة أراضي العرش بهذه المقاطعة

- من معظم التجهيزات التي تم فتحها قد أُجريت وأُتبع بإصدار عقود ملكية، حيث تمثل نسبة 85% من مجموع التجهيزات ومنه فإن التجهيزات التي حوت مبالغها لمصلحة السوميل لا تمثل سوى 5% فقط من مجموع التجهيزات

- من مساحة أراضي لملوك التي تمت ترسيبها قد قدرت بـ 38194 هكتار، أي ما يمثل نسبة 74% فقط من مجموع الأراضي التي خصصت للتجهيزات، مما يعني أن مجموعي 1897 و 1976 قد استهدف بشكل أساسي أراضي العرش، لأن هذه الأخيرة هي التي صنف مصنعيه على الاستيلاء، وبالتالي كانت كل الفوائض العقارية -كما رأينا- نهضت على القضاء على هذا النوع من الملكية.

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 4 أوت 1926 قد أعطى دفعا قويا لعملية ترسيب الأراضي الجزائرية، وهذا ما كانت تعده الإدارة (استعمارية، التي كانت ترى بأن إجراءات قانون 1847 غير كافية في هذا المجال، خاصة في ظل النقص الذي عرفته الاستيلاء لأوربي في الجزائر منذ أواخر القرن التاسع عشر

من نجاح الإدارة الاستعمارية في ترسيب أراضي العرش، منذ مصنع العرش (عشرين، هو الذي أعطى حيوية كبيرة لتسويق العقارية في الجزائر، وهو ما يمكن التلميح من وراء مصادبات هامة من الأراضي، في الوقت الذي اضطرت فيه الكثير من الفلاحين حتى صار لأزمات السي المت بهم - إلى بيع الكثير من أراضيهم، حتى ولو بسعر غير مرضيه، فخلال الفترة بين 1890-1928، باع الجزائريون أكثر من 600 000 هكتار، في حين لم يشتروا منهم خلال نفس الفترة سوى 600 000 هكتار¹

Jean Mirante, la France et les œuvres indigènes, in cahier du centenaire de l'Algérie tome 3/ publication du comité national interparlementaire du centenaire de l'Algérie, p 111

ورغم إعداءات الإدارة الاستعمارية، بأن أوضح الاقتصادية للجزائريين قد تحسنت، ومنهم من يرى يقعون على عادة شراء الأراضي من المصميرين، إلا أن ما توهو لديهم من حصصيات لا يدعم هذا المزج، فخلال السنوات التي أعقب نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت المعاملات العقارية بمصالح المصميرين

جدول رقم 17 يوضح المعاملات العقارية التي تمت بين المصميرين والأهلي بين

1920-1930

المسوت	مبيعات لأهلي بالأوربيين	مبيعات الأوربيين للأهلي
١٩٢٠	3٩٦٩x هكتار	3٥ ١١ هكتار
١٩٢١	3٥ 73 هكتار	2٥٨7٧ هكتار
١٩٢٢	29٤3x هكتار	1٨٠.٢9 هكتار
١٩٢3	27175 هكتار	18880 هكتار
١٩٢4	27٠89 هكتار	23277 هكتار
١٩٢٥	2378٠ هكتار	٠7٥81 هكتار
1٩2٦	33٥54 هكتار	3٥7٥4 هكتار
١٩٢7	3 ٥0٩ هكتار	22468 هكتار
1٩2٨	27646 هكتار	17.٩2 هكتار
١٩٢9	2 232 هكتار	7732 هكتار
1٩3٠	17397 هكتار	36 5 هكتار

المصدر: 1. Abdelhak Rezg, Op.cit, p 28.

من خلال ما سبق نخلص إلى نتيجة، وهي أن قانون 4 أوت 1٩26، قد يكر ليخرج عن إطار عدم سياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، وأما كس مجر - خطوط جديد ضمن الخطوات التي قطعتها هذه السياسة في ص الفوائين العقارية السابعة، وبما في هذه الفوائين قد وصعب لخدمة مصالح طرف واحد، وهم المصميرين، فإن هذا القانون قد جاء يكرس هذه الصلة لأحادية، وبالتالي لم يولد طبيعته إلى تحسين بوضع الفلاحين الجزائريين، بل زاد في تعسفهم

الفصل السادس:

نتائج السياسة العقارية الفرنسية على الجزائريين

المبحث الأول: نتائج اقتصادية

المبحث الثاني: نتائج اجتماعية وثقافية

لقد رأينا من السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر كيف تهدف إلى تأسيس هيمنة اقتصادية على النظم العقاري المحلي، بما يسمح باستغلال أراضي الجزائر من يدي المستعمرين إلى أيدي المعمرين الأوروبيين، الذين وجدت الإدارة الاستعمارية بهم بشكل فعال وسيلة لتثبيت الهيمنة الاستعمارية على الجزائر.

وبما كانت الأرض هي أهم حافز يمكن من جلب المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر، فقد عكست الإدارة الاستعمارية بكل الوسائل القانونية وغير القانونية لتمكين الأوروبيين من انظر بخصب أراضي الجزائر، وبما أن الأرض كانت تشكل شريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة للمجتمع الجزائري، فإن تجريد هذه الأرض من شرب عنه يمكن أن حسمه وعلى كافة المستويات، وهذا ما حاولت توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول- نتائج اقتصادية

بعد تجميع التشريعات العقارية الاستعمارية -وراء حاسم في هذه التغيرات الاقتصادية- التي كانت تعرفها الجزائر من خلال الفرنسي، ويمكن إيراد انعكاسات هذه التشريعات على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

1- انهيار النظام العقاري المحلي وتبدو مظهره الانهيار في النقاط التالية:

أ- قسمة الأراضي الجزائرية

من وجوب الإدارة الاستعمارية بأن النظم العقاري الجزائري، القائم على الشريعة الإسلامية والعرف والتقاليد المحلية، يمثل عائق يحول دون انتقال أراضي الجزائر من أيدي المعمرين الأوروبيين، وهذا من خلال القبول التي تعرضت على التعاملات التجارية. وهكذا، رسمى العرش التي كانت توجد حرج بمصالح المصالحات المغربية، وهذا في أراضي الأوصاف، التي تتمتع بدورها بالحصانة، وهذا حتى الشفعة التي يتعرض الكثير من النبلوع منك وجب الإدارة الاستعمارية بأن تحصر طريقه لتخلص من هذه التعارضات هي لا تهدف إلى النظم العقاري القائم، ومنك من خلال قسمة الأراضي الجزائرية يعني

إحصاءها للقبول الفرنسي الذي يعتمد أساسا على الملكية العرفية وحريه المالك في التصرف في أرضه، دون هيوة أخلاقية أو دينية¹، وإن وجدت فهي مستخدم في نطاق صيوة. وقد يعني من الناحية العمية استبعاد حكم الشريعة الإسلامية في المعاملات العقارية وكتيجه حسمه لهد لإجراء، رفعت الحصانة عن الأملاك الوقفية، وتم انخاف في مجال المعاملات العقارية بمختلف صيغها، وتم استبعاد حق الجمع، التمسك من الشريعة الإسلامية، والذي ضر بشكل - بالنسبة للإدارة الاستعمارية - عاكس في وجه الترويج العقارية التي تتم من طرف الجزائريين بفائدة المعمارين.

وبما كان الهدف الأساسي من قانون سبينانوس كوسيت 1863، وكل تعويض التي تلة، هو إنشاء السكية العقارية العربية، التي تمنح الفرد الحرية المصنعة في التصرف في أرضه فقد تم تعميم ه النوع على توسع نطاق وحدصة بالمدنطوة²، اب لأراضي المحصنة الصالحة للاستيطان.

ونظر لتوضيعه المادية المربحة للمعمارين من جهة، وبحائنه انبؤس التي بلغت أهد الأعمية السحقة من الفلاحين الجزائريين، من جهة أخرى، فإن معظم التي مع العقارية التي تمت بين الطرفين، كمت لعائد المعمارين.

فان اخذت بعين الاعتبار بين كل المعاملات العقارية التي تتم بين الجزائريين والأوربيين تؤدي إلى فرنسا لأراضي العمية تهدد المعاملات بطريقة اية، فإن النتيجة النهائية لهذه العمية هي فرنسا لأرض الجزائرية ووال النعم العقارية الجزائري الذي كان دائما قبل لأجلال. وذلك هي غبه لإدارة الاستعمارية.

من صدو قانون 1867، عزف عمية فرنسا لأراضي الجزائرية معزج حظير، فقد استغل المعمارون الظروف الصعبة التي مز بها الجزائريون منذ مطلع القرن العشرين، وخصه خلال سنوات 1904، 1909، 1912، في شراء المزيد من لأراضي من الجزائريين، مستخدمين في تلك ألف طريقة، على حد تعبير أحد الكذب الفرنسيين²

¹ سندر - المرجع السابق ص 9

Michel Lamy, *Payans algériens la terre la vigne et les hommes*, éditions du vent, Paris s.d. p11

وهكذا حصل المعمرين على 277428 هكتار، خلال الفترة بين (1869 و 1918)، وخلال الحرب العالمية الأولى هذه الفلاحون الجزائريون حصلوا على 80 (100) هكتار¹

وقد سمروا عمليه تجريد الجزائريين من ملاكهم بعد الحرب العالمية الأولى خلال الفترة بين 1921 و 1934، فقد الفلاحون مساحات هامة من أراضيهم قرب بـ 352892 هكتار²

وبعد الشكل تحت رئاسة حبيب الأراصي الجزائريه، فالى غاية سنة 1922 تحت رئسته 6 مليون هكتار من مجموع 3.5 مليون هكتار الموجود في التل الجزائري حبيب حده مرسوم 26 فيفري 1873، وقد استمر عمليه الفرنسيه بموجب جرءات فانون 1897، بمعدل 30 ألف هكتار سنويا³

وبموجب لجرءات الجديد التي جاء بها قانون 4 ذو 1926، تم عطاء جمع جديد لعمليه رئاسة الأراصي الجزائريه

ب- تركيز الملكية العقارية

كما ساهمت التشريعات العقارية الصادرة بعد قانون سيناوس كوسجيت في تسهيل تجمعات العقارية، وهذا ما أدى الى تركيز الملكية العقارية في يدي كبار المعمرين وبعض الجزائريين المندمجين مع الإدارة الاستعمارية. وقد لعب قانون 1897 دور هاما في هذه العمليه، وذلك من خلال لجرءات الجديدة التي جاء بها، ومنه انحصار بيع أراضي الترشع بعد تأسيس الملكية الفردية فيها، وهذا بعدد كان هذا النوع من الملكية - أراضي الترشع - غير قابل للبيع قبل ذلك،

وقد تبار الحاكم العام جوبز الى هذه المدهرة سنة 1918 بحيف فأنزل المندمجين الفرنسيين بليون 16 هكتار 1897 قد سدد في استحواد الملكية للكبرى على ههم من الأراضي للزرع التي كانت بين يدي الفلاحين الصغار⁴، ومنه الملاحظة انه

Djalali Sari, *La dépossession des Fellaks*, Op.cit. p 42

Ibid.

Victor Piquet, *L. Algérie française un siècle de colonisation*, Paris, 1930, p 97

⁴ - راجع جوبز، الجزائريون المستعمرون، ج 1، المرجع السابق ص 181

موريس فيولنت (M Violent) ، الذي يركز على الملكية الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، لتدبره للاستيطان لم يعد لها وجود في بداية العصر، ولم يبق أحد من المستعمرين ذوي المال، فكلهم ترك أراضيهم، التي هي الآن بيد الملاك الكبير¹

في سبوت بوفاريوت، سنة 1931، كان هناك 21% من الملاك يملكون أراضي تقرب مساحتها 100 هكتار، وبحورون على (800 هكتار، يعني ما نسبته 40% من المساحة الصالحة للزراعة²

والآن كان يركز المالك المديريه قد حدث لفائدة كبار المديريين وبعض الجزائريين وبه من الواضح بأن حصة الأراضي الزراعية كُتبت من نصيب المديريين، وهذا ما يكتف عنه الإحصائيات التالية، التي تعلق بالموسم الفلاحي (49- 1991 والتي جاء فيها بأن الجزائريين لا يملكون سوى 07% من الأراضي المروية في سهل الجزائر القصصه، و 17% في سبوت سيقة، وبين 13 إلى 5% في ساحة وهران، و 23% في مستعمرات، و 27% في دائرة سيدي بوعبد³

ما بالنسبة لبعض الجزائريين المخطوطين، الذين تمكنوا من الاستئثار ببعضها من الأراضي على حساب حجمهم الجزائريين، فلم يكونوا سوى أغنياء الجزائر، المستعمرية وخدماها، فقد عصب السطوت الفرنسية على تعليم بضايف العائلات الكبيرة، التي وقعت في صفوف المقاومة الجزائرية، مثل عائلة انعماني، وبالتالي كانت بعد تمكثات الأراضي معاللات التي اثبتت ولائها للفرنسيين، مثلت حيث مع الغالب من قبله في الجزائر، الذي منحه لإدارة الاستعمارية قصصه ارجل واسعة، على إثر التبرار الذي قدم بها النوى دوماً إلى مديريه بالسنه سنة 1944⁴، وقد تمكثاته عن الخصص التي تسمى لفرنسي

Abdelhakhab Brig, Op.cit, p 71

Ibid.

Murcel Legrand, Reaite de la nation algérienne. Éditions sociales, paris. 1961 p 93

⁴ حم صبر سبيحي تاريخ الملكية المديريه للجزائريين (87- 87) ص 87 ص 87 ص 87 ص 87

ما في ناحية السلف فقد دأبت المديريات الكبيرة، وبالمقابل صهرت مكاتب عمالات أخرى، لتكثف أقل على من ذوي، فهناك نحو مائة مائة من الأهالي يسكنون مساحات تفوق الواحدة منها 100 هكتار، وربع هؤلاء الأهالي تكثف يسكنون أكثر من 200 هكتار وسبعة أو ثمانية منهم يسكنون أكثر من 500 هكتار¹.

وقد ورد - في إحصائيات العمدة للموسم الفلاحي 1991-1992 - أن عدد الملاك الذين يقيمون فيهم 90 هكتار هو 25079 مالك، أي ما يمثل 4% فقط من مجموع السكان، بينما كانوا يسكنون فواحة ثلاثة ملايين هكتار، أي ما نسبته 38% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، أما عدد الملاك الذين يقيمون فيهم 100 هكتار فهو 409 % مالك أي ما يمثل نسبة 4 % فقط من السكان، كانوا يسكنون 6 ملايين هكتار، يعني ما نسبته 23% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة².

من خلال المعطيات السابقة يمكن القول بأن التوزيع العمومي الفرنسي قد احتل نصيبا كبيرا من المجموع الجزائري حيث نجد بأن معدل المساحة الموزعة على من يقيمون فيهم 100 هكتار هو 100 هكتار، بينما هو 10 هكتار فقط من مجموع سكان الجزائر 1990 وهذا رغم أن الأوروبيين هم يقيمون فيهم 10% من مجموع سكان الجزائر وهذا ما خلق علاقات الهيمنة والتبعية بين المجموعتين المتجاورتين³ والجزيريين بالملاحظة أن هذا التمييز لم يلاحظ بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية فقط، بل يلاحظ كذلك حتى داخل المجموعة الجزائرية نفسها، كما سنرى.

ج- تجزئة أراضي الملاكين.

عزف المساحة العمومية في الجزائر منذ أن حرر المرز السبع عشر بطوارات خطورة، أن في الوقت الذي حدث فيه تركيز للملكية العمومية في أيدي المتمردين وبعض الأهالي، كانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين تكاد أراضيهم تشكل منعك للانبعاث، فالجركية

¹ Xavier Tuccillo, La colonisation des plaines du chelif, tome II, Imprimerie E. Imbert, Alger. 1955. p 118.

² المديونية الجزائرية محفوظة لدى المراجع السابق، من 2006-2007.

³ أحمد مراد، الجزائر، دراسة في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تطويع المستعمر، مطبعة المصنف، 1967.

⁴ السداسي الأول 2008 من 3

لقد عرفنا المعدلات الحضرية في هذه الفترة، كانت هي الأساس لعائده امتلاك أصحاب الإمكانات الهامة، أما صغار الفلاحين، فقد كانوا مرغوبين على بيع أراضيهم لأوروبيين حتى ولو بسعر أقل من تلك التي كانوا يبيعونها لأوروبيين مقابل شراء لأرض من هذه

جدول رقم 18 يمثل أسعار بيع الأراضي بين المصريين والاهالي بين 1926-1930

السنة	ثمن الهكتار المبيع من طرف الاهالي	ثمن الهكتار المبيع من طرف الاوربيين
1926	970 فرنك	400 فرنك
1927	1100 فرنك	800 فرنك
1928	1400 فرنك	900 فرنك
1929	-	800 فرنك
1930	1785 فرنك	2000 فرنك

المصدر: Abdelouahab Rezig, Op.cit, p 28

ما بالنسبة لملاحظات التي تشير الى مزاي فترة الجزائريين على شراء لأراضي من الأوروبيين، مثلما حدث في منطقة قسنطينة، حيث سترد الجزائريون من المصريين في سنة 1918 فقط ما مساحته 60 000 هكتار³ فهي لا تعكس حقيقة الوضع في الجزائر ذلك لأن المصريين بهذه الاستثمارات هم في الأساس كدر امتلاك الأراضي، ويسود صغار الفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة، تلك لأن هذه الفئة الأخيرة لم تكن متعلمة لتسعى بمبيعات لأوروبيين بل هي التي كانت مضطرة لبيع أراضيها هؤلاء، وقد كانت على نخلص مكبات للفلاحين الصغار، الذين لم يبق بحوزتهم سوى مساحات ارضية مجزأة على قطع صغيرة، لا تكفي لتلبية الحاجيات العادية لأسر الفلاحين

وقد ورد في إحصائيات العامة سنة 1950 1951 أن هناك 106 000 هكتار جزائري، أقل من كمية الواحد منهم عن واحد هكتار، و 33 000 هكتار يتراوح مساحته

أشود منهم بين 1 إلى 10 هكتارات، ي بمعدل 4 هكتارات بـمـلـاح أـلـو حـد، في حين أن
معد الأدنى الضروري للعبادة، قدر بـ20 هـكـتـار¹، وهذا يكون معظم أراضي الفلاحين
المصغر غير حصبة، وتسمى بـوسائل تقليدية، وهي نفس الوقت هي معاللة بتوفير
تـحـجـيـب العـدائـه لأشود لا يـفـي عدد أفرادها عن 9 أو 10 أفراد

لذلك يمكن القول بأن أكثر من ثلثي الفلاحين كانوا عاجزين على صغار قوت
لـمـرهم على اعتبار أن هناك 90% من مجموع الفلاحين يتكون أقل من 10
هـكـتـار²، بل أن الإدارة الاستعمارية نفسها عرفت سنة 1946 بوجود نصف مليون
أشود تقريب لا يتكون أراضي أصلا³ وبما أن تصور بعد ذلك حالة الفؤس التي يمكن
أن تؤول فيها هذه الحالات، بعد حرمانها من مورد رزقها الأساسي.

وبهذا تكون القوانين المعارية قد نجحت في تحقيق هدفها الأساسي، وهو توفير
الأراضي اللازمة للاستيطان وتلبية رغبات المعمريين، ونجريد الفلاحين من أراضي
آبائهم؛ حيث هم، وبحولتهم أمام سياسة الأمر الواقع من مالكيين للأرض إلى مجرد
خـمـسـير أو عـمـال أجـر، لدى الملاك الجـد، أما الفلاحين الذين لم يجنب عملا في
الأرض، فقد تحولوا إلى دوابه بأسماء، تسمى في عمال مثل الطرقات وسماء الشكك
المحذرة والمواني

2- تغير البيئة الاقتصادية التقليدية.

بعد انت القوانين المعارية والعينية، فضلا عن عميت المصدرة والحر لأراضي
الجزائريين عقب الاندساس، إلى تقلص القاعدة المادية التي كان يرتكز عليها المجتمع
الجزائري، فقد وجد الفلاحون أن ما بقي لهم من أراضي لم يعد كافا لتلبية الحاجات
المادية لعائلاتهم، ولأدهى من ذلك، أنهم وجدوا أنفسهم مترمين ببيع مساحات هائلة
لحريته أمواله، تعود هاتنها في النهاية على المعمريين، وعليه حيث تراكم الثروة في
تـجـنـب الاستعماري، يعاقبه تراجع في الإنتاج والثروة في جانب الفلاحين الجزائريين، ثم
جاء تسيير الملكية الفردية، التي بعد شرط اسمها في لاقتصاد القدي، يشكر المصربة

Marcel Egretand, *Op.cit.* p 94

Djalil Sari, *La dépopulation des Frelins*, *Op.cit.* p 94

Marcel Egretand, *Op.cit.* p 94

اقتصادي سوارس الاقتصاد النقدي، ويمكن إبراز انعكاسات السبب المحدد له الفرنسية على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية

- دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي

كان لاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال يقوم على انشطار الفلاح، وكان الإنتاج يوجه نحو الاستهلاك الذاتي المباشر، وكانت بعض المبادلات مع الخارج تتم بالمعوضة حيث لم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد، وحتى النظام المصرفي الموجد¹ الذي كان يسمى بـ"الغنية"، حيث يمكن سيد المزارع أن يبيع بعد الاحتلال، ومن خلال احتكاك الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الاستعماري الذي يعتمد على التمييز إلى الرأسمالية، تغيرت الأمور راس على عقب، وهي غير صالح الفلاح الجزائري، الذي وجد نفسه مرغبا على الحصول في دائرة الإنتاج الموجه لتبادل، بدلاً من دائرة الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي وقد حدث هذا التحول، لأن يكون الفلاح مستعد بذلك، وهذا يؤكد المزارع الفرنسي لـ"نوي دوسي" (Andre Noussier) قوله: "لدى احتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي، إلى ارتفاع الأسعار ثم يستعد منه الفلاح بومة، فقد قتل من نمط الاقتصادي من نمط اقتصادي مروج، لأن يكون مستعداً لمثل هذا التحول وكان عليه بالتالي أن يخصص أدوات لا يعرف كيف يديرها"²

وقد حدث هذا التحول بشكل قسري، حيث وجدت القبائل نفسها منزعجة من بيع منتجات المزارع بعد، مما أجبرها على السعي للحصول على القطع النقدية، ولم يكن لديها من سيول، سوى بيع مخزونها من القمح.

وبما كانت عمية جباية المزارع تتم عدة في موسم جني المحصول، فقد أدى ذلك إلى زيادة كمية القمح المعروض للبيع، وبالتالي انخفاض أسعاره، وهكذا يجد الفلاح نفسه مضطراً إلى بيع جزء من قمحه بأسعار منخفضة، يستفيد مزارعيه، تضطر بعد ذلك إلى شراء القمح بأسعار مرتفعة في بقية الموسم. نظراً لزيادة الطلب على العرض

¹ "نوي دوسي: المرحل للربو"، ص 11

في دخول الجزائر في نطاق الاعتماد الذاتي، قد تربت عنه نتائج وحجمه على حياة الفلاحين الجزائريين، منها: أولاً زوال عكة تحرير العيوب في المطامر، هذه المطامر التي كانت دور هدم في اتحاد الجزائريين من الهلاك أثناء الموسم الفلاحي قصصه، حيث كانت بشكل حثيث استراتيجي، ويعود سبب زوالها إلى تصور الفصح الجزائري التي تربت على نطاق واسع¹، وثانياً، أن حاجة الجزائريين التي أشدت بهم إلى بيع منتجاتهم الحيوانية والنباتية، بأسعار رهيبة، من أن منهم من اضطروا إلى بيع منتجاتهم قبل حصادها وأصولهم قبل جرها².

ولذلك فإن الكثير من هذه التبعات كانت تتم بضيق مربيه نعده المعمرين، الذين صاروا يسيطرون على الجزر الداخلية والخارجية بجزائر، بفعل المساعدات التي يتلقونها من البنوك وشركات الاحتكار الفرنسية³ ومما راها في معده الفلاحية الجزائرية، هو مدح السوق الاستعمارية الجزائرية على السوق الفرنسية، لأن أسعار الفصح لم تعد تعرف الاستقرار

من المعمرين، فكنو أكثر المستفيدين من هذا السوق، سلك لأن التنظيم الاجتماعي للفصح، الذي جاء بعده، أسمى، لإمبراطور سنوي الثالث في رسائله التي بعث بها إلى المارشال بيلامي⁴، قد جعل من دوربين أقلية محطوفة بسائر بحيرات البلاد المستصلحة منها واليهودية، في حين حصر نشاط الجزائريين في بعض الأعمال البسيطة مثل تربية المواشي ورعاية لأرض وبهد تكون إدارة الاستعمارية قد كرست فكرة التنظيم الاجتماعي للفصح من المجمع الكولونيالي بطريقة سنوية إلى حد أن نأيه في الاقتصاد، يعني بزور قصصين جدد حديث ولاحق تقليدي، هذه التنايه هي التي يرى الأستاذ عبد الهوارى بأنها ستكون أسس للتكوين التاريخي ستحذف في الجزائر⁵

¹ معبد ذورو المرجة لبيو من ٩٥

المرجة لبيو

٢ عن الملك حمد للتعليم المرجة لبيو ص ٦

³ معمر حمد ذورو لبيو في

⁴ الهوارى عبد الهوارى لبيو ص ٧

ب- سعى لإداره لاستعمارية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يعرفه المجتمع الجزائري قبل الاحتلال، من خلال العديد من علاقات الإنتاج والتبادل، التي كانت مرتبطة إلى حد بعيد بتسييرها للنظم العمالي، سيخلف امر وحده على توازن المجتمع الجزائري لأن الأمر لم يكن يحل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، بل ان الذي حدث لم يكن سوى عملية هدمية، مور أي وجه ايجاس، ومع التكاثر الاقتصادي والاجتماعي التي ستحل بالمجتمع الجزائري، عند انقضاء الثمن من القرن التاسع عشر لا يتجه تنمية لهذا التوجه الاستعماري الاقتصادي، الذي لم يجد تعين لأغراض مصالح الجزائريين

ب- تراجع نشاط تربية الحيوان

لم يكن نشاط تربية الحيوان مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال، بل كان نشاطا أساسيا إلى جانب زراعة الحبوب، وقد كانت نسبة ممارسة كلا منهما مختلف باختلاف الظروف المناخية، والتضاريس الجبلية والسهول، فالكثير من المزارعين ومكشاك لبعضهم البعض، بالنسبة لسكان السهول الذي خضع لمرتفعات، وفي تربية الحيوان يصبح النشاط الوحيد بالنسبة لسكان الرحى في الصحراء والسهول الصحراوية

يكتسي نشاط تربية الحيوان أهمية كبرى في حياة المجتمع الجزائري، حتى ان هناك بعض المصادر اشارت إلى ان ثلثي سكان الجزائر كانوا يعيشون في الواقع من حياة الرعي¹.

كانت أهمية هذا النشاط هي كونه يوفر الحاجيات الغذائية الأساسية لسكان من حليب اللحوم، اما الأصواف والأشعار والأوبان والجلود، فكانت تمثل مادة أولية لصناعة العديد من منتجات الحياة مثل الأكسية والحليم والأفرشة وغيرها. كما كانت الثروة الحيوانية تشكل بالنسبة لبعض السكان، وخاصة بالجنوب الجزائري مادة تجارية يتم

¹ عنه د. هـ. ديبول المراجع 7 المرجع السابق، ص 78

مبادئها بصنوجات بيانية، فكره قد يقبب مدى أهمية هذه الشؤنة في حياة المجتمع الجزائري

لقد جمعت جملة من النعم من الصيفية والبشرية، نتجها من الجزائر بد رموية، وهذا عرفت من القديم بثرونها الحيوانية الهامة، التي سرجه بها صارت بوصف من فكيش¹. فخير أن هذا النشاط الذي يعتمد أساسا على وازرة المراعى الواسعة، لم يستطع لتعمود في وجه أنديسه التي انتهجها فرنسا بجد العنكية العقديرة في الجزائر، كسر عار من خدب هذه الثروة في التراجع، قد هي أسباب هذا التراجع، وما مدى تأثير ذلك على حياة المجتمع الجزائري؟

إن تراجع حرفة الرعي في الجزائر، هو نتيجة حتمية لمختلف الأساليب القنونية وغير القنونية التي انتهجها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، والتي كانت ترمي إلى إيجاج الاستيطان الأوروبي في هذه البلاد بعض النضر عن سيدون إليه مصير مكثي ويعتكر أن يستند على تلك بصرحة بعض الفلاحين الجزائريين، في وجه الإدارة الاستعمارية والتي جاء فيها تعرضت لتفمع بشئى السبل كك نمك ذراصي فستزوه من بانهوم، وكما مضطرين أن ينصر 4 أو 6 سنوات كي يحصل ثمنها، الذي بصره بسرعه، بخر من كالكيف العذالة، وأفسد مامور لأحرش من جزء المحاصر شديد فثيب اضطرت لبيع الثمن من نمك من الماشية، وعندما لا يستطيع مستثمر لار من أن قطعان قنب وتكون محرومين من عادات تراصيب، وجب عيب أن يبيع قسم أكبر من النوش كل سنة، التي أن التفتت هي وفي كل الأحوال، ليس نحن من استنبط فلول نمكية ولا فزروب العذالة² فقد النضر اصدق تعبير عن الكيفية التي عورت به استنصاف الاستعمارية تضاهي تربية الحيوان في الجزائر.

ومن كان المجال لا يسمح بشرح كل الآليات الاستعمارية التي انت التي تراجع حرفة الرعي في الجزائر، نحاس لحد مباح منها فقط.

¹ Victor Piquet, *Op.cit*, p 159

² عبد الحميد بن منصور المراجع السابق ص 23

• حرمان الليو من حقوقهم في استعمال الأراضي الرعوية اعتقاد على أنطونية الحديثة. انضمام بملكية الرقية التي جاء بها قانون 6 جوان 1891 في ائيل، ثم تعميمها على الجنوب، بموجب مشور 31 جاسي 1893²، الذي لم يعترف لليو بحقوقهم في استعمال الأراضي التي يزعمون فيها، من مطلق انها أراضي شغراء، تعود ملكيتها الى الدولة

قانون العبد، والصريفة المستعبدة التي طبق بها، حيث نص على غلق المزارع
الغربية في وجه أهالي، وبإتسالي أدى إلى اختفاء سكان المرتفعات الذين يعتبرون في
معيشتهم على تربية المواشي، وقد عثر المزارع جروس بالتحيف الذي لحق بالجزائريين
جزء العاد العبد، حيث لأحد بان حماية المصدق العبدية وبحوزة لأسبغى العبدية
كذلك بمثل ضرورات الاقتصاد، واستقرت سوسيه ثم نكر لإدارة قائمة على فعل أي
شيء إزاءها.

Lakshman, Ishi, *Op.cit.*, p. 83

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

Mandel, E. *Journal of the American Statistical Association*, 72(361), 854.[illegible]

لأنك بين هذه الممارسات من جانب الإدارة الاستعمارية، قد أدت إلى حرمان
الجزائريين من الميراث التي طموح بسلطتها منذ عهود، وهذا ما أدى إلى نقص عتبة
الحبوت من جهة، وارتفاع أسعار كراء الأراضي الزراعية من جهة أخرى، وكنتيجة
لتسببه المتأثرة لكن هذا هي تراجع الثروة الحيوانية في الجزائر

في عرفت الثروة الحيوانية في الجزائر، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر
تراجع مطرد، فقد احتل عدد الأغنام من 8 مليون رأس سنة 1865 إلى 77 مليون
رأس سنة 1885، ثم على 63 مليون رأس سنة 1900³، أما سنة 1927، فم يبق في
الجزائر سوى 6 ملايين رأس من الغنم² وبهذا يمكن القول بأن الجزائر قد فقدت نصف
ثروتها من الغنم، وهذا يعني كانت تعرف بين الأغنام

في الماعز التي تعد ثروة هامة بالنسبة لجزائريين، خاصة من حيث توفير الحليب
الذي يعد غذاء أساسيا يسكن فقد قدر عددهم بـ 5 ملايين رأس سنة 1903³، ينحصر
هذا الرقم إلى 4 ملايين رأس سنة 1906⁴، وقد ظل هذا الرقم في تناقص إلى الأحرار
احتل عددهم من 300 000 رأس سنة 1928⁵، إلى 846 000 رأس سنة 1900⁶

وهذا لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن هذا التراجع في الثروة الحيوانية
رافقه تراجع ملحوظ في عدد السكان، فقد ارتفع عدد السكان الجزائريين من 2 773 000
سنة 1865 إلى 1 500 000 سنة 1903⁷، يعني هذا أن عدد السكان قد
تناقص خلال 70 سنة، وهذا من شأنه أن يزيد في حدة الأزمة الغذائية التي عاينها
سكان المجتمع الجزائري، نتيجة للاحتلال الكبير بين البو السمراني و إنتاج العداس، هذا
التي تسببت بتضييق الأفق من الأغنام .

Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie* .. Op.cit, p 58.

محمد حمزة ، د . هجره ، و ه في معركة الوطنية الجزائرية من الحزير [19 4- 474] ط ٢ ، دار
الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 42

Victor Piquet, Op.cit, p 159

Trabui et R. Mares L. *Algérie agricole en 1906* imprimerie algérienne. Alger 1906. p 352

Victor Piquet, Op.cit, p 159.

⁴ Abdellah Laroui, Op.cit, p 327

يحي بوعزيز ، سياسة التسيير ، المرجع السابق، ص 64

جدول رقم 19 يمثل تطور نصيب الفرد من الأخص (1885-1914)

الفرة الرسمية	نصيب الفرد من الأخص
1889-1885	2.85
1899-1895	1.90
1914-1910	1.65

المصدر: أعد هذا الجدول بناء على إحصائيات وريث في *Lahouari Addi*, *Op cit. p 164*.

من خلال الإحصائيات السابقة، يمكن القول بأن الكوارب التي حسب بالتجميع الجزائري منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي سيطرت إليها بعد لم تكن نتيجة لأسباب ضيقة، كما تدعي بعض الأتربة الفرنسية، وبما هي في الواقع نتيجة حتمية لسياسة الاستعمارية التي حرمت الجزائريين من كل وسائل العيش الكريم.

ج- توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تحجير إمكانات المائدة والشربة للجزائر في جميع الأعراض الاستعمارية الفرنسية، سواء من أجل مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والدينية، وحير مثال على ذلك، تحويل الأراضي الزراعية من أرض منتجة لحبوب، إلى أرض منتجة للخمر، التي صارت تدر ربحاً طائلة على الاقتصاد الفرنسي.

لم يكن الجزائريون يزرعون الكروم إلا من أجل صنع العسل، والتي عليه يعتمدون منذ الأولى من الاحتلال الفرنسي لجزائر، ثم تكون زراعة الكروم بتأثير اهتمام فرنسا بالاستعمارية وحتى الجزائر بيجو الذي عصى. قد نقول للاستيعاش في هذه الفرة أنه العنصر الأول لإنتاج الخمر في الجزائر¹ وإلى عده سنة (1861) لم تكن زراعة

¹ F. Vivet. *La viticulture et la colonisation en Algérie*. in *centenaire de l'Algérie* (Congrès de la colonisation rurale. Alger, 1930. p 214).

الكروم تشغل سوى 200 هكتار في صوحي الجزائر العاصمة و360 هكتار في المنية و33 هكتار في مليانة و38 هكتار في عنبة¹.

لقد شكل قانون 1 جانفي 1851، الذي نص على السماح للمنتوجات الجزائرية بالتحول إلى التراب الفرنسي، بداية برنامج الكروم في الجزائر، لكنها صُلبت بتوسع بشكل بطيء، فإلى غاية سنة 1878، لم تكن زراعة الكروم في الجزائر تشغل سوى 17000 هكتار²، وهي مساحة قليلة لا تعطي حتى حاجيات لاستهلاك

وبداية من سنة 1888، وفي ظل الكارثة التي جلبت برنامج الكروم بفرنسا، بسبب لصبتها بمرض الفيتوكسيرا، والذي أدى إلى إلحاق كميات هائلة من محاصيل الخشب عرف برنامج الكروم في الجزائر انطلاقا قوية جد، حيث ارتفعت المساحة المزروعة من 30482 هكتار سنة 1888، إلى 100420 هكتار سنة 1890³، بحسب هاتك ريبند بيل⁴ 69 هكتار، خلال عشر سنوات فقط، وقد ساهمت مساحة الكروم في تزايد لتصل إلى 168.000 هكتار سنة 1900⁴

وخلال المرحلة الأولى تطور زراعة الكروم في الجزائر، والتي تمتد من سنة 1880 إلى 1914 أثبتت هذه الزيادة الواسعة لاستثمارية، وغطت حقا قويا للاستثمار في نفسه من حيث كان يبدو لا مفر منه لدى كل الملاحظين⁵ لقد ساهم تطور زراعة الكروم في جذب المهاجرين الجدد، حيث ارتفع عددهم خلال الفترة من 1882 إلى 1911 من 410.000 سمة إلى 780.000 سمة⁶، كما ساهمت زراعة الكروم في تثبيت المعمريين القدامى وسهبت مهمة استقرار الأسبجاني الفرنسي، المدعم من طرف الجمهورية الثالثة

ومن العوامل التي ساعدت على توسع زراعة الكروم في الجزائر، تركيز المنكب انفرادية في يد المعمريين، ففي سنة 1930 كان هناك 2% من المعمريين يسيطرون على

¹ E. Vivet, p 211

² Victor Fiquet, Op.cit, p 159.

³ E. Vivet, Op.cit, p 214

⁴ Victor Fiquet, Op.cit, p 159

⁵ Hubert Lyaud, La viticulture et la colonisation de l'Algérie Imprimerie Guanchaon Alger 1928, p17

⁶ Ibid, p 7

25% من الأراضي الصالحة للزراعة¹، وقد تم تخصيص مساحات هامة من الأراضي لتخصيب زرع عة الكروم، ففي منطقة سيدي بعباس مثلاً، كان هناك ستة معمرين فقط بسحوون على مساحة 1412 هكتار من الكروم، يعني ما يعادل 40% من المساحة الإجمالية لكروم المنطقة، والمقدر بما 2711 هكتار²

ولانت بين اهتمام المعمرين بهذا النوع من المحاصيل، يعود إلى نجاح هذه الزراعة في الجزائر، فقد ارتفع إنتاج الحمور بشكل منقطع بلاتبع، ففي سنة 1886 قدر إنتاج الحمور بما 448 1.667 هكتونتر³ ليرفع منه 423، إلى أكثر من 1 مليون هكتونتر، وفي سنة 429 وصلت الكمية إلى 111 1.72 مليون هكتونتر، لتبلغ ذروتها سنة 1928 بـ 14 مليون هكتونتر⁴

وقد وافق تطور إنتاج الحمور في الجزائر، ارتفاع أسعاره بشكل مفرط، وخاصة خلال الفترة بين (420، 430)، حيث ارتفع سعر الهكتونتر الواحد من 82 فرنك سنة 1929 إلى 189 فرنك سنة 1926، ثم إلى 193 فرنك سنة 1930⁵

هكذا صار إنتاج الحمور في الجزائر مورداً هاماً للاقتصاد الاستعماري، مكنه من سد حاجياته من المواد الغذائية والجهيزية، وبذلك تحسنت وضعيته الميزانية المتحاري سجزائري، فصار شخصية قيامة المستعمرات من الحمور، والتي تحولت كما يلي

¹ توبس، نوبت، فيني، لوك و السويدي، ديمتري، الفرنسي، معاصر، ونزهة على المراك، توصيف الجزائر، مذكرات مستور في التاريخ القديم والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007، ص 29-30

² حنيفة، هادي، روح الملكية الجزائرية في فجر خلافة المرحمة، واستعمارية سمعة، فيني، معي، نوح، في درية منطقة سيدي بعباس، خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962، ج 2، مكتبته الزاوية، للدراسة والبحوث، الجزائر، 2006، ص 7

E. Vivet, *Op.cit*, p 217

Victor Piquet, *Op.cit*, p 131

³ عند نصيب، بر، سمعة، المراجع السابقة، ص 164

جدول رقم 20 يوضح تطور صادرات الجزائر من الحبوب بين (1925- 1929)

السنة	قيمة الصادرات من الحبوب
1925	686.483 000 فرنك
1926	1 086.320 000 فرنك
1927	1 430 165 000 فرنك
1928	1 544.92 000 فرنك
1929	1 647 638 000 فرنك

المصدر: F. Vivet, Op.cit, p 218.

في سنة 1938 . قد وفرت الكروم الجزائرية للتصدير نحو 70 مليون قنطار من القمح المختلفة، والتي قُرب قيمته الإجمالية بقرابة ثلاثة ملايين فرنك، أي ما يعادل 53% من قيمة الصادرات الجزائرية¹، وهذا ما يبرر المكاسب التي صدرت بحلتها برعاية الكروم بالنسبة للاقتصاد الاستعماري.

ولأنّك من توسع برعاية الكروم في الجزائر، قد ترتب عنه نتائج حوسية اقتصادية، وهذا يتلخص إلى حجم الاستثمار الذي نصيبه هذه الزراعة، والتي أعلامته التزامه بمختلف السلطات المربطة برعاية الكروم، هذا فضلاً عن ارتباطه بالصناعة من جهة وبالمؤسسات المالية من جهة ثانية، وبالموالي الفرنسيين من جهة ثالثة، فكل هذا من شأنه أن يترك آثار عميقة على الاقتصاد الفرنسي في الجزائر².

ولأنّك من هذا التطور الذي عرفه برعاية الكروم في الجزائر، قد جنّت على حساب الزراعة المعيشية التي كان يعايشها الفلاحون الجزائريون، وهذا يتلخص إلى صدامه لأرباح التي توفرها برعاية الكروم للمعمرين، مقارنة برعاية الحبوب، فإن كان لشخص الواحد من الحبوب يوفر ربحاً يتراوح بين 70 و 75 فرنك، فإن الشكر الواحد من

H. Lemaire, Op.cit, p 16.

Hamud Hanna, Op.cit, p 8.

انكروم يوافر ربحاً يراوح بين 100 و 500 فرنك¹ وهذا ما دفع بالمعمرين الى تحويل مبيعات خاصة من ارضهم الى رراعة الكروم، بعض كانت مزارع حبوب

والد اعترف إيسنار (Isnard) بهذه الحقيقة، عندما لاحظ أن ظهور رراعة الكروم في الجزائر، لم يؤد الى توزيع عمليه مزارع المنكية المتدنية من لاهلي، وخاصة المزارع المجنبه انكروم، ذلك لأن أغلب هذه المزارع قد عوتقت محاصيل أخرى مثل الحبوب في ارضي صارت ملك للأوربيين، قبل ظهور رراعة انكروم²

ومن لانه انني نيت تاييز رراعة انكروم على رراعة الحبوب، هي تربية تكبيرة التي عرفها مساحة الكروم، والتي وصلت الى 4000 ألف هكتار³، كما رراعة الحبوب قد عرفت هجرة كبرى للأوربيين، مثل السهول الغنية الفسطينية، التي كانت تربية أغلب اوروبي، في حين كانت قري المرسى أكثر من 1600 اوروبي⁴ وبالمقابل ارتفع عدد الأوربيين في الشمال الجزائري، خلال السنين بين 1926 و 1936، بأكثر من 1000 شخص حيث ساهم بعضهم بالمساحة الكبرى، مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عجب سبدي بعبس، سلكندة فهذه المدن المتكورة استقبلت 3/4 من هذه التربة⁵ سنك يمكن القول بأن هجرة الأوربيين من أريفات نحو المدن الكبرى، هو سبب على افلاس رراعة الحبوب، بالنسبة للمعمرين، خاصة وأن الكروم صارت تمثل مصدر هام لتزود، لم تراجع أهمية الحبوب والمنوجات انجوسية، التي لم بعد تمثل خلال العشرينية بين 1920 و 1930 سوى 0.3% من القيمة لإجمالية للمنوجات المصدرة⁶

نرى بعض الكتابات الرئيسية من تطور رراعة الكروم في الجزائر، كن سعيه على السلاج الجزائري، هيد ألبير غوريو (Albert Durieux)، مدح لاسيخص الفرنسي -كم سعيه النعصر- يسكن بابه في سنة 1900، كن الأوربيون يبنكون 125000 هكتار من الكروم، بسمعيه، عن طريق توظيف العالاجين الجزائريين مقابل 250 فرنك لتيكنر

¹ المحدثي ص. ي، محفوظ فاش، المراجع السابق، ص 71

² H. Isnard, Op.cit, p 16.

³ المجلد سبب قسن، المراجع السابق، ص 33

⁴ H. Isnard, Op.cit, p 16.

⁵ E. Viret, Op.cit, p 9

⁶ H. Isnard, Op.cit, p 17

أواخر خلال السنة الواحدة، وبذلك يدفع «الأوربيون» مقاييس استغلالهم بهذه المساحة نحو 31 250 000 فرنك سويدي كاجور الفلاحين ثم ينكر في مكان آخر بأن لا يسمّر الفرنسي كان نعمه على الحماسيين الجزائريين، حيث حرّره من هيمنة الملاك الكبير
الجزائريين²

بما يسار (Isard)، قد ذكر بأنه في سنة 1938 كسب لأهالي ما بين 360 و 375 مليون فرنك مقاييس استغلالهم في مزارع الكروم السبعة لعموميين، والتي كست تشغل مساحة قدرها 4,000,000 هكتار³ ثم ذكر بأنه لو بقي لأهالي يملكون هذه الأراضي المرروعة كروم خالي، ما كانت زر عنهم التعبية محبوب توهج بهم هـ المنح المرنفع، يحصل إلى نتيجة جاء فيها «لأحرار» أنك يمكن أن تؤكد بأن لا ينصّر قدم على زر عه الكروم، قد نعى وسائل العيش لدى السكان لأهلي⁴

نك في الواقع أن مثل هذه الاستجابات لا تنكر على أي شغل، لك أن تطور زراعة الكروم في الجزائر مع يور إلى أي شخص في وضعه الفلاح الجزائري الذي وجد نفسه جبر، يسير في أرض كانت بالأحسن ملكه وهـ ما أدى إلى تدهور وضعيته الاجتماعية، ولا عار يفسر ازدياده الصغيرة للأسف بعد المهجرين الجزائريين نحو فرنسا، عند مطلع القرن العشرين، ألم يكن سلك بحث عن نعمه العيش⁵

ومن الآثار السلبيه زر عه الكروم في الجزائر، ترجع زر عه الخبوب، التي توهج بعدة الرئيسي للجزائريين، قد قدر إنتاج الفصح (حسب «ليب») في الجزائر سنة 1867 بمئة ملايين قنصر، نحصي إلى 10 ملايين و 700 ألف قنصر سنة 1901، في حين انحصص (إنتاج اللي 8 ملايين و 200 ألف قنصر سنة 1920)⁶، وبالإشارة فإن هـ التراجع قد حصل أثناء نفس الفترة التي تطورت فيها الكروم في الجزائر بشكل كبير، ولا شك بأن هـ¹ التراجع في إنتاج الخبوب يسرّب عه عواقب وخيمة على حياة الجزائريين

Albert Glorieux, *La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens*, Imprimerie orientale, Alger, 1900, p. 9

Ibid., pp. 22-23.

II. Isard, *Op.cit.*, p. 16.

Ibid.

M. Lagnan, *Les céréales et la colonisation en Algérie au centenaire de l'Algérie* (Congrès de la rehabilitation rurale, Alger, 2^{ème} partie, 1930, p. 200.

للمبحث الثاني مدائح اجتماعية وثقافية

بعد حدث السياسة العنصرية الفرنسية فرمى عهده - نحن المجتمع الجزائري - هذه التغيرات الجذرية التي أحدثت على بنية الملكية العقارية، التي تحصر البنية الاجتماعية لتوزيع الجزائري، من خلال تدمير روابط الوحدة والتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الجزائري، - نحن (أطراف الاجتماع الطبيعي، الممثل في القبيح، بول إن يودي بنتك إلى برور روابط جديدة أرقى منها، وقد حدث ذلك ببساطة في "الألوان" الاستعمارية لم تكن نحن بعين الاعتبار مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته، وهذا ما أدى إلى خنثي مورين القوى بين المعمرين والفلاحين الجزائريين

ومن خطر أن حقله انتزيعات العقارية الفرنسية، هو تكثيف القبيح، التي كانت تعد الحلية الأساسية في المجتمع الريفي للجزائري، تلك لأن هذه العملية قد تربطت على تداعيات حصرية، من تلك العلاقات الاجتماعية للمجتمع الجزائري إلى العمق، حيث ترتب عن تلك حدوث حوليات بيروية عهده - نحن المجتمع الجزائري - تحصر حد التصديري الفرنسي بقوة في المجتمع العربي، على النحو الذي وجدته فيه، حيث كان للسكان الاقتصاد مسمرا، وحوادث العمل مسمرا في أنور، وكل شخص مسمرا - يمنع بتصديق منوي يستمد من الملكية الجماعية، شرط أن يكون المحصول جيد وأن يكون قد تمكن من الحصول على ربح من "أخصه به"، وفي تلك هذه الفوضى - هناك صناديق لبعض وزجة من الثعور بالمساواة، ومن يعود به وجود - بعد انحال الطبع الفرنسي على الملكية، فمن أن يتم ممتلك الأراضي بصورة نهائية، حتى تبدأ المساواة حيث ملاكو لأرض في جاب والبروليدار في الجانب الآخر، كما في محتفلات تمحصره¹ ويمكن إبراز التحولات البيروية التي صرنا على المجتمع الجزائري جزءا، انتزيعات العقارية الفرنسية في النقاط التالية

محمد ماتي الحرك - توطييه و" سمير في المعرد العربي على مركز - رعد - قرحه عهده بول

١ تقنيات القبايل وتحويلها إلى نواديير

عرفت فيما سبق بأن تقنيات القبايل كان ضمن الأهداف التي سعى مشروع قانون سيناتور كوسيلت 863 إلى تحقيقها، واستندت على تلك بنصريح التجزئ¹ لأل (Allar) في معرض حديثه عن دواعي صدور هذا القانون والذي جاء فيه أن محل الحكومة عن حفيظة أن سياسها يجب أن تُشدد على العموم للتحقيق من تأثير الترغمة وتفتيت القبيلة² وبالتالي فإن تقنيات القبايل عملية معقدة، استهدفت الإدارة الاستعمارية من خلالها، تحطيم الواسع النطاق والتكسر بين أفراد القبيلة، وكسر شوكة هذه الأخيرة، بما يسمح بتدخل الاستيطان الأوروبي داخل أراضي القبائل، وإضعافها، وبالتالي تجريدنا من وسائل المقاومة، لأجل هذا سمجحت القبائل ذات الشوكة، والتي رفضت لواء المقاومة هي من مستندة عليها عيوب صارمة، تتسبب شملها وعصانرة أراضيها.

لقد أدى نصديق قانون سيناتور كوسيلت 863 والذي شكل أرضية صلبة لجهة القوانين العنصرية التي تبنتها إلى حد كبير تغيير جذريه على بنية القبائل، حيث تم تعذيب وتحويلها إلى وحدات "أربعة صغيرة هي النواديير"، قد اصبحت على حد الكس لإدري المصطلح اسم مركب هو الدوار-كومين (Douar-Commune) وهو يكون في الغالب من مجموعات سكنية غير متجانسة، هي في الأساس يدور القبايل المعقنة

ولاشك بأن إنشاء هذه النواديير، يؤدي من انسحبته العنصرية إلى حصر الأهالي في مناطق محددة المعالم ومعنومة المسالك بما يسمح للإدارة الاستعمارية بمراقبة تحركات السكان، وبالتالي أصبح لواء انتفاضة متلف حيث أنه 871² يك أن هذا (أجر، بمعنى للإدارة الاستعمارية جزيه انتصروا في أراضي الدوار، وهو ما يسميه مصالح الاستيطان بـ "أمر بوسيع مراكز استيطانية قديمة، أو إنشاء مراكز استيطانية جديدة

Catherine Beaudou. L'Algérie. Editions Karthala, Paris, 1991 p 40

¹ هذا هو المقصود من ذلك، كما أن في تلك المنطقة حالات تصفد لكثير من القرى لنفسه حتى لا يفر من جوعه. (Hir-344) هناك كثر من الطوف في الدبح لتجديد والمقصود هذا تربية و... جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2003-2004، ص 64

والملاحظ أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تدرك أي أهمية إنشاء هذه الدوائر مصالح المجتمع الجزائري وخصوصية لأجتماعية والثقافية إلا في حدود ضيقة جداً. في عتص يتعلق الأمر بصرفاً مادية يكون العزم منها يغذي شوب نفقات محتمة ومن جهة أخرى، فإن الإدارة الاستعمارية كثيراً ما كسب على هذه الوحدات الإدارية لتجنيده أسماء مسيحية من المواقع الجغرافية، أو أسماء مهينة، لا نجس في مصونها بيه دلالات تزيينية أو حصرية

من عملية تثبيت القبائل وتحويلها إلى دوائر، ما هي لا حدود دما نحو تثبيت المجتمع الجزائري بزمته، أدت بعد بين الإدارة الاستعمارية هـ تجرت هذه العملية وهو ما يحتم المصالح على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فحيث نجد تقوم بتقسيم القبيلة لواءات إلى مجموعة من الدوائر، وأحياناً تقوم بجمع أقسام من قبائل مختلفة وجمعها في دوائر واحدة، بينما تلج في حالات أخرى إلى إلحاق بعض القبائل بالمرآة الاستيطانية مشيرة، بول أن تقوم بتقسيمها إلى دوائر، وهذا التكرار تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية متماسكة

وسو أصبح هذه العملية تعرض بعض المصالح، فهذه قبيلة ١، لاد عدد أدوار، لواقعه بمقاطعة قسنطينة، وبطرق نلق الذي كانت تتمتع به في المنطقة، فقد حصلت سكر لتعميد المصالح عليها في العامين ١، 2 من قانون سيدي بوش كوسيت 1863، وذلك بموجب مرسوم 2 رت 1863، وقد تم تقسيمها في النهاية إلى عشر دوائر

من قبيلة ٢ سر فقد حصلت لتطبيق قانون سيدي بوش كوسيت 1863، بموجب مرسوم 2 رت 1863، ولم يكن هرع سر الظهور بشكل هم هروع هذه العملية من حيث المبدأ، والتي هدمها الإدارة الاستعمارية بنحو 1701 هكتار، بعد تم تقسيمها إلى أربعة دوائر هي²:

1 N O M, carton FRD:1808

حينما كرمي، أقر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مصر و هل سر ما بين على 18 ٢٠ ١٨٠١ حالة سر هدمه الضخم في التاريخ الحديث والمعاصر. هذا لا يه جامعة الجزائر التي لتدعيم 71836٠ ٦١١١٦ من 2٠٠8 2٠٠7

- وركوميين أو لاد مسجكين وقد ألحق بالبلدية المحتشنة بالسحره
- دور كومون انعيمون اشرف به المركز لاسيوطي يرايين، وقد ألحق بالبلدية كملة للمصلاحيات بروج صايل
- بولوكوميين رعيشة وقد ألحق بالبلدية المحتشنة لير.
- وركوميين أو لاد عيسى وقد ألحق بالبلدية المحتشنة بيسر كيك
- وقد تم هذا التقسيم سنة 1867، وبهذه الشكل وجد هالي بئر الشهير بفسيد بون صلوات اربية محتشنة، ولم يبق بقوله بيسر في اثر، سوى روابض عاصيه بجمع بين افراد ظلوا واعين بانتمائهم لجمعية فسيدي
- بمصلحة سوق هراس، بالقصى للشرق الجزائري، فباعت مبالا بثلاثة اعروش كبرى، هي عروش الحداشنة، وعروش للصفيه، وعروش ويلات، وقد قسمت جميعها الى ثلوثين كما هو مبين في الجدول

جدول رقم 21 يوضح تقسيم بعض عروش سوق هراس الى ثلوثين

العرش	سم للثوار	عدد السكان	المساحة
شمالية	الحداشنة	9(8) نسمة	15692 هكتار
	تيفاش	37(15) نسمة	12077 هكتار
	العرش اربية	2837 نسمة	16142 هكتار
	المطامحة	619 نسمة	6140 هكتار
شعبية	الدهوراء	2173 نسمة	4788 هكتار
	المشاعة	519 نسمة	4933 هكتار
	المحاذ	2992 نسمة	9914 هكتار
	الموايد	581 نسمة	5639 هكتار
وبية	ويلات	3173 نسمة	14618 هكتار
	الحصار	7941 نسمة	1448 هكتار
	و لاد موسى	869 نسمة	7418 هكتار
	الحداشنة	942 نسمة	8601 هكتار

للمصدر: المجلد 21، جدول رقم 21، على مصححات وردت عند جبات د. سي المراجع

المباين، ص 23، 156، 210

ومن أمثلة القبائل التي لم تنضم إلى بواوير، وأبى الحلف مباشرة بالمرأى والاستيطانية، ما حدث لبعض القبائل بمنطقة الجزائر¹، وهي:

- قبيلة عبيد: ألحقت بمركز درع المير.
- قبيلة بني تورا: ألحقت بمركز دلس.
- قبيلة شوا، ألحقت بمركز شوشال.

وبالإضافة إلى عملية تقسيم المجتمع الجزائري، لم يتم بموجب تطبيق التشريعات التعديريه فقط، بل حتى عمليات الحجر والمصادرات التي شنتها الإدارة الاستعمارية على القبائل الشمرية، فضلا عن سياسة التفتير والتجوير. فبدأت بوزة التي هذه النتيجة، وخير مثال على ذلك، ما حدث لقبيلة الحشم التي قامت انتفاضة العراسي سنة 1871، والتي لم تهجرها جماعتها، بل موطئها الأصلي بمنطقة مجابهة، وبوحيد إلى منطقة الحشم، وهذا ما أدى إلى تشتت قبائل الحشم وانحطاف في صراع مع سكان المنطقة، وبهذا تكون الإدارة الاستعمارية قد زرعت اللبس والتراخي بين أبناء القوطى الواحد.

كما أن سياسة تقسيم المجتمع لم تقتصر في منطقة القبائل فقط بل امتدت حتى إلى قصوراء، ذلك أن سياسة التفتير والتجوير التي مارسها سجناء الاحتلال في منطقة تفرت وبوحيه، قد أدت إلى تغيير التركيبة الاجتماعية ببعض القرى والمدن، فقد تم استحداث قرى جديدة مثل، عياد، والمهديه، وعين الشوشة، والمقاييس، سرب قرى أخرى، مثل قرية سيدي راشد، وقرية بزام².

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التشريعات التعديريه الفرنسيه، التي استهدفت بقوت المجتمع الجزائري، من خلال تقسيم القبيلة، قد أدت إلى حلحلة التماسك الاجتماعي لتاريخ الجزائري لأن تقسيم القبيلة يؤدي بالضرورة إلى تحييد أوامر التوحيد،

¹ البواوير عدي، المرجع السابق، ص 86

² كذا بزم، المرجع السابق، ص 70

³ صم، ص 100، ص 101، وهو ما يتفق مع 1875-1876، ص 100، ص 101، ص 102

كما أن في تاريخ التمدد، قسم التاريخ، ص 100، ص 101، ص 102، ص 103

والنقص والتكافؤ بين أفراد العناسة الكبرى، التي ثلاث، وحب محلي أعمامة للصغير،
أما المنكيات المجردة، والمكثفات المحدودة، وكان من نتائج ذلك، أن أصبح سكان التريف
غير قادرين على إيجاد عمل - محل الفخاخ العلاجي، يسمح لهم بتوفير حاجياتهم
الضرورية

ومن جهة أخرى، فإن تأسيس الملكية الغربية، قد أحدث ثورة عيفة داخل المجتمع
الجزائري، حيث وجد أفراد الجزائر في نفسه وحيد، في مواجهة تحديات اقتصادية
وجتماعية، لا طاقة له بها، ذلك لأن كل الأجيال التي كانت تفرز له الحماية قبل ذلك قد
تم تكسيفها بعبء، بالعنف أولاً، وبالقتل ثانياً، وبمفقود لاقتصاد ثالثاً¹ وتعد هذه
عملية أحد الكتب الفرنسيين، التي خلص إلى القول بأنه، بعد تحقيق قانون سيئاتهم
كوسيط، وجد الفلاح الجزائري نفسه مضطراً إلى ردة أرمه بنفسه، وبيعها، أو
أجبره، وهذا عكس القبلية، ويقوم لأسباب خطيرة وخطوة مهمة الحصار²

غير أن هذا الكاتب الذي لا يحلو وصفه من جانب صحيح، قد ارتكب خطأ فادحاً
عند تكلم عن تحول الحصار إلى المجتمع الجزائري، فليس سري عن أية حصاره
بحيث³

2. بفكر المجتمع الجزائري

أما حسب الكتابات الرسمية، الرسمية منها والحرّة، في وصف حاله اليأس التي آل
عليها المجتمع الجزائري، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد لايجري⁴ يصف
لنا الحالة المزروعة التي كان عليها الجزائريون سنة 1867 يقول منذ هذه أشهر
والعرب لا يحسنون ولا يتفانون به لأن أعصابهم في الحزن والرقا لا يجدون التي يرحون
فيها مثل الحيوان، ولا مع شدة الحزن ضعف جسمهم فماتوا جوعاً، فهم عراة

¹ ج. د. بوري، المرجع السابق ص 133

Arteme Fuchereau, L'Algérie sous l'empire, Les indigènes et la colonisation, in revue des deux mondes, tome 83, Avril 1880, p 187

² لايجري (Charles Lavigerie) 1870-1897 ج. د. بوري، المرجع السابق ص 133

ج. د. بوري، المرجع السابق ص 186، وفي سنة 1868 اندلعت موجة العنف في من راحة كيدل
سنة 1887

يرتكون لبنة رثاء، يستحوون هالين على الطرق وحار المم الذي أخرجوا منها، حو
من الموصى التي قد يتسبون فيها، هم ينطرون جمع اسديت والواصل تلمر ع حوب
ولا يرجعهم شيء، ويحذرون لأر من القلوب من الحواسك والحيعة، وهم يعبرون على
حيوس المصربين الذين كانوا يحرسون حقوبهم بالسلاح، و أقنع في كل سكر موت الكثير
عبر الحقول ونشأ لهم كل صباح نور حركة هبة¹.

في المصل، وإن وفق صاحبه في وصف بشاعه الوصف الذي ال إليه الجزائريون
دبه قد كتب من جهة حري عن برجه الحقد الذي يكنه لأوربي بعيره من لأجسر
ونظومه الاستعلاية، التي جعله يرى بأن أهائي البلاد الحاصه للأوربيين ليسو جب
يرقى إلى مستوى لجسر لأوربي، وهذا ما دفع لأيجري إلى تشبه للجزائري بالحيوان

ما قد بر (Grober)، رئيس بنديه وهران فقد عبر عن حاله الجزائريين بقوله "توجد
قبايل يتكلمها من الناسيين، لم يعد بهم شيء، هم يسدون الزمق بثمن النين الهندي مالم
مدفوعه، وبط سلك، لا تبقى لهم وسيله عيش حري غير السرقة²

ين الذي يعيب في هذا المصداق هو ليس استعصا من مثل هذه التصورات، فهي على
كثرتها وتنوعها تركز على نقطة واحدة، وهي وصف مثل المجتمع الجزائري في حال
الاحتلال الفرنسي، ويكر الذي يعيب هذا على تلك النقطة الحساسة في هذا الموضوع
والتي سكت عنها هذه الكتابات ويعني بها أسباب هذا التدهور الذي جعل فيه لأغلبية
لمسحقة من الشعب الجزائري، ذلك لأن الفرنسيين كرو عر تأريخ هذه الطاهر،
ومما هزوا الحدث في أسبابها

البحث في أسباب انتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري خلال العهد
الاستعماري، يدفع بنا إلى طرح التساؤل التالي كيف أصبح الشعب الجزائري لا يجد ما
يسد به راحته، وهو الذي يفرض بك كان يدعى بمصاير روم في العهد الروماني³، كما
كان يوصف بـ"الأغنام"؟

¹ - ي. بونير، الحروب، المرجع السابق ص 741

² - شارل رومير، الحروب، الجزائريون المسمون...، ج 1، المرجع السابق ص 785

³ - عبد العزيز عاهة، الامبراطور والتمرد، ج 2، المرجع السابق، ص 7

تعد كتب الكتيبات الفرنسية على إرجاع الكوارث التي حلت بالمجتمع الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى أسباب و هيبة، لا يرتكز على أي سند معلمي فهي تفسيرها بمجاعة التي عرفتها الجزائر خلال سنتي 1867 و 1868، والتي هكت أكثر من 500000¹ نسمة. ركزت الكتيبات الفرنسية على أسباب الطبيعة مثل الجفاف الذي أصيب الجزائر خلال سنوات 1865، و 1866، و 1867، بالإضافة إلى سرب الجراد التي غزت البلاد خلال سنة 1866² عساية في تلك دور العوامل البشرية في هذه الكارثة. وفيبدو ملاحظته أنسب الجيلاي صاري على إرجاع من الازهية عيب بكر بأن الموضوعه يحتم عيب تحليلاً موضوعي بكل المعصبات المتعلقة بالنظرة الصحية و الاقتصادية والسياسية، ويجب أن لا يوضع الجفاف المساهم فيه من سنة 1866 مع ما يتبعه فعليا من غزو ونجوا فحسب، بل يجب أن نؤمن بحقيقة على المعايير الأخرى ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية قبل وأثناء وبعد الكارثة³ وهذا الذي لم نعلم به السلطات الاستعمارية

وفي تقديره، فإن العزيم الصحية قد ساهم في الكارثة التي حلت بالمجتمع الجزائري، ولكن لا يمكن اعتبارها المنسب الرئيسي فيها، ولا يمكن إقتصر أثر هذه القلابة على الجزائريين نور المعمرين³.

في المصور الرئيسي عن حالة المري التي عرفها المجتمع الجزائري منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هي السلطات الاستعمارية التي مارس سياسة صحية استعلاية تبني على محضه البنية الاقتصادية والاجتماعية لريف الجزائري، نفسه توارثه وجعلته عرضة للكوارث والكوارث.

¹ L. Abbe Buret. Histoire des dévastres de l'Algérie 1860-1967-1868, imprimerie central algérienne. Alger. 1869 pp 72-73.

² الجيلاي صاري، محفوظ فوش المرجع السابق ص 96

في نفس دأسم إقتصر واء الكوار سنة 1867 على أهالي الو المعمرين، في إقتصر مؤسري دأسم

لر حمة لمر مبرور عد لطلالة ونمود في عدد ضالعه وهو نفسر يخطو بر لسلالة لمر

Docteur T. Muris, De l'épidémie cholérique qui a régné aux environs de Constantine et notamment dans la commune melle de Fedj-Melja. Imprimerie Adolphe Bruchan, Constantine 1866. p 11

لقد لعبت انتشار دعوات العفارية الفرنسية دوراً حاسماً في حلحلة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وهذا من خلال تعييب أراضي العرش، وتعميم الملكية الفرنسية، فضلاً عن تشجيع المبادرات الشخصية وهذا ما ساهم في تقديم الاقتصاد الجزائري في إطار الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي، وهو الشيء الذي توجب عنه انعكاس وخيمة على الجهد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر المستعمرة و يمكن إبراز دور السياسة العفارية الفرنسية في إطار المجتمع الجزائري في النقاط التالية:

عمليات الحجر والمصادرات التي فرضتها السلطات الاستعمارية على القبائل الجزائرية، والتي أدت إلى تجريد هذه القبائل من حصصها من تملك من أراضي، هتبه بني عمر بالعرب الجزائري مثلاً، انخفضت مساحة أراضيها من 20.000 هكتار إلى 80.000 هكتار، وصغر المساحة المتبقية هناك (70.000 هكتار) كانت موزعة على مجزرة التي تعيب حوزة يومين الدولة حفظ بها لإقامة مراكز استيطانية جديدة، كما كانت تخرج المصالح المصدرات الخاصة التي تم منحها للمعمرين، وبعض عوائل الأحرار الاستعمارية من الجزائريين يمكن القول بأن قبيلة بني عامر قد فقدت أكثر من ثلث أراضيها جراء دعمها للأمير عبد القادر، أما بالشرق الجزائري، فإن الغارات التي تطلق هناك قد عتبت ما بين 40 إلى 85% من أراضيها².

أدى تطبيق الفرنسيين العفارية إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم، ووضعهم في خدمة الاستيطان الأوروبي، سواء من خلال المصادرات الهامة التي أدت إلى مصادرة أملاك مدوية، والتي استعملت في إنشاء المراكز الاستيطانية، أو تم منحها في شكل مميزات لفائدة شركات الرأسمالية والمعمرين، أو من خلال تأسيس الملكية الفرنسية، التي ساهمت في انتقال الأراضي من يدي الجزائريين إلى المعمرين، في شكل معاملات عفارية مريبة، مما في ظل مواظبة الإدارة الاستعمارية، هذه أشارت حتى الدراسات التي من 15 إلى 20% من البيوع التي تمت بين لاهلي والمعمرين تمت بطريقة مريبة بنى (84%)

² Michel Lamy, *Op.cit* p 110.

صار يوجه المخطط الاستيطاني من خلال جريدة النجاح (1949-1960) منكر دبير شهيد المصطفى في 1949

المجتمع المعمرين الجديد، المصاحف، هم الذين وضعوا الآثار جامعة منو في قصبة قسنطينة لخدمة الجمعية 2009

من هذا النوع لم تكن تربية مهمة¹ ومن هذا ما دفع بعض النقاد الفرنسيين أن يراه في معول من عصبية جلب لأملات التي سار بها الاستيطان في الجزائر، كنت وسمي جريمة في حق شعب بأمره²

وإبرار مدى تأثير القوانين المعنوية على العلاقات الجزائرية، تكفي لإثارة في صرحه حد شيوخ قبيلة أو لاد رشاش بساحة حشنة، حين قتل ألف هربا الفرنسيين في سهل سبخ، وفرضوا عند صربية الحرب، كل هذا لا بهم، ولكن الساء المعنوية الفرنسية على يد الفرنسيين، الترخيص لكل فرد - بيع ما يخص عليه من رهن بعد جزء العينة معاد الحكم على القبيلة بالموت، بعد عشرين سنة من تعبد هذه لإجرايات الفرنسية سيؤدي ذلك لا محل إلى روال قبيلة أو لاد رشاش³.

ولإثارة فيه في منتصف أواخر الس التي سمي إليها القبيلة المذكورة لدى تطبيع قنول سيانوس كوسيت 1863، وقنول 1887، إلى تاريخ حوالي 174740 هكتار من أراضي العرش من المساحة لإجماليه للمعيرة 156843 هكتار، يعني أن سكال المنطقة قد لغتوا حوالي 60% من أراضيهم⁴

من حرمات الجزائريين من الأنواع بالعامة، حيث نجبت القوانين للقبيلة، وخاصة منها قنول 17 جويلية 1874، وقنول 4 ديسمبر 1885، نور هذا في النصيب على سكان المناطق المجاورة للحدود، الذين كانوا يعمرون في سد حاجياتهم اليومية على ما توفره لهم العشب وقد اتحت لإدارة الاستعمارية من مصنعة العباب (Service Forestier)، له لأخصاب ملاك الجزائريين وصحاهم، بعد لمبت هذه المؤسسة نور هذا في نصيب رصيد أملاك الدولة من أراضي، تلك لأن لأراضي التي يتم تصديدها كملاك عادية، عده ما يتم صمها إلى أملاك الدولة، التي تكسرون فيها بعد ذلك، يحدد الاستيطان، وتوصيح بذلك بعد لأمانة للتالية:

Michel Lemaire, Op.cit p 110.

Marcel Eggenard, Op.cit, p 95.

¹ محمد خير الشيمع المراجع السابق من 1 2

² يسير نظري لتعليم هذا في نسخة و 12 بير 1863-1904، وزارة الاقتصادية و جندية سكر و محاسن

فرانك به ندر بر الطبيب والمدرس عبد الفارح و لاد جامعة باينة آتته الجمعية 1911-1912 ص 80

مرسوم ١٩ هجري (١٨٩٠)^١، الذي نص على مراع مساحة قدرها ١٨٦٩ هكتار من هكتار من نظام العبيات، وصمم إلى مصلحة الدومين بهدف إنشاء المركز لاسيطاني تيرمان (Tirman)، وكانت هذه الأرض هي تابعة لعبي رافند، بسبب تيرمان بمفصلة وهران

- مرسوم ١٩ جويلية ١٩١٤^٢ نص على اقتطاع أكثر من ١٦٩ هكتار من مساحة العبيات وصمم إلى ملك الدومين. بهدف توسيع المركز لاسيطاني روئومبو (Rochambeau)، وهذه الأرض هي تقع بسبب ملاح المحتل بمفصلة وهران

مرسوم ١٢ ماي ١٩٢١^٣، نص على اقتطاع أكثر من ١٧٦ هكتار، تابعة لعبي بو عزيز بنو حي حشيش، ومنح للمجموعة البنية رقم ٥٩ دور الفصور، ببنية عين الفصور المحتل، بمفصلة قسطنطين، وبهذا الشكل يكون نظام العبي قد ساهم في توسيع ممتلك الدولة، التي أصبحت بمثل 442 299 هكتار من الأرض التي تابعة هي مفصلة قسطنطين^٤

وبالإضافة إلى (داره لاسعمارية كانت تقوم بمرجعة حدود الأرض التي تابعة كنس دعب ضرورت لاسيطان إلى ملك، فقد جاء في تقرير النجس المكلف بمرجعة حدود الأرض التي التابعة بمفصلة وهران، والموضح في ٣ جوان ١٩١2^٥ بأن بجه ديرة تلمسان قد طلب من مجلس الحكومة الموافقة على اقتطاع مساحة قدرها 24٩7 هكتار من نظام العبيات وصمم إلى ملك الدولة، تصمم إليها 2٠٠0 هكتار من عبي تولد إريش التي كانت تابعة للدومين قبل ذلك، وبذلك يصبح مجموع المساحة المتعالب ببنية من نظام العبيات في -أرد تلمسان هو 4٩4٩ هكتار. وقد تمت الموافقة على كل هذه العبيات من طرف مجلس الحكومة^٦.

وفي ظل هذه السياسة استعمارية، التي استهدفت تجريب الجزائيين من راضيه، وخز صيد من وسير العيشل تكريم، إلى درجة أن العلاج أنجز تزي لم يعد يمكن قصه

A.N.O.M. carton, F86/1868.

Ibid.

A.N.O.M. carton, F86/1867

A.N.O.M. carton, F86/1872

A.N.O.M. C.G.A. carton, 18/18.

^٦ Ibid.

أرسل بواهر له الحاجيات العادية الضرورية لأسرته فحسب، بل لم يعد يمتلك حتى ائسره قليلة تسمح به ببناء مسكن يروي عائلته العشرسة. ومن ما جاء في الشكوى التي بعث بها مجموعه من قهر، قرية مسكينة، بنواحي عين البيضاء، التي الضاكم للعام للجزائري، في جمعي 1911، حير مثال على ذلك¹، حيث طُبق منه أن يكرم عتبه ويسحبهم لضعفه أرسل صاحبها هكتار واحد، قرب قرية مسكينة، ليبو عليها بيوت -ولو بالحبوب- بعد حائه اليوس التي تمت بهم، وبعبادتهم، ولم يعودوا يسريين على اتفاق على أولاده بهم، رفقهم بكأف كز، السكن، التي كبو مرشحين على تسوية شهر²

من خلال المعطيات السابقة، يمكن القول بأن لتسريعات العقارية الفرنسية ثم نكر تهدف إلى تنظيم المسائل العقارية، وأن كانت مجرد أداة قلمية، استجبت لتسليح عمليات فرع الملكية العقارية، التي كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية هذه لأحيوها هي التي تحمض مسؤوليه القهر والحرمان الذي أصبح يعيشه المجتمع الجزائري

ومسؤولية الإدارة الاستعمارية هنا حسب رأي مسؤولية مزوجه، وهذا لم يبين

تقدير

أول أن التثريعات العقارية الفرنسية قد نجحت في تحقيق البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الربهي الجزائري، ولكنها لم تنجح أو بالأحرى لم تحاول ابتكر هيكل جديد من شأنها خلق شروط حقيقية لإنعاش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي والسبب في هذا لإخفاق يعود إلى المكنة الهشبة التي يحتل لأهالي في الهيكل الاقتصادي والسياسي لمجتمع الكولونيالي³

إنما أن هذه التثريعات قد وسعت حجمه المصالح العيب بالاستيصال لأهالي في الجزائر، ثور لأحد هي الحساب مصالح لأهالي، وهذا ما توثقت منه نتائج خطيره على مسير الجزائر المستعمرة، حيث أدى ذلك إلى استئثار المصالحين بحيز البلاد ومكثهم من التحكم في رهاب لأهالي، بل صار يستمد عنهم عرفة كل شيء من شأنه

A.N.O.M. C.G.A. carton, 32 L/28.

Ibid.

J.H. Meulenan, Op.cit. p.31

3 - تغير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري

بعد احداث السياسة الجزائرية الفرنسية بتغييرات جذرية على المستوى العمومي في الجزائر، ادت الى تحطيم البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، خاصة بعد تحطيم القبيلة التي كانت تشكل وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في المجتمع الجزائري. وهذا اثر بدوره في مختلف مستويات التصنيف الاجتماعي للقبائل الاجتماعية - في المجتمع

يمكن برزج التغيرات العميقة التي عرفها التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري إلى عمليتين رئيسيتين: الأولى هي التركيبة الاجتماعية التي كانت قديمة قبل الاحتلال الفرنسي كانت مرتبطة إلى حد بعيد بعنصر الأرض، وبالتالي فإن تغيير هذه التركيبة، كان له اثر مباشر لتغييرات العميقة التي لحقت على المستوى العمومي في العامل الذي يتمثل في ظهور هذه جذبة قوية وحيوية على المجتمع الجزائري - تتمثل في هذه المحاور: تركيز على قوة اقتصادية وسياسية خاصة تسمح لها بالتأثير المباشر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة، وبالتالي حلحلة البنية الاجتماعية القائمة، وعلامة هزلة وفي منط جديد، تسمح بظهور هذه القوة الجديدة كقوة مؤثرة وموجهة لسيروا لتجديد الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وان ذلك يماشى والتوجهات الكبرى للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

ويمكن برزج اهم التطورات التي عرفتها التركيبة الاجتماعية، في النظم التالية

1- تلاشي الارستقراطية التقليدية

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال، يرتكز على النخبة القبلية، وهذا ما أدى إلى بروز ما يمكن تسميته بالارستقراطية القبلية، ويمكن ان نعبر عن نوعين من هذه الارستقراطية: هي الارستقراطية الدينية، وارشقراطية المحر، وان كانت الأولى قد وقعت صوما في صف المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، فإن الثانية عشت قمحق في صف الاستعمار، ومع ذلك فإن كلا من المجموعتين قد تأثرت في ظل التوجها الاستعماري، ولو بطرق مختلفة، وبدرجات مختلفة

النسبة للأرسنفراطية الدينية، فقد أدى شراكها في مقاومة مسلحة عيها وظوبها في مواجهة السمر استيطاني يتبع بمكانات عسكرية واقتصادية هامة، أدى إلى هذائي لسياسي لاقتصادي ولاجتماعي، جزء العقوبات التي سببت عيها عذب على المجموعة والتي تمثل في انحجار والمصادر الجماعية والغربة التي سببت عي هذه الفصيل والعرب المرهبة التي جعلت قواها المادية، فضلاً عن تسببت في هذه الفصيل ومرحبتا قسرياً. مثلاً حدث هائلة هاشم في نواحي فلسطين، والتي قتل 40 ألف شخص من أراضيها، بعين تم تهجيرها إلى الحبشة، وهذا جزء مشاركتها في مقاومة 1871¹ مع هائلة بني عمر بالعرب الجزائري فقد قتل أكثر من ثلث أراضيها جزء مشاركتها في المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر².

وقد برز أحد هذه العقبات مع ظهور حجر «الاستعمارية الجديدة» مع منع القبول من الاندماج من العبالاء، مع رغبة الصرايب التي فرصت على التلاحيق، والتي وصفت في ١٤ صريفة³، وبالتالي «اكتملت عملية انقار» لـ «سفر اصيه القسمة»⁴

من بالنسبة لأرسطرطيه المخزن، فرغم وفاءه التي جالب الاستعمار، ونفعيه، في
حسمه، لا أن سقط لم يشفع به، فرغم أن لإدارة الاستعمارية قد حاولت في البداية أن
تحوّل ذلك، في التعامل مع هذه القضية، من خلال الاحتكاك، والتعب، وسحق المورث
قوانينه التي كانت تصعب به في هذه المسألة التركيبية، لكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما
عجلت إدارة الاستعمارية على الحد من مسطرة هذه العقيدة، وتحويل وصفها إلى مجرد
تعب شرف⁵

وبعد نكور إذدره لأسمبارية قد حصصت انبعاثات الجرانوية الكبيرة التي كانت
تتولى هذه المجتمع الجرانوي روجي ومادي، بل وحتى تاري وجنمعي ويسبي⁶

Andre Vovsiak, D.D.S. pp 441-444

Journal of Democracy, 1996, vol. 17, no. 1

عدد من هذه التفسيرات والتصورات حول ملكية الأرض في الاحتلال الفرنسي للجزائر 830-1962، ص 2

منه و. و. المجاهدى تحرير 3008 ص ٦٦

٢٠٠٠

الفن من أجل الفن

^٦ بطيحات عرب: سبابة لمصطف: الجزء الجديد: تسويق: ص ٦

وكان من نتائج ذلك، روال سبعة الأجيال، كهيبة نمت مع مكانه اجتماعية وثقافية متميزة، كثير ما كانت تشكل لإحدى الأمتل بعد الترحلات بالطريق السبعة¹ وكان تلك خطوة هامة نحو تمزيق شمل المجتمع الجزائري.

ب- بروز إرستقراطية استعمارية جديدة

تكون هذه الفئة من كبار الملاك الجزائريين، من المعمرين لأوربيين، الذين يتمكنون أكثر من 1000 هكتار الذين يتفادون من عمليه تركيز الممتلكات العقارية، التي نجدها عن التفرع للملكية من لأهالي، يتمتع هذه الفئة بقوة اقتصادية وسياسية هامة، اكتسبت بفضل الدعم المادي والمعنوي، الذي طنت بخطى به من جانب الإدارة الاستعمارية

ويمكن ان نصوب إلى هذه الفئة -من وجهة النظر الاقتصادية فقط- تلك الألفية المحظوظة من الجزائريين، والتي بدلت في الأسس من المبادئ المتبعة المغربية من الإدارة الاستعمارية والمتحالفة مع الترساليه الاستعمارية، والتي قبلت بتوسيع التوظيف الإداري، وأصب تقايف في خدمة الاستعمار، وإذا كانت هذه الفئة لم تحصل على الدعم المالي والسعي من جانب الإدارة الاستعمارية بحكم الواقع الاستعماري لا ان تلك لم يسمع من حصولها على بعض الامتيازات العقارية والمكانة الاجتماعية². كما أنها تمكنت من استخدام نفوذها في ممارسة القمع ضد الجزائريين، من خلال اقتراح الرخصي الأخرى والملاكهم، ومن مثله بناء ما قدمت به كل من اسره بل قديمه، واسره مبهوت من شيوخ واسره بوضياف³ وغير هذا، في حق سكان منطقة لأوراس

ج- تحويل الملاحين إلى خمسين ومرار عيسى وعمل اجراء

لدى تصديق الفرنسيين المغربية، وما نتج عنه من نقل من في مساحة أراضي الملاحين وموسع في مساحة أراضي لاسيوس. في جزر لانفاج الذي عرجه السوق المغربية والتي تمتعت حتى الممتلكات التي كانت قبل ذلك غير لديه أصلا للمعاملات العقارية، وكل هذه لاى إلى حدث تغييرات عميقة على الوسط الفلاحي الجزائري

¹ جمال رسمي، المراجع السابق ص 19

² تيسير، الخلفي، المراجع السابق ص 92

³ المراجع نفسه

وإن أكبر المنصررين من هذا التحول، هو الذائع الجزائري، الذي وجد نفسه بحلول من شأنه بالأرض إلى مجرد حصة في حصة المعمار غير أن تلك لم يتم طويلا، إذ سرعان ما اكتشف المعمرون بأن نظام الحصة يكتفهم كثيرا، حصة إذ كانت لأرضهم تمزوجة حصة ذات مرود وفير، لذلك نجأوا إلى إحداث تعديلات جديدة على التوسط الذائع الجزائري تمثلت في تسلي المزارعين¹ والعمال لأجر.

والملاحظ - نسبة الحماسين كانت مرتفعة مقدرة بنسبة المزارعين والعمال لأجر، في مصفاه قسيمي، عشية الحرب العالمية لأوس، كن للمالك يمثلون 52% والحماسين يمثلون 24%، والعمال لأجر 6%، ثم المزارعين بـ 49%، كما أن نسبة الحماسين كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، سحر المصفاة للأحد، في مصفاة قسيمي مثلا، كانت نسبة الحماسين تتوزع كما يلي

جدول رقم 22 يمثل توزيع تنمية الحماسين في مقاطعة قسيمي

الدائرة	نسبة الحماسين من مجموع السكان
سطين	14%
سكيكده	26%
قسيمي	24%
باتنة	27%
ساية	24%
ولاية	33%
ساية	54%

المصدر: Meulman, Op.cit, p 305

¹ يعتمد المزارعين - حسب جرون - تلك اللعة التي يربطها بملق يملك لأرض، خير - الحصة بييه يمتو لأرضيه التي يمتد شروط تقسم اللعة بين المصارفين وصاحب الأرض بصر جرون المزارعين المصفاة ج، المراجع السابق، ص 393

لقد كان هذا التعبير الفني على حو، لأن أفراد المجتمع الجزائري، وبحولته التي بروليمرية بانه، تعاني من الاستغلال والمقصية، هو الذي سيؤدي نتيجه الشعور بالظلم، ومن ثمة تنزعج منه الفداحة بسبب ضروره التحرر و الاستباق، وهذا الذي حسب فعلا

4. تغير نمط الحياة بالريف الجزائري من الحيمة إلى الكوخ

لم يقتصر تأثير القوانين العنصرية على تحطيم البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، وتغير تركيبه لاجل عوة فحسب، بل تعدى ذلك إلى التأثير على ثقافته العميقة لهذا المجتمع، والتي تبرز بوضوح في نمط السكن، ذلك لأن هذا الأخير سمم السكن يشكل حصيلة التطور الاقتصادي داخل المجتمع وعلاقته بالحيمة الايجابية والتفدية

بعد حدث تحول هام في نمط السكن لدى سكان الريف الجزائري، يمثل هذا التحول، في بروز ظاهرة نمس سكان البدر الرحل، او بعبارة اخرى، ظاهرة الانتقال من الحيمة المستقلة، في الخيام، إلى الحية المستقلة في الكوخ

من ظاهرة الاستقرار التي عرفها سكان الريف الجزائري، والتي تتجلى في استقبال الحيمة بالكوخ، و يعبر عن تقدم المجتمع الجزائري، كما يدعي الحطاب الرسمي الاستعماري، بل هي نتيجة حتمية بحاله (فقدان اسي دفع إليها المجتمع الجزائري، جراء تطبيق القوانين العنصرية، ذلك لأن بناء مسكن هو في معظم الأحيان، مظهر من مظاهر تطور عدم الملكية¹، حسب ما توصل إليه الكاتب الفرنسي بيرك (A. Berque) في دراسته التي أهداها بثناس حالة السكن لدى لاهالي،

من عملية الانتقال من الحيمة إلى الكوخ (أو القري) ويعميه هذا الأخير بشكل غير عادي، هو تدوير على ثلاثي ابيية اقتصادية التقليدية²، وسوف يترك أثر جماعية ونهضة وسط المجتمع الريفي،

لقد حدد عملية انتقال من الحيمة والحوار إلى الكوخ بمحى حطير حدد مطلق لغرض الضربين. ويمكن ان يـ " مظهر هذا التحول، من خلال أمثله التالية

1. Berque. L'habitation de l'indigène algérien in R. A volume 78, Année 1946, p 46.
Lakouari Abdel, Op.cit. p 77

في منطقة الحصة مثلا، بدأت ملامح هذا التحول منذ إنشاء الإدارة المحلية بالمدينة، سنة 1889، لكن المدينة عرفت تطور متسارع منذ 1911، فهي هذه السنة تم إحصاء 11922 مسكن مقابل 9797 حيمة، ليسمر تجميع الحيمة بشكل غير عادي، حيث لم تعد تمثل سنة 1936، سوى 19% من مجموع المساكن¹، ذلك عند بعض الأصغر بين الحيمة بالنسبة لسكن هذه المنطقة، لم تكن مجرد مسكن فقير، بل كانت تُعبّر مظهر ثروة، وقيمة اجتماعية وثقافية²، معروف حجم الأثر التي يمكن أن يخلقها هذا التحول على سكان المنطقة

أما في منطقة الشيف، فقد لاحظ ياكوبو (Yacoub)، بأنه، منذ 1936، كور الحيمة قد تركت مكانها للكوخ الشعبي من الطوب، وإلى جانب، فهي لم تعد تروي سوى العشرات القوميين³.

أما منطقة فلسطين، فيبدو أنها كانت أكثر متحضر الوصل لتأثرا بهذا التحول ويبدو ذلك من خلال الأرقام الإحصائية التالية

في ناحية بريكة بالتجوب الفلسطيني، انخفض عدد الخيام من 3479 حيمة سنة 1911 إلى 1400 حيمة فقط سنة 1936، وبالمقابل، ارتفع عدد الأكوخ في نفس الفترة، من 4400 إلى 7220 كوخ⁴

- في ناحية مسكيانة، انخفض عدد الخيام من 2715 حيمة سنة 1911، إلى 414 حيمة فقط سنة 1936⁵.

- أما ناحية أم أثواقي، فقد انخفض عدد الخيام من 326 حيمة سنة 1911، إلى 273 حيمة سنة 1936، وبالمقابل ارتفع عدد الأكوخ، خلال نفس الفترة من 908 كوخ

¹ كما يرمز إليه المصطلح المصطلح بأنه القصبة وجمعها يبر 884 - 449 مسكونة - جسر في تاريخ وخصر - البحر المتوسط قسم التاريخ جامعة مكنو بر فلسطين السنة الجامعية 2015-2016 ص 11

كما يرمز إليه المصطلح والنسبة المزدوجة لهذه 243

Yacoub Yacoub, La colonisation des plaines, tome II, (p.cit. p 105.

4. Berque, L'habitation de l'indigène (p.cit. p 96.

Ibid, p 95

نصيب قانون 16 فيفري 1897 الذي كان عبارة فاصلة لأراضي لعرش، حيث نص على فتح تجمعات جزوية بهذه الأراضي، بطلب من لأتالي، وهذا ما سرب عنه تقسيم أراضي العرش بين المشتركين في الملكية وإصدار عقود ملكية لربيه لثوي محفوظ. وبالتالي تحول هذه الأراضي في نطاق المعاملات العقارية بمختلف صيغها وهذا ما أدى إلى انتقال الأراضي من أيدي الفلاحين إلى أيدي المعمرين، بشكل أدى إلى حالة فقر شديدة للمجموعة الأولى (الفلاحين)، مما أثر في نمط حياتهم، وبعدها إلى بناء الكوخ، التي لا تتطلب تكاليف كبيرة، مجهزة بكنبه الحيمة، فصلا عن نمطه هذه الأخيرة، من تكاليف الصيانة

وبالتالي يمكن القول بأن التحول من الحيمة إلى الكوخ هي نتيجة لحالة الفقر التي وقع اليها المجتمع الجزائري، ولا يمكن أن تكون مظهر من مظاهر نفسه

إن هذا التحول في نمط السكن قد أثر بدوره على الحياة الاجتماعية للتيينية بشكل قريب الجزائري، حيث ساهم في ظهور العائنة الصغيرة، التي حب محل العائنة الكبيرة، فهي لم تعد تجمع لا هي أسباب معيشتها، فصلا عن فقدان المجتمع بوعده من موروثة الثقافية، التي كانت تمثل الحيمة، بما تحمله من دلالات اجتماعية وثقافية

5. تدرج الوضع الثقافي لمسي الجزائر

لم تكن أثر السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر تتركز في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل تعدت إلى جانب آخر، ربما كان أكثر حضورا على مستوى الشعب الجزائري من الجوانب السابقة، وبقي بذلك الجانب الثقافي، خاصة أن أحد بعين الاعتبار إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية، كانت تهدف إلى ضرب أساس جزائري في كيانه الروحي والثقافي، بهنم لأسس الفكرية التي كان يقوم عليها المجتمع بما يسمح بإحصاءه بشكل نهائي

1. كوك - بير 9 و 6 فرنگات، بينما تكلف الحيمة البدوية الكبيرة بين 50 و 100 فرنك. انظر شارو وروبير

الجزائريين المسمون، ج 1، المرجع السابق ص 113

وقد انكشف النواب الاستعمارية في هذا المجال، من خلال الاعتداءات التي ارتكبتها قوات الاحتلال بعد سقوط الجزائر العاصمة مباشرة، والتي سبغت ملامح الأوفد، التي كانت سخرت على عاتقها بطلية معظم نقابات المؤسسات التعليمية والدينية فضلا عن الخدمات لأحد عجزه التي كانت توفره مؤسسه الأوفد لجميع الجزائريين

وبدلاً من أن تعتمد السلطات الاستعمارية على وقف هذه المظاهرات، مجدها ف
اتجهت إلى النجس من حيث، عصف راحت تجهد في سب الفرائين والقرارات التي من
شدها في نفس عتبات السب والنهب، التي استهدف لأصلاك الواقعية، مع يثب عليه
الإذرة. الاستعمارية في صرب المجمع الجزائري هي معوانة الدينية والتفعية
والحصارية

وقد نتجت في بداية هذا البحث، تصورات السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف الإسلامية إلى عهده 1846، ولقد وثقها سننمر على نفس الأموال، فهي 23 مارس 1846، تصورت سلطات الاحتلال المصرية، تنص على ضم أملاك الأوقاف إلى أملاك الدولة (الممير)¹ وقد أدى ذلك إلى اندثار موجه احتجاج عبقه من طرف الجزائريين، خاصة مع التقدم والاعتراف وفي 3 أكتوبر 1848 أصدر الحاكم العام قراراً، أصبح بموجبه كل عمارات المساجد والكنائس والروايف، والمؤسسات التعليمية الدينية تابعة إلى أملاك الدولة² ثم تبع ذلك بقرار 30 أكتوبر 1858 الذي نص على إسحال أملاك الأوقاف في مجال القديلات التجارية³ وحين جاء قانون وارسى 26 جويلية 1873، الذي شكل صيربه قضية لمؤسسة الأوقاف، لعبه الاستيطان الأوروبي.

لم تكن تلك الحرب الشرسة التي أعظمها الإدارة الاستعمارية ضد الأملاك الوغية ليمضي سراً بل بحمل انعكاسه خصيره على الحياة الثقافية في الجزائر، جزاء عولطف حتى أولئك الفرنسيين المعروفين بعراهم بشعب الجزائري، مثال دي بوكفيل الذي صرح أنه وصعد البيت في كل مكان على هذه الأملاك (الأوف)، ثم وجهها غير

Youssef TARKI. Affranchimento culturale dans l'Algérie colonisée. Editions Houma, Alger s.d. p 113.

٢٤٠ عدد المحبب - عدد الخطط الموضوعة في الجداول ٢٤١ - عدد الصفحات المحببة - عدد الصفحات المحببة - عدد الصفحات المحببة

الحديث والمدرسة، م، رقم القالب، مجمع البحرين، الطبعة الخامسة، 1405هـ، ص 17.

¹ على عكس عصوراء الجرافة بوبية الثلاثية، قد تم القفز إلى 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000، 1001، 1002، 1003، 1004، 1005، 1006، 1007، 1008، 1009، 1010، 1011، 1012، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1020، 1021، 1022، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 1029، 1030، 1031، 1032، 1033، 1034، 1035، 1036، 1037، 1038، 1039، 1040، 1041، 1042، 1043، 1044، 1045، 1046، 1047، 1048، 1049، 1050، 1051، 1052، 1053، 1054، 1055، 1056، 1057، 1058، 1059، 1060، 1061، 1062، 1063، 1064، 1065، 1066، 1067، 1068، 1069، 1070، 1071، 1072، 1073، 1074، 1075، 1076، 1077، 1078، 1079، 1080، 1081، 1082، 1083، 1084، 1085، 1086، 1087، 1088، 1089، 1090، 1091، 1092، 1093، 1094، 1095، 1096، 1097، 1098، 1099، 1100، 1101، 1102، 1103، 1104، 1105، 1106، 1107، 1108، 1109، 1110، 1111، 1112، 1113، 1114، 1115، 1116، 1117، 1118، 1119، 1120، 1121، 1122، 1123، 1124، 1125، 1126، 1127، 1128، 1129، 1130، 1131، 1132، 1133، 1134، 1135، 1136، 1137، 1138، 1139، 1140، 1141، 1142، 1143، 1144، 1145، 1146، 1147، 1148، 1149، 1150، 1151، 1152، 1153، 1154، 1155، 1156، 1157، 1158، 1159، 1160، 1161، 1162، 1163، 1164، 1165، 1166، 1167، 1168، 1169، 1170، 1171، 1172، 1173، 1174، 1175، 1176، 1177، 1178، 1179، 1180، 1181، 1182، 1183، 1184، 1185، 1186، 1187، 1188، 1189، 1190، 1191، 1192، 1193، 1194، 1195، 1196، 1197، 1198، 1199، 1200، 1201، 1202، 1203، 1204، 1205، 1206، 1207، 1208، 1209، 1210، 1211، 1212، 1213، 1214، 1215، 1216، 1217، 1218، 1219، 1220، 1221، 1222، 1223، 1224، 1225، 1226، 1227، 1228، 12

أوجهه التي كانت تستعمل فيها في الماضي، نفذ عتقت المؤسسات الحيرية، (وهكذا) تركت المدارس تموت والشرائح التعليمية تقدر⁶¹

- الفحص على مؤسسه لأوقاف، يعني حرمان المؤسسات الدينية والتعليمية من مصدر تمويله الرئيسي، وهذا ما ترتب عنه أثر هام على الحياة الثقافية في الجزائر يمكن إنجازها في النقط التالية.

- ترجع عدد المؤسسات الدينية والتعليمية التي عداها مثلا، من مجموع 19 مدرسة و 37 مسجد وجامعة ورويس، كانت موجودة قبل الاحتلال، ثم يبق منها بعد الاحتلال سوى 3 مدارس و 5 مسجدا فقط⁶² أما قسطنطينة التي كانت تضم 90 مدرسة دينية سنة 1837، فلم يبق منها، سنة 1891 سوى 30 مدرسة⁶³ أما عدد الكتاتيب في تونيف الجزائري، فقد انخفض من 2000 كتاب سنة 1863 إلى 750 فقط سنة 1870 أما سنة 1888 فلم يبق إلا أصلي الخاصة تنسبها العسك يه سوى 225 كتاب فقط⁶⁴

- ترجع عدد للتلاميذ وانطية، هي قسطنطينة مثلا انخفض عدد التلاميذ سنة 1850 إلى 391 تلميذ فقط، بينما كان عددهم يزاحم ما بين 1318 إلى 400 تلميذ سنة 1837 أما عدد الطلبة، فقد انخفض بنفس المديته من 600 طالب سنة 1837، إلى 60 طالب فقط سنة 1850⁶⁵

وحسب بعض الدراسات⁶⁶ فإن مدارس الشرف قد تم هجرتها، أما في عين البيضاء، فإن عدد كبير من التلاميذ قد انضموا إلى الدراسة، أما في ناحية بئر باع المندرس والزوايا قد تم هجرتها نهائيا، أما الثلاثي الثالث من سنة 1864، وقد على أثر تداع انفصسه أو وئ سيدي الشيخ سنة 1864، وقد و - مدير المكتب العربي بنسن، بأن

⁶¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوصية الجزائرية، - المرجع السابق، ص 63-64

⁶² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 64

⁶³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوصية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 64

⁶⁴ الجهادي، ص 7، محفوظ فاش، المرجع السابق، ص 270

⁶⁵ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوصية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 62

⁶⁶ Jeanne Tura. Op.cit, p 219 et 220

تعود الذي لحق بالسكن، دفع بهم إلى الالتجاء من جديد إلى الجبال، أما المدارس فقد تم هجرانها بشكل لم يحدث له مثيل¹

بحسب المستوى العمومي والثقافي بلغ ادب المصادر التي مست لأمالك المؤهبة وما رافقها من تهيم للمؤسسات الدينية والتعليمية، وهي بمحض المتفنين، وهجر، بعضهم الآخر، إلى احتياط السطح الثقافي في الجزائر، وأبت - من 1846-1948، فإن جيلا كاملا قد بلغه التعليم الفرنسي²

بعد ادب مصبرات لأوقات إلى روال المدارس العليا والروايا، فحاش مستوى 1869-1870، حيث برز جمع كبير في عدد الروايات أو روايات هي الكثير من الجهات، كما سجل - جمع في عدد لإحصاءات المؤهبة التي كانت تعمل في هذه الروايات، التي حد لتسرة³ ولم يبق هناك سوى بعض الكتييب التي يتم فيها تفين السلامية الفرنسية التزيم وبعض قواعد قلعه العربية.

لما تعدوس القديمة، التي كانت بمثابة مراكز إشعاع فكري قبل الاحتلال الفرنسي من مسجد تلمس وسرومه والجزائر، فلم يعد يومها سوى صلبه شبه ميون، ذوي مستوى ضعيف⁴

وهك تم اقدر المجتمع الجزائري ونهبيه، على يد من كانوا يدعون بانهم حمه المؤسسات الحصارية والمكتفون بقلها إلى الشعوب المبحضة وهكذا كانت نتيجة الاستعمار الاستبصالي الفرنسي في الجزائر، الذي دار ال المجتمع الجزائري يعاني من آثاره في يومنا هذا

Yvonne Taria, *Op.cit*, p 139.

¹ الميردتي صاري، محفوظ فداش، المرجع السابق، ص 240

Yvonne Taria, *Op.cit*, p 241.

² الميردتي صاري، محفوظ فداش، المرجع السابق، ص 240

استنتاج عام

استنتاج عام

بعد معالجة هذه الموضوع من مختلف جوانبه، نصل إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• إن النظام العقاري الذي كان قائم في الجزائر عنيده الاحتلال الفرنسي قد كان يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، وإن طبيعته السكينة العقارية قد ارتبطت إلى حد بعيد بخصوصية المجتمع الجزائري، الذي يمر بمرحلة طور تطويعه باعتباره وحدة التسيير الاجتماعي الأساسية، التي كانت تشكل لإسار الأمتل التي يصور لتفرع محور التماس و التماس الاجتماعي. وما كان التماس الاجتماعي لا يرتكز بالضرورة على رابطة الدم فقط، بل هو نموذج أرضي كذلك، فقد أصبحت الأرض مثل قسمة لأسمائه التي تقوم عليها المجتمع الجزائري في الاحتلال الفرنسي و قد تكونت من هذا الواقع، لذلك نجد أن سببها العقارية التي كانت ترمي إلى تهيئة نفس المجتمع الجزائري قد شكلت محور السياسة الاستعمارية الفرنسية ككل.

• تمريرت للجزائر خلال وجر العهد العثماني يكثره لأوقاف وتمت موسساتي وتنوع موارده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصبحت تشكل مورثا اقتصاديا، وأداة فعالة في تنمية العلاقات الاجتماعية، ومفوما ذات من مفومات الحداثة العثمانية والثقافية للمجتمع الجزائري ولم كانت إدارة الاستعمارية تترك أهمية هذه الأوقاف بالنسبة للجزائريين، فقد عمدت جاهدة على محوها، منذ الوهلة الأولى للاحتلال، حيث صارت ترى فيها حدى لتعبات الكود التي تحولت إلى نجاح لاستعمار الفرنسي في الجزائر.

• إن الحرب التي عاينها لإدارة الاستعمارية ضد الأوقاف الإسلامية قد كانت تهدف إلى تحقيق غايتين اثنتين الأولى اقتصادية تتمثل في مراع الخصاصة عن الأمتل المحلية وبالتالي إشغالها في تصاق التدمير التجاري مما يسمح لتسويق الأوربيون بسلوكها. والثانية سياسية، حيث كانت ترى في وجود مركز قود يمثل عو لا كثيره وبمعنى شعور قوي، من شأنه أن يشكل خطر على انتميه الفرنسية بالجزائر. ف حددت لاعتبار بأن الجمعيات الدينية المختلفة التي كانت تدير من الأوقاف هي التي كانت

وراء معظم حركات المقاومة المسلحة التي حاصرتها الجرائز ضد الوجود الفرنسي خلال بداية الاحتلال، لا يمكن القول بأن هذا التحول من جانب الإدارة الاستعمارية فيما يخص النقطة الثانية قد كان في محله.

• لقد تغيرت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر طيبة فإن من شئت لأهداف، حتى وإن تغيرت الوسائل واعدت الأساليب، تبع تغير الظروف السياسية والاقتصادية في كل من الجزائر وفرنسا، ويبدو ذلك في كل القوانين العقارية التي بدت في هذه الفترة جاءت مكملة لبعضها البعض، فكان كل قانون يشكل ارضية صلبة للذي يليه.

• إن ما قيل بسى السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية، وعن تعاطف الإمبراطور نابليون الثالث مع العرب، هو كلام يخالف الحقيقة، حيث نجد بأن السياسة العقارية التي تم تبنيها في هذه الفترة، لم تكن لتختلف عما سبقها، ولا عما لحقها، بل إن قانون سيناوسر كوسيلت 1863، والذي غير عنه بانه كان قريب أكثر من العرب، كان حظوظ القوانين العقارية التي تم إصدارها حوله الفقرة الاستعمارية، وهذا بالنظر إلى النتائج الوخيمة التي سببت عنها، حيث "قد تم إغبياء الرضى العرش، وهذا ما أدى بدوره إلى الإحباط بالنوازل الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وبخطية السيجاج الاجتماعي الذي كان قائما قبل ذلك، وهو الشيء الذي رآه في حرمين الجزائريين، وجعل أبنائهم عرضة للسلب والاعتصاب من طرف المستعمرين والشركات الرأسمالية الكبرى.

• إن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر قد تغيرت بالواقعية، حيث كانت تصور حسب التصورات السياسية والاقتصادية التي كانت تحيط على المستعمر الجزائري والفرنسي ويمكن أن نحدد على ذلك بالنور الذي صدر بعهده المعمران في توجيه السياسة العقارية في الجزائر منذ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة سنة 1958، وهذا بعد لتعود التي صدر بجمع به هو لاء ما حلته الآثار السياسية في باريس.

• إن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر قد تغيرت بالواقعية، بل بالمعاصرة، إذ نجد بأن الإدارة الاستعمارية قد عصب على تجربتها الجزائرية من

أرخصهم بمختلف الطرق و الأساليب، بور مرعاة النتائج التوجيهية التي يمكن ان نحققها هذه السياسة، وبالتالي، نجد مدق على المعمرين بالخصب الأرضي الحراريه بمعدل وندون مدد، أي أنها كانت تكبر بمكثبات الصرامة والتعسف عدم يعنى الأمر بالجزائريين، والكرم والجود عندما يتعلق الأمر بالأوربيين

• ان كل القوانين العنصرية التي تم إصدارها خلال قرن من الزمن قد ساهمت بمصالح الجزائريين، فلم نر ع خصوصية للمجتمع الجزائري الذي كان يحكم على الأرض كمصدر رزق أساسي، وبالتالي فجزيرة من أرضه يعني ببساطة، بقعة في القهلاص كما لم نر ع خصوصية المجتمع الجزائري في ضرورة استعماله للأرض والتمتع به في الاندفاع الجماعي ضمن الملكية المشاعة، هي صل محتوية لإمكانات لمحيه وببساطة الحد الفلاحي، وبالتالي فإن تقيت الملكية المشاعة، وإخلال الملكية الغربية من الملكية الجماعية قد أدى إلى تخطيط روابط التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع وهذا ما أدى بدوره إلى تخطيط المسوح الاجتماعية العامة

• ان سياسة العنصرية الفرنسية قد حسب تعبيرات جديده على الملكية العنصرية في الجزائر، وهذا أدى إلى تخصيص البيئة الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري خاصة بعد تخصيص القبيلة التي كانت تشكل وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في المجتمع الجزائري، وهذا ما أثر بدوره في مختلف مستويات التصنيف الاجتماعي بتميزت الاجتماعية داخل المجتمع

• ان سياس السياسة العنصرية الفرنسية في الجزائر عارلت قنصه إلى يومنا هذا ويبدو ان في تميز التركيبة الاجتماعية بقبائل و الأعراق، واستمرز الصراع بين القبائل الجزائرية حول ملكية الأرض، فصلا عن وجود عدد معتبر من هذه العلاقات التي ترغب في تغيير القابيل التي اعتيت لها من طرف الدولة الاستعمارية، ضمن مستلزمات نصيب القوانين العنصرية، وهي القابيل نحن في العال بملوالات معينة، هو هي من سحرية

• ان كانت السياسة العنصرية الفرنسية قد نجحت في تحقيق أهدافها في تمجيد الاقتصاد والجماعي، و ذلك بهدم للسياسة الاقتصادية التقليدية وبخصم النور في

الاحتجاج على التي كانت قديمة، فإنها قد عرفت فشلاً بريع فيما يتعلق بالأهداف السياسية
 - حيث أن تحطيم الوحدانية والتماسك والتكافل التي كان يعيشها المجتمع الجزائري
 - حل بطاريه الاجتماعى الأساسى المتمثل فى القبيلة، ما يؤد إلى انحساره واستسلامه منتم
 كانت بريد السبعين الاستعمارية. بل حسب الحكن من ذلك مما يلك أن يضر المجتمع
 الجزائري، ونشيت شمه، وبحويله إلى برونبارب باسمه عيسى من الاستغلال
 والعنصرية، هو الذي راد فى حساسه بالصد، ويمر لديه كره هيه الاستعمار، ووسع فى
 صميمه الجمعى، حيث صار سبه حسب وطيب وقصيه ر حده، وقد الحسن الوطنى هو الذى
 كان وراء تفجير الثورة التحريرية الكبرى التي وصفت حد نهيمه الاستعمارية انفرصيه
 فى القجائر.

الملاحق

المصحق برقم 01: نص، قرار 08 سبتمبر 1830

N° 7. — ARRÊTÉ portant détermination des biens de douane.

Alger, le 8 septembre 1830.

القرار رقم ٠١: نص، قرار ٠٨ سبتمبر ١٨٣٠

LE GÉNÉRAL EN CHEF ORDONNE ce qui suit:

Art. 1^{er}. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

(10)

et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier paiement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujéti à cette déclaration, et qui n'aurait pas fait dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année de revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au paiement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

*Le Lieutenant général commandant en chef
l'armée d'Afrique,*

G^{ral} CLAUZEL

Pour copie conforme

L'inspecteur général des finances,
POISSONNET

المصدر

Ministère de la guerre. collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1^{er} octobre 1844, paris, 1843, pp9-10.

الملاحق رقم 02: نص قرار 08 نوفمبر 1830

N° 23 — Arrêté portant interdiction d'aliéner les immeubles du
Domaine.

Alger, 8 novembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE

ART. 1^{er}. Toute aliénation d'immeubles dépendant du domaine public, soit à titre de vente, soit à titre de concession à temps ou à perpétuité, est prohibée jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné.

2. Le domaine est autorisé à conclure des affermage de terrains et des locations de maisons; mais la durée des baux ne pourra excéder le terme de trois ans.

3. L'intendant est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL

المصدر

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1^{er} octobre 1834, Paris, 1843, pp⁹ 10.

الملحق رقم 03 - نص قرار 07 ديسمبر 1830

N° 35 — ARRÊTÉ portant attributions au Domaine des revenus de tous les établissements affectés à la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales.

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

2. Mosques et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres destinations spéciales, sont à l'usage régis. Tous les al-
cous de l'administration des domaines, qui se touchera
se recense et en rendra compte à la fin de l'année.

3. Moyennant la disposition qui précède, l'administra-
tion des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien
et toutes les autres dépenses au paiement desquelles les
revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

4. Les individus de toutes nations, détenteurs ou loca-
taires des immeubles désignés en l'article 1^{er} sont tenus de
faire dans le délai de trois jours à dater de la publication
du présent arrêté, et ce devant le directeur des domaines,
sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indi-
quant la nature, la situation, la consistance des biens de
cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou
autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque
du dernier paiement.

5. Les muftis, cadis, ulémas et autres préposés jus-
qu'à présent à la gestion desdits biens remettront dans le
même délai au directeur des domaines, les titres et actes
de propriété, les livres, registres et documents qui con-
cernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur
lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'é-
poque du dernier paiement.

6. Ils adresseront en même temps, au directeur des do-
maines un état motivé des dépenses que nécessite l'entre-
tien et le service des mosquées, les œuvres de charité et
autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à
l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds re-
quis nécessaires leur seront versés chaque mois de
mars et à partir du 1^{er} janvier prochain, pour en être
par eux disposé conformément au but des diverses affecta-
tions.

7. Tout individu assujéti à la déclaration prescrite par
l'article 4 et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé sera
condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne

(52)

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au paiement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

تمت

المنحق رقم 04 قرار 31 ديسمبر 1830 المنعلق بمصادر اسلاك الحاج احمد باي قسطنطينه

№ 45. — *Arrêté concernant la prise de possession des propriétés de l'ex-bey de Constantine.*

Au quartier général d'Alger, le 31 décembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur le rapport de l'intendant

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. Le directeur des domaines et revenus publics prendra possession, au nom du Gouvernement, des propriétés de *Hadji-Achmet*, ex-bey de Constantine, dont la déchéance a été prononcée par arrêté du 15 de ce mois.

(68)

2. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

المصدر

Ministère de la guerre, collection des actes du gouvernement depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1^{er} octobre 1834. op.cit. pp67-68.

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1039-1043.

[illegible]

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]

• الفصل الرابع •

[illegible]

Figure 1

حقوق الدولة هي املاك المالكين وحقوق كل من كان مساهما في ملكه لا يحضر

Journal of Management Education 36(8) 907-924

1. *Journal of Management Studies*, 1997, 34, 1, 1-14.

— **• • •** **consequências do tsunamizão em âmbito global** — **• • •**

الملحق رقم 06 النص الكامل للتون سيئاترس كويسيت 22 أبريل 1863 بالغة الفرنسية

**SENATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la
propriété en Algérie dans les territoires occupés
par les Arabes.**

13 22 avril 1863

NAPOLÉON par la grace de Dieu et la volonté nationale
Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promul-
guons ce qui suit

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SENAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF À LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes

ART 1^{er} — Les tribus de l'Algérie sont déclarées proprie-
taires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et
traditionnelle à quelque titre que ce soit

الملحق رقم 07 قرار الحاكم العام بفتح تحقيق جزلي في نوار لولاد صدير

République Française

Arrêté

Le Gouverneur Général de l'Algérie

Vu le décret du 15 août 1954 sur le Gouvernement et la haute administration de l'Algérie;

Vu la loi du 4 août 1956, articles 3, § 1, 3 et 4 de la loi du 4 août 1956, sur la haute administration de l'Algérie;

Vu le règlement d'administration publique du 12 juin 1956 relatif aux attributions des fonctionnaires de l'administration;

Vu l'avis du Conseil de Gouvernement;

Sur la proposition du Secrétaire Général du Gouvernement;

Arrêté

Article 1er. Le chef de service, Monsieur X, Directeur, département d'urbanisme, est nommé à la présidence de la commission d'urbanisme prévue par l'article 3, § 2 de la loi du 4 août 1956.

Article 2. Le Secrétaire Général du Gouvernement et le Chef de service sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

10 1956

Signature

المصدر

A.N.O.M, G.G.A. carton 32L/28

الملحق رقم 08 نموذج لإعلان عن فتح تحقيق جرمي تطهير لقانون 1897

[illegible]

الملاحق رقم 09، مخطط تقسيم قبيلة اولاد عبد القور



A.N.O.M, F.VI, carton F80/1808

المصدر

المجلد رقم 141 المجلس العام لوزراء يطلب من المحاكم العلم بالمدد 16 من فتره 1897

Gouvernement Central

1. Direction
2. Service
3. Service
4. Service

Republique d'Algérie

Ministère de l'Intérieur

Le Gouverneur Général d'Algérie
Monsieur le Ministre



Monsieur le Ministre

Je vous prie de bien vouloir
recevoir la lettre ci-jointe que vous voudrez
bien adresser au Ministre de l'Intérieur
pour qu'il puisse en prendre connaissance
et lui faire connaître les conclusions
qu'il en aura tirées.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

et maintenant la situation est plus facile
 pour moi et je suis en mesure de vous en rendre
 compte.

avec beaucoup de respect
 de ma belle sœur

الملحق رقم 14 جزيري قدم خدمات هامة لفرنسا وبال العديد من الاوسمة ولتمس من
الحاكم العام منحه قطعة ارض كمكافأة عن هذه الخدمات

Alger, le 8 mai 1913

Je vous prie Monsieur le Gouverneur Général, de bien vouloir agréer l'assurance de ma haute bienveillance et de ma haute considération, de la part de
Monsieur le Gouverneur Général,

Monsieur le Gouverneur Général,

J'ai l'honneur de solliciter de votre haute bienveillance de vouloir bien prendre en considération la demande existante et de vouloir bien d'exprimer la reconnaissance de vos services de service qui me servent, j'en suis sûr, à plaider en sa faveur.

Depuis 41 ans, je suis la France avec dévouement et j'ai toujours trouvé la reconnaissance de mes modestes services, mais maintenant que l'âge se fait sentir, je crains de ne plus pouvoir donner physiquement aussi bonne satisfaction à mes chefs et j'aspire à la retraite à laquelle je dois droit car si j'étais de l'Ordre des Affaires Indigènes de l'Algérie.

Originaire du Douar Mansouriah, village de Tunes (Petite Kabylie), je serais heureux de me rapprocher de ma terre natale et d'obtenir dans le Département de Constantine ou, à défaut, dans un autre département, une concession qui m'assurerait le pain de mes vieux jours.



بيليو غرافيا البحث

ببليوغرافيا البحث

بولا الوثائق الارشيفية الموجودة بـرشيد م ور ء البحر

Archives Nationales d'Outre -Mer, Aix-en-Provence (A N O.M.)

- 1 A N O M carton 93/2274. 93.2275.
- 2 A. N.O.M., F M. Carton F80/1808.
- 3 A. N.O.M., F M. Carton F80/1811
- 4 A. N.O.M., F M Carton F80/1812
- 5 A N O M., G.G.A., carton 3L/26
- 6 A N.O.M., A.L.G., département d'Oran. 2N/77
- 7 A. N.O.M. A.L.G. département de Constantine carton B 3/260 (La gouverneur général de l'Algérie à Monsieur le préfet de Constantine, 15 septembre 1920).
- 8 A.N.O.M., F M., carton F80/1868
- 9 A N.O.M. F M., Carton F80/1805.
- 10 A.N.O.M. F M., Carton F80/1806.
- 11 A.N.O.M., F M., Carton F80/1810.
- 12 A. N.O.M., F M., carton, F80/1867
- 13 A.N.O.M. G.G.A. carton 31/21.
- 14 A. N.O.M., G.G.A carton 1/35.
- 15 A N O M., G.G.A, carton 1211/52 (Etat civil des Indigènes).
- 16 A N O M G.G.A carton 32L/28 (Le chaouch hors classe Messaoud Ben Ylmou au gouverneur général de l'Algérie. 26 avril 1913).
- 17 A N.O.M., G.G.A, carton 32L/28 (Lettre du gouverneur general de l'Algérie a monsieur le commandant superieur du cercle de Ghardaïa, 21 mai 1913).
- 18 A. N.O.M., G.G.A carton 32L/28.
- 19 A. N.O.M. G.G.A carton 32L/44.

20. A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1 (arrête du gouverneur générale de l'Algérie, en date de 10 mai 1932).
21. A.N.O.M. G.G.A. carton 4M/1 (conseil de gouvernement seance du 26 fevrier 1932).
22. A.N.O.M., G.G.A. carton 4M/1 (le directeur générale des finances a l'inspecteur régionale, chef du service departemental de la topographie et de l'organisation foncière).
23. A.N.O.M., G.G.A., carton 4M/1 (le préfet du département d'Oran au gouverneur générale de l'Algérie en date de 11 Aout 1932).
24. A.N.O.M. G.G.A. carton, 12H/52, (Etat Civil des Indigenes)
25. A.N.O.M. G.G.A. carton 13L/2/bis.
26. A.N.O.M. G.G.A., carton 32L/28 (Le commandant militaire du territoire de Tougourt au gouverneur général de l'Algérie, 26 mars 1912).
27. A.N.O.M. G.G.A. carton 32L/28 Le prefet du departement de Constantine au gouvernemen général 18 mars 1910).
28. A.N.O.M. G.G.A. carton 32L/28 Lettre de Dris Maïrif Ben Ahmed au gouverneur général de l'Algérie 18 mai 1912).
29. A.N.O.M. G.G.A. carton 13L/2/bis.
30. A.N.O.M. G.G.A. carton 2M/1
31. A.N.O.M. G.G.A. carton 3M 253.
32. A.N.O.M., G.G.A. carton 4M. 1
33. A.N.O.M. G.G.A. carton. 1N/5
34. A.N.O.M., G.G.A. carton 93/2250.
35. A.N.O.M. G.G.A. carton L18/bis.

ثانياً المصادر الفرنسية المطبوعة

أ. المنشورات الرسمية للحكومة العامة لنجز الر

- 1 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1863.*
- 2 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1870.*
- 3 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1870, 2^{ème} partie*
- 4 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1874.*
- 5 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1887.*
- 6 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1897*
- 7 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1898.*
- 8 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1926, 2^{ème} partie*
- 9 *Bulletin Officiel de l'Algerie, Année 1830-1834.*
- 10 *Journal officiel de l'Algérie, 6 juillet 1928.*
- 11 *G.G.A Etat actuel de l'Algérie, publié d'après des documents officiels, imprimerie typographique Bouyer, Alger 1862.*
- 12 *G.G.A Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1924, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1925.*
- 13 *G.G.A Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1928, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1929.*
- 14 *G.G.A Exposé de la situation Générale de l'Algérie en 1930, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1931*
- 15 *G.G.A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1863, Imprimerie Impériale, Paris.*
- 16 *G.G.A tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1864, Imprimerie Impériale, Paris*
- 17 *G.G.A, Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1904, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1905.*
- 18 *G.G.A, La colonisation en Algérie, 1830-1921, imprimerie administrative Emile Pfister, Alger, 1922*
- 19 *G.G.A, Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1856.*

- 20- G.G.A. *Statistique générale de l'Algérie. années 1882-1884. imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana, Alger. 5.D*
- 21- G.G.A. *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, 1865-1866, imprimerie impériale, Paris.*

ب- المؤلفات العامة

- 1- *Abadie Louis, Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie, imprimerie L. Marle, Constantine, 1882.*
- 2- *Banse Boyer, La propriété indigène dans l'arrondissement d'Orléansville imprimerie-librairie, Papeterie du progrès Martial carbonel, Orléansville, 1902*
- 3- *Banse Boyer, Le crédit agricole et la colonisation en Algérie, in centenaire de l'Algérie, congrès de la colonisation rurale, 2^{ème} partie Alger, 1930.*
- 4- *Baudicour Louis De, Histoire de la colonisation de l'Algérie, Challamel Aimé librairie éditeur, Paris, 1860*
- 5- *Baudicour Louis De La colonisation de l'Algérie. ses éléments Jacques Lecoivre et C, librairie éditeurs Paris, 1856.*
- 6- *Ben Mahon Ali Ben Belkacem, Vérités sur les incendies de 1881, imprimerie nouvelle, Constantine, 1882*
- 7- *Blanqui M., Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique W Coquebert éditeur, Paris, 1840.*
- 8- *Bouvier Emile La propriété foncière en Algérie, in Revue d'économie politique, douzième année, Paris, 1898.*
- 9- *Burzet L'Abbe. Histoire des désastres de l'Algérie 1866-1867-1868, imprimerie central algérienne. Alger, 1869*
- 10- *Cambon Jules, Le Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897, Paris, 1918.*
- 11- *Commission des délégués des concessionnaires des chêne-liège de l'Algérie, observation sur le rapport de la commission d'enquête de Constantine sur les incendies de forêts en Algérie 1863-1865, Paris, 1866.*

- 12- *Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par des arabes, imprimerie impériale, Paris, S.D.*
- 13- *Crepon M. code annoté de l'expropriation pour cause d'utilité publique, librairie A. Marengo Aîné, Paris, 1885*
- 14- *Daresté Rodolphe, de la propriété en Algérie, deuxième édition, Chailumel Aîné, Paris, 1864.*
- 15- *Delfransy, La colonisation de l'Algérie par le système du maréchal Bugeaud. Imprimerie de l'Association Ouvrière, Alger, 1871*
- 16- *Demontes V. Le peuple Algérien, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906*
- 17- *Demontes Victor l'Algérie économique, tome III, imprimerie Algérienne, Alger, 1926.*
- 18- *Devoux Albert, Notes historique sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger, in revue africaine, tome 5, 1861*
- 19- *Dneuzade V A. Histoire de l'Algérie 1830-1878, Tome I, imprimerie de l'association ouvrière, Oran. 1880.*
- 20- *Dupré Auguste, Lettres sur l'Algérie imprimerie G. Gounouilhou, Barden, 1870.*
- 21- *Edition du comité Bugeaud, la colonisation officielle de 1871 à 1895, société d'éditions, Tenix, 1928.*
- 22- *Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, code de l'Algérie annoté, supplément années 1896-1897, Alger, 1898.*
- 23- *Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, Code de l'Algérie annoté, tome 7 (1923-1926), supplément année 1925-1926.*
- 24- *Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, Code de l'Algérie annoté, tome II, 1895-1905, supplément, année 1897*
- 25- *Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, code de l'Algérie tome II. 1896-1905, supplément année 1904.*
- 26- *Falck Félix, L'Algérie un siècle de colonisation, Edition notre domaine coloniale, Paris. 1930.*
- 27- *Faucon Narcisse, Le livre d'or de l'Algérie, Chailumel et Cie éditeurs, Paris 1889.*

- 28- *Fourrier Henri. La colonisation officielle et les concessions de terre domaniales en Algérie, M. Guard et F.B- Riere, Paris, 1915.*
- 29- *Gautier E F., L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930 in cahier de centenaire de l'Algérie. tome III publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Paris, 1930.*
- 30- *Gautier E F., Un siècle de colonisation, librairie Felix Alcanne Paris, 1930*
- 31- *Girault Arthur, Principes de colonisation et de législation coloniale, Tome II. 7^{me} édition, Paris, 1904.*
- 32- *Girault Arthur Principes de colonisation et de législation coloniale, 7^{me} édition librairie du Recueil Sirey, Paris, 1938.*
- 33- *Glorieux Albert, La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens, imprimerie orientale, Alger, 1900.*
- 34- *Gravinas Georges, Les incendies des forêts en Algérie, leurs causes vraies. Chailamel édition. Paris, 1866.*
- 35- *Gsell S. et autres. Histoire de l'Algérie ancienne librairie furne, Paris, 1927*
- 36- *Gueit E. Du régime de la terre arch en Algérie, A.Pedone éditeur, Paris 1900.*
- 37- *Gzell Stéphane, Histoire Ancienne de l'Afrique Du nord, tome 5, Librairie Hachette, Paris, 1927*
- 38- *Hugues Henry. Paul Lapra ,Code Algérien De 1872 à 1878 , Imprimerie Chailamel Aind , Paris 1878*
- 39- *Instruction du gouverneur général du 7 mars 1898, n° 6.*
- 40- *J.J. Clamageran, L'Algérie impressions de voyage (17 mars - 4 juin 1871), librairie Germer Baillière, Paris, 1874*
- 41- *Rhodja H., Le miroir édition Sindbad, Paris 1985*
- 42- *La commission de colonisation et d'immigration de la province d'Alger rapport d'ensemble sur les travaux de la commission, association ouvrière, Alger, 1871*

- 43- *Lacouand E., L'Algérie au point de vue de l'économie sociale, Girault
imprimeur photocopieur Alger, 1900*
- 44- *Lalanne Ernest, La France et ses colonies au XIX siècle. Alcide Picard
et Kaan éditeurs, Paris.*
- 45- *Larcher Emile. Traité élémentaire de législation algérienne Tome III,
2^{ème} édition, Adolphe Jourdan, Alger, 1911 .*
- 46- *Larroude Marcel, La réforme du régime foncier en Algérie. in bulletin
mensuel du comité de l'Afrique Française, année 1926*
- 47- *Laynaud M., Notice sur la propriété foncière en Algérie, Girault,
imprimeur- photo graveur, Alger, 1900.*
- 48- *Leroy Beaulieu Paul, L'Algérie et la Tunisie. librairie Guillaumin et c^h,
Paris, 1887*
- 49- *Leynadier Camille et Clausel, Histoire de l'Algérie française, Tome 3,
H Morel éditeur, Paris, 1848*
- 50- *Louis Vignon, La France en Algérie, librairie Hachette, Paris, 1893*
- 51- *Matsout Edouard, L'usure en Algérie, Imprimerie Minerva, Alger 1937*
- 52- *Ménerville M P De, Dictionnaire de la législation Algérienne, tome I
1830-1860), Paris, 1866.*
- 53- *Ménerville M P De. Dictionnaire, Tome 2, 1860-1866.*
- 54- *Mercier Ernest, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie,
Ernest Leroux- éditeur, Paris 1891*
- 55- *Mercier Ernest, La question indigène en Algérie au commencement du
xx siècle, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1901*
- 56- *Michel Launay , Paysans algériens. la terre, la vigne et les hommes
éditions du seuil, Paris, s.d.*
- 57- *Mirante Jean. la France et les œuvres indigènes, in cahier du
centenaire de l'Algérie, tome XI, publication du comité
nationale métropolitaine du centenaire de l'Algérie*
- 58- *Morsly Docteur T , De l'épidémie cholérique qui a sévi aux environs de
Constantine et notamment dans la commune mixte de
Fedj-M'zala, imprimerie Adolphe Brahm, Constantine,
1886.*

- 59- *Passeron Rene , Les grandes societes et la colonisation dans l'Afrique du nord, Imprimerie la Typo-Litho, Alger 1925.*
- 60- *Perroud J-R., Commentaire par ordre alphabétique du senatus-consulte du 22 Avril 1863, Imprimerie Duclaux, Alger, 1867*
- 61- *Perrot A.M., La conquête d'Alger, H Langlois fils édition Paris, 1930*
- 62- *Peyrimhoff, Enquête sur les resultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895, Tome I, Imprimerie Torrent, Alger 1906*
- 63- *Piquet Victor L'Algerie française, un siècle de colonisation, Paris, 1910*
- 64- *Pouvre M., Rapport sur la constitution de la propriété indigène, Imprimerie Marie, Constantine, 1878*
- 65- *Pouyanne Maurice La propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1900.*
- 66- *Pouyanne Maurice. rapport sur l'application du système torrens en Tunisie et en Algérie, Imprimerie Administrative et commerciale Victor Heintz, Alger, 1903*
- 67- *Prax Victoriano. Etude sur la question forestier en Algérie, Imprimerie Léon Lamprunti, Bone, 1892*
- 68- *Rinn Louis, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891.*
- 69- *Robt Eugene, Essai sur l'histoire de la propriété en Algérie, Imprimerie de Dagand, Bone, 1849.*
- 70- *Robt Eugene Origines, formation et état actuel de la propriété immobilière en Algérie, Chailamel Ami éditeur Paris, 1885.*
- 71- *Rougier Paul, Précis de législation et d'économie coloniale, Librairie Larousse éditeur, Paris, 1895, p 261*
- 72- *Roussel Camille, La conquête d'Alger Paris, 1879,*
- 73- *Roussel Camille. I. Algérie de 1830 à 1840, tome II librairie Plon, Paris 1887*

- 74- Rouyer Léon, *Votes sur la colonisation et sur la propriété indigène*, imprimerie-librairie Adolphe Brahem, Constantine, 1900
- 75- Sabatier E., *Quelques mots sur l'Algérie*, imprimerie Henry Michel, Vives, 1892
- 76- Santayra E., *Législation de l'Algérie*, Seconde édition, Maison neuve et de librairies éditeurs Paris, 1883
- 77- Service départemental de Constantine, *Algérie, topographie et organisation foncière*, imp Damrémont, Constantine, S.D.
- 78- Service Forestier de l'Algérie *Rapport Adresse à M, Le Gouverneur de l'Algérie par M Tassy*, Alger, 5 août 1872
- 79- terras Jean, *Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie*, imprimerie du "Salut public", Lyon, 1866
- 80- Trabut et Mares R. *L'Algérie agricole en 1906*, imprimerie algérienne, Alger, 1906.
- 81- Vagoon M.L., *Les céréales et la colonisation en Algérie*, in centenaire de l'Algérie, Congrès de la colonisation rurale, Alger, 2^{ème} partie 1930.
- 82- Vignon Louis, *La France en Algérie*, librairie Hachette et de Paris, 1891
- 83- Vivet E. *La viticulture et la colonisation en Algérie*, in centenaire de l'Algérie, Congrès de la colonisation rurale, Alger, 1930.
- 84- Viviani Edouard, *Etude sur les reformes proposees à la loi du 26 juillet 1873*, imprimerie de l'association ouvriere Alger 1885
- 85- Wahl Maurice *L'Algérie* 4^{ème} édition, Felix Alcan editeur Paris, 1903
- 86- Warner A. , *L'Algérie et les victimes de la guerre*, imprimerie Durlaux, Alger, 1871
- 87- Worms Emile, *De la propriété consolidée*, E. Dentu éditeur, Paris, 1888
- 88- Worms Emile, *Recherche sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie*

ثالثاً : المراجع

1- باللغة العربية

- 1 جروب شارل روبير، الجزائر بين المسمومين والفرنسيين، 1919-1871، ج 1 و 2، ترجمته م. حاج مسعود، بجلي، دار التراث طكاتب، الجزائر، 2007.
- 2- جروب شارل روبير تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمته عيسى عصفوري، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- 3 (أوراق معنية، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمته سمير كرم، موسسه "الأبحاث العربية، بيروت، 1981).
- 4 رحسان انثري و خروب الجزائر بين المصلي والخصم، ترجمته لسفيان ربيع ومصنف عثورة، ديوان المصنوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 5- بن ششير عبد الصفي، يكون الخلف في الجزائر، ترجمته نجدة من لسانته الشركة الوصية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 6 بن داهة عدة لاسيما والصراع حول ملكية لأرض بين الأبحاث الفرنسيين سجناء (1830-1962)، ج 1-2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
- 7- بن محمية عبد المجيد، خروب، موسوعة بلاد الجزائر (1830-1964)، ج 1 و 2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 8- بوصريّة بوعزة و خروب، الجزائر الفرنسيّة و (إبادة الجماعه في الجزائر حائل القرن 19)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوصية وثورة أول نوفمبر 1964، الجزائر، 2007.
- 9- بوعزيز يحيى، سياسة التسط الاستعماري والحركة الوصية الجزائرية 1830-1964، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- 10- جعول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة موسيولوجية، ترجمه فيصل عيسى، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1982
- 11- الربيعي محمد العربي، مذكرات احمد بدي وحسن حوجه وبوحريفة، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981
- 12- رورو عبد الحميد، الهجرة وبورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- 13- سعد الله ابو القاسم، بحث وراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005
- 14- سعد الله ابو القاسم، ابن العربي، رائد السعيد الإسلامي للشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977
- 15- سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، القسم 1 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992
- 16- سعد الله ابو القاسم، مختصرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
- 17- سعيدوني ناصر الدين، العهد العالي للجزائر في تواريخ العهد العثماني (1793-1830)، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- 18- سعيدوني ناصر الدين، دراسات في المنكية العفارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
- 19- سيف الاسلام الربيعي، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- 20- صاري الحداكي، محفوض فوش، الجزائر في التوزيع، المجموعة المسجلة 1980، 954، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987

- 21- عبد صالح الجرائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، سون المصنوعات الجامعية، قسنطينة، 999 .
- 22- عدي الهوري، لاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكير الاقتصادي لاجتماعي 1830-1960، ترجمة جويرف عبد الله، ط1، دار الحداثة تنقيحه والنشر والتوزيع، بيروت، 1983
- 23- العربي اسماعيل، العهد، من الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ص، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982
- 24- العربي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج3، ص، المركز الثقافي العربي، نشر البصرة، 1999
- 25- عمورة عمارة، الجزائر بوابه للتاريخ، ه قبل السربح الى 1962، ج، دار المعرفة، الجزائر، 2009
- 26- عمير يوي حميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الهدى، غير سنه، الجزائر، 2004
- 27- عمير يوي حميدة، نور حمدان حوجة في تصور الفصبة الجزائرية 1827-1840، الطبعة الأولى، دار البحث قسنطينة، الجزائر، 1987
- 28- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد البشير الى خروج الفرنسيين (1814م- 1962م)، دار العلوم مشر والتوزيع، عديّة، الجزائر، 2003
- 29- فاش محفوظ، جرائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1994، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- 30- القسطنطي الكري، لأرباب المحلبة والرسماز لاستعماري طهير صغقن 892-1929، سلسلة التاريخ، مجلد 4، منشورات كلية الآداب بصرية، تونس، 992

31- مالكى محمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ص 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994

32- المني أحمد بوهوي، كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

33- الناصر محمد عبد العظيم، أوقات في بغداد في العصر العباسي الثاني، ص 1، عين دراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2002

34- هادي حنفي، زرع الملكية العقارية في الجزائر خلال المرحله الاستعمارية منطقة سيدي بلعاس نموذج - في تاريخ منطقة سيدي بنعيسى خلال العهد الاستعماري (1830-1962)، ج 2، مكتبة التراث، طبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

ب باللغة الفرنسية:

- 1- *Add Lahouari, De L'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Entreprise national du livre, Alger, 1985.*
- 2- *Ageron Charles Robert, Les Algeriens musulmans et la France 1871-1919, Tome I, tome II, éditions Bouchène, 2005.*
- 3- *Ageron Charles Robert, Politiques coloniales au Maghreb, P U F, Paris, 1972.*
- 4- *Belvaude Catherine, L'Algérie, Edition Karthala, Paris, 1991*
- 5- *Berque Augustin, Ecrits sur l'Algérie, réunis et présentés par Jacques Berque, EDISUD, Paris, 1986.*
- 6- *Djehani Youcef La France en Algérie, Tome I, office des publications universitaires, Alger, 1995.*
- 7- *Egretaud Marcel Réalité de la nation algérienne, éditions sociales, paris, 1961*
- 8- *Favrod Charles Henri, La révolution Algérienne, librairie Plon, Paris. 1959.*

- 9- *GarnageGeon, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Librairie Arthème Fayard, 1994.*
- 10- *Germain Roger, La politique indigène de Bugeaud. édition Larose, Paris. 1955.*
- 11- *Hildebert Isnard, La viticulture et la colonisation de l'Algérie, Imprimerie Guillaumin, Alger, 1948.*
- 12- *Laroui Abdallah, L'histoire du Maghreb. un essai de synthèse, 2^{ème} édition, Centre culturel arabe, Casablanca, 2001*
- 13- *Marmont Paluel, Bugeaud, premier français d'Algérie. Maison Mame , Paris ,s.d*
- 14- *Montagnon Pierre Histoire de l'Algérie des origines à nos jours. édition pygmalion/ Gérard Watelot, Paris, 1998.*
- 15- *Nouschi Andre, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises à la conquête jusqu'au 1919, presse universitaire de France, Paris, 1961*
- 16- *Roussel Boulbon, La question des travailleurs résolue par la colonisation de l'Algérie, imp., de T Fischer aîné, 1984.*
- 17- *Teissier Octave, Napoléon III en Algérie, challamel aîné Librairie, Paris. 1965*
- 18- *Turn Yvonne, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Editions Houma,Alger s.d*
- 19- *Viard Paul Emile, traité élémentaire de droit public et de droit privé en Algérie. 4^{ème} partie, Faculté de droit et des sciences économiques, Alger, 1962*
- 20- *Yacono Xavier, La colonisation des plaines du chelif, tome II, imprimerie E. Imbert, Alger, 1955.*
- 21- *Yacono Xavier, Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois, tome I, édition Larose, Paris. 1953.*

ربعا- المقالات

١ باللغة العربية

- 1- بقطر حبيبة، وثائق مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي 1830، مجلة "ثقافة"، العدد 62، مارس-أفريل 1981.
- 2- بيل محمد، محرفة غار الرشيد بأو لاد رباح من خلال المصادر الفرنسية مجلة "عصور الجديدة"، العدد 6، صيف 2012، جامعة وهران، الجزائر
- 3- بوعزيز يحيى، سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852-1870، مجلة الثقافة، العدد 50، مارس-أفريل 1979
- 4- خف النعمي عبد السمك، الاستيطان لأجنبي في الوطن العربي، مجلة علم المعرفة، العدد 71، نوفمبر-ديسمبر 1983
- 5- سعيدوني نصر الدين، الموقف ومكانه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أو حر العهد الحماني وراثت الاحتلال الفرنسي، مجلة لاهماله، العدد 89-90، 1981
- 6- السليماني محمد حسين، بزع الملكية العقارية لجزائريين (1830-1871)، مجلة المصادر، العدد السادس، مارس 2002.
- 7- شعرون حمد، دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تحديد المستعمر، مجلة المصادر، العدد 17، السداسي الأول 2008
- 8- مرزوق حسين الحاج، السياسة المعمية الفرنسية وبنائها في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 20، السداسي الثاني 2009
- 9- مسعود هاجر، سوء على بشوء وبصير الملكية العقارية والزرع فيه الحصة في لبنان (درسه في المنهج)، مجلة دراسات بربحية، العدد 35 36، آذار-حزيران 1990، جامعة دمشق

10- ميسني ابراهيم، لاسيما العربي في الجزائر، مجلة المصادر، العدد الخامس، صيف 200

11- هلايبي حفي، منطقة سيدي بلعباس ومكانها في سياسة فرنسا الاستعمارية (1954- 1942)، مجلة المصادر، العدد 8، ماي 2003.

ب- باللغة الفرنسية

- 1- Aumerat, *La propriété urbaine à Alger*, in *R.A.*, volume 41, année 1897
- 2- Aumerat, *La propriété urbaine à Alger* in *R.A.*, volume 42 Année 1898
- 3 Aumerat, *le bureau de bienfaisance musulman*, in *R A*, volume 43, Année 1899
- 4 Bernard Augustin, *La colonisation et le peuplement de l'Algérie, d'après une enquête récente* in *Annales de géographie*, année 1907 volume 16
- 5 Berque A., *L'habitation de l'indigène algérien*, in *R A*, volume 78, Année 1946
- 6- Bouvier Emile *La propriété foncière en Algérie*, in *Revue d'économie politique*, douzième année, Paris, 1898
- 7- Devoux Albert, *Notes historique sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger*, in *R A* , volume 5, 1861
- 8- Devoux Albert *Les édifices religieux de l'ancien Alger* in *R.A* volume 7, Année 1863.
- 9- Devoux Albert , *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, in *R A* volume 10, Année 1866.
- 10- Gauthier F.F , *L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930* in *cahier de centenaire de l'Algérie*, tome III, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Paris, 1930

- 11- *Kebu Camille. Les actions réelles immobilières entre indigènes musulmans relatives aux immeubles ruraux français, et l'article 18 de la loi du août 1926 sur la propriété foncière en Algérie, in R A T M de législation et de jurisprudence, 1930, 1ère partie*
- 12- *Larcher Emile, Le régime foncier en territoire de commandement et l'article 16 de la loi du 16 février 1897, in revue Algérienne et Tunisienne de législation et de jurisprudence, tome 20, année 1904, Adolphe Jourdan librairie éditeur, Alger, 1905*
- 13- *Larnaude Marcel, La réforme du régime foncier en Algérie, in bulletin mensuel du comité de l'Afrique Française année 1926*
- 14- *Papier AD. , La Mosquée de Bone in R A , volume 33, année 1889*
- 15- *Sainte-Marie Alain, La province d'Alger vers 1870. in revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N° 9, 1971*
- 16- *Sari Djilali, Le problème forestier dans l'Ouarsenis durant la période coloniale. majallat El-Tarikh, centre national d études historiques, Alger 1975*
- 17- *Vacherot Arsene L'Algérie sous l'empire, Les indigènes et la colonisation. in revue des deux mondes, tome 83. Avril 1869.*
- 18- *Yver Georges, St Hamdan Ben Othman Khodja, in revue Africaine, Tome 57, Année 1913*

خاتمة الرسائل الجامعية

1- باللغة العربية

1. *بيلال نور الدين، قانون السبيلاتوس كوسيب و نزه على المكية و السكن في مصنف سور العراق من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914)، مسكرة ساجسير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ، كلية العلوم*

- 1- إنسانيه و لاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007
- 2- من عهد عبد المجيد، انحصار المصوري في الجزائر 1929-1949، م. مروحة ليل
سهاده بكنور، الدوة في التاريخ الحديث والمعاصر، ج.، قد
التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005
- 3- بوطيه عمار، المجمع لقسطنطين من خلال جريدة النجاح 1919-1946، م. مكره
بين شهاده المجمعير في تاريخ المجمع المعري الحديث
والمعاصر، قسم التاريخ وعم لاثار، جامعة منوري قسطنطين،
السنة الجامعية 2009-2010.
- 4- بيزم كمال، ذوا صاع الاجتماعي والاقتصادية والسياسية في الخصه العربية هنر
لاحتلال الفرنسي (1840-1944)، رسته حكور ه في التاريخ
الحديث والمعاصر، قسم للتاريخ و لاثار، جامعة منوري قسطنطين،
السنة الجامعية 2010-2011
- 5- بيزم كمال، بلدية المسونة المحنعة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-
1949، م. مكره المجمعير في تاريخ وخصه ات البحر المتوسط، قد
التاريخ، جامعة منوري قسطنطين، السنة الجامعية 2005-2006
- 6- شافو، صوان، مقاومة منطقة نفرت وجوارها للاستعمار الفرنسي 1852-1875
مكرة مسمة بين شهاده المجمعير في التاريخ المعاصر، قد
التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007
- 7- عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العنارية في الجزائر (1830-1914)،
مكره بين شهاده المجمعير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ،
جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2008-2009
- 8- كريمي خديجة، اثر الاستعمار لاسيطاني على المجمع الجزائري من حيث
معاصر و هي يسم ه بين عامي 1830-1872، رساله بين شهاده

ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة
الجزائر، السنة الجامعية 2006-2009

9- تومسي براهيم، القصاب الوطنية في جريد المشرق (1876-1877)، رسالة
ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1993-
1994

10- ديب قاسم اليوس، الذكرى العنوبه ملاحلات الفرنسي لجزائر، اثره على
الحركة الوصية الجزائرية، مكرمة ماجستير في التاريخ الحديث
والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-
2003

11- واهلي بسير، التطعيم انفرادي بعصفه لأوراس بين 863، 1900، واثار
الاقتصادية والاجتماعية، مكرمة ماجستير في تاريخ الجزائر
الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ولاثر، جامعة بلغة، السنة
الجامعية 2010-2011

12- ورنى جمال، تصور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني
من القرن التاسع عشر، سوق أطوار موسى {1843-1900}،
رسالة بكثور العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ
ولاثر، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010

ب- باللغة الفرنسية

- 1- *Meuleman J.H., le constantinois entre les deux guerres mondiales, l'évolution économique et sociale de la population rurale, these, Amsterdam, 1984*
- 2- *Meyer Cécile. L'a village de colonisation en Algérie these en Histoire contemporaine, université de Provence Aix Marseille 1, année universitaire 2002-2003.*
- 3- *Renaud Jean, Le régime des terres en Algérie et le décret du 13 septembre 1904, these pour le doctorat faculté de droit,*

université de Poitiers imprimerie du courtier de la
vieille Poitiers 1907

- 4- **Sainte-Marie Alain** L'application du sénatus-consulte du 22 Avril 1863 dans la province d'Alger (1863-1870), Thèse en histoire, Alger, 1969
- 5- **Sifou Fatima** la protestation Algerienne contre la domination Française ,Plaintes et Petitions (1840-1914), these de doctorat en histoire Tome I,université Aix-Marseille I Année Universitaire 2003-2004

مراجع الصحف

- 1- **La Gazette des Tribunaux**, 1 novembre 1844.
- 2- **Le Mubacher**, 9 octobre 1878.
- 3- **Le Mubacher**, samedi 28 janvier 1889.
- 4- **Lyon républicain**, 27 Aout 1909.

مراجع الملتقيات العلمية

- 1- **يعقوبي بوعلام**، مسالة العاقبات في السيرة العصرية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، عمال المنفى الوطني لأول والثاني حروب العمار في الجزائر اثنى الاحتلال الفرنسي (1830 - 2 - 19)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 2- **بن داهة** عدة الصحف الصحفية لتشريعات العصرية في الجزائر اثنى الاحتلال الفرنسي (، 1830-1873)، عمال المنفى الوطني لأول والثاني حروب العمار في الجزائر اثنى الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 3- **بن داود نصر الدين**، مصائد الرأى الجزائري وسيرته بوجو الاستيطانية عمال المنفى الوطني الأول والثاني حروب العمار في الجزائر اثنى الاحتلال الفرنسي (1830 - 962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

- 4- بوجله عبد الحميد، مصادر الأرض وحركه لاستيطان دراسة في فكر المؤرخين بيجو، عمال المبنى الوطني (أول و الثاني حول القطاع في الجزائر، بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 5- هاشم الصادق، الملكية الحديثة وتأثيرها على الجزائريين خلال القرن 19، عمال المبنى الوطني لأول و الثاني حول القطاع في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 6- شيمور جبول، العفر بين الاحتلال دراسة قانونية، عمال المبنى الوطني لأول و الثاني حول القطاع في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 7- عاشور موسى، السليب للاستعمار الفرنسي في لاسيلاء على لأودع، عمال المبنى الوطني لأول و الثاني حول القطاع في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 8- فراح رشيد، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العفرية أثناء فترة الاحتلال وتأثير ذلك على البنية الاجتماعية التقنية لمجتمع الجزائري- عمال المبنى الوطني لأول و الثاني حول القطاع في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 9- قان جمال، التوسع الاستعماري ظاهرة عصرية تسلطية وسعتلية، عمال المبنى الوطني حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجنس السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

- 10- لوبسي إبراهيم، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المشرق في عهد الحكم العسكري، عماد الملتقى الوطني الأول والنشر حول العقار في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- 11- ملاحو العاهر، نظام التوثيق في سن الشريعة العقارية بالجزائر (1830-1962)، عماد الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر بين الاحتلال الفرنسي (1830-1962) منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

الفهارس:

أولاً: فهرس الأعلام

ثانياً: فهرس الأماكن والبلدان

ثالثاً: فهرس الأعراس والدواوير

رابعاً: فهرس الجداول

خامساً: فهرس المحتويات

نولا فہرس الاعلام

صفحہ	تلم
-۱-	
44	ايزاهيم بن مصطفى بلشا
35, 43, 44, 48	ابن الحبيبي (فستى)
35, 44, 45, 46, 47, 48, 49	ابن الكندي (الغنى)
20, 60, 127, 154, 203	اجروں (شارل روبير)
22	احمد باي
47, 48	احمد بن عثمان
224	احمد بن محمد بن عبي
114	اسماعيل عريان
116, 19, 276	الار (الجرال)
	البيز غلوريو
50	انريكو خوجو
5	اورر (الجرال)
218	او عيسى بن
293	او عيسى بن
62	او عيسى بن
273, 274	ايسار
279	العزى

پ

بارو (السیکٹور)	120
برتران (الجزال)	43، 33
بن قانة	290
بوانفر	68
جوان (الطبيب)	62
بورکوی دی بولسوی	174، 186، 93
بورلی	227
بوصربة (أحمد)	39
بوصیاف	290
جوان (موريس)	61، 15
بویز ہاس	133، 11
بویکور (لويس)	52
بوجو (الجزال)	47، 48، 49، 62، 65، 66، 67، 68، 70، 71، 73، 74
جوشو	135، 199، 200، 8
جوشو	212، 235
جیسی (الحکم العدم)	106، 4، 118، 211
میہوب بن شوب	240

ت

تیدیٹی	239، 240
--------	----------

285 ،23١

ءءرمءى لوبس

-ء-

207 ،204 ،180

ءوء فءرى

258 ،241 ،198

بومار

204 ،157

ءوء كمءرى

ء

45 ،42 ،3

ءسء (ءءى)

44 ،35

ءءار ءوءة

ء

215

ءو مءءك لومءانى

59

ءوماس (ءءىر ء)

42 ،3

-ءى بوموم

297

ءى ءوءءىر

62

ءى صواك

117

-ءى كار بىاك

62

-ءى مءر (ءمءر)

72

-ءى مءءال

43

ءءىر وءس

213

ءىءوئو

47

-ءىءوكمس (ءمءر)

س۔

115، 13، 9

22

راہوں (الحکم المہم)

رواج

س۔

172

راہیں

کلی

224

سید پر علی

138

سید سیدوں

30

سوی فی دور غز

224

سید البج بن علی

سیدی الیور ری

40

سیدی الزحبی

18

سیدی الیور

4

سیدی الیور

4

سیدی المبح

4

سیدی الموحوب

4

سیدی بونب

4

سیدی ر

4

سیدی عد الیور

40

سیدی عمر الیور

4	سیدی فرج
4	سیدی مختصر
4	سیدی مسعود

- ش -

202	شہری (الحاکم العام)
-----	---------------------

- ص -

90	صبا
----	-----

- ط -

209	طوسی
141	طالابو
226	طورش احمد
52	طوبک (دی غولینہ)

- ع -

64، 69، 72، 76، 95، 115، 188	عبد القادر (الامیر)
------------------------------	---------------------

15	عبد القادر جعفر
----	-----------------

57، 21	عبد اللہ العزیز
--------	-----------------

40	عبدی ہاشم
----	-----------

45	علی المجاہد
----	-------------

209	علی بن یوسف بن مہدی
-----	---------------------

45	علی بن عبد القادر (ابن)
----	-------------------------

(الأميون)

-ج-

64

نقشي (الملويشيل)

18.1

فرانت شولر

14

فريسي

24

فلا-ل

38

فوجرو

-ق-

295

فران (مستيلين)

170

فواندر (جير)

28

قوير

-ك-

37, 43, 44, 49, 58, 60, 62, 63

كلوريين (انجيرال)

79

كولان

206

كوهب

-ل-

19, 55, 107, 129, 132

لارشي (هميل)

280

لديجير (بشارب)

214

لديجير (الحاكم العام)

139

لاموريسير

38

لويس (البدون)

227	لیبار (قجیر ال)
214	لیبیر (الحکم العام)
107	لیستی بودوا
م	
150	مکماہوں
45	محمد الرضوی
45	محمد قررواری العالی
76	محمد بن عجمی
224	مسعود بن سلیمان
259	موریم ہولیت
231	میسیا کوارڈ
36	میشال (ہیلر)
ن	
113, 4, 15, 116, 121, 135, 138, 264	نابلور الفلٹ
ہ	
196	ہاضر
101, 96	ہری دیلبہ
س	
158, 156	ساری (نوعیت)
ی	
294	یانکو مو (کراہی)

ثانيا فهرس الاماكن والبلدان

الصفحة	المكن و البلد
-١-	
٨٦	الاييل
٩١	ارريو
٩١ ، ٢٨	اسداب
٤٨ ، ٤٦	الاسكوريه
٢٧٩	اشيل
١٣٩	اثيريب
٢٢٠	اقو
١٥٤	الاوراس
٢٩٤	ام اثيرافي
٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٧٧	امريك (قارن)
٢٨	الانلس
١٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠	الاوراس
٨٢	اوربا
١٤٠	الاوريسية
٥	يطاليا
ب	
٢٩	لانة

241,211,201,55,1,2,93,88,85,65,48	مراكب
29,46	مراكب
279	مراكب
294	مراكب
48,86,64,54	المعدات
7	مراكب
140	مراكب
86,62	مراكب
285	مراكب
213,63	مراكب
108	المعدات
86	مراكب
86,86,62	مراكب

-ث-

2019	المعدات
17	مراكب
285	مراكب
299,285,108,15	المعدات
285	مراكب
224	مراكب

298, 249	ديارت
143	تيزة
76	التيزي

-ج-

14, 16, 18, 19, 25, 26, 27, 29, 3, 33, 34, 35, 38, 41, 43, 46, 47, 48, 49, 51, 52, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 70, 71, 72, 73, 75, 76, 77, 80, 81, 83, 84, 86, 89, 91, 92, 93, 95, 98, 99, 102, 103, 104, 108, 4, 15, 18, 170, 129, 132, 138, 139, 141, 142, 145, 148, 149, 153, 154, 155, 156, 157, 160, 168, 169, 173, 179, 180, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 208, 209, 21, 23, 28, 219, 220, 231, 233, 234, 236, 237, 239, 246, 247, 252, 253, 254, 256, 259, 261, 263, 264, 266, 270, 271, 272, 273, 274, 279, 283, 297, 299, 30, 31, 32	الجرير
27, 28, 31, 33, 34, 35, 37, 40, 42, 44, 45, 49, 50, 51, 55, 64, 70, 227	الجرير (سبيته)

ثالثاً: فهرس الاعراض والاسماء

الصفحة	العرض او الاسم
١	او لا- بر هيم
٦٨، ٧٦	او لا- بر هيم
285	او لا- بر هيم
١08	او لا- بر هيم
284	او لا- بر هيم
٢78	او لا- بر هيم
224	او لا- بر هيم
149	او لا- بر هيم
208	او لا- بر هيم
١08	او لا- بر هيم
251، 250، 249	او لا- بر هيم
22	او لا- بر هيم
277، 22	او لا- بر هيم
279، 108	او لا- بر هيم
127، 126	او لا- بر هيم

278	اولاد عیسیٰ
22	اولاد قاسم
111 ، 110 ، 109 ، 108	اولاد قصیر
22	اولاد مراد
278	اولاد مرجان
278	اولاد مومن
278	اولاد وبلاد
پ	
111 ، 108	بھی بشیر
279	بھی ثور
90	بھی حلیل
289 ، 283 ، 32 ، 76	بھی عمر
90	بھی موسیٰ
209	یوسف عیال
ت	
278	تبعات
129	تہاموتی

-ج-

جرب (جرب)	250,249
-----------	---------

-ح-

الحدادة	278
---------	-----

الحرارة	22
---------	----

الحماصة	168,129
---------	---------

حسن بن علي	126
------------	-----

الحشم	279
-------	-----

الحماصة	278,22
---------	--------

-خ-

الحشم	90
-------	----

الحشم	278
-------	-----

-د-

الدوا	278
-------	-----

-ز-

الزعرورية	278
-----------	-----

من -

127, 126

السوا المحلية

من -

279

شوا

من -

278

الصفحة

ع

194

عز من الصحاري

168

عصاره

278

العوايب

من -

250, 249

فرصة (نور)

285

العصور

278

العقود

من -

168

مخاديد

278

الحديقة

278	المشاعلة
278	المشاعلة
- س -	
22	المشاعلة
- ه -	
289, 127, 126	هائم (قنبه)
- ي -	
277	يسر (قنبه)
277	يسر الظهور

رابعاً. فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	يتمثل نتائج تحقيق امرتي 844 و 846 إلى عبه 31 90 ديسمبر 1849	
2	يتمثل نتائج تطبيق قانون سيئاتوس كوسيلت 863 على بعض القبائل	127
3	يوضح تنظيم أراضي دوار تيمعوي اثر تطبيق قانون سيئاتوس كوسيلت	130
4	يتمثل نتائج تطبيق صيغة البيع بسعر ثابت سنة 863	145
5	يتمثل جسيات المشرين تبع لتطبيق مرسوم 3 ديسمبر 1864	147
6	يبين أراضي الدومين التي تم بيعها بالمراد لعني في الجزائر من 1 جانفي 1865 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة	48
7	يبين أراضي الدومين التي تم بيعها بالمراد لعني في الجزائر من 1 جانفي 1866 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة	49
8	يوضح المساحة لإجماليه للأراضي المعنية بتطبيق قانون 873،	169
9	يوضح مساحة العقارات التي أعضيت بساها عقود ملكية فريبه بعد إجراء التحقيقات الجزئية إلى غاية 3 ديسمبر 1977	195
10	يتمثل العقارات التي تم بيعها من صرف الجرائير نصائح الأوربيين خلال الفترة 1900-1914	217
11	يوضح تطور عدد الشركات لاهية للإحتياط	229

12	يحتل، الإعانات المعجانية الممنوحة من طرف الشركات، لأهليه 232 للإحتياط (1925-1934)
13	يوضح قيمة القروض التي منحها الشركات لأهليه للاحتياط 233 (1926-1934)
14	يحتل سير عمليات تطبيق قانون 1926 في بواوير أولاد صابر، 250 حرارة بوقرطوفة إلى غاية 11 نوت 1932
15	يحتل حصصه تطبيق قانوني 1897 و 1926 خلال سنة 1931 ص 252
16	يحتل حصصية صبيى قانوني 897 و 1926 عند بحوثها خير 252 التطبيق إلى غاية 31 ديسمبر 1930
17	يوضح المعاملات العقارية التي تمت بين المعمرين و لأهالي بين 254 1920-1930
18	يحتل أسعار بيع لأراضي بين المعمرين و لأهالي بين 1926 261 1930
19	يحتل تصور نصيب الثروة من الأعداء (886-1929) 269
20	يوضح تصور مسارات الجراند من الحمر بين 1926، 929 272
21	يوضح تقسيم بعض عراش سوق نهر اس إلى بواوير 278
22	يحتل توزيع نسبة الحصص في مقاطعة قسنطينة 291

خامسا فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
مقدمة	مقدمة
14	1- أراضي الحك
18	2- أراضي العروش
22	3- أراضي البايك
25	4- أراضي الأوقاف
28	5- أراضي الصحراء
	الفصل الثاني السيمية العقارية الفرنسية في الجزائر بين (1830- 1850م)
	المبحث الأول السيمية العقارية الفرنسية خلال الفترة بين (1830- 1840م)
31	1- شراء قطع ملك الدولة و لاستيلاء به على املاك التول
	الجزائرية
34	2- محاربة الاملاك الوقفية
4	3- موفد الحرانيين من ميم لأوقاف لاسلاميه الى ملك
	الدومين مصصفي بن الكبيضي بموجب
49	4- السبر حمى المصدريات العقارية ونورط (إدارة في
	لعيه لتشريع

٩٧	٥- فرنسا تصنع الأرض الجزائرية في خدمة لاسيصر لأوربي
١٨٥٠م)	البحث الثاني حول نفس البات برع الملكية من الجزائر بين (١٨٤١ - ١٨٥٠م)
٦٥	- بينجو يصنع الأرض الجزائرية في خدمة لاسيصر الرسمي
٧١	٢- الحجر طريقة لتوفير لأرضي للمستوطنين
٧٧	٣- لمربة ١ أكتوبر ١٨٤٤
٨٥	٤- لمربة ٢١ جويلية ١٨٤٦
٨٨	٥- نتائج تطبيق مريتي ١٨٤٤ و ١٨٤٦
	فصل الثالث السيسة النظرية الفرنسية في الجزائر بين (١٨٥١-١٨٧٠م)
٩٥	البحث الأول: قانون ١٦ جوان ١٨٥١
١٠٥	البحث الثاني: سيسة لخصر <i>Capitulation</i>
١١٣	البحث الثالث: قانون سيبانون-كوسيل ١٨٦٣
١١٣	١- ظروف صدور
١١٦	٢- مضمونه
١١٨	٣- أهدافه
١٢١	٤- إجراءات تطبيقه

129	5- تطبيقه وسأجه
139	المبحث الرابع: بقت بقر المنكبه العقارية من الجزائريين الى الأوربيين
135	1- بظم الامتيازات الفردية
138	2- بظم "لامبيارات الكسرى"
143	3- بظم بيع لأرضى
144	- البيع ببحر ثبوت
147	ب البيع بالمرآة العلبي <i>La vente aux encheres publiques</i>
150	ج- البيع بالمرأى <i>La vente de gre a gre</i>
	الفصل الرابع: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائريين (1871- 1900م)
159	المبحث الأول: قانون ورسى 26 جويلية 1873 وقرسه أرض جزائرية
159	1- طسروف مسنوره
156	2- هدفه
159	3 جرائد تطبيقيه
159	قرسة لأرض الجزائريه
16	ب اثبات المنكبه الخاصة

164	ج- تأسيس الملكية العردية
167	4- نتائج
171	5- عبوب القاسون 1873 من وجهة نظر الفرنسيين
173	6- قسون 28 أربس 1887 محاولة لمعالجة عبوب فانوس 1873
179	قمند السامي فانوس 16 فبري 897 أو سياسة التطهير وفرنسه
18	1- مضمونه
184	2 إجراءات تطبيقه
184	أ. التطهير في أراضي الملك
190	ب- التطهير في أراضي العرش
193	3- حصيلة فانوس 1897
198	المبحث الثالث نظام العرش أنه خرى سبب ملك الجزائر بين واصطهادهم
199	1- السياسة لاستعمارية في مجاأل العرش خلال النصف الثاني من القرن 19
205	2- مصالحة العرش أنه سبب املاك الجرانيين و اصطهادهم
الفصل الخامس. السياسة العقارية في الجزائر بين (1900-1930 م)	
21	المبحث الأول إدارة الاستعمارية بين جشع المعمرين ومعاودة لأهالي

211	1- الإدارة الاستعمارية تفشل في حماية الملكية الأهلية
217	2- مرسوم 13 سبتمبر 1904: إجراء عنصري ضد الجزائريين
217	أ- ظروف صدوره
220	ب- مضمونه
223	ج- تطبيقه
227	التمبحث الثاني: مؤسسات في خدمة الفلاح الجزائري: أو سياسة تر الرمال في لعيون
227	1- الشركات الأهلية للاحتياط (<i>Les Sociétés Indigènes de Prévoyance</i>)
235	2- القرض الفلاحي <i>Le Crédit Agricole</i>
239	التمبحث الثالث: قانون 4 أوت 1926
239	1- ظروف ودوافع صدوره
243	2- مضمونه
247	3- تطبيقه ونتائجه
	الفصل السادس: نتائج السياسة العقارية الفرنسية على الجزائريين
256	التمبحث الأول: نتائج اقتصادية
256	1- انهيار النظام العقاري المحلي

256	أ- دراسة الأراضي الجزائرية
258	ب- تركيز الملكية العقارية
260	ج- تجزئة أراضي الفلاحين
262	2- تغير البنية الاقتصادية التقليدية
263	أ- دخول الجزائر في الاقتصاد النقدي
265	ب- تراجع نشاط تربية الحيوان
269	ج- توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب
275	المبحث الثاني: نتائج اجتماعية وثقافية
276	1- تفتت قبائل وتحويلها إلى دواوير
280	2- إفقار المجتمع الجزائري
288	3- تغير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري
288	أ- تلاشي الأرستقراطية التقليدية
290	ب- بروز أرستقراطية استعمارية جديدة
290	ج- تحول الفلاحين إلى خفاسين ومزارعين وعمال أجراء
293	4- تغير نمط الحياة بالريف الجزائري: من الخيمة إلى الكوخ

296	5- نردى لوضع الثقافى فى الجزائر
301	استنتاج علم
306	الملاحق
330	بيئو غرافيا البحث
	الفهارس
353	لولا: فهرس الأعلام
360	ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان
363	ثالثا: فهرس الأعراض والنواوير
368	رابعا: فهرس الجدول
370	خامسا: فهرس المحتويات

